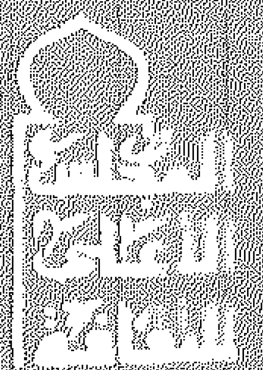
أساس الاقتباس في المنطق

ألفه بالفارسية
نصير الدين الطوسي

الجزء الأول

ترجمه إلى العربية
العالم التركي منلا خسرو



حققه وقدم له وراجعه

الدكتور حسن الشافعي الدكتور محمد السعيد جمال الدين

المجلس الأعلى للثقافة
القاهرة

اهداءات ٢٠٠٤
المجلس الأعلى للثقافة
القاهرة

أساس الاقتباس في المنطق

ألفه بالفارسية

نصير الدين الطوسي

الجزء الأول

ترجمه إلى العربية

العالم التركي منلا خسرو

حققه وقدم له وراجعه

الدكتور حسن الشافعي

رئيس الجامعة الإسلامية العالمية

بإسلام آباد - باكستان

الدكتور محمد السعيد جمال الدين

الأستاذ بكلية الآداب - جامعة عين شمس

القاهرة - مصر

المجلس الأعلى للثقافة

الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبري عبدالواحد

«بسم الله الرحمن الرحيم»

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فينبغي أن نقدم لترجمة «أساس الاقتباس» للطوسي بكلمة عن الطوسي المنطقي ومكانة كتابه هذا بين أعماله المنطقية، ومزاياه الخاصة. ثم نتبع ذلك بكلمة أخرى عن «المولى خسرو» وترجمته لهذا الكتاب التي هي موضوع التحقيق. ثم نختم هذه المقدمة ببيان المنهج الذي اتبعناه في تحقيق الكتاب.

أولا: الطوسي المنطقي وكتابه اساس الاقتباس

١- الدراسات المنطقية في عصره

لعل من المعروف أن المنطق كان أكثر أجزاء التراث الفلسفي الإغريقي إثارة لاهتمام المسلمين، فقد عني به النقلة الأوائل ثم توفر على دراسته المشتغلون بالفلسفة وخاصة الفارابي وابن سينا، وأقبل عليه جمهور المثقفين حتى استثناه الغزالي من حملته القاسية على الفلسفة(١). بل حاول أن يرد أشكاله وموازينه إلى القرآن الكريم، وتحمس له قائلا: «لا أدعي أني أزن بها المعارف الدينية فقط بل أزن بها العلوم الحسابية والهندسية والطبيعية والفقهية والكلامية، وكل علم حقيقي فإني أميز حقه عن باطله بهذه الموازين»(٢). وقدم لكتابه: «المستصفى» في أصول الفقه بمقدمة منطقية فتابعه أكثر الأصوليين بعده.

وقد اطردت العناية بعد ذلك بالمنطق خلال القرن السادس الهجري كما نجدها لدى «الرازي» في: «المباحث المشرقية» وغيرها من كتبه، ولدى أبي البركات في الجزء الأول من «المعتبر»، ولدى السهروردي الإشراقي في العديد من مؤلفاته. حتى جاء القرن السابع فزادت

---

(١) انظر المنقذ من الضلال، ص١٥٠ – ١٥١.

(٢) القسطاس المستقيم، ضمن مجموعة «القصور العوالي» ص ٦٠، انظر أيضا ٦٩ .

تلك العناية وكاد المنطق يصبح جزءا ضروريا من العلوم الدينية نفسها : كالكلام وأصول الفقه. ويشير صاحب مفتاح السعادة إلى أن متأخرى المتكلمين «لما رأوا أن علمهم هذا لا يستغنى عن القواعد المنطقية... عمموا موضوع العلم المذكور وجعلوا موضوعه «المعلوم» المتناول للموجود الخارجى، والموجود الذهنى الذى هو موضوع علم المنطق». (١)

ونجد مصداق هذا لدى الآمدى - أحد كبار المتكلمين فى ذلك القرن - إذ يورد فى مفتتح كتابه «الأبكار» فصولا فى «الحجج والأدلة» تتضمن أشكال القياس الأرسطى الأربعة. (٢)

كما نجد ابن الحاجب يورد أبوابا فى المنطق ضمن كتابه المشهور فى أصول الفقه «منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل»(٣). بل لقد عده بعضهم كما يقول كبرى زاده: «من فروض العين لكونه موقوفا عليه معرفة الواجب - تعالى - وهى واجبة فكذا ماتوقف عليه.. حتى حكم بعض من الحكماء الإشراقية أن رياضة الصوفية وسلوكهم تدور أيضا على المنطق»(٤). ويقول ابن سبعين الفيلسوف المتصوف المتوفى سنة ٦٦٩هـ: «وصناعة المنطق هى الأصل فى تحصيل العلوم والمعلومات، ولا سبيل لمعرفة شيء دون صناعة المنطق»(٥).

وقد قدم لنا القرن السادس مناطقة متخصصين عرفوا ومازالوا معروفين إلى اليوم بإنتاجهم المنطقى ومن أبرزهم:

١- الآمدى سالف الذكر الذى عرض للمباحث المنطقية فى كتبه الفلسفية العامة - كشرح الإشارات وغيره، وألف فى هذا العلم كتبا خاصة منها الجزء الأول من «دقائق الحقائق» الذى يعد من أهم الكتب وأوسعها بعد منطق الشفاء للشيخ الرئيس. (٦)

٢ - ومنهم أثير الدين الأبهرى الذى كان على صلة بالطوسى، ويعد كتابه «الهداية» - كحكمة العين للكاتبى - من أكثر الكتب الفلسفية المختصرة شهرة وذيوعا فى القرون اللاحقة، وقد أفرد للمنطق كتابه «تنزيل الأفكار فى تعديل الأسرار»(٧).

٣ - ومنهم نجم الدين الكاتبى تلميذ الطوسى ورفيقه فى مرصد مراغة وصاحب «حكمة العين»، وقد أفرد للمنطق كتبا عدة مايزال بعضها يدرس فى الجامعات الدينية إلى اليوم

---

(١) مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (٣٢٤/١).

(٢) انظر أبكار الأفكار (٣٤/١ب) وما بعدها .

(٣) انظر غاية المرام فى علم الكلام - تحقيق ودراسة - القسم الأول ص٥٨ ومفتاح السعادة ٣٢٥/١ .

(٤) مفتاح السعادة ٢٣٥/١.

(٥) «ابن سبعين وفلسفته» رسالة الدكتوراة للدكتور التفتازانى من آداب القاهرة سنة ١٩٦١م، ص٨٦ .

(٦) انظر تنويه ابن تيمية بكتبه المنطقية فى «جهد القريحة» - الملحقة بصون المنطق والكلام للسيوطى ٢٢٤/٢، وما سيأتى عنه بعد قليل .

(٧) انظر معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة، ط دمشق ١٩٦٠، ٣١٥/١٢ .

«كالرسالة الشمسية»(1)، والكشف وشرح الكشف، وجامع الدقائق. وقد كان أحد أعلام المناطقة فى هذا القرن كما نوه بذلك «شمس الدين الشهرزورى» فى نزهة الأرواح».(2)

ولكن ليس معنى هذا أن المنطق لم يواجه مقاومة كسائر العلوم الفلسفية فقد أصدر الفقيه الشافعى «ابن الصلاح الشهرزورى» فى أوائل ذلك القرن فتواه الشهيرة ضد المنطق والفلسفة والمشتغلين بهما مما كان له دور فى نكبة الآمدى فى أخريات حياته، ولكن يبدو أن هذه الفتوى لم تكن بالغة الأثر فى المحيط الثقافى بصفة عامة.(3) كما ظهر ابن تيمية فى أخريات هذا القرن عدوا لدودا للفلسفة الإغريقية بعامة والمنطق بصفة خاصة إلا أن عمله كان تقييما نقديا لهذا المنطق أكثر منه رفضا كاملا له(4).

٢- الطوسى واهتمامه بدراسة المنطق

أ - حياة الطوسى:

ولد المحقق نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسى عام ٥٩٧ هجرية فى أسرة تشتهر بالعلم من أنصار مذهب الشيعة الإثنا عشرية، ودرس ببلده «طوس» على أبيه، وجيه الدين محمد أحد فقهاء الإمامية ومحدّثيهم، علوم الدين كالفقه والحديث ثم اشتغل بعلوم الأدب واللغة على شيوخ عصره، ومال بعد ذلك إلى دراسة العلوم الفلسفية على يد خاله نور الدين على بن محمد، كما عنى بالعلوم الرياضية فدرسها عند كمال الدين محمد الحاسب.

ثم انتقل بعد ذلك إلى نيسابور، مدينة العلم والثقافة فى عصره، حيث اتصل بكمال الدين بن يونس المصرى ومعين الدين سالم بن بدران المصرى الذى قرأ عليه «غنية النزوع إلى علمى الأصول والفروع» وأخذ منه إجازة بالرواية عنه عام ٦١٩هـ. وهو يروى أيضا عن كثير من علماء أهل السنة والشيعة.

وقد عاد إلى بلاد فارس فى هذه الظروف المضطربة التى صاحبت موجات الغزو المغولى على شرق العالم الإسلامى فاضطر إلى الإقامة لدى ناصر الدين المحتشم بمنطقة قوهستان الخاضعة لنفوذ أمراء الإسماعيلية النزاريين حتى اجتاحها هولاكو فى حملته على إيران عام ٦٥٤هـ فخرج معه إلى بغداد وشهد سقوطها فى يد المغول سنة ٦٥٦هـ، وكان له بعد ذلك دور لا بأس به فى محاولة الحفاظ على الثقافة الإسلامية ومؤسساتها حيث ظل يعمل كوزير للأوقاف فى ظل الحكم المغولى. وقام بإنشاء مرصد مراغة - الذى يشبه أن يكون

---

(1) شرحها قطب الدين الرازى - وحققتها مع الشرح المذكور الأستاذ محمد عبدالرحمن بيصار أستاذ المنطق وعلم الكلام بأصول الدين بالأزهر وطبعت بمصر.

(2) انظر مفتاح السعادة الذى اقتصر فى عد أهم المؤلفات المنطقية على كتب الأبهرى والكاتبى ١/ ٢٥٠، وانظر نزهة الأرواح للشهرزورى. النسخة المصورة بمكتبة جامعة القاهرة جـ٢ ل ٢٩٦ ب.

(3) انظر «الفلسفة الإسلامية» - بالإنجليزية - الصادر عن مؤتمر لاهور ص٤٦.

(4) انظر نصار: موقف المدرسة السلفية من المنطق وعلم الكلام - رسالة دكتوراة - بمكتبة كلية أصول الدين، ص ٢٠ ومابعدها.

جامعة للدراسات العقلية والدينية، وظل على ذلك إلى أن توفى فى بغداد عام ٦٧٢ هـ وله من العمر ٧٥ عاما.

ويعد الطوسى واحدا من أبرز علماء المسلمين فى الفلك والرياضيات والهندسة والطب وسائر العلوم العقلية من فلسفة ومنطق وأخلاق بالإضافة إلى كتاباته فى العلوم الدينية وخاصة فى علم الكلام حيث كتب واحدا من أبرز الكتب فى أصول المذهب الإثنا عشرى وهو «تجريد الاعتقاد». ويعتبره مؤرخو العلم ـ كسارتون وغيره ـ واحدا من أعظم عباقرة التاريخ لجهوده الفلكية والرياضية.

أما عن دراسته للمنطق وعنايته به ومكانته بين علمائه فسنفرد لذلك الفقرة التالية.

ب ـ الطوسى والدراسات المنطقية:

وقد عنى الطوسى عناية خاصة بدراسة المنطق فدرس مبادئه مع خاله وهو أستاذه الأول فى الفلسفة ثم على الشيخ «محمد حاسب»، وتعمق فيه على يد أستاذه الحقيقى فى الفلسفة «فريد الدين الداماد» الذى درس عليه كتاب الشيخ الرئيس «الإشارات والتنبيهات»[(١)] وعنى بدراسة منطق «الشفاء» وغيره من مؤلفات الشيخ الرئيس، وسنرى العلاقة الوثيقة بين الشفاء وأساس الاقتباس فيما بعد. وقد حرص على أن يطلع بنفسه على المنطق عند واضعه الأول أرسطو وشراحه القدماء مستعينا بما نقله المترجمون الأوائل، ثم لدى الفلاسفة المسلمين قبل ابن سينا، ثم عند ابن سينا نفسه، ثم عند المناطقة اللاحقين حتى القرن السابع سواء كانوا من أنصار ابن سينا أو ناقديه.

وقد جاءتنا لحسن الحظ النصوص التى تدل على ذلك، ففى أثناء مناقشة بين الطوسى والشهرستانى حول «الألفاظ المقولة بالتشكيك» يدعى الشهرستانى أنها ليست «فى منطق الحكماء وأنها من مخترعات ابن سينا» فيرد عليه الطوسى قائلا: «هذا الكلام يدل على عدم وقوف هذا القائل على ما فى منطق الحكماء وإلا لوقف على كلام المعلم الأول»[(٢)].

ثم يأسف لعدم وجود المراجع بين يديه عند كتابة ذلك، ويقول بعد ذلك «وقد وقع لى بعد تسوية هذا المختصر بعض كتب المنطقيين فوجدت فى «التعليم الأول» ـ كتاب طوبيقيا ـ فى المقالة الثانية ـ ماهذه عبارته ..» ثم يورد عبارة أرسطو فى هذه المسألة وهى قريبة مما جاء فى الترجمة العربية القديمة لمنطق أرسطو التى نشرت منذ سنين فى القاهرة [(٣)]. ولكن فى المقالة الأولى لا الثانية. وهو لا يكتفى بتحديد موضع النص الذى ينقله من كتاب أرسطو بل يحدد لنا النسخة التى ينقل عنها وأنها من «نقل يحيى بن عدى عن التعليم الأول»[(٤)].

---

(١) انظر روضات الجنات للخوانسارى، ص ٥٨٢.

(٢) مصارع المصارع، ل ٢٧ ب.

(٣) انظر منطق أرسطو ٢/٤٩٦ ـ ٤٩٧.

(٤) انظر مصارع المصارع ل ٢٨ أ، وفى شرح الإشارات أيضا ٣/٧٦٦ ينقل الطوسى عن كتاب الطوبيقا لأرسطو بشأن المواضع الجدلية.

كما ينقل الطوسى أيضا نصوصا عديدة عن «التعليم الأول فى مواضع كثيرة من كتابه «شرح الإشارات» فى المقولات والقضايا والقياس وغيرها من المسائل [١].

وبالنسبة للشراح فإن الطوسى يورد نصا آخر مطولا فى المسألة نفسها نقلا عن «تفسير متن الإيساغوجى من كلام فرفريوس [٢]» ، ويشير فى «شرح الإشارات» إلى تعريف أرسطو فى التعليم الأول للقضية المطلقة «واختلاف كل من «ثاوفرسطس وثامسطيوس» ومن تبعهما فى تفسيرها عن «الإسكندر الأفروديسى»ومن تبعه» [٣] ، وفى مواضع أخرى يشير إلى آراء شراح أرسطو ومفسريه واختلافاتهم ويوازن بينهما [٤].

ثم ينتقل إلى الفارابى فيورد له نصوصا عديدة فى مسألة الأسماء المشككة قائلا: «وقال من المتأخرين أبو نصر الفارابى فى كتابه المقولات... وقال فى كتاب البرهان... وأيضا فيه... وقال فى كتاب المغالطات... وقال أيضا فيه» [٥]، إلى أن يقول «فلولا مخافة التطويل لأوردت أكثر مما أوردته من كلام الحكماء المتقدمين على ابن سينا فى هذا الباب ولكن فيما أوردته كفاية»[٦].

كما ينقل عنه فى عدة مواضع من شرح الإشارات ويصفه بـ «الحكيم الفاضل أبو نصر»[٧].

أما بالنسبة لابن سينا نفسه فنجده ينقل عن الشفاء فى مواضع عدة[٨] كما يعتمد على كتب أخرى للشيخ الرئيس ككتاب «الحكمة المشرقية» ويرد على الرازى قائلا «هذا حاصل كلامه المتعلق بهذا البحث ولولا مخافة التطويل لأوردناه بألفاظه»[٩] . وقد عرفنا فى الفصل الأول من الدراسة السابقة إلمامه الواسع بكتب الشيخ الرئيس ورسائله المنطقية وغيرها.

أما فيما يخص المناطقة بعد ابن سينا فإنه يورد آراء عديدة «للقاضى الساوى صاحب البصائر» ويناقشها معارضا لها فى أكثر الأحيان[١٠] كما فعل مع أبى البركات البغدادى [١١]، ومع الرازى والشهرستانى؛ فقد ناقش الأول ورد عليه فى الجزء الأول من شرح الإشارات، وتعقب الثانى فى انتقاداته لابن سينا فى بعض المسائل المنطقية وغيرها فى كتاب «مصارع المصارع» كما سلفت الإشارة، وهو نفس موقفه فيما يبدو من أثير الدين الأبهرى إذ ألف

---

(١) انظر شرح الإشارات ١/ ١٧٠، ١٩٢، ٢٣١, ٢٣٧.
(٢) مصارع المصارع، ل ٢٨ ب.
(٣) شرح الإشارات ١/٣١٥.
(٤) المرجع نفسه ١/٣١٥ .
(٥) مصارع المصارع ل ٢٩ أ.
(٦)المرجع نفسه ٢٩ ب.
(٧) شرح الإشارات ١/٣٧٣، ٣٧٦.
(٨) انظر شرح الإشارات ١/٢٨٨، ٣٣٥.
(٩) شرح الإشارات ١/٢٢٨ .
(١٠) المرجع نفسه ١/٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٩، ٤٠١، ٤٥٢، ٤٦٧ .
(١١) السابق ١/٢٣٩، والنص التالى ص ١٣١.

«تعديل المعيار» نقدا لكتابه «تنزيل الأفكار» كما نقل بعض آرائه فى شرح الإشارات دون تعقيب.(١).

أما الكاتبى فبينه وبين صديقه وأستاذه الطوسى مطارحات ومراسلات حول مسائل عدة بعضها منطقى(٢)، وعند كلام الطوسى على قياس الخلف فى شرح الإشارات يورد رأى الشيخ أفضل الدين محمد بن حسن النرقى المعروف بالكاشى ولا يعقب عليه بشىء(٣). وهكذا نجد أن الطوسى قد ألم إلماما طيبا بإنتاج المناطقة المسلمين من جاء منهم قبل ابن سينا ومن جاء بعده.

٣ - مؤلفاته المنطقية

أما إنتاجه فى هذا العلم فقد حاول إحصاءه كثير ممن ترجموا له من القدماء أو تتبعوا إنتاجه من المحدثين لاسيما الباحثان الإيرانيان السيد مدرس رضوى والسيد مدرس زنجانى وهى:

(١) **أساس الاقتباس** وهو أهم مؤلفاته المنطقية وأكبرها، وقد ألفه بالفارسية وسنتحدث عنه تفصيلا فيما بعد.

(٢) **تجريد المنطق**: وهو متن مختصر باللغة العربية لأهم مسائل المنطق ويجرى فيه على نسق «أساس الاقتباس» ولكن فى تسع فصول بدلا من تسع مقالات، ولا يمتاز إلا بالعبارة الدقيقة الموجزة التى عرف بها الطوسى فى كثير من مؤلفاته(٤)، وقد ألفه عقب خروجه من قلاع الإسماعيلية وانضمامه إلى بلاط «هولاكو» فى شعبان سنة ٦٥٦هـ كما سجل فى آخر بعض النسخ(٥). وقد ذكر السيد/ مدرس رضوى أنه توجد منه نسخة نفيسة كتبت فى حياة المصنف سنة ٦٦٥هـ بالمكتبة الوطنية الملكية بطهران(٦)، ومن أهم شروح هذا الكتاب شرح العلامة الحلى تلميذ الطوسى الذى أسماه «الجوهرالنضيد» وقد طبع المتن والشرح مع عدة حواش أخرى عليهما فى طهران سنة ١٣١٠هـ. وتوجد نسخة خطية من المتن والشرح فقط بدار الكتب المصرية برقم ٥٧٨ منطق. وقد حصلنا على صورة منها، كما توجد نسختان أخريان بمكتبتى طلعت وتيمور ونسخة رابعة بمكتبة الأزهر بالقاهرة برقم ١٤٣٦ عام و ٥٦٢٧٨ حسنين باشا.

---

(١) شرح الإشارات ٣٨١/١.

(٢) انظر أحوال وآثار لمدرس رضوى ص ١٠٤.

(٣) شرح الإشارات ٥٠٦/١.

(٤) انظر طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة، ط.الهند ٢٦١ والنسخة الخطية لهذا الكتاب من شرح الحلى بمخطوطات دار الكتب المصرية رقم ٧٨ منطق.

(٥) انظر سركذشت للأستاذ محمد زنجانى ص ١٦٣.

(٦) أحوال وآثار، للأستاذ رضوى ص ٢٤١ ولكن الزنجانى يذكر أنها نسخت فى أواسط رمضان سنة ٦٥٦هـ - انظر سركذشت ص ١٦٣.

(٣) **رسالة المقولات أو قاطيغورياس:** ألفها بالعربية ورتبها على عشرة فصول، وقد نص الأستاذ الزنجانى ومدرس رضوى على أنها ترجمة دقيقة للمقالة الثانية من «أساس الاقتباس» وعلى أنه توجد لها نسخ عديدة فى إيران[١]، وقد كانت المقولات من بين أجزاء المنطق الأرسطى موضع عناية وانتقاد فى ذلك العهد، وكانت مدار واحد من الأسئلة الأربعة التى وجهها فردريك الثانى إلى علماء المسلمين، وأجاب عنها عبد الحق بن سبعين[٢] وغيره.

وقد ناقش الآمدى الأشعرى حصر المقولات فى عشرة واعتبره موضع شك ومؤاخذة[٣]، ومن المعروف أنها تعرضت من قبل لمثل ذلك النقد[٤] فلعل هذا هو السر فى إفراده لها فى رسالة خاصة وقيامه بنفسه بترجمتها عن أساس الاقتباس.

(٤) تعديل المعيار فى نقد تنزيل الأفكار:

وهو نقد للكتاب الذى ألفه فى المنطق أثير الدين المفضل بن عمر الأبهرى أحد مشاهير الحكماء فى القرن السابع، ومن أكبر تلاميذ الرازى، المتوفى بعد عام ٦٦٠هـ[٥]، بعنوان «تنزيل الأفكار فى تعديل الأسرار» وقد أشار الطوسى أنه ألفه بعد وفاة الأبهرى إذ يترحم عليه فى المقدمة قائلا: «أما بعد فإنى لما تصفحت كتاب الفاضل أثير الدين - رحمه الله - المسمى «بتنزيل» الأفكار الذى قصد فيه تحرير ماأدى إليه أفكاره واستقر عليه رأيه... وذكر فيه فساد بعض الأصول المشهورة، أردت أن أبين ما سنح لى من الرد والقبول على بعض مآخذه»[٦]... وتوجد منه نسخة نفيسة كتبت فى حياة الطوسى سنة ٦٦٦هـ[٧]، بالمكتبة الوطنية الملكية بطهران، وتوجد نسخ أخرى فى غيرها، ولهذا الكتاب أهمية خاصة من حيث الطابع النقدى الذى يتسم به والذى يشاركه فيه الجزء الأول من «شرح الإشارات»، وقد تعرض الطوسى فى هذا الكتاب الأخير - ولعله آخر مؤلفاته المنطقية - لبعض آراء الأبهرى بالنقد كما سبق أن أشار إلى ذلك وتبادل معه بعض الرسائل حول قضايا فلسفية هامة، وكان بينهما تقدير واحترام متبادل[٨]. ولم يتيسر لنا مطالعة هذا الكتاب لمقارنته بأساس الاقتباس.

(٥) هذا ما تقتصر عليه المراجع فى تعداد كتبه المنطقية ولكن ينبغى أن يعد من بينها شرحه للقسم الأول «من الإشارات والتنبيهات» الخاص بالمنطق، وهو على وجازته

---

(١) انظر سركذشت للأستاذ محمد زنجانى ص ١٦٤ وأحوال وآثار ص ٢٦٧.

(٢) انظر مقدمة الدكتور بيومى مدكور لكتاب المقولات من منطق الشفاء ط القاهرة، وابن سبعين وفلسفته للدكتور التفتازانى ص ٨٥.

(٣) انظر الأبكار له ١/٢٩٩ب .

(٤) انظر المقاومات للسهروردى نشرة كوربان ص ١٧٤ .

(٥) انظر معجم المؤلفين ١٢/ ٣١٥ط ١٩٦٠ بدمشق وأحوال وآثار ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٦) نقلا عن أحوال وآثار ص ٢٥٥

(٧) أحوال وآثار ص٢٥٦ أما ماورد فى سركذشت ص ١٦٤ من أنها كتبت سنة ٦٥٦ فغير ممكن لأن الأبهرى كان حيا فى ذلك التاريخ.

(٨) انظر أحوال وآثار ص ١٠٥، ٢٨٣، ٢٨٥ .

بالنسبة إلى «أساس الاقتباس» يمتاز بالمناقشات واللمحات النقدية التى اقتصد الطوسى فيها كما اشترط على نفسه - فى أساس الاقتباس(١). وقد أوردنا آنفا مواضع من ذلك الشرح يعرض فيها لآراء أكثر المناطقة بعد ابن سينا كالساوى والبغدادى والأبهرى والرازى وغيرهم، وقد طبع بالقاهرة وغيرها عدة مرات.

(٦) وقد وجدنا فى مجلة معهد المخطوطات بالجامعة العربية م٢ سنة ١٩٦٠م ج٢ ص ٣٣١ أنه توجد مجموعة رسائل منسوبة للطوسى فى المنطق ضمن مجلد يضم كتابه «تجريد المنطق» وكتابه «تعديل المعيار» أيضا مع كتب أخرى لغيره بالمكتبة الوطنية الملكية بطهران تحت رقم ٥٩٢٥ مما قد يوحى بأن تلك الكتب المنطقية شىء مغاير للكتب والرسائل التى سبق وصفها هنا.

وإذا شئنا أن نرتب هذه الكتب زمنيا ولو على وجه التقريب أمكننا أن نقول:

١- لعل أولها هو: شرح الإشارات: فرغم انتهائه منه عام ٦٤٤هـ كما نص على ذلك فى عدة نسخ خطية(٢) أى بعد انتهائه من أساس الاقتباس، إلا أنه قضى فى تأليفه قرابة عشرين عاما كما قال هو فى الجزء الأخير منه(٣)، والمنطق هو أول أقسام الإشارات فمن الطبيعى أن يكون ذلك فى وقت مبكر ولعل اشتغاله بشرح هذا القسم من الإشارات دعاه إلى أن يؤلف كتابا خاصا يحمل اسمه فى المنطق، وأن يكون باللسان الفارسى لا بالعربى الذى ألف به «شرح الإشارات» خدمة لأبناء قومه الذين لا يعرفون العربية أو لا يجيدونها فألف لهم أساس الاقتباس عملا بما دعا إليه طلاب الحكمة من «القيام بشكر نعمة الحكمة بالنهوض لأداء مااقتبسوه منها إلى غيرهم من أبناء النوع بحسب الاستعداد - دون شوائب البخل والمنافسة والمطل والمضايقة»(٤).

٢ - ويعد «أساس الاقتباس» هو الكتاب الثانى فى سلسلة مؤلفاته المنطقية إذ أنجزه فى سنة ٦٤٢هـ.

٣- ومن الواضح أن «رسالات المقولات» لاحقة على ذلك الكتاب فهى ترجمة لإحدى مقالاته غير أنه من الصعب تحديد تاريخ تأليفها على وجه التعيين.

٤- ثم تجديد المنطق: الذى ألفه فى عام ٦٥٦هـ

٥- وربما كان آخر مؤلفاته المنطقية جميعا هو نقده لكتاب الأبهرى الذى ألفه فيما بين سنة ٦٦٠ أو سنة ٦٦٣هـ وهو تاريخ وفاة الأبهرى فى قولين للمؤرخين وسنة ٦٦٦هـ التى نسخت فيها إحدى نسخ الكتاب الباقية إلى اليوم.

---

(١) انظر أساس الاقتباس ط طهران ص ٣.

(٢) انظر مقدمة أساس الاقتباس لرضوى ص (يب).

(٣) شرح الإشارات ٧٩٦/٣.

(٤) أساس الأقتباس ط طهران ص ٢.

أما الرسائل التى أشرنا إليها آنفا فتحتاج إلى فحص لمعرفة هويتها وتاريخ تأليفها.

٤ـ أساس الاقتباس وخصائصه

يعد كتاب «أساس الاقتباس»(١) أكبر مؤلفاته المنطقية وأهمها، إذ أن رسالة المقولات قطعة منه والتجريد يشبه أن يكون اختصارا له، أما شرح الإشارات وتعديل المعيار فهما موجزان بالقياس إليه، وإن امتازا بالحوار النقدى الذى لم يخل منه «أساس الاقتباس» فى بعض المواطن أيضا.

وقد أتم الطوسى تأليف هذا الكتاب ـ كما ورد فى ختام عدة نسخ خطية فى سنة ٦٤٢هـ، أى عند الإسماعيلية، ولعله آخر ماأنتجه فى الفترة الأولى من حياته بينهم حيث كان ينعم باستقرار وحرية نسبية لدى أصدقائه ومحبيه من أمراء قهستان، وقبل أن ينتقل فى العام التالى مباشرة إلى عاصمة الإسماعيليين، ولذا فنحن نجد فاتحة ذلك الكتاب تكاد تخلو من التقاليد الإسماعيلية التى نلاحظها فى الكتب المذهبية التى ألفها فى المرحلة اللاحقة من تمجيده للإمام ودعوته الهادية، فهو بعد دعاء جميل لطلاب الحكمة أن يؤيدهم الله «بإلهام الحق، وتلقين الصدق، ويصرف هممهم إلى طلب الكمال وتحرى الصواب واقتناء الفضيلة... «وتحذيره إياهم» من التظاهر بالكمال ومن التعنت والتعصب والإعجاب والصلف والبغى والسفه والعناد... يدعوهم لأن يكونوا ثابتى القدم فى ملازمة الدين القويم والصراط المستقيم حتى يبلغوا نهاية مقصدهم وليست إلا الحلول فى جوار الحضرة الأبدية والوصول إلى جناب العزة السرمدية»(٢) ومن العبارات الأخيرة قد نشتم رائحة الجو لإسماعيلى.

وقد اجتهد الأستاذ رضوى فى بيان سر تسمية المؤلف لكتابه بـ «أساس الاقتباس»(٣) وهو ينتهى إلى ماصرح به الطوسى نفسه فى فاتحة كتابه: «ولما كان علم المنطق بالنسبة إلى العلوم الأخرى ـ وخاصة أقسام الحكمة ـ بمثابة القاعدة والأساس (= بنياد) سميت هذا المجموع «بأساس الاقتباس»(٤) وهو يشرح ذلك كما يبدو من الفصل الأول من المقالة الأولى حيث يتحدث عن موضوع المنطق ومبادئه ومسائله(٥) على أن استعمال كلمة «الاقتباس» بمعنى التعلم أو اكتساب المعرفة الجديدة والاستنتاج العقلى نجده عند الغزالى فى «القسطاس المستقيم»(٦)، وعند ابن تيمية فى «درء تعارض العقل والنقل»(٧) ، وهو المعنى الذى استعمله

---

(١) يوجد بهذا العنوان كتب لاعلاقة لها بكتب الطوسى هذا فقد أشار حاجى خليفة فى المجلد الأول من كشف الظنون ص ٧٤، إلى مختصر فى الأدب والحكم ألفه ضياء الدين بن غياث الدين الحسينى سنة ٨٩٧ هـ وقد نشر هذا الكتاب بالقاهرة سنة ١٣٢٣هـ بنفس العنوان.

(٢) أساس الاقتباس ط طهران ص ٣.

(٣) انظر المقدمة ص (كا).

(٤) نفس المصدر ص ٣.

(٥) انظر أساس الاقتباس ط ايران ص ٣ ومابعدها.

(٦) انظره ضمن مجموعة القصور العوالى ص٣٥.

(٧) المخطوط بدار الكتب المصرية جـ٤ ل ١٥٧ أ.

فيه الطوسى أيضا فيما أوردناه من نصوص فى فاتحة كتابه هذا إذ يدعو طلاب الحكمة إلى نقل ماإقتبسوه - أى تعلموه - منها إلى أبناء النوع، فالمنطق إذن هو «أساس الاقتباس» أو «علم التعلم، وهو علم فى نفسه وآلة لتحصيل غيره من العلوم فى الوقت نفسه»(١)، «إذ تعـرف بـه كيفية اكتساب المعارف والتصرف فيها للتأدى الى معارف أخرى»(٢).

هذا عن تسمية الكتاب وظروف تأليفه ومكانته بالنسبة إلى مؤلفات الطوسى المنطقية أما عن قيمته وخصائصه الذاتية فتتبين فيما يلى:

١- يعد الكتاب من أوسع الكتب المنطقية التى خلفها أسلافنا وأوفاها بمباحث هذا العلم. وإذا كان الأستاذ رضوى يقول عنه إنه عديم المثل والنظير فى نفاسته وقيمته، وإنه أكبر وأجمع كتاب ألف فى متن المنطق بعد منطق الشفاء (٣)، فنحن نسلم له هذا الحكم فيما يتعلق بالمؤلفات الفارسية طبقا لما قرره هو بعد ذلك مباشرة «أنه لم يؤلف فى اللغة الفارسية فى هذا العلم مثل ذلك الكتاب من حيث التحقيق والبسط والشمول كما أنه من أسبق الكتب فى هذه اللغة أيضا بعد الحكمة العلائية للشيخ الرئيس»، أما فى العربية فربما كانت هناك كتب أكثر منه استفاضة وشمولا، ومنها كتاب «دقائق الحقائق» لسيف الدين الآمدى الذى يدل المجلد الوحيد الباقى منه على ذلك، اذ يقع فى ٢٤٠ لوحة أى ٤٨٠ صفحة، وهو أحد مجلدين كبيرين خاصين بالمنطق من هذا الكتاب الكبير الجامع للمنطق والطبيعيات والإلهيات(٤).

ولذا نكتفى بالقول: إن أساس الاقتباس من أنفس الكتب المنطقية وأكبرها وأكثرها إحاطة بمباحث هذا العلم.

٢- كما أنه من المؤلفات التى تقتفى أثر ابن سينا وخاصة فى كتابه الشفاء على نحو ما، وتلك سمة بارزة فى الكتاب؛ إذ يرتبه على تسع مقالات يختص كل منها بقسم من أقسام المنطق كما استقر أمره عند العرب والمسلمين وهى على النحو التالى «الأولى فى المدخل إلى المنطق أو إيساغوجى، والثانية فى المقولات أو قاطيغورياس، والثالثة فى الأقوال الجازمة أو بارى أرمنياس والرابعة فى علم القياس أو أنا لوطيقى الأولى، والخامسة فى البرهان أوأنا لوطيقى الثانية، والسادسة فى الجدل أو الطوبيقا، والسابعة فى المغالطة أو السوفسطيقا، والثامنة فى الخطابة أو الريطوريقا، والتاسعة فى الشعر أو البوطيقا»(٥). وهذا صنيع ابن سينا فى الشفاء تماما. أما أرسطو فلم يكن يعد الخطابة ولا الشعر من الكتب المنطقية وإنما هو من عمل «فرفريوس الصورى»(٦). وقد التزم الطوسى هذا التقسيم التساعى فى «تجريد المنطق»

---

(١) شرح الإشارات ١/٦٧.

(٢) أساس الاقتباس ط طهران ص ٥ وفى شرح الإشارات يسخر من هؤلاء الذين يختلفون فى كون المنطق علما ١/١٦٨

(٣) نفس المرجع ص (يب من المقدمة).

(٤) انظر ل٢أ، ب من النسخة المصورة من الأصل المخطوط بمكتبة جامعة برنستون بأمريكا رقم ٢٦٤٣٥.

(٥) انظر مقدمة أساس الاقتباس ط طهران وأحوال وآثار ص ٢٤٠ .

(٦) انظر مقال الأهوانى فى المجلد ٣ عدد يوليو ١٩٦٥ من تراث الإنسانية عن منطق الشفاء.

وعرضه في رسالته في «أقسام الحكمة»(١)، وهو تقسيم لم يكن ملتزماً بصفة دائمة، فالفارابي يقسمه ثمانية أجزاء مهملا مدخل «فرفوريوس» ومبتدئا بالمقولات، وأبو البركات في المعتبر تكلم عن المنطق في الجزء الأول في ثمانية مقالات، لا تسع(٢)، كما أن «الكاتبي» في «الرسالة الشمسية» أيضا لا يلتزم تقسيم ابن سينا(٣).

وقد نلاحظ أن الفصول في مقالات الكتاب تتوالى فيها على النسق الذي نجده في برهان الشفاء لا على نسق برهان أرسطو كما يبدو لمن يقارن بين النصوص الثلاثة، كما أنه يتابعه في الكثير من آرائه ويدافع عنه ضد خصومه وناقديه، وربما تابعه في بعض الأمثلة التوضيحية أيضا(٤) . والطوسي يصارحنا في مقدمة كتابه قائلا: «إني سأضمنه طرفا صالحا مما استفدته في هذا الفن من أهل العلم بالمنطق واستنبطته بحسب قواعد وأصول أهل هذه الصناعة»(٥). وقد فطن إلى هذا المترجم التركي الذي نقدم اليوم جزءاً من ترجمته إذ قال في وصفه: «قد انطوى على درر الشفاء ولبابه بلا قصور، بحيث لم يبق فيه إلا الأصداف والقشور»(٦) والسيد رضوي في مقدمته لنشرة طهران ينص على ذلك أيضا(٧).

٣- غير أن الطوسي لم يفقد استقلاله الفكري أو شخصيته العلمية فلقد ناقش ابن سينا نفسه وخالفه في بعض الأحيان فهو يخالفه في معنى التعليم الذهني مثلا(٨)، وهو يورد في مسألة تربيع الدائرة رأي كل من أرسطو وشراحه وابن سينا ويناقشها جميعا لينتهي إلى رأي خاص(٩).

وقد يورد فصولا بأكملها لا نجدها في برهان الشفاء وذلك كالفصل الرابع من الفن الأول الخاص بالعلل وأقسامها، والطوسي يصرح بأنه يعلم أنها ليست من مسائل هذا العلم إذ هي جزء من الطبيعي - ولكنه يذكرها هنا على سبيل المصادرة(١٠)، وكالفصل الذي يتحدث فيه عن «أحوال الفصول» من الفن الثاني ويعتبره من أهم مباحث الحد(١١) وينص في نهايته

---

(١) مخطوطة بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة برقم ٤٥٢ حكمة وفلسفة.
(٢) المعتبر جـ ١ ص ٤.
(٣) انظر تحرير القواعد المنطقية وهو شرح الرسالة الشمسية ص ٣.
(٤) انظر أول الفصل الثالث من الفن الأول ل ٢٥٢.
(٥) أساس الاقتباس ط طهران ص ٣.
(٦) النسخة المصورة لترجمة ملا خسرو لأساس الاقتباس ل ٢.
(٧) أساس الاقتباس - المقدمة ص (يط)
(٨) النص التالي، ص ٨
(٩) انظر ترجمة المقالة الخامسة ل ٢٩٦.
(١٠) نفس المصدر ل ٢٥٥. ولكن عمر ابن سهلان الساوي قد سبقه إلى إيراد مبحث العلل ضمن البرهان في «البصائر النصيرية» ص ٣٤٩ - ٣٥٧.
(١١) ترجمة أساس الاقتباس لوحات ٣١٣ - ٣١٧.

على أنه أتى به من علم آخر إلى هذا الموضع لفائدته فيه كما أنه لم يهمل المناطقة المتأثرين بابن سينا والمعارضين له، فهو يشير إلى بعض آرائهم ويناقشها ويرد عليها أو يتخذ موقفا وسطا يكمل فيه قول ابن سينا بأقوال ناقديه كما نجده فى ختام مباحث الحد مثلا. ولذا فإن المولى خسرو والذى سبق أن ألمح إلى تأثره بابن سينا فى الشفاء يقرر فى مقدمة ترجمته أن الكتاب «بحر مواج زاخر حالٍ بأفكار المتقدمين والمتأخرين»[1].

ولكن الطوسى لم يكثر من هذه المناقشات والمقارنات بين آراء المناطقة فى «أساس الاقتباس» وفاء بما اشترطه على نفسه فى مقدمته من «الاحتراز عن إبطال المذاهب الباطلة فى كل باب بقدر الإمكان إذ هو مؤد إلى الإطناب، فإن مست الحاجة فى بعض المواضع الى ذكر مذهب فاسد اقتصرت على إشارة موجزة»[2] .وهذا يسلمنا إلى الميزة الرابعة لهذا الكتاب.

٤- وهى أن الاقتصاد فى عرض الخلافات هيأ له التوفر على المسائل المنطقية نفسها وإيضاحها دون إسراف فى المناقشات الجدلية والمؤاخذات الخلافية، ولاشك أن هذه ميزة حقيقية إذا انضم إليها سهولة العبارة ودقة التنسيق وهذا ما ينوه به الأستاذ رضوى ويعتبره من خصائص هذا الكتاب[3] إذ تفسح المجال للعرض العلمى الموضوعى الذى يحقق حاجة طلاب المعرفة الفلسفية الذين ألف الكتاب من أجلهم، ولعل هذا هو السر فى انتشار الكتاب والاقبال عليه لدى الفرس بل خارج العالم الفارسى أيضا. كما يقرره الأستاذ رضوى والمولى خسرو فى مقدمته للترجمة[4] التى جاءت بدورها بالغة الوضوح والسلاسة رغم صعوبات الترجمة ودقة الموضوع.

٥- أن الطوسى يكثر من الألواح والجداول التوضيحية فى كتابه[5] - ولعله فى ذلك متأثر بنزعته الرياضية - وسيجد القارئ نموذجا من ذلك فى المقالة الخامسة فى مبحث العلل من الفن الأول، وهى طريقة معروفة من قبله وفى عصره[6]، ولكنه يكثر من استخدامها بشكل واضح كما يكثر من استخدام الأمثلة الرياضية. وعلاقة المنطق بالرياضة وثيقة وعريقة ولاتزال مستمرة[7]. ونحن نجد فى منطق أرسطو أمثلة رياضية لبعض أنواع القضايا

---

(١) انظر ترجمة أساس الاقتباس ص ٢ وروضات الجنات للخوانسارى ص ٥٧٩.

(٢) أساس الاقتباس ط طهران ص ٣.

(٣) السابق ص (ب).

(٤) السابق ص (يب) وترجمة ملا خسرو لأساس الاقتباس ص ٢.

(٥) انظر مثلا فى طبعة طهران صفحات ١٠٩، ١١٠، ١٢٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٨١، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١١، ٢٢٣، ٢٤٨، ٢٥٧، ٣٢٣، ٣٥٤.

(٦) انظر البصائر النصيرية ص ١٠١، ١٠٢، ١١٦، والرسالة الشمسية للكاتبى ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٦.

(٧) انظر المنطق الحديث ومناهج البحث لأستاذنا الدكتور محمود قاسم ص ٦ - ١٥، ٢١ ومقدمة المنطق تأليف ألفرد تارسكى ترجمة دكتور عزمى إسلام ط القاهرة سنة ١٩٧٠ ص ١٥ - ٢١، ٣٨ ومابعدها.

والأحكام كمثال تربيع الدائرة الذى سبقت الاشارة إليه آنفا، غير أن الأمر الذى لايخلو من دلالة أن يهتم الطوسى اهتماما خاصا بذلك المثال ويورد فيه أقوال أرسطو وابن سينا ويعقب على ذلك برأيه الشخصى(١)، ومن يقرأ المقالة الخامسة مثلاً يجد أمثلة هندسية ورياضية لا نجدها فى برهان أرسطو أو برهان الشفاء ينقلها الطوسى أحيانا من كتاب إقليدس أو يتمثل هو بها (٢) وإن كنا نجد إلى جانبها أمثلة طبيعية وطبية كثيرة(٣) وأمثلة كلامية أيضا (٤)، ولا غرو فالطوسى فيلسوف متكلم وعالم رياضى وطبيعى أيضا.

٦- إن الكتاب يؤكد أن اتخاذ المنطق الأرسطى صيغة للتفكير لم يحل دون ظهور النزعة الحسية التجريبية والروح الواقعية التى يتسم بها الفكر الإسلامى بصفة عامة، وإذا كان الطوسى يتابع فى هذا نزعة بدت إلى حد ما عند ابن سينا نفسه، واتضحت لدى بعض المناطقة من بعده كأبى البركات البغدادى(٥) وعمر بن سهلان الساوى فى البصائر النصيرية كما لاحظ الشيخ محمد عبده فى حواشيه على ذلك الكتاب(٦) وعند الإمام الغزالى كما يلاحظ ذلك الأستاذ الدكتور محمود قاسم، فإننا نجد هذه الروح واضحة أيضا لدى الطوسى فى كتابه هذا وفى غيره من كتبه، والنص الذى بين أيدينا شاهد على ذلك.

ثانيا: منلا خسرو وترجمته لأساس الاقتباس

(١) منلا خسرو وحياته العلمية:

ولما كانت هذه أول ترجمة عربية لهذا الكتاب تقدم للباحثين فمن الواجب أن نعرّف بمترجمها التركى، الذى دفعه تقديره للطوسى وكتابه، وتلبيته لرغبة سلطانه الجليل، إلى القيام بها فنقول: هو محمد بن فرامرز بن الخواجه على الشهير بمولانا خسرو أو منلا خسرو، وكان أبوه أميراً تركمانيا (٧). وتقول دائرة المعارف الإسلامية إنه ابن نبيل فرنسى دخل فى الإسلام (٨)، وقد ناقش الأستاذ على همت فى كتابه «العاهل العثمانى أبو الفتح السلطان محمد الثانى»(٩) ذلك بأنه وجد بخط المولى خسرو نفسه على بعض كتبه «أنا الفقير محمد بن فرامرز بن على»، على أن كلمة فرامرز فارسية ومعناها «فاتح البلاد» فكيف يقال إنه فرنسى الأصل أو إنه مسيحى الأصل؟

---

(١) انظر ص ١٢ فيما سبق.

(٢) انظر اللوحات ٥٧٣، ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٠ من ترجمة ملا خسرو.

(٣) السابق ل ٢٦٧، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٣١٢.

(٤) السابق ل ٢٥٤ مثلا.

(٥) انظر مقدمة فى الفلسفة العامة (٣٢٢) ومابعدها ومقدمة كتاب الخيال للأستاذ الدكتور قاسم- من منشورات معهد الدراسات العربية بالقاهرة.

(٦) انظر البصائر النصيرية ص ٢٦١، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٨.

(٧) الشقائق النعمانية ١/١٨٢، وريحانة الأدب ٢/١٣٥

(٨) دائرة المعارف الإسلامية- الترجمة العربية- حرف الخاء وكلمة «ملا» تعنى الأستاذ أو العالم أو رجل الدين.

(٩) ص ١٠٢، ١٠٣ وانظر درر الحكام لمنلا خسرو ط القاهرة ١٣٠٤ هـ ٢/ ٤٥٣.

وقد كانت لأبيه بنت زوّجها لأمير تركمانى آخر يسمى خسرو ونشأ مولانا فى حجره فغلب عليه اسمه، ولايعرف تاريخ مولده . وقد توفى سنه ٨٨٥ هجرية الموافق لسنة ١٤٨٠م.

وقد تلقى العلوم الإسلامية وبرع فيها، ومن شيوخه مولانا برهان الدين حيدر الهروى المفتى فى البلاد الرومية ومن تلاميذ سعد الدين التفتازانى، ثم عمل مدرساً بمدرسة (شاه ملك) بمدينة «أدرنة» ثم انتقل إلى مدرسة يرأسها أخوه تعرف بـ «المدرسة الحلبية» وذاع صيته فاختاره السلطان مراد لتعليم ولده «محمد الفاتح»(١)، فتوثقت صلته بالفاتح منذ ذلك الحين، حتى إنه عندما تولى أمور السلطنة فى حياة أبيه جعل المولى خسرو قاضيا للعسكر المنصور، فلما اضطربت الأمور وانفض عن الفاتح أعوانه ورجاله أصر هوعلى ملازمته، فلما كلمه الفاتح فى ذلك قال «إنّ المروءة أن يشارك الرجل صاحبه فى الدولة والعزل فأحبه السلطان محبة عظيمة»(٢).

ولما عاد السلطان إلى تولى أمور الدولة - بعد وفاة أبيه - أكرمه إكراما عظيما وجعل له فى كل يوم مائة درهم وولاه قضاء العسكر ثم قضاء القسطنطينية وماحولها مع التدريس فى مدرسة «أيا صوفيا»، ولكنه غاضب السلطان مدة لكونه قدّم عليه المولى(الكورانى) فذهب إلى «بروسه» سنة ٨٦٧هـ، وأنشأ بها مدرسة درس فيها بنفسه حتى استدعاه السلطان سنة ٨٧٤هـ ليجعله المفتى الأكبر لدولته أو شيخ الإسلام، فظل فى هذا المنصب حتى توفى قبل وفاة السلطان بعام واحد، فحمل جثمانه الى «بروسة» حيث دفن فى مدرسته(٣).

وقد عرف طول حياته بالانصراف إلى العلم ومواصلة الاشتغال به برغم ماتولاه من مناصب فلم ينقطع يوما عن الاطلاع والكتابة كما يروى طاش كبرى زاده(٤).

وكان عالما عاملا محققا معروفا بالورع مشهودا له حتى من منافسيه، قيل للشيخ الكورانى يوما «إن الشيخ أبا الوفاء يزور المولى خسرو ولا يزورك فقال: أصاب فى ذلك لأن المولى خسرو عالم عامل تجب زيارته، وإنى إن كنت عالما لكنى خالطت السلاطين فلا يجوز زيارتى»(٥).

وكان مع ثرائه الواسع شديد التواضع أخذ على نفسه عهدا أن يخدم نفسه بنفسه وكان يلبس الملابس البسيطة ولكن له هيبةً ووقارا بالغين، وكان الفاتح يقدره ويباهى به الوزراء فى المحافل ويقدمه عليهم، ويقول لهم «انظروا هذا أبو حنيفة زمانه»(٦).

---

(١) محمد الفاتح/ دكتور سالم الرشيدى ط الحلبى بمصر سنة ١٩٦٦ ص ٢٦٥.
(٢) المصدر نفسه
(٣) مفتاح السعادة ٢/٦١.
(٤) مفتاح السعادة ٢/١٦ والشقائق النعمانية له أيضا ١/١٨٥.
(٥) الشقائق ١/١٤٨.
(٦) المصدر نفسه ١/١٨٤.

أما إنتاجه العلمى فقد خلف عدة كتب فى الفقه والأصول كالغرر وشرحه، ومرقاة الوصول وشرحه مرآة الأصول وقد طبعت فى مصر والآستانة[1] ورسائل أخرى وعدة حواشٍ فى التفسير والبلاغة وغيرها [2]، وكان له مع ذلك اشتغال بالعلوم العقلية حتى برع فى المعقول والمنقول[3] إلى الحد الذى يصفه السيوطى بقوله:

«وكان إماما بارعا مثقفا محققا نظارا طويل الباع راسخ القدم»[4] وقد انعكست نزعته العقلية فى بحوثه الفقهية فقد أصدر فى عام ٨٧٣هـ كما يقول صاحب كشف الظنون: «رسالة فى الولاء، ذهب فيها مذهبا فى الولاء خرّجه من أقوال الفقهاء وخالف فيه سائر العلماء وقرره فى «غرره ودرره»، وكتب فى رده رسالة المولى أحمد بن إسماعيل الكورانى المفتى المتوفى سنة ٨٩٣هـ، ثم أجابه المولى خسرو وزيّف أقواله فى رسالة أخرى، وردها أيضا المولى خضرشاه، وفيه رسالة للمولى قاضى زاده ورسالة فى الرد على الخسروية لمحمد بن موسى الكدنانى المتوفى فى ذى الحجة سنة ٩٩٥»[5].

وهكذا أثارت عليه نزعته العقلية وتحرره فى النظر الفقهى ثائرة العلماء فى عصره وبعد عصره ولكن ذلك لم يمنع تلميذه السلطان الفاتح أن يستدعيه من «بروسه» بعد هذا التاريخ ليتولى منصب الإفتاء ومشيخة الإسلام.

بل يذكر لنا أحد الباحثين فى تاريخ السلطان الفاتح أنه قد وكل إلى المولى خسرو الإشراف على مجمع من العلماء لتقنين الشرع الإسلامى ووضع الأنظمة اللازمة للدولة من بين آراء الفقهاء المسلمين وخاصة الأحناف، وقد نهض بهذه المهمة وأنجزها[6].

(٢) نسبة الترجمة إلى منلا خسرو

ولكن أحدا من مترجميه - فيما اطلعنا عليه من مراجع - لم يذكر بين مؤلفاته وأعماله العلمية «ترجمته لأساس الاقتباس» للطوسى وإن كانوا جميعا لا يقصدون حصر هذه الكتب وإحصاءها، ومن أقدمهم طاش كبرى زاده، وهو باحث تركى له عنايته الخاصة بالكتب والمؤلفات، فقد أورد أسماء عدة مؤلفات له فى مفتاح السعادة وفى الشقائق النعمانية، ثم يقول «وله غير ذلك أيضا»[7]، فلعل هذا الكتاب من بين ماأهمل تعيينه وخاصة أنه لم يؤلفه بل قام

---

(١) انظر ريحانة الأدب ٢/١٣٥ ومعجم المطبوعات العربية ص ١٧٩٠

(٢) انظر الشقائق ١/١٨٦- ١٨٧ ومفتاح السعادة ٢/٦١- ٦٢ ودائرة المعارف الإسلامية المجلد الثامن ص ٣٣٩ حرف الخاء النسخة المترجمة، وبروكلمان ٢/٢٦٢.

(٣) انظر الأعلام للزركلى ط٣ جـ٧ ص ٢١٩

(٤) محمد الفاتح، للدكتور الرشيدى ص ٢٦٥ نقلا عن «نظم العقيان» السيوطى

(٥) كشف الظنون، ط استانبول ١/٥٦٩ وانظر درر الحكام ٢/٣٦.

(٦) انظر السلطان «محمد الفاتح» - فاتح القسطنطينية «للدكتور محمد صفوت عباس نشر دار الفكر العربى ١٩٤٨م ص ١٨٧- ١٨٨.

(٧) انظر الشقائق النعمانية ١/١٨٧.

بنقله إلى العربية فحسب، ولكن الأمر المقطوع به - كما يبدو من النسخة التى عثرنا عليها بمكتبة «شيخ الإسلام حكمت» بالمدينة المنورة تحت رقم ٨٩ منطق وهى مكتبة زاخرة بإنتاج العلماء الأتراك وقد حصلنا على نسخة مصورة منها وعليها اعتمدنا فى هذا التحقيق - :

أن المترجم هو رجل من رجالات الدولة العثمانية وعلمائها، وأنه كان قريب الصلة بالسلطان الفاتح الذى طلب إليه القيام بتلك الترجمة لكى يسهل عليه شخصيا دراسة الكتاب والإفادة منه؛ لأنه وإن كان عارفا بالفارسية إلا أنه أكثر إجادة للعربية، إذ يقول المترجم فى لوحة البسملة بعد الحمد والصلاة: «أما بعد فإن من القضايا المقررة أن شرف الإنسان إنما هو بالعلم والعرفان، والمعتبر فيهما هو ما يحصل بالنظر والاكتساب والمتكفل ببيان مافى النظر من الصحة والفساد... هو المنطق، وقد ألفوا فيه كتبا كثيرة... ولم يقع فيما اشتهر منها بين الناس شبيه بكتاب «أساس الاقتباس» الذى صنعه الحكيم المحقق والفيلسوف المدقق خاتم الحكماء المتقدمين ومرجع الفضلاء المتأخرين خواجه نصير الدين، جامله الله تعالى يوم الدين، فإنه كتاب فاخر وبحر مواج زاخر، حال بجواهر أفكار المتقدمين والمتأخرين، وخال من شبه المشاغبين وشكوك المبطلين، ولذلك كان حسنه فائقا فى حده، وإن اكتسى لباسا ماكان لائقا بقدره، حيث عبر عن حقائقه الفائقة، ودقائقه الرائقة، بكلام عجمى مهين، دون لسان عربى مبين[1]، ومن ثمة أمرنى من أمره مطاع وخلافه لايستطاع أن أترجمه بألفاظ عربية؛ لأن حظه منها أكثر من حظه من العجمية، مع كمال رسوخه فيهما - وهو السلطان الأعظم والخاقان الأفخم ومولى ملوك العرب والعجم[2].... السلطان محمد خان ابن السلطان مراد خان بن السلطان محمد خان، فلا جرم ائتمرت بأمره الشريف فكسوت تلك الفوائد الشريفة حلل الألفاظ والعبارات اللطيفة لتجد بها فى نظرة النقاد بهاء، فجاءت بحمد الله كالشجرة المورقة يتفتح منها النوار بل كالشمس المضيئة تتلألأ منها الأنوار، فجعلتها تحفة لجنابه المنيف بل خدمة لبابه الشريف داعيا الله تعالى أن يجعل أمره مطاعا إلى يوم الحشر والنفاذ بحق نبيه محمد وآله الأمجاد وأصحابه الأطواد»[3].

وقد علمنا الصلة الوثيقة بين السلطان الفاتح وأستاذه منلا خسرو العارف باللغة الفارسية[4] فليس بعيدا أن يكل إليه القيام بهذه الترجمة، وقد كان هذا السلطان العالم يقترح على معاصريه أحيانا تأليف الكتب فى موضوعات معينة كما فعل مع علاء الدين الطوسى وخواجه زاده فى الرد على الفلاسفة[5]، ويكلفهم أحيانا أخرى بترجمة عيون المؤلفات فى

---

(١) اعتزاز نبيل بالعربية رغم أنه وسلطانه والمؤلف أعاجم.

(٢) ثم يورد قصيدة فى مدحه يلاحظ أنها لاتحتوى ذكرا صريحا للقسطنطينية اللهم إلا أن يكون قوله إشارة بعيدة لها:

«حاز الممالك فى الآفاق قاطبة   وفاز بالمطلب الأعلى بهمته»

(٣) ترجمه أساس الاقتباس ل ٢ - ٤.

(٤) انظر العاهل العثمانى ص ١٠٢.

(٥) انظر مقدمة كتاب الذخيرة لعلاء الدين الطوسى ص ٧٠٤.

اللغات الشرقية والأوروبية إلى التركية وإلى العربية أيضا [١] حتى كان بعض علماء عصره لا يؤلف كتابا إلا وينقله إلى العربية ثم يهديه إلى الفاتح[٢].

على أن الاهتمام بالطوسى فى بلاط الفاتح كان واضحا، فقد ألف المولى على القوشجى وهو من أبرز علماء عصر الفاتح وأقربهم إليه واحدا من أعظم الشروح على كتاب الطوسى «تجريد الكلام» عرف فيما بعد بالشرح الجديد وصار عمدة الدارسين لهذا العلم[٣]. كما شرح كتاب القطب الشيرازى «التحفة الشاهية» الذى هو بدوره شرح على كتاب الطوسى الشهير «التذكرة فى علم الهيئة»، بالإضافة إلى عنايته الخاصة بكتاب الطوسى «الزيج الإيلخانى»[٤]، وللقاضى خواجه زاده الرومى صاحب المحاكمة بين الفلاسفة والغزالى حاشية على «تحرير أصول إقليدس» للطوسى أيضا[٥].

ويوجد على الصفحة الأولى من النسخة الخطية الوحيدة الموجودة بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة ما يلى:

ترجمة كتاب أساس الاقتباس فى المنطق للخواجه نصير الدين الطوسى للعلامة «منلا خسرو»، بنفس الخط الذى كتبت به النسخة. ومع اعتبار الملابسات التى أوردناها آنفا لا نجد مايدعونا إلى الشك فى نسبة هذه الترجمة إلى هذا الأستاذ العارف بالفارسية والوثيق الصلة بالفاتح والمشتغل بالعلوم العقلية. وينبغى أن نذكر هنا أن هذه الترجمة ليست هى الترجمة الوحيدة لهذا الكتاب فقد سبقتها ترجمة أخرى لأحد علماء الفرس من مدرسة الطوسى نفسه إذ كان تلميذا لابن المطهر الحلى أظهر تلاميذ الطوسى من الإثنا عشرية؛ وهو الشيخ ركن الدين محمد بن على الفارسى الجرجانى، وقد قام بتعريب عدة كتب للطوسى عدا أساس الاقتباس «كالفصول النصيرية» و«أوصاف الأشراف» وغيرهما.

وقد أشار الأستاذ رضوى فى مقدمته للنسخة التى نشرتها جامعة طهران لأساس الاقتباس إلى هذه الترجمة القديمة وذكر أنها مفقودة إلى اليوم، ولكنه لم يشر إلى ترجمتنا هذه. كما أشار الخوانسارى فى «روضات الجنات» إلى تلك الترجمة القديمة ونوه بخدمة الجرجانى لتراث الطوسى، وسبقه إلى هذا «السيورى» شارح الفصول النصيرية[٦].

ولايمكننا أن نحدد تاريخ قيام المولى خسرو بتلك الترجمة ولكن يبدو أنه بعد فتح القسطنطينية؛ حيث يوجد فى القصيدة التى صدر بها الكتاب فى مدح الفاتح إشارة - وإن لم

---

(١) انظر محمد الفاتح للدكتور الرشيدى ص ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨١.

(٢) انظر محمد الفاتح للدكتور الرشيدى، ص ٢٧٥

(٣) انظر بروكلمان ١/٥٠٦

(٤) انظر تاريخ علم الفلك فى العراق ص ١٠٥ - ١١٣.

(٥) انظر أحوال وآثار ص ٢٠١.

تكن صريحة ـ إلى هذا الحادث الجليل. على أن الفترة السابقة على الفتح من ولايته كانت من القصر والازدحام بالمهام بحيث يبعد أن يفرغ فيها لمثل هذه المشاغل العلمية.

ويبدو أن المولى خسرو قد اعتمد على أصل قريب جدا من النسخة الأصلية التى اعتمد عليها المحقق رضوى فى نشر نسخته المطبوعة لأساس الاقتباس؛ إذ توجد فيها نصوص تخلو منها سائر النسخ العديدة التى توفرت له ولكنها توجد فى ترجمتنا هذه.

٣ـ وصف المخطوطة:

ذكرنا أنها توجد بمكتبة شيخ الإسلام حكمت «بالمدينة المنورة» تحت رقم ٨٩ منطق، وعلى ظاهرها عنوانها على النحو الذى أوردناه وبجواره ختم المكتبة، وفى صفحة البسملة ينوه المترجم بكتاب الطوسى، وأهمية علم المنطق ثم يشير فى (ص٣ ، ٤) إلى تكليف الفاتح إياه بترجمة الكتاب، ويبدأ الترجمة فى صفحة ٤ بالدعاء الذى صدّر به الطوسى كتابه منبها على ما ينبغى أن يتحلى به طلاب الحكمة، وفى ص ٥ توجد ترجمة لمقدمة الطوسى لكتابه التى سبق الاستشهاد بأجزاء منها، ويلى ذلك مباشرة فى نفس الصفحة ترجمة كاملة للكتاب ومقالاته التسع، وتقع تلك الترجمة فى ٤٥١ صفحة (لا لوحة) تنتهى بقول الطوسى فى الصفحة الأخيرة: «وكما وعدنا فى صدر الكتاب بمراعاة الإيجاز[1] آثرنا الإتمام حامدين الملك العلام».

ثم يذكر الناسخ أنه وقع الفراغ منه يوم الأربعاء فى اليوم الخامس من شهر ذى القعدة على يد «مخدوم حصارى بخارى» سنة ١٢٤٤هـ دون أن يشير إلى الأصل الذى نقل عنه أو مكان النسخ وإلى جوار ذلك بيت من الشعر الفارسى يعتذر فيه الناسخ عما عساه وقع فيه من خطأ لانشغاله بحوادث الدهر.

وقد كُتب الكتاب بالخط الفارسى فى شكل دقيق لا يخلو من جمال، ويوجد فى بعض الصفحات ما يدل على أنها روجعت بعد الكتابة إذ يضرب الناسخ على بعض الكلمات أو يصححها فى الهامش أو يكتب الصواب بين السطور كما فى ص ١٩ ، ٣٧، ٥١، ٣١١، ٣٢١، ٣٦٨، ٤١٨، ٤٦٨ وغيرها من الأصل، ورغم هذا فتوجد مواضع عديدة من السقط رجحنا أنها من فعل النساخ كما سيذكر فيما بعد، مما دعانا إلى استكمالها بمقابلتها بالأصل الفارسى بدلا من إثباتها شوهاء ناقصة، خاصة وأننا لم نعثر ـ رغم البحث ـ على نسخ أخرى لهذه الترجمة.

ومسطرة الكتاب تبلغ ٢٣ سطرا فى كل صفحة وفى عديد من صفحات الكتاب يوجد ختم الواقف وفى داخله «وقف حكمة الله بن عصمة الله الحسينى» ـ وهو ختم صاحب المكتبة

---

(١) انظر أحوال وآثار ص٢٤٩، ومقدمة أساس الاقتباس ص (يب). وروضات الجنات ص٥٨١، ٥٨٢، ومقدمة شرح الفصول النصيرية ل ١٦ب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الأولى من المخطوطة

١٥٨

جدول مختلطات الشكل الثالث ونتايجها

الفصل الثامن في مختلطات الشكل الرابع

المصفحتان ١٥٨، ١٥٩ من المخطوطة

المذكورة، ويوجد فى بعض الصفحات كلمات ممحوة أحيانا وخاصة فى أوائل الكتاب وفى أواخره، وقد كتبت عناوين المقالات والفصول دائما بحبر مغاير، وكثيرا ما تحتوى الفصول على جداول توضيحية كما سلفت الإشارة.

* * *

ثالثا: منهج التحقيق

أما المنهج الذى اتبعناه فى تحقيق هذا الكتاب فيتمثل فى الخطوات الآتية:

(١) بدأنا بنسخ الأصل فى عناية ودقة مع مراعاة الاختصارات التى يلجأ إليها الناسخ أحيانا ككلمة «مطلوب» مثلا فإنه يكتبها (مط) وكلمة التسلسل فإنه يكتبها (التس) وغيرها كما فى ص ٢٤٩، ٢٥٠، ٣١٦ وغيرها من الصفحات وهى طريقة يستخدمها نساخ الكتب القديمة عادة وقد أتينا بها على وجهها واضحة كاملة، كما أصلحنا الأخطاء الإملائية التى تكررت فى النص ولم نجد من الضرورى أن نشير إليها فى الهامش، كما لاحظنا أيضا بعض الأخطاء الأخرى المتكررة فى النص كاضطراب التذكير والتأنيث فى الأفعال وخاصة عندما يكون الفاعل ضميرا كما فى أكثر اللوحات، وكخلو الموصوف من الألف واللام مع وجودهما فى الوصف مثل «قول الجازم» أى القول الجازم كما فى (٤٦) مثلا وكزيادة الألف واللام فى المضاف كما يلاحظ من التعليقات، وقد أصلحنا ذلك كله ولم ننبه عليه فى الهامش اكتفاء بهذه الإشارة هنا.

وتلك ظواهر تؤكد أن المترجم - رغم تمكنه - ليس بعربى اللسان ولذا تخونه الذاكرة أحيانا فى مثل هذه الأمور. كما راعينا فى النقل قواعد الإملاء الحديثة بصرف النظر عما ورد فى الأصل كتسهيل الهمزات غالبا، وقسمنا الفصول إلى فقرات طبقا لاطراد المعنى وتسلسله، وميزنا الجمل داخل الفقرات بعلامات الترقيم المختلفة ليتضح المقصود عند القارئ.

(٢) ولما كانت النسخة التى اعتمدنا عليها فى التحقيق وحيدة، كما أنها ليست مؤلفا أصليا، بل هى مجرد ترجمة لمؤلف فى لغة أخرى، فقد رأينا من الضرورى والمفيد معا أن نقابل بينها وبين الأصل الفارسى - وقد اعتمدنا فى هذه المقابلة - رغم وجود مخطوطات للنص الفارسى - على النسخة الفارسية التى طبعتها جامعة طهران سنة ١٣٢٦هـ والتى قام الأستاذ مدرس رضوى - الأستاذ بتلك الجامعة - بتحقيقها ومقابلتها على عشر نسخ خطية ترجع أقدمها إلى سنة ٨٤٣هـ أى إلى تاريخ معاصر للوقت الذى قام فيه المولى خسرو بترجمته التى بين أيدينا أو يسبقه بقليل، وقد كانت هذه المقابلة مفيدة إلى حد كبير كما توقعنا، إذ ساعدت على استكمال النص وضبطه واتساقه، فقد كانت هناك مواضع عديدة من السقط فى ثنايا الترجمة لعل بعضها يرجع إلى إيثار مثلا خسرو الاختصار مع أن الأصل الفارسى أكثر دقة وحسما، ولعل بعضها يرجع إلى اختلاف النسخ. وقد استظهرنا أنه كانت

بين يديه عند الترجمة أكثر من نسخة من الأصل الفارسي تختلف في بعض المواضع، عن تلك النسخ التي اعتمدها محقق النسخة الفارسية المطبوعة. ولكن البعض الآخر، كما يبدو لكل من مارس عملية التحقيق، يرجع إلى خطأ الناسخ أو النساخ الذين تداولوا الكتاب بعد ترجمته بسبب السرعة وخداع البصر لتشابه آخر كلمات السقط مع الكلمة السابقة عليه مباشرة.

ولأن العبارة الساقطة قد تمثل شرطا لا يتم الكلام بدونه ولا يستقيم المعنى إلا به مما ننزه عنه ذلك المترجم الذي تدل ترجمته على تمكنه من اللغتين العربية والفارسية، وإن لم تكن أي منهما هي لغته الأصلية، بصرف النظر عن الهنات التي سبقت الإشارة إليها.

ولقد بلغت هذه المواضع من النقص أحيانا صفحتين، وأحيانا عدة أسطر، وأحيانا أخرى سطرا كاملا وكانت أحيانا جملة مفيدة أو عبارة أو كلمة ولكنها لا تخلو دائما من فائدة في تقويم النص وإيضاحه أو تأكيد معناه.

ومن الواجب أن نذكر هنا أنه إذا كانت الترجمة قد أفادت من تلك المقابلة واستكملت سياقها، فإن النص المترجم نفسه يحتوي بدوره على زيادات لا توجد في النسخة المطبوعة ولا في أصولها الخطية العشرة، وقد تبلغ هذه الزيادات أحيانا عدة أسطر، وكما يتضح أيضا من المقارنة بين مقدمتي الكتاب في الترجمة وفي النسخة المطبوعة، حيث يوجد بعد الدعاء الذي صدر به الطوسي كتابه زيادة تبلغ عدة أسطر يقول فيها الطوسي: «يقول محرر هذه الكلمات ومقرر هذه المقولات: إن نعمة الحكمة، التي هي عبارة عن ثلاثة أشياء الاعتقاد الحق والقول الصدق والعمل الخير، نعمة عظيمة ومصداقه قوله تعالى: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا» ويجب في مقابلة كل نعمة شكر مناسب لها، قال الله تعالى: «واشكروا لي ولا تكفرون»، ولما جعل الله ـ تعالى ـ المحبة الباعثة على طلب مثل هذه النعمة رائجة في قلب هذا الضعيف علم (أنه) واجب على نفسه أن يؤدي بإزائها شكرا مقدورا له. وشكر النعمة، التي لا يتصور مشاركة الغير فيها، بذلها لأهلها، فعلى هذا الموجب أراد أن يثبت لأجل متعلمي الحكمة ما اتضح له من علوم الحكمة. والأولى بالتقديم من أجزائها «علم المنطق» لأنه ميزان يميز الحق عن الباطل..»(١) وهذا غير موجود في النسخة المطبوعة أو أصولها العشرة.

هذا وقد أطلقنا على الترجمة التي هي موضوع التحقيق الرمز (س) نسبة إلى مترجمها المولى خسرو ـ رحمه الله ـ وعلى النسخة الفارسية المطبوعة الرمز (ض) نسبة إلى محققها السيد رضوي، وأثبتنا في المتن النص الذي نراه صوابا معتمدين على المصدرين السابقين، مع تسجيل الفروق بالهامش، إنصافا للنص وللقارىء أيضا فقد يرى في هذه المواطن رأيا آخر.

---

(١) ص ٤-٥ من ترجمة أساس الاقتباس لملا خسرو ـ النسخة المصورة.

(٣) أما عن إخراج النص وطريقة عرضه فقد اتبعنا في ذلك الأسلوب الذي أصبح متفقا عليه دوليا فيما يتعلق بتحقيق كتب التراث ونشرها، حتى يخلو من الهوامش المثقلة، في غير فائدة، ومن التكرار الذي لا مبرر له، والذي يحتفظ بانتباه القارىء للنص نفسه دون التشتت في اتجاهات مختلفة متباعدة، ويتمثل هذا الأسلوب فيما يلي:

أ ـ قسمنا الصفحة إلى ثلاث مساحات: أولاها للنص الأصل، والأخريان للهوامش.

ب ـ وضعنا نص الترجمة (س) في المساحة الأولى، ولكنا كما ذكرنا آنفا لم نتقيد به دائما بل حاولنا إكماله وإصلاحه بما هو ضروري للمعنى أو أكثر مناسبة للسياق من النسخة الفارسية المطبوعة (ض) مع الإشارة إلى ذلك دائما في الهامش. ورقمنا النص بأرقام جانبية تشير إلى السطور (٥ – ١٠ – ١٥) للاستعانة بها في معرفة مواضع الفروق المذكورة في الهامش الثاني كما أشرنا إلى بداية صفحات الأصل (س) بالخط المائل: (/)، مع ذكر رقم الصفحة بإزائه.

د ـ خصصنا الهامش الأول ـ للتعليقات الموضوعية والملاحظات الأخرى مع ترقيمها بأرقام توضع أيضا فوق الكلمة المراد التعليق عليها من المتن، لئلا تختلط بالأرقام العربية للسطور في الهامش الثاني. واقتصدنا في تلك التعليقات مقتصرين على الضروري منها.

جـ ـ سجلنا الفروق بين الترجمة الخسروية والأصل الفارسي المطبوع ـ ولكن باللغة العربية ليفيد منها القارىء ـ في الهامش الثاني مع الاكتفاء بالإشارة إلى رقم السطر الذي يوجد به موضع الفرق، فإذا تعددت الفروق في السطر الواحد فصلنا بين الموضعين بالعلامة: (//). أما الرموز الأخرى المستخدمة في هذا الهامش فهي كما يلي: ‹ › للزيادة، [ ] للنقص،] للاختلاف وتوضع قبل الرمز الأخير دائما الكلمة أو العبارة كما وردت في الأصل أي في (س) دون حاجة إلى ذكر رمزها ويوضع بعدها ماورد في غيره مع ذكر رمزه أي (ض)، كما حرصنا في حالة الزيادة على ذكر الكلمة اللاحقة للعبارة الزائدة حتى يتحدد موضعها ويتبع ذلك ذكر رمز النسخة المحتوية على الزيادة. واقتصدنا في تلك التعليقات مقتصرين على الضروري منها. وقد أشرنا إلى الآيات القرآنية بحرف ق متبوعاً برقم السورة في المصحف الشريف ثم رقم الآية فيها.

* * *

ونرجو أن نكون قد وفقنا في إخراج هذا النص على النحو الأمثل، ونحسب أنه يمثل إضافة حقيقية في التعريف بفكر الطوسي من ناحية، وفي بيان موقف المسلمين من المنطق الأرسطي من ناحية أخرى، وفي توثيق الروابط بين اللغتين العربية والفارسية من ناحية ثالثة، ولذا فإن رجال الدراسات الشرقية الإسلامية لدينا قد لايقل اهتمامهم بظهوره عن اهتمام العاملين في الحقل الفلسفي.

وقد قمنا بهذا العمل بتعاون كامل سواء فيما يتعلق بتحقيق النص العربى للترجمة، أو فى مراجعتها على أصلها الفارسى، .ومع مسئوليتنا المشتركة عن العمل كله فإن الأستاذ الدكتور حسن الشافعى كان مسئولا عن الجانب الأول المتعلق بالتحقيق كما كان الأستاذ الدكتور محمد السعيد جمال الدين مسئولا عن الجانب الثانى المتعلق بمراجعة الترجمة على الأصل الفارسى واستكمال النقص فيها.

والله ولى التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المحققان

«بسم الله الرحمن الرحيم»

[مقدمة المترجم (١)]

الحمد لله الذى كرم بنى آدم بالمنطق الفصيح، وصورهم بأحسن الأشكال، وخصهم بالنظر الصحيح، حتى احتازوا المكملات من الكليات والجزئيات، فامتازوا عن مختلطات الأنواع بأصناف الطرق الموجهات. والصلوات والسلام على سيدنا محمد المعدل لميزان الحكم بمحكم الكتاب، والمكمل لعامة العباد وخاصة العباد بأجناس الفضائل [و](٢) بفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الذين أحاطوا بقصبات(٣) السبق فى مضمار التبليغ والبيان، فأماطوا عكس الحق ونقائضه بالحجة والبرهان.

أما بعد، فإن من القضايا المقررة عند أولى الأبصار، والمقدمات المحررة لدى ذوى الاستبصار، أن شرف الإنسان إنما هو بالعلم والعرفان. والمعتبر منهما ما يحصل بالنظر والاكتساب الرافعين عن البصائر حجاب الارتياب، والمتكفل ببيان مافى النظر من الصحة والفساد، وهداية العقل إلى سبيل الرشاد؛ إنما هو المنطق الموسوم بالرئيس، إذ به يحصل للعلوم الإحكام والتأسيس.

وقد صنفوا فيه كتبا كثيرة، وألفوا صحفا غزيرة، ولم يقع فيما اشتهر منها بين الناس شبيه بكتاب «أساس الاقتباس»، الذى صنفه الحكيم المحقق والفيلسوف المدقق خاتم الحكماء المتقدمين ومرجع الفضلاء خواجه نصير الدين - جامله الله تعالى يوم الدين؛ فإنه كتاب فاخر، وبحر مواج زاخر، حال بجواهر أفكار المتقدمين والمتأخرين وحاو، وخال عن شبه المشاغبين وشكوك (٤) المبطلين وخاوٍ. وقد انطوى على درر الشفاء(٥) ولبابه بلا قصور، بحيث لم يبق فيه إلا الأصداف والقشور، ولذلك كان حسنه فائقا فى حده، وإن اكتسى لباسا ماكان لائقا بقده، حيث عبر عن حقائقه الفائقة ودقائقه الرائقة بلسان عجمى مهين(٦) دون لسان عربى مبين.

ومن ثمة أمرنى من أمره مطاع، وخلافه لا يستطاع، أن أترجمه بألفاظ عربية، لأن حظه منها أكثر من حظه من العجمية - مع كمال رسوخه فيهما، وصنع اليد فى الكشف عن

---

(١) هذه هى المقدمة التى كتبها منلا خسرو فى مستهل ترجمته لكتاب أساس الاقتباس .
(٢) زيادة ليست فى الأصل «س» .
(٣) فى س: قضبات.
(٤) فى س: والشكوك.
(٥) يقصد كتاب الشفاء لابن سينا - راجع المقدمة ص٧ .
(٦) كذا قال المترجم، وهو وأمثاله من المسلمين غير العرب يعتزون بالعربية ويعرفون مكانتها، لنزول القرآن بها، فوق مايفعل بعض العرب.

وقائعهما ـ وهو السلطان الأعظم، والخاقان الأفخم، مولى ملوك العرب والعجم، وإلى لواء الحكم على أهل النسم، باسط سرادق العز والجلال، ناشر سحائب الإنعام والإفضال، مالك ممالك العالم في الآفاق، صاحب سرير الخلافة بالاستحقاق:

خليفة طابت الدنيا بطلعته ... وشاهدت نظمها فى نشر رأفته
نار الزمان بنور من عنايته ... باء العدا بلظى من نار سطوته
كل الملوك لئن للحرب اجتمعوا ... تفرقوا فرقا من هول صولته
يريد ألا يرى فقر برأفته ... ولايرى ملك غير بغيرته
حاز الممالك فى الآفاق قاطبة ... وفاز بالمطلب الأعلى(١) بهمته
حصنا يزيد وهرون لقد طلبا ... كلاهما مات محزونا بحسرته
تدبير مملكة الإسلام صحبته ... حوز المعارف من آثار خلوته
أحبار يونانَ بالتحقيق ماشتهروا ... و شاع بينهمو أخبار فطنته
وكل ماأوتيت يونان من حكم ... فإنها قطرة من بحر حكمته
من كان فى عيشه ضنك من الزمن ... نال الترفه فى أيام دولته
لو شم رائحة من جوده عطرا(٢) ... يزد على البحر فى الجدوى بشمته
أهل الهدى غرقوا فى بحر نعمته ... وقد أحاطهمو تيار لجته
أهل الضلال أحيطوا من جوانبهم (٣) ... بكل داهية منه ونقمته
الوهم شبهه بالشمس مشرقة ... إذ قد رأى تشرق الدنيا ببهجته
وخطأ العقل إياه وعيَّره ... فقال معتذرا من فرط هفوته:
بل لا يشابهه شمس ولا قمر(٤) ... إذ ليس فيها وفيه من لطافته
يفنى المداد ولايبقى له قلم ... وكان مزبوره من بعض قصته
صان الإله عن الآفات سدته ... وشان شانئه فى شان شوكته

١٠ ص/٤ السلطان محمد خان بن السلطان مراد خان بن السلطان محمد خان ـ خلد الله تعالى فى خلافة الأرض ملكه وسلطانه، وأفاض على العالمين بره وإحسانه ـ فلا جرم ائتمرت بأمره الشريف، وامتثلت حكمه المنيف، فكسوت تلك الفوائد الشريفة حلل الألفاظ والعبارات اللطيفة، وخلعت خلعا على تلك الخرائد، وطرزتها بنفائس الجواهر والفرائد، من إستبرق لايبليه مرور الزمان، ولا يدنسه كرور الحدثان، لتجد بها فى نظره النقّاد بهَا، فجاءت ـ بحمد الله ـ كالشجره المورقة يتفتح منها النوار، فجعلتها تحفة بجنابه المنيف، بل خدمة لبابه الشريف، داعيا إلى الله ـ تعالى أن يجعل أمره مطاعا إلى يوم الحشر والتناد بحق نبيه محمد وآله الأمجاد وأصحابه الأطواد.

---

(١) يقصد فتح القسطنطينية، لاحظ البيت التالى.
(٢) فى س: وجوده العطر.
(٣) فى س: جوانبه.
(٤) س: لقمر، و«لا» زدناها ولم ترد فى الأصل.

[مقدمة المؤلف] (١)

اللهم أيد متعلمى الحكمة بإلهام الحق وتلقين الصدق والتوفيق للخير (٢)، واصرفِ الهمم إلى طلب الكمال وتحرى الصواب واقتناء الفضيلة، ليكونوا واثقين بالاستقامة، محرزين عن الاعوجاج، ومطمئنين باليقين، ومتنفرين عن الشك ومستأنسين بالعلم، ومستوحشين عن الجهل، ومعترفين بالنقصان، ومستنكفين عن التراثى بالكمال، ومتنزهين عن التعنت والتعصب، والإعجاب والتصلف، والبغى والسفه، والعناد والشغب، والميل والمداهنة، والتلبيس والمغالطة، وإنكار الحق والإعراض عنه، والإصرار على الباطل والإغماض عليه، وطلب العلم بجهة التفاخر والتنوُّق(٣)، والترفع والتفوق، والمراء والافتراء، والاستغواء والاستهواء، ومبرئين عن خدعة وساوس التقليد، وشبهة هواجس التسويل، وتتبع مالا يغنى، وسلوك سير غير مرضى، ومتكفلين بمعرفة حقوق أرباب الفضيلة من الماضين والمعاصرين بلا غوائل الحسد والمدافعة، ومتشمرين لأداء شكر نعمة الحكمة ببذل ما اكتسبوا إلى سائر أبناء النوع بحسب الاستعداد - بلا شوائب بخل ومنافسة، ومطل ومضايقة، ومجتنبين عن الكسالة والبطالة، وتعطيل العمر وتضييع الوقت، وثابتى القدم على ملازمة الدين القويم، ومتابعة الصراط المستقيم، كيلا تكون نهاية مقاصدهم إلا الحلول فى جوار الحضرة الأُحدية والوصول إلى جناب العزة السرمدية، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

ويقول محرر هذه الكلمات ومقرر هذه المقالات : إن نعمة الحكمة - التى هى عبارة عن ثلاثة أشياء : اعتقاد الحق وقول الصدق وعمل الخير - نعمة عظيمة، ومصداقه قوله - تعالى: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا (٤)»، ويجب فى مقابلة كل نعمة شكر مناسب لها، قال الله تعالى : «واشكروا لى ولا تكفرون» (٥) .

ولما جعل الله - تعالى - المحبة الباعثة على طلب مثل هذه الحكمة رائجة فى قلب هذا الضعيف علم واجبا على نفسه أن يؤدى بإزائها شكرا مقدورا له، وشكر النعمة التى لا يتصور مشاركة الغير فيها بذلها لأهلها، فعلى هذا الموجب أراد أن يثبت لأجل متعلمى الحكمة ما اتضح له من علوم الحكمة، والأولى بالتقديم من أجزائها علم المنطق لأنه ميزان يميز الحق من الباطل.

فبعد حمد الله - جل جلاله - وشكره على نعمه وأياديه التى وصولها إلى كل عبد من عباده متواتر ومتوال، والصلاة والسلام على عباده الكمل من الأنبياء والأولياء خصوصا على

(١) هذا العنوان لايوجد فى س، وفى ض - بعد انتهاء الدعاء التالى - توجد كلمة «مقدمة» فقط.
(٢) يلاحظ الشبه الواضح بين هذه العبارة وافتتاحية كتاب «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا، الذى قام المؤلف بشرحه .
(٣) المبالغه فى التجمل .
(٤) ق٢/٢٦٩.   (٥) ق ٢/١٥٢.

٤- مستوحشين] متوحشين س.
٧- الإغماض] الإغماز س
٢٥- «الكتاب» فبعد ض
٣٠- [بحيث] س

محمد وآله - عليه وعليهم الصلاة والسلام - شرع فى تحرير هذا المجموع على عزم أن يورد طرفا صالحا مما استفاد من أهل فن المنطق، أو استنبط بحسب قواعد وأصول هذه الصناعة على الوجه الذى اتضح له واستبان، وتحرز - بقدر الإمكان - عن إبطال مذاهب باطلة فى كل باب، بحيث يؤدى إلى الإطناب، ويقتصر على إشارة موجزة إن احتيج فى بعض المواضع إلى ذكر مذاهب فاسدة، وينقل مالا مجال للتصرف فيه على الوجه المذكور فى كتب الصناعة كيلا يكون الكتاب ناقصا.

ولما كان هذا العلم بالنسبة إلى سائر العلوم، خصوصا أقسام الحكمة، بمثابة القاعدة والأساس جعل هذا المجموع موسوما بـ «أساس الاقتباس»، والمتوقع من كرم أولى الألباب، الناظرين فى هذا الكتاب أن يقصدوا الخير والصلاح، ولا يقصروا فى إصلاح خلله القابل للإصلاح، والله الموفق والمعين.

* * *

---

(٤) [بحيث] س.

ابتداء الكلام فى المنطق

كل علم وإدراك إذا اعتبر لا يخلو عن حالين: إما أن يجدوه مجردا عن الحكم بإثبات أو بنفى، ويسمونه تصورا، أو يجدوه مقارنا للحكم بالإثبات أو بالنفى، ويسمونه تصديقا. مثال التصور : الحيوان الناطق، ومثال التصديق: هذا الحيوان ناطق أو هذا الحيوان ليس بناطق. وكل من هذين القسمين إما ألا يحصل بواسطة اكتساب أو يحصل بواسطته. مثال التصور الغير المكتسب فهم الإنسان، ومثال التصديق الغير المكتسب العلم بأن الإنسان موجود، ومثال التصور المكتسب فهم حقيقة الملك، ومثال التصديق المكتسب العلم بأن الملك موجود.

وكما أن فى اكتساب الشئ غير الحاصل لابد من مادة مخصوصة يتصرف فيها على وجه مخصوص ليحصل المطلوب الذى يراد تحصيله، مثلا يحتاج النجار فى نجارة السرير إلى خشب يليق بذلك الفعل ليحصل السرير، كما يتصرف فى ذلك الخشب من القطع والنحت وغيرها على وجه يعرفه ـ كذلك يحتاج الإنسان فى تحصيل تصور وتصديق مكتسبين إلى معان معلومة تقررت فى خاطره قبل الكسب، وإلى التصرف فى تلك المعانى على وجه معلوم ليحصل من تلك المعانى بذلك التصرف تصورا مطلوبا أو تصديقا مطلوبا. وكما أن تصرف النجار فى الخشب على وجه يؤدى إلى المطلوب إذا كان ملكة يقال له : صناعة النجارة، كذلك هذا التصرف الذى يفعله الإنسان فى المعانى على وجه يؤدى إلى المطلوب إن كان ملكة يقال له : صناعة المنطق.

وكما أن النجار الحاذق هو الذى يعرف أى شئ يصنع من كل خشب؟ وأى خشب يصلح للسرير وأى خشب لا يصلح له؟ ويكون واقفا وقادرا على أنواع تصرفات تؤدى إلى المطلوب على وجه أتم أو أنقص أو لا تؤدى إليه أصلا، كذلك المنطقى الحاذق هو الذى يعرف أن كل معنى يتمثل فى الذهن إلى أى مطلوب يتوصل منه؟ ويكون واقفا وقادرا على أنواع تصرفات تؤدى إلى تصورات وتصديقات على وجه أتم أو أنقص أولا تؤدى إليها أصلا.

وكما لا يصلح كل شخص لتعلم النجارة كذلك لا يصلح كل شخص لتحصيل صناعة المنطق. وكما يقع نادرا شخص لم يتعلم النجارة ويقدر على صنع سرير حسن كذلك يقع نادرا شخص لم يتعلم المنطق ويقدر على تحصيل علم مكتسب على وجه كامل. بل كما أن

٢ـ [بإثبات أو بنفى] لا بالإثبات ولا بالنفى س.
٥ـ [التصور] التصوير س.
٧ـ ‹بيقين› بأن ض.
١٥ـ [فى] س.
١٧ـ ‹أن› أى (فى الموضعين) س، ض.
٢٠ـ [هى أقسام العلم] على وجه س.
٢٤ـ [تحصيل علم مكتسب] اكتساب س.

كثيرا من الرجال الجاهلين للنجارة قادرون على نحت الخشب لكنهم لا يثقون بأن ذلك الخشب بذلك النحت هل يصلح للعمل أولا بل ربما يفسد. كذلك كثير من الرجال الجاهلين بالمنطق قادرون على التصرف فى المعانى لكنهم لا يثقون بأن ذلك التصرف هل يحصل منه العلم أولا، بل ربما يورثهم التحير أو يوقعهم فى الضلال. وليس كل من يفعل فعلا يعرفه أو يعرف ما يليق به، بل كثير من الأشخاص يشرعون فى الأفعال على سبيل الخبط. وهذا حكم رجال يطلبون العلوم ولا يقفون على صناعة المنطق.

فعلم المنطق فهم معان يمكن أن يتُوصل بها إلى أنواع العلوم المكتسبة وأن أى معنى إلى أى علم يتوصل به، ومعرفة كيفية التصرف فى كل معنى على وجه يؤدى إلى المطلوب وعلى وجه لا يؤدى إليه أو إن أدى لا يؤدى على وجه يليق. وصناعة المنطق أن يكون مع فهم المعانى ومعرفة كيفية التصرف ملكة مقارنة أيضا لهاتين الفضيلتين بحيث يفهم بلا روية وفكر أصناف المعانى ويتمكن من أنواع التصرفات ليقدر على اكتساب أنواع العلوم، ويأمن الضلالة والحيرة، ويقف على مزالّ أقدام أهل الضلالة.

ص٧ /وهذا المقدار إشارة إلى تصور ما هية علم المنطق، وتنبيه على فائدته بحسب الإمكان فى هذا المقام لأن الإحاطة بكنهه إنما تحصل بعد تحصيله بالتمام.

ولما امتنعت معرفة المؤلفات بلا معرفة المفردات، وتعذر الوصول إلى المعانى بلا وقوف على أحوال الألفاظ وجب أن يبتدأ بمعرفة أحوال المفردات وكيفية دلالة الألفاظ على المعانى ثم يشرع فى بيان المقاصد، وبالجملة مدار هذا العلم على تسع مقالات.

***

٢- يفسد] يكون ضائعاً س.

٤ - [من] يفعل س.

١٠- [مقارنة أيضا] ن

١١- اكتساب] اكتشف ض

١٥- امتنعت] امتنع س

١٧- «بعد ذلك» ى بيان ض

المقالة الأولى

في مدخل هذا العلم وهو المسمى بإيساغوجي وهو أربعة فنون:

- الفن الأول: في الألفاظ.
- والثاني: في الكلي والجزئي.
- والثالث: في الذاتي والعرضي.
- والرابع: في الكليات الخمس.

الفن الأول

في مباحث الألفاظ. فيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

فى كيفية دلالة الألفاظ على المعانى

وضع واضعو اللغة الألفاظ بإزاء المعانى ليستدل العقلاء بواسطتها على المعانى، وهذا النوع من الدلالة هو دلالة التواطؤ، لتعلقها بالوضع واختصاصها بالإنسان، فإن سائر الحيوانات تشارك الإنسان فى الدلالة الطبيعية التى لا بطريق التواطؤ كدلالة أصوات الطيور على أحوالها.

ولما كان بعض المعانى داخلا فى بعضها، وبعضها لازما لبعضها، أما الداخل فكمعنى الجدار الداخل فى مفهوم البيت لأنه جزء منه، وأما اللازم فكمعنى الجدار اللازم للسقف لأن السقف لا يتحصل بلا جدار. كان تصور بعض المعانى مقتضيا لتصور معان أخرى داخلة فيها أو لازمة لها على سبيل التبعية.

وإذ كان الأمر كذلك كانت دلالة الألفاظ على المعانى على ثلاثة أنواع:

النوع الأول : دلالة اللفظ عل ما وضع بإزائه، كما يقال الإنسان ويراد به الحيوان الناطق، وتسمى دلالة المطابقة.

والثاني: دلالة اللفظ على مادخل فيما وضع بإزائه اللفظ، كأن يراد بالإنسان الحيوان أو بعض أجزاء الإنسان، وتسمى دلالة التضمن.

والثالث: دلالة اللفظ على ما هو اللازم لما وضع بإزائه اللفظ، كدلالة الإنسان على الضحك، وطويل الأذن على الحمار، وتسمى دلالة الالتزام.

ودلالة المطابقة من هذه الأصناف الثلاثة وضعية فقط، والباقيتان تكونان بمشاركة الوضع والعقل، والتضمن منهما محدود لكون أجزاء المعنى محصورة، والالتزام غير محدود لكون اللوازم غير محصورة. وإن اختلفت اللوازم فى الشهرة فالأولى / بالدلالة الأشهر منها، كما يراد بالأسد الشجاع دون الأبخر. ص٨

---

٢ ـ [فى ... الألفاظ] س .   ٥ ـ [وضع] س // الألفاظ] والألفاظ ض // ليستدل] ليدل س .

٥ ـ ٦ ـ وهذا ... التواطؤ] وهذه الدلالة التواطؤ ض.   ١٠ دلالة ‹معنى› البيت ض.

١٢ ـ فيها ... لها] فيه ... له س.

١٣ ـ [الأمر] س، ض // كانت] كان س

٢١ـ أجزاء المعنى] الوازم المعنى س

٢٢ـ ‹وغير مضبوطة›، وإن ض

وقد يكون اللفظ الواحد موضوعا بإزاء معنى وبإزاء جزء ذلك المعنى فيدل على كل منهما بالمطابقة، كالممكن الدال على الخاص والعام الذى هو جزؤه. وكذلك اللفظ الواحد قد يكون موضوعا بإزاء معنى وبإزاء لازم ذلك المعنى أيضا فيدل على كل منهما بالمطابقة، كالشمس الدالة على القرص والنور. وسبب أن هذه الدلالة مطابقة، لا تضمن ولا التزام، أنها بمجرد الوضع لا بمشاركة العقل.

***

الفصل الثانى

فى نسبة الألفاظ إلى المعانى

اللفظ الواحد تارة يدل على معنى واحد فقط وأخرى على معان كثيرة، والألفاظ الكثيرة تارة تدل على معنى واحد وأخرى على معان كثيرة متقاربة أو غير متقاربة.

وإذا حصروا هذه الوجوه فلا تكون خالية عن أقسام أربعة: إما اعتبار الألفاظ الكثيرة بالنسبة إلى معنى واحد أو معانٍ كثيرة، وإما اعتبار اللفظ الواحد بالنسبة إلى معنى واحد أو معان كثيرة:

أما الأول وهو الألفاظ الكثيرة الدالة على معنى واحد فتسمى أسماء مترادفة كالإنسان والبشر.

وأما الثانى وهو الألفاظ الكثيرة الدالة على المعانى الكثيرة بلا اشتراك فتسمى أسماء متباينة كالإنسان والفرس.

وقد يقع بين الألفاظ مشاكلة، وهو لا يخلو عن نوعين:

إما أن تكون مشاكلة اللفظ تابعة لمشاكلة المعنى أولا: والأول يسمى أسماء مشتقة كناصر ونصير ومنصور، فلا جرم يكون أولا لفظ موضوع ليشتقوا منه سائر الألفاظ، كالنصر فى هذه الصورة. وللاشتقاق أربعة شرائط أخرى: المناسبة اللفظية، والأسماء المنسوبة كالعربى والعجمى من هذا القبيل أيضا.

والثانى يسمى أسماء متجانسة كبشَر وبِشْر، والتجانس التام يكون فى الأسماء المشتركة كما سيأتى. ويمكن وقوع الاشتباه بين المترادفة والمتباينة، مثل أن يكون لفظ آخر يدل على ذلك

١ـ [الواحد] س // [أيضا] فيدل س
٣ـ مطابقة] المطابقة س ٤ـ لا] نا س // والتزام] الزام س.
٧ـ [فى] س ٨ـ معانى] معنى س
١٠ـ ١١ ـ بالنسبة إلى] تدل على س .
١٢ ـ [أما] س // الدالة] الدلالة س.
١٥ـ [كالإنسان والفرس] س. ١٧ـ تابعة] فقد س.
١٩ـ [أخرى] س ١٩ ـ ٢٠ ـ [كالعربى والعجمى] س // [أيضا] س.
٢١ـ [أسماء] س // [الأسماء] س. ٢٣ـ [وهما... متباينات] س.

المعنى مع وصف مقارن فيظن أنهما مترادفان، وهما ليسا مترادفين بل متباينان، كالسيف والحسام، فإن الحسام سيف قاطع. أو يكون كلا اللفظين يدل على معنى مقارن للمعنى الآخر، كالحسام والصمصام فإن الأول سيف قاطع والثانى سيف ماض فى وقت النزال.

وأما القسم الثالث، وهو اللفظ الواحد الدال على معان كثيرة، فتسمى ألفاظ متفقة، وهو لا يخلو من نوعين:

ص٩ / إما أن يكون اللفظ موضوعا أولا بإزاء بعض المعانى ويطلق على غيره لمناسبة أو مشابهة بينهما، كإطلاق لفظ الإنسان على الحيوان الناطق وعلى الإنسان المصور أولا يكون كذلك بل تساوى الكل فى الوضع بلا أولوية، كإطلاق لفظ العين على الباصرة وكفة الميزان وقرص الشمس. والنوع الأول يسمى متشابهة والثانى مشتركة، و[قد] يجعلون المشتركة أعم ويقسمونها إلى متشابهة ومتفقة. وبالجملة قد يكون وجه التشابه فى المتشابهة مناسبة غير معنوية كإطلاق الرأس على رأس الحيوان ورأس السيف، وقد تكون مناسبة معنوية كإطلاق الجسم على الجسم الطبيعى والجسم التعليمى، وأيضا قد تكون مناسبة تامة كإطلاق الإنسان على الشخص وعلى صورته فى المرآة، أو غير تامة كإطلاق الكلب على الحيوان المخصوص وعلى الكوكب التابع لصورة كالكلب الجبار(1)، وقد يكون التشابه بسبب الاشتراك فى أمر: مثلا فى السبب الفاعلى كإطلاق الطبى على الكتاب وعلى الأدوية، أو الصورى كإطلاق الفلك على فلكة المغزل وعلى السماء، أو المادى كإطلاق اللبن على الشير والجبن، أو الغائى كإطلاق الصحة على الغذاء والدواء.

والأسماء المتشابهة قسمان: الأول أن يكون استعمال اللفظ فى المعنى الأصلى ممهدا وفى المعنى الشبيه بسبب ملاحظة معنى وأعتبار مناسبة هى عله التشابه، فاللفظ إذا استعمل على المعنى الأصلى سمى حقيقة، وفى المعنى الشبيه مجازا كإطلاق النور على نور الشمس ونور الباصرة ونور البصيرة.

وفى هذا الموضع قد يكون الغرض من إطلاق اللفظ على المعنى الشبيه طلب البلاغة فى الكلام أو المبالغة فى المعنى. فإذا كان كذلك فلا يخلو: إما أن يظهروا المشابه فى إطلاق

---

(١) قال الرضوى بهامش ص ١٠: (الكلب البار أو الكلب الأكبر يشبه كلبا يعدو وراء صورة جبار، ولهذا سمى بكلب الجبار أيضا، وهو ثمانية عشر كوكبا خارج أحد عشر، ومن جملة الكواكب الداخلة فيه كوكب (دروهن) وهو ألمع الكواكب الثانية ويسمى بالشعرى اليمانية لأن مغيبه بناحيه اليمن ويقال له أيضا كلب الجبار شرح بيست باب، لملا مظفر).
ويمكن الرجوع إلى ترجمه صور الكواكب للصوفى بقلم خواجه نصير الدين أو أى كتاب فى الفلك.

٣ـ النزال سح الخروج س.
٦ـ مناسبة] مشابهة ض.
//ـ الإنسان المصور] الصورة المنقوشة ض.
٧ـ الباصرة] عين الماء ض // كفة الميزان] عين الميزان ض.
٨ـ قرص الشمس] عين الشمس ض.
٩ـ مناسبة] مشابهة ض.
١٠ـ [رأس الحيوان] س. ٢٢ ـ [فى] س.

اللفظ على الشبيه مع الأصل، أولا بل يظهروا أن دلالة اللفظ على الشبيه أيضا دلالة على سبيل الأصالة، والأول يسمى تمثيلا وتشبيها مثل إطلاق القمر على الجرم السماوى بالوضع وعلى الوجه الحسن بالتشبيه والتمثيل وكذا إطلاق الأسد على الغضنفر وعلى الرجل الشجاع، والثانى يسمى استعارة كإطلاق ذنب السرحان(١) على الصبح الأول.

وأما ماقيل من أن المجاز أن يطلق اللفظ فى الظاهر على شئ والمراد غيره بحسب العقل، أو بالقرائن اللفظية نحو «واسأل القرية»(٢)، والحقيقة بخلاف هذا، فهو خاص بالأقوال المؤلفة.

والقسم الثانى أن يكون استعمال اللفظ فى الأصل ممهدا وفى الشبيه أيضا لكن لا باعتبار
ص١٠ ملاحظة الأصل بل لم يعتبروا / وقت الإطلاق على الشبيه المناسبة والمشابهة الموجودتين فى أصل الإطلاق. وهذا القسم على نوعين: أولهما أن يكون الشبيه مساويا للأصل فى الإطلاق، ويسمونه منقولا، كإطلاق الهلال على الجرم السماوى بالوضع وعلى مدة معينة بالنقل، وكذلك إطلاق العدل على العدل الذى هو صفة وعلى القاضى الموصوف بهذه الصفة.

وثانيهما أن يكون الشبيه راجحا على الأصل، وهو على نوعين: أولهما الإطلاق بحسب الجمهور، ويسمونه المتعارف، كإطلاق لفظ الغائط على المكان المطمئن بالوضع وعلى حدث الإنسان بالعرف. وثانيهما أن يكون الإطلاق بحسب أهل الصناعة ويسمونه المصطلح كإطلاق لفظ القديم على العتيق بالوضع وعلى مالأول لوجوده بحسب الاصطلاح.

فالأسماء المتشابهة على ثلاثة أقسام:

أحدها أن يكون الترجيح للأصل فى الإطلاق وهو قسم المجاز والاستعارة، والثانى أن تكون الترجيح للفرع وهو قسم العرف والاصطلاح والثالث أن يكون الفرع والأصل متساويين وهو قسم النقل المجرد.

---

(١) قال الرضوى بالهامش ص١١ مايلى: «ذنب السرحان (ذيل الذئب) هو أول بياض يظهر من جانب الشرق بعد ظلمة الليل منفصلا عن الأفق ويسمى بالصبح الأول والصبح الكاذب والفجر المستطيل وذنب السرحان» (شرح بيست باب للملا مظهر).
(٢) الآية رقم ٨٢ من سورة يوسف.
(٣) أى سائغا واضحا.

١ـ [مع الأصل] س.   ٢ـ [سبيل الأصالة] س. // للجرم السماوى] الكوكب س.
٣ـ [بالتشبيه] س.   ٤ـ [كإطلاق] س // استعارة] اسد س.
٥ـ [من] س // يطلق] أطلق س // الظاهر] على س.
٦ـ [هذا... خاص] س.   ٨ـ [وفى] فى س. // [أيضا] س.
٩ ـ لم يعتبروا] اعتبروا س.   ١١ـ للأصل] فى س. // كإطلاق] كذلك س.
١٢ـ [العدل] العدد س //[القاضى] س.
١٣ـ [بهذه الصفة] س.   ١٤ـ [الشبيه... أولهما] س.
١٦ـ [لفظ] س. // لوجوده] وجوده س.
١٨ـ [فى الإطلاق] س // والاستعارة] س.
١٩ـ [متساويين] س.

وأما القسم الرابع، وهو اللفظ الواحد الدال على المعنى الواحد، فقسمان: أحدهما أن يكون المعنى خاصا بشخص واحد، فإن كان بحسب وضع الواضع كان من قبيل أسماء الأعلام كإطلاق زيد على شخص مخصوص، وإن كان بحسب إرادة القائل كان من قبيل المضمرات وأسماء الإشارات نحو هو وأنت وذاك وهذا.

وثانيهما أن لايكون المعنى خاصا بشخص واحد بل يمكن وجوده فى أشخاص كثيرة، وهو لايخلو عن نوعين:

إما يوجد فى الكل على السوية بلا أولوية وترجيح، كإطلاق الناظر والإنسان على معنى يوجد فى أشخاص كثيرة، وهو يسمى بالأسماء المتواطئة.

أو يكون فى البعض أسبق أو أولى أو أشد من الآخر، وذلك كإطلاق لفظ الموجود على القديم والمحدث أو على الجوهر والعرض، ولفظ الواحد على واحد لايقبل القسمة أو على واحد يقبلها، ولفظ الأبيض على الثلج والعاج، وهو يسمى بالأسماء المشككة.(١)

وربما وقع بين المشتركة والمتواطئة اشتباه، ويجوز زواله باختلاف الاعتبارات فان أحوال الألفاظ إن اختلفت(٢) بحسب اختلاف الاعتبارات كانت من قبيل المشتركة وإلا فمن قبيل المتواطئة.

ومن جملة الاعتبارات النظر فى اللغات، كما أن اللفظ «تيز» فى لغة العجم يستعمل فى الطعوم وفى الأجسام الصلبة، فإن ظن بأنه متواطئ نظر إلى لغة العرب حيث يقال للأول حريف، ويقال للثانى حاد فنعلم أنه من المشتركة لا المتواطئة.

وكذلك النظر فى القرائن، كالقوة إذا استعملت فى موضعين، فإذا نظروا فى القرينة تكون القرينة لأحدهما الضعف وللآخر الفعل.

وكذلك النظر فى الإضافة وعدمها إذ قد يكون فى موضع إضافيا وفى موضع آخر غير إضافى كالمرأة مع الزوج ومع الرجل.

ص١١ / وكذلك النظر فى التضاد، إذ قد يكون لأحدهما ضد دون الآخر كالطاق فى العدد يكون ضد الزوج وفى البناء لايكون له ضد، وقد يكون لكل منهما ضد لكنه مختلف كلفظ تيز

---

(١) تعرض الطوسى للأسماء المشككة والمتواطئة فى كتابه مصارع المصارع وبعض كتبه الأخرى بما لا يخرج عما هنا.

(٢) كذا فى الترجمة العربية ولكن السيد رضوى لختار (أن أحوال الألفاظ إن لم تختلف... إلخ) غير أنه أشار بالهامش إلى أن الأصل الذى اعتمد عليه لايحتوى النفى.

٣ـ [زيد] س // [القائل] س

٥ـ [وثانيهما] ض// [واحد] س.

١٥ـ [تيز] س .

فى لغة العجم يستعمل للأصوات، وفى الأجسام الصلبة، ضد الأول الثقيل وضد الثانى الكَلّ. وقد يكون لكل منهما ضد غير مختلف ولكن يكون لأحدهما بين الضدين متوسط وليس الآخر كذلك كالزاوية الحادة وضدها المنفرجة ولكن بينهما فى الخطين المستقيمين متوسط وهى القائمة، وفيما إذا كان أحد الضلعين مستقيما والآخر مستديرا لايوجد واسطة بينهما. وعلى هذا القياس. فالمراد بالضد فى هذا الموضع المقابل وهو أعم من الضد الحقيقى.

وقد يقع لفظ على شخص بالتواطؤ بالنسبة إلى شخص آخر وبالاشتراك بالنسبة إلى شخص ثالث، كالعين تقع على الفوارة بالتواطؤ وكفة الميزان بالأشتراك، وأيضا قد يكون اللفظ بهاتين النسبتين بين شخصيين، ولكن يكون فى أحدهما بجهتين كالأسود إذا أطلق على شخص أسود واسمه أسود وعلى القار. وقد يطلق اللفظ بالاشتراك على شخص واحد ولكن من جهتين كما إذا أطلق الأسود على شخص أسود اسمه أسود. ويقع من هذا الجنس اعتبارات كثيرة، وهذا القدر يكفى للمثال.

وبعض مباحث هذا الفصل خارج عن علم المنطق لكن لما كان هذا النوع من الكلام مناسبا أورد على هذا الوجه والله المستعان.

* * *

١- والثقيل ضد الخفيف وضد الحاد] وقد يكون ض.
٣ - وضد] س .
٤- وقد] إذا س .
٦ - بالتواطؤ] بالتوطئة س // وبالاشتراك] بالاشتراك س.
١٠- القار] القير س .
١٣- [والله المستعان] س.

الفصل الثالث

فى قسمة الألفاظ

اللفظ إما مفرد أو مؤلّف: والمفرد مالايدل جزؤه على جزء معناه، كالإنسان فإن جزءه لايدل على جزء معناه، بل فى هذه الحالة لايدل جزؤه على شئ أصلا.

والمؤلف مايدل جزؤه على جزء معناه، كهذا الإنسان، فإن هذا يدل على الإشارة والإنسان على الحيوان الناطق، ويسمى هذا قولا أيضا.

وقد يكون لفظ مفردا باعتبار مؤلفا باعتبار آخر، كعبد الله، فهو مفرد إذا كان علما لشخص، فليس لأسماء الأعلام من دلالة فى المسميات سوى التعيين، والإشارة ، ومؤلف إذا أريد معناه الإضافى، وهذا الجنس من المفرد يسميه بعضهم مركبا.

والمركب فى المنطق غير المركب فى النحو، فإن خمسة عشر وأمثالها مركب فى النحو، ومؤلف فى المنطق. وعبد الله ـ وهو اسم علم ـ مؤلف فى النحو ومركب فى المنطق.

ص ١٢ وقد يكون حرف مقارنا للفظ بحيث يزيد الحرف شيئا فى المعنى وفى مؤلف / عند المنطقيين، كالرجل فإن الرجل(١) باللام يقتضى التعريف وبالتنوين يقتضى التنكير.

واللفظ المفرد إما أن يدل على معنى فى نفسه بالاستقلال أو على معنى فى غيره بالتبعية: الأول مثل رجل، والثانى مثل لام التعريف فى الرجل والتعريف بلا شئ يكون معرفا به لايتصور، بخلاف رجل حيث يتصور بنفسه. والأول إن دل على معنى لا من جهة وقوعه فى زمان محصل يسمى اسما كرجل وضارب. وإن دل على معنى يقع فى زمان محصل كالماضى والحال والمستقبل يسمى فعلا كضرب ويضرب. والقسم الثانى يسمى حرفا. والمنطقيون يسمون الفعل كلمة والحرف أداة.

فاللفظ المفرد إما اسم أو فعل أو حرف، والاسم إما أن يدل على ذوات الأشياء كالإنسان أو الصفات المجردة كالمنطق أو على مجموعهما كالناطق، وكذا إما أن يدل على نفس الزمان كاليوم والسنة أو مجموع الزمان ومعنى آخر كالتقدم والاصطباح أو على معنى يقع محالة فى زمان غير محصل كالماضى والضارب، والفرق بين هذا الاسم والفعل أن زمان الاسم غير محصل كما قلنا وزمان الفعل محصل كمضى وضرب.

(١) يقصد بالألف واللام.

٩ ـ يسميه] ويسميه س.
١١ـ [وعبد الله ... مؤلف] س // [فى النحو]عند النحويين س.
// [ومركب فى المنطق] س　　١٢ـ [وقد... المعنى] س.
١٣ـ [يقتضى التعريف] س　　١٤ـ أوعلى] وعلى س.
١٥ـ [والتعريف] س.　　١٧ـ ١٨ـ [يسمى... زمان محصل] س.

وكذلك الاسم إما جامد أو سائل: والجامد ما لايتصور الاشتقاق منه كخزويزيون وهيهات والسائل مايتصور الاشتقاق منه كالضرب. وأيضا الاسم إما موضوع كالضرب أو مشتق كالضارب والمضروب.

والفعل في كثير من اللغات يكون مشتقا، كما في لغة العرب فهو مشتق من الاسم المسمى بالمصدر. والفعل متضمن أو مستلزم لأربعة أشياء: المعنى، ومحله، وحدوث ذلك المعنى في ذلك المحل، وزمان حدوثه. كما في ضرب، فإن فيه معنى هو الضرب، ومحلا هو الفاعل فإن الفعل يقتضى فاعلا وإن لم يكن معينا في اللفظ، وحدوث ضرب في الضارب وهو المعنى الذي يفهم من الضرب، وزمان الحدوث وهو الزمان الماضي في هذه الصورة.

وواحد من هذه الأربعة ـ وهو محل الفعل ـ قد يتعلق بلفظ آخر ويسمى في النحو فاعلا ويكون خارجا عن صيغة الفعل، كما في [كان] ضرب زيد، فلفظ ضرب دال على ثلاثة أشياء: المعنى وحدوثه وزمان حدوثه.

وقد يكون المعنى أيضا يتعلق بلفظ آخر خارج عن لفظ الفعل، ولفظ الفعل يدل على شيئين فقط: حدوث المعنى وزمان حدوثه، كما في [كان] زيد ضاربا مقام ضرب زيد، ومثل هذا الفعل يسمى ناقصا، والمنطقيون يسمونه كلمة وجودية.

وفي لغة اليونانيين يكون اللفظ الدال على الماضي والمستقبل مغايرا للفظ الفعل، والفعل
ص ١٣ بلا مقارنته يدل على وقوعه/ في الحال ويسمونه فعلا قائما، وبمقارنته يختص بالماضي أو المستقبل ويسمونه فعلا متصرفا.

وقد يجتمع في الاسم هذه الأمور الأربعة إلا الدلالة على الزمان المحصل كما ذكرنا.

وقد توهم بعضهم أن التواطؤ والاشتراك والترادف وسائر الأقسام المذكورة مختصة بالاسم، وهو خطأ، لأن الأفعال والحروف بل المركبات تعرض لها نفس هذه العوارض.

وكل من الأسماء والأفعال إما محصل نحو ضارب وضرب أو غير محصل نحو: لا ضارب، وماضرب.

هذا الذي ذكرنا أقسام اللفظ المفرد، وأما أقسام اللفظ المؤلف الذي يسمى القول فكثيرة تستعمل في المحاورات، ويستعمل في العلوم صنفان منها: أحدهما يسمى قولا شارحا ويقع في أقسام التصورات، والآخر قولا جازما ويقع في التصديقات، كما يعلم بعد هذا إن شاء الله ـ تعالى.

---

٤ ـ [فهو] س
٦-٧ـ ومحلا هو الفاعل] وفاعلا س.
٧ـ وحدوث] والحدوث س.
٩ـ [وهو محل الفعل] س // [في النحو] س.
١٠ـ صيغة] حقيقة س // [في] س.
١٣ـ الفعل] ولفظ س.
١٧ـ متصرفا] مصرف س.
٢١ـ تعرض لها] تعرضها س.
٢٢ـ لا ضارب] لا ضرب س.

الفن الثانى

فى مباحث الكلى والجزئى، وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

فى تعريف الكلى والجزئى

اللفظ إذا دل على معنى فإما أن يقتضى مفهومه امتناع الاشتراك فيه فيسمى جزئيا، كزيد فإنه علم شخص، وكهذا الرجل فإنه بسبب الإشارة يمتنع أن يوجد فيه اشتراك الغير. أولا يقتضى مفهومه امتناع الاشتراك فيه، ويسمى كليا كالإنسان والشمس والعنقاء، فإن هذه الثلاثة ـ مع أن للأول أفرادا كثيرة وللثانى فردا واحدا ولا فرد للثالث فى الوجود ـ لاتقتضى منع الشركة فيها، ولهذا يمكن توهم الأفراد لكل منها، ولئن كان معنى اللفظ الثانى والثالث لايقع فى الوجود على أشخاص كثيرة فهذا المنع ليس من جهة مفهوم اللفظ بل بسبب خارج.

والجزئى يطلق على معنيين: أحدهما ماذكر، والثانى كل لفظ معناه أخص من معنى لفظ آخر، وهو إن كان كليا فى نفسه يقال له جزئى بالنظر إلى ذلك، كالإنسان بالإضافة إلى الحيوان ، فإن الحيوان بالإضافة إليه كلى. ووقوع لفظ الجزئى على هذين المعنيين بالاشتراك، فإن أحدهما بحسب الإضافة إلى الغير والآخر بدون اعتبار الإضافة، فالكلى إذن يقع أيضا على هذين المعنين فى هذين الموضعين بالاشتراك، إذ مقابل كل منهما مختلف فى المعنى وإن كانا متلازمين، والكلى محمول بالطبع على الجزئى. فلنبين معنى الحمل والوضع ليتقرر هذا الحكم.

* * *

٧ـ [ويسمى كليا] س.
٨ـ لا] ولا س.
٩ـ ولئن (بل اكر) كان] بل س.
١٠ـ فهذا] وهذا س.
١٥ـ١٦ـ [فإن ... بالاشتراك] س.
١٧ـ ليتقرر] يتقرر س.

الفصل الثاني

في الحمل والوضع

إذا تصور معنيان وجعل أحدهما وصفا للآخر - لا بطريق أن حقيقتهما واحدة بل بطريق أن مايطلق عليه أحدهما هو الذى يطلق عليه الآخر - سمى هذان المعنيان موضوعا ومحمولا. مثلا إذا قيل: الإنسان حيوان، لايراد أن مفهومهما واحد، بل المراد أن مايطلق عليه الإنسان
ص١٤ يطلق عليه الحيوان، يعنى أن الحيوان مقول على الإنسان،/ فالإنسان فى هذه الصورة موضوع والحيوان محمول. والموضوع فى هذه الصورة يجوز أن يكون بعينه موضوعا فى صورة قضية أخرى كقولنا: الإنسان ضاحك، وأن يكون محمولا فى أخرى كقولنا: الضاحك إنسان، وأن يكون أمرا ثالثا فى الحقيقة كقولنا: الناطق ضاحك، فإن مايطلق عليه الناطق والضاحك هو الإنسان وهو أمر ثالث.

وهذا النوع من الحمل، الذى بطريق هو، يسمى حمل مواطأة، وحمل المواطأة يقتضى أن يكون للموضوع والمحمول اتحاد بوجه وتغاير بوجه. وقد يقال الضحك محمول على الإنسان، ولايراد به أن مايقال له الإنسان يقال له الضحك بل يراد أن مايقال له الإنسان يحصل له الضحك يعنى أنه ذو ضحك. وهذا النوع من الحمل الذى بطريق هو ذو يسمى حمل اشتقاق، لاشتقاقهم من الضحك لفظا يمكن أن يحمل على الإنسان بالمواطأة. وإطلاق الحمل على هذين المعنيين بالاشتراك.

والمحمول من حيث إنه محمول يجوز أن يكون أعم من الموضوع كما فى الإنسان حيوان. وكثيرا مايقع مساويا فى الإنسان ناطق، وهذه المساواة بسبب أمر خارج عن طبيعة المحمول. ولايجوز أن يكون أخص من الموضوع بلا سور، إذ لايجوز أن يقال الحيوان إنسان، إلا أن يراد به بعض الحيوان، فيكون أخص.

فإذا اقتضت طبيعة المحمول العموم وطبيعة الموضوع الخصوص فالكلى الذى هو العام أولى بالمحمولية والجزئى الذى هو خاص أولى بالموضوعية، فكلُّ كلى محمول بالطبع على الجزئى الذى تحته، وكل جزئى موضوع بالطبع للكلى الذى فوقه.

والجزئيان بالمعنى الأول - أعنى غير الإضافى - لايحمل أحدهما على الآخر فلا يقال زيد عمرو إلا أن يكون علمين لشخص واحد، فحينئذ يكون معناهما واحدا وإلا فلا يتصور الحمل والوضع.

---

٦ - ‹يطلق› عليه الحيوان س.
١١- المواطأة] المتواطئة س.
١٨ - الموضوع] الوضع س.
١٩- [بلاسور] ض.
٢٤ - بالمعنى] بمعنى س.

٧- موضوع] موضع س.
١٥- لفظا يمكن أن] مثلا ما س.
١٩- حيوان] الحيوان س.
٢٠- إلا أن] الأن س.
٢٥- [و]إلا] س.

الفصل الثالث

فى الفرق بين الكل والكلى والجزء والجزئى

كل مايحصل من اجتماع أشياء متكثرة يسمى من تلك الجهة كلا، وكل واحد من تلك الأشياء جزءاً. والفرق بين الكل والكلى من وجوه كثيرة، ولنورد ههنا بعضا ظاهرا منها وهو سبعة:

١ـ الأول أن الكل يكون من اجتماع الأجزاء، والكلى ليس بمجموع الجزئيات.

٢ـ الثانى أن الكل لايحمل بالمواطأة على الأجزاء بالاسم والحد، والكلى يحمل بالمواطأة على الجزئيات بالاسم والحد.

٣ـ الثالث أن وجود الكل بلا وجود الجزء محال ويلزم منه عدم الكل، والكلى مع الجزئى ليس كذلك.

٤ـ الرابع أن الكل يوجد فى الخارج والكلى لايوجد فيه، فإن الشخص الواحد لايكون كليا.

٥ـ الخامس أن أجزاء الكل محصورة وجزئيات الكلى غير محصورة.

٦ـ السادس أن الكل لايمكن وجوده جزءاً لجزئه والكلى يجوز أن يكون جزءاً لجزئى له كالحيوان فإنه جزء الإنسان.

٧ـ السابع أن الكل لايقع فى حد الجزء والكلى يقع فى حد الجزئى، وهذا قريب من السادس. وهذا المعنى يمكن أن يعبر عنه بعبارة أخرى، وهى:

أن تصور ماهية الكل لايجب أن يسبق تصور ماهية الجزء، وتصور ماهية الكلى يجب أن يسبق تصور ماهية الجزئى.

وهذا القدر كاف فى هذا الموضع وإن لم يحتج إليه من يعرف الكل والكلى والجزء والجزئى.

٥ـ [وهو سبعة] ض.
٧ ـ ‹لأن الكل عبارة عن مجموع الأجزاء والكلى ليس عبارة عن مجموع الجزئيات› الثانى ض.
١١ ـ [الخارج] خارج الذهن ض // ‹الإنسان› الواحد ض.
١٤ ـ [وجوده] س.
١٥ ـ [حد] الجزئى س.
١٩ـ [إليه] إلى هذه الفروق ض.

الفصل الرابع
فى سائر معانى الكلى

لفظ الكلى يطلق بالاشتراك على معانى ثلاثة:

الأول: مايقبل وقوع الاشتراك فيه كما ذكرنا، ويسمونه كليا منطقيا.

والثانى: مايكون موصوفًا بهذه الصفات من أعيان الموجودات كالإنسان والسواد، وغيرهما، فإن لماهيات الإنسان والسواد وغيرهما صلاحية أن تقارن قبول الشركة حتى يكون الإنسان والسواد كليا، وصلاحية أن تقارن منع الشركة كهذا الإنسان وهذا السواد حتى يكون الإنسان والسواد جزئيا. فمثل هذه الماهيات التى هى محل لهذا التقابل يسمى كليا طبيعيا، والمحمول يجب أن يكون كليا ليمكن حمله على الجزئى وعلى الكلى.

الثالث: المركب منهما، أعنى أعيان الموجودات من جهة كونها قابلة للشركة ومقولة على كثيرين، وهو يسمى كليا عقليا.

وهذا البحث لايتعلق بالمنطق، وأما إيراده هنا فلإزالة الاشتباه فى هذه المعانى، وهو مفيد.

***

٥ـ [أعيان] س.
٨ـ الماهيات] الماهية س.
١١ ـ ‹ على هذا الوجه› كليا ض.
١٢–١٣ـ [فى... مفيد] س.

الفن الثالث

فى مباحث الذاتى والعرضى، وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

فى معرفة الذاتى والعرضى

للكلى - كما ذكرنا - صلاحية أن يحمل على موضوع، فإذا نظر لم تكن حاله بالنسبة إلى ذلك الموضوع خالية من ثلاثة أوجه:

١- إما أن يكون تمام ماهية الموضوع له، كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو، أو الضاحك بالنسبة إلى هذا الضاحك وذاك، إذ ليس لمفهوم هذا الضاحك وذاك حقيقة وماهية وراء معنى الضاحك، والاختلاف بين هذا وذاك ليس اختلافا يقع بسببه التفاوت فى تصور الحقيقة.

٢- وإما أن يكون داخلا فى حقيقة الموضوع له، كاللون بالنسبة إلى السواد، فإن ماهية السواد ليست بمجرد اللون، بل هو مع خصوصية خارجة عن معنى اللونية المشترك بينه وبين سائر الألوان، بها يمتاز عن سائرها، والسواد إنما يكون سوادا بهذين المعنيين المتقاربين، فكل منهما داخل فى ماهية السواد. وهذا القسم لايعقل إلا فى الموضوعات التى فى مفهومها تركيب عقلى.

٣- وإما أن يكون خارجا عن ماهية الموضوع له، كالأسود بالنسبة إلى الضاحك فإنك إذا قلت هذا الضاحك أسود فالمفهوم من الأسود ليس تمام ماهية الضاحك ولا جزءها بل هو خارج عنها.

والقسم الأول والثانى يشتركان فى أن ماهية الموضوع تتقوم بهما، وبهذا الاعتبار يسمى كل منهما ذاتيا. والذاتى - فى هذا الاصطلاح - ليس منسوبا إلى الذات لأنه عين الذات من وجه، وعين الذات لاينسب إلى نفسه.

والقسم الثالث الخارج عن ماهية الموضوع يسمى عرضيا، وهذا العرضى أيضا ليس منسوبا إلى العرض، لأنه مقابل الذاتى ومقابل العرضى المنسوب إلى العرض هو الجوهرى.

فالكلى إما ذاتى أو عرضى لا على الإطلاق بل بالإضافة إلى موضوع يفرض، والكلى يمكن أن يكون بالإضافة إلى موضوع ذاتيا وبالإضافة إلى موضوع آخر عرضيا، كالضاحك فإنه بالإضافة إلى الإنسان عرضى وبالإضافة إلى هذا الضاحك ذاتى.

٧- أو] بل س. ٨- < الضاحك، إذ ض.

١٠ - السواد] الأسود س.

١١ - اللونية] اللون س.

١٣ - داخل] داخلة س.

١٦- جزءها] داخلا فيها ض.

١٧- < فهما مقومان للموضوع، وبهذا ض.

١٧-١٨- يسمى كل منهما] يسميان س.

الفصل الثاني

في أقسام الذاتي

الذاتي - كما قلنا إما تمام الماهية أو جزؤها. وجزؤها إما خاص بما هية موضوع يكون الذاتي بالإضافة إليه ذاتيا أولا، بل ذلك الجزء جزء لماهية موضوع آخر. مثلا اللون ذاتي للسواد ومعه لغيره اشتراك في اللون، فإن البياض أيضا لون، وأيضا للسواد سوى اللون خصوصية داخلة في مفهومه ليست لغيره حتى إنه يمتاز بها عن سائر الألوان، وهذا الجزء خاص به.

ومعلوم من حال اللغات أن من لم يفهم شيئا ويطلب تصور حقيقته يسأل عنه بلفظ ماهو الذي أخذوا الماهية منه. وإذا كان أصل الحقيقة متصورا ولم يحصل الامتياز عن الأشباه يسأل عنه بأي شئ أو أي ماهو. فظهر أن حقيقة السواد لاتتصور بلا تصور اللونيه، وامتيازه عن سائر الألوان بلا تصور ذلك المعنى الخاص الذي ذكرنا لايتصور.

فجزء الماهية إما مقول في جواب ماهو أو مقول في جواب أي شئ هو. وأما تمام الماهية فهو نفس جواب ماهو. فالذاتي بهذا الاعتبار قسمان: مقول في جواب ماهو، ومقول في جواب أي شئ هو.

الفصل الثالث

في أقسام العرضي

العرضي إما لازم أو مفارق، واللازم إما لازم الماهية أو لازم الوجود، والماهية في العقل غير الوجود في الخارج، فإن تصور الماهيات مع الشك في وجودها الخارجي ممكن. وأيضا
ص ١٧ قد يكون موجودات في الخارج/ يتعذر تصور ماهياتها. مثال لازم الماهية الزوجية للاثنين، ومثال لازم الوجود سواد الزنجي. وكل لازم الماهية لازم الوجود بلا عكس.

ولازم الماهية إما بين أو غير بين: والبين مايلزم الماهية بلا واسطة كالزوايا الثلاث للمثلث. وغير البين مايلزم الماهية بتوسط لوازم أخرى أو مقومات الماهية كمساواة زوايا المثلث للقائمتين، ومثل هذه اللوازم تحتاج إلى بيان لزومها وهو عبارة عن استحضار المتوسطات في الذهن، فإن مايلزم بلا توسط فهو بين بنفسه ومايلزم بتوسط إذا كان لازما بينا للماهية المفروضة [بين] أيضا.

---

٣ - ‹نوعان› إما ض. ٤ - موضوع] موضع س.
٩ - الأشباه] الاشتباه ض، الأشياء س. وقد أثبتنا ما رجحناه.
١٠ - [أن] س. ١١ - [المعنى] س.
١٣ - [ماهوا س. ١٩ - الزنجي] الهندي س.
//- بلاعكس] ولازم الوجود لا يكون لازماً للماهية ض.
٢١ - كمساواة] كتساوى س.

وقد يقع بين اللازم البين وبين الذاتى المقوم الذى هو جزء الماهية اشتباه، بسبب امتناع انفكاك تصور كل منهما عن تصور الماهية، لكن إذا تؤمل ظهر أن تصور الذاتى مقدم على تصور الماهية فى الرتبة، لأن تصور الذاتى علة لتصور الماهية، وتصورها مقدم على تصور اللازم أيضا فى المرتبة، لأن تصور الماهية علة تصور اللازم؛ مثلا وجود الأضلاع الثلاثة للمثلث ذاتى، ووجود الزوايا الثلاث له عرضى لازم، ولما لم يمكن تصور المثلث بلا تصورهما وقع اشتباه بين هذا الذاتى وهو العرضى، فإنهما فى النظر الأول متشابهان، لكن إذا تؤمل علم أنه إذا لم يتصور أولا شكل وثلاثة أضلاع لم يتصور المثلث، وإذا لم يتمثل المثلث فى الذهن لم تحصل الزاويا الثلاث فى الذهن، فبالنظر الثانى يزول الاشتباه.

وأما العرضى المفارق فإما بطيء الزوال كالشباب والشيخوخة أو سريع الزوال كالضحك للإنسان.

الفصل الرابع
فى أقسام المقول فى جواب ماهو

السؤال بما هو إما أن يكون عن شئ واحد أو أشياء كثيرة. والشئ الواحد إما كلى أو جزئى. والأشياء الكثيرة إما متخالفة بالماهية والحقيقة كالإنسان والفرس ونحوهما أو متوافقة فيها والاختلاف فى التعدد فقط كزيد وعمرو بل كهذا الإنسان وذاك الإنسان، فأصناف المسئول عنه بهذا الاعتبار أربعة: الشئ الكلى، والشئ الجزئى، والأشياء الكثيرة المختلفة الحقائق، والأشياء الكثيرة المختلفة الحقائق، والأشياء الكثيرة المتفقة الحقيقة.

فالمسئول عنه بما هو إذا كان جزئيا كزيد فالجواب يكون بذاتى هو تمام ماهيته وهو الإنسان فى هذه الصورة. والمسئول عنه بما هو إذا كان شيئا كليا كالإنسان فالجواب يكون بتمام/ أجزاء ماهيته وهو الحيوان الناطق الذى هو إلى الحقيقى الإنسان كما سيعلم بعد هذا إن شاء الله تعالى(١)، والناطق وإن كان مقولاً فى جواب أى شئ هو باعتبار ـ كما ذكرنا ـ لكنه واقع ههنا فى طريق ماهو لكونه من الذاتيات، ولابد من ذكر جميعها. ص١٨

وإذا كان المسئول عنه أشياء مختلفة الحقائق كالإنسان والفرس فالجواب بتمام الذاتيات المشتركة بينها، وهو الحيوان فى هذه الصورة، إذ لو اقتصر على بعض من تلك الذاتيات كالجسم النامى مثلا ولم يذكر بعض الذاتيات كالحساس والمتحرك بالإرادة لم يكن تمام

---

(١) هذه إشارة إلى المقالة التالية ـ انظر ص٥٤ .

٤- [تصور] س. ٥- الزوايا] زواياه ض.
٦- تصورهما] تصور هذين الشيئين ض. ١٧- الحقيقة] الحقائق س.
٢٠-٢١ـ [إن ... تعالى] ض. ٢٥ـ تمام] كمال ض.

الجواب عن السؤال المذكور، لأن المسئول عنه كمال الحقيقة وليس كمال الحقيقة بل بعضا منها، فهذا الجواب ليس نفس جواب ماهو بل هو داخل فيه. ولو زيد على مجموع الذاتيات المشتركة كالناطق الذى هو ذاتى خاص للإنسان والصاهل الذى هو ذاتى خاص للفرس لأضيف إلى الجواب كلام زائد لأننا افترضنا السؤال عن ذلك المجموع سؤالا واحدا، وجواب السؤال الواحد لايكون إلا واحدا. ولو كان سؤال السائل: الإنسان ماهو والفرس ماهو، حتى يكون السؤال اثنين، وجب حينئذ إيراد ذاتى خاص بالمسئول عنه واقع فى طريق ماهو فى جواب كل منهما ٠ لكن يكون هذا القسم بعينه هو القسم الثانى الذى يكون السؤال فيه عن واحد واحد كل بالانفراد كما ذكرنا، وليس الأمر كذلك بل السؤال ههنا إنما هو سؤال واحد عن الجملة على سبيل الاجتماع.

وإذا كان المسئول عنه أشياء كثيرة متفقة الحقيقة متكثرة بالعدد، كهذا الإنسان وذاك الإنسان وزيد وعمرو وبكر، فالجواب يكون بالذاتى الذى هو تمام ماهية كل من تلك الأشياء، وهو الإنسان فى هذه الصورة، وهذا الجواب بعينه هو الجواب المذكور فى الصنف الأول الذى يكون المسئول عنه فيه جزئيا واحدا.

فالمقول فى جواب ما هو ثلاثة أصناف:

١ - الأول المقول فى حال الخصوصية وحال الشركة، وهو الجواب عن الجزئى الواحد منفردا والجزئيات المتفقة الحقيقة، فإن الجواب فى الحالين بالماهية التى يشترك فيها الواحد والكثير، إذ أن الاختلاف بالعوارض غير ذاتى، وفى جواب ما هو يكون مطلوب السائل الذاتيات فقط، فيقع ذكر العوارض حشوا وفضلة.

٢- والثانى المقول فى حال الخصوصية فقط، وهو الجواب عن الكلى الواحد، حتى لو شاركه كلى آخر فى السؤال يكون الجواب فى حال الشركة جوابا آخر.

٣ - والثالث المقول فى حال الشركة فقط، وهو الجواب عن الأشياء المختلفة الحقائق، فإن لكل منها فى حال الخصوصية جوابا آخر.

هذه هى أقسام المقول فى جواب ما هو. وقد علم بهذا البيان الفرق بين المقول فى جواب ماهو والداخل فى جواب ماهو والواقع فى طريق ماهو.

وهذا هو مطلوب هذا الفن.

٤- [كلام ... وجواب] س.

٥- ‹بأن› الإنسان س.

٦- [واقع.. ماهو] س.

٧- [هو] القسم س.

١١- فيه عن واحد واحد كل] عن كل منهما ص.

٨-٩- [وليس... الاجتماع] س.

١٠ - [كثيرة] س.

١١- [وبكر] ض .

١٢- [فى... الصورة] س.

١٦ - [منفردا] س .

١٧-١٨- [إذ أن ... وفضلة] س.

٢٠- [فى حال... جوابا] س .

٢١- الحقائق] الحقيقة س.

٢٥- [وهذا هو ... الفن] ض.

الفن الرابع

في مباحث/ الكليات الخمس، وهى خمسة فصول ص١٩

الفصل الأول

في تعريف الكليات الخمس

قد علم من الفصل السابق أن الكلى الذاتى المقول فى جواب ماهو على أشياء كثيرة فى حال الشركة قسمان: أحدهما المقول على الأشياء المختلفة الحقائق كالحيوان المقول على الإنسان والفرس وغيرهما، والآخر المقول على أشياء اختلافها بالعدد دون الحقيقة كالإنسان المقول على زيد وعمرو وبكر ـ فنقول:

الأول من هذين الكليين الذاتيين يسمى جنسا والثانى نوعا. والنوع بالاشتراك اللفظى يطلق على معنيين: أحدهما ماذكر؛ يعنى الكلى المقول على الأشياء المتفقة الحقيقة فى جواب ماهو، وهذا يسمى نوعا حقيقيا. والثانى كل واحد من الكليات المختلفة الحقائق التى يكون الجنس هو كمال الذاتيات المشتركة بينها وهو المحمول عليها، كالإنسان والفرس، وهذا يسمى نوعا إضافيا . والفرق بينهما أن النوع الحقيقى يعتبر بالإضافة إلى الأشخاص التى تحته والنوع الإضافى بالإضافة إلى الجنس الذى فوقه وأيضا النوع الحقيقى يمكن ألا يكون تحت جنس والنوع الإضافى يكون تحت الجنس دائما، وأيضا الحقيقى يقع دائما على أشياء لاتختلف إلا بالعدد.والنوع الإضافى قد يقع على أشياء مختلفة الحقائق، كالحيوان فإنه بالإضافة إلى الناس نوع ويقال على الإنسان والثور المختلفين بالحقيقة.

وأما الكلى الذاتى المقول فى جواب أى شئ هو، وهو الذاتى الخاص الذى به يحصل الامتياز، فيسمى فصلا، كالناطق للانسان. فالكلى الذاتى إما جنس أو نوع أو فصل: فإنه إن كان تمام الماهية فنوع، وإن كان جزؤها المشترك فجنس، وإن كان جزؤها المميز ففصل.

٨ـ [وبكر] ض

١٠ـ ‹ الذاتى] المقول ض // المتفقة الحقيقية] ليس اختلافها إلا بالعدد ض .

١٠-١١ـ [فى جواب ماهو] س.

١٢ـ وهو] وبين س.

١٥ـ [دائما] س.

١٧ـ ويقال] ويقع ض .

١٨ـ وهو] فهو س.

١٩ـ فيسمى فصلا] س.

والنوع مـركب من الجنس والفصل، والجنس فيـه بمنزلة المادة والفصل بمنزلة الصورة، وليس الجنس والفصل مادةوصورة حقيقة، لأنهما يحملان عليه بالمواطأة والمادة والصور لايحملان عليه على هذا الوجه.

وينبغى أن يعلم أن مرادنا بالناطق ـ الذى نقول إنه فصل الإنسان ـ ليس الناطق بالفعل، لأن الأبكم عادم لهذا النطق مع أنه انسان، بل المراد به قوة تمييزية بها يتمكن من الدلالة ـ بطريق وضع الألفاظ أو غير ذلك كالحركات والإشارات ـ على المعانى، وهذه القوة خاصة بنوع الإنسان.

وأما الكلى العرضى فإما خاص بنوع كالضاحك والكاتب للإنسان أو شامل لأكثر من نوع كالمتحرك للإنسان، والأول يسمى خاصة والثانى عرضا عاما. وبعض الخاصة يسمى عرضا خاصا، وبعضها يسمى فصلا عرضيا.

فـالكليـات خـمس: هى الجنس والنوع والفـصل والخـاصـة والعـرض العـام، وتـسمى أيضـا
ص٢٠ المفردات الخمس/. والكلى بمنزلة الجنس لهذه الخمسة وكل منها بمنزلة النوع له. ويمكن أن
يكون شئ واحـد بالإضـافـة إلى خـمـسـة أشيـاء كلا من الكليات الخمس كـالملون: فإنه جنس
للأسود والأبيض، ونوع من المكيف، وفصل للكيف، وخاصة للجسم، وعرض عام للحيوان.

الفصل الثانى

فى مراتب الأجناس والأنواع

يجوز أن يكون للجنس [جنس] فوقه يكون بالنسبة إليه ذلك الجنس نوعا، وكذا يجوز أن يكون تحته نوع يكون بالنسبة إلى مرتبة أخرى تحته جنسا أيضا.

وقـد ذكرنا قبل هذا أن الكليـات ـ من حـيث هى هى ـ لاتوجـد إلا فى العـقل والذهن، وإذا وجدت فى الخارج لاتوجد إلا فى ضمن الأشخاص الجزئية. ففى جهـة التحت تتناهى إلى الأشخاص، والنوع الذى تحته أشخاص يكون نوعا سافلا. وفى جهة الفوق لايجوز أن يكون

٢ـ٣. [بالمواطأة... الوجه] س.

٤ـ [أن] س // مرادنا] المراد س.

٦ ـ ذلك] الألفاظ ض .

١٢ـ المفردات الخمس] خمسة مفردة س.

١٤ـ المكيف] المتكيف ض.

٢٠ـ [ضمن] ض .

فوق كل جنس جنس إلى مالاتتناهى حتى يلزم أن يكون لمعنى واحد أجزاء غير متناهية بحيث لايتصور ذلك المعنى بلا تصورها وهو ظاهر الاستحالة، فانتهاء الارتقاء إلى الجنس الذى لايكون فوقه، وهو يسمى جنسا عاليا وجنس الأجناس أيضا. والنوع السافل يسمى نوع الأنواع أيضا. وهو باعتبار أن تحته أشخاصا يكون نوعا حقيقيا كما ذكرنا.

ومابين جنس الأجناس ونوع الأنواع من مرات فكل منها بالإضافة إلى ماتحته جنس وإلى مافوقه نوع. والنوع الذى تحت جنس الأجناس نوع عال، إذ لا نوع فوقه. والجنس الذى فوق نوع الأنواع جنس سافل، إذ لا جنس تحته. والبواقى أنواع وأجناس متوسطة.

مثال ذلك: أن الإنسان نوع الأنواع إذ تحته الأشخاص، وجنسه الحيوان، وجنسه النامى، وجنسه الجسم، وجنسه الجوهر، ولا جنس فوق الجوهر. فيكون الجوهر جنس الأجناس والجنس العالى، والإنسان نوع الأنواع والنوع السافل، وكل من الجسم والنامى، بالإضافة إلى ماتحته جنس، وإلى مافوقه نوع. وفى هذه الثلاثة يكون الجسم نوعا عاليا والحيوان جنسا سافلا والنامى جنسا متوسطا والنامى والحيوان نوعا متوسطا وكل منها مركب إلا الجوهر فإنه بسيط لا جزء له، ولهذا لم يكن له جنس.

ومايقع تحت نوع الأنواع من الاختلافات بين الأشخاص، مثل كونها رومية أو هندية رجالا أو نساء، فبالعوارض لا بالذاتيات، وتسمى فى الاصطلاح الأصناف، لئلا تشتبه بالأجناس والأنواع.

***

١– تتناهى] تنتهى س .
٤ـ [أيضا] س.
٥– [و] مابين س.
٧– والبواقى أنواع وأجناس متوسطة] وباقى الأجناس والأنواع متوسط ض.
٨– نوع الأنواع [إذ تحته] أقرب الكليات إلى ض.
٩– [الجوهر] س. ١١– وفى هذه الثلاثة] ولهذا س.
١١–١٢– [سافلا ..... والحيوان نوعا] .
١٤– مثل] من س// رومية أو هندية] تركية وعربية ض.
١٥– ‹سمرا وبيضا› رجالا س.

الفصل الثالث

فى أحوال الفصول

الفصل بالإضافة إلى النوع مقوم، لأنه ذاتى له وداخل فى ماهيته، كالناطق للإنسان، وبالإضافة إلى الجنس/ مقسم، لأنه يقسم الجنس إلى حصة هى جزء النوع، وإلى غيرها من حصص سائر الأنواع، كالناطق فإن الحيوان يقسم باعتباره إلى الإنسان وغيره. ص٢١

فلا جرم يكون لكل جنس فصل مقسم ليحصل تحته نوع، كالقابل للأبعاد الثلاثة للجوهر، وذو النفس الغاذية والنامية والمولدة للجسم، والحساس والمتحرك بالإرادة للنامى، والناطق للحيوان. وكل من هذه الفصول مقوم لنوع تحت ذلك الجنس.

وكل فصل مقسم لجنس فهو مقسم لأجناس فوقه، كالناطق فإنه كما أنه مقسم للحيوان مقسم للجوهر والجسم. لكن لايلزم أن يكون مقسم الجنس العالى مقسما للجنس السافل، فإن قابل الأبعاد الثلاثة مقسم للجوهر دون الحيوان، بل لايبعد أن يكون مقوما له.

وكل فصل مقوم لنوع مقوم للأنواع التى تحته، ولا يلزم أن يكون مقوما لأنواع فوقه، بل ربما يكون مقسما لها.

وقد يقال: إن الفصل مقوم للجنس، ويراد به أنه مقوم لحصة من الجنس تكون هى النوع، كما أن الناطق مقوم للحيوان الذى هو الإنسان. ووجه ذلك القول أن الناطق إذا لم يكن لم يكن الحيوان الذى هو الإنسان، فالمقوم ههنا بمعنى علة الوجود. وأما قولنا: الفصل مقوم للنوع فمعناه أنه جزء ذاتى له. فالمقوم فى الموضعين مشترك لفظى.

الفصل الرابع

فى بيان حال الخاصة والعرض العام

لايجب أن تكون الخاصة شاملة لجميع أشخاص النوع، بل إن وجدت فى بعضها دون بعض أو فى بعض الأزمنة دون بعض تسمى أيضا خاصة، كالكاتب بالإضافة إلى الإنسان.

واعلم أن المراد بالكاتب والضاحك: - إن كان الكاتب والضاحك بالفعل - ماهو موجود لبعض الأفراد وفى بعض الأوقات، وإن أريد بهما الكاتب والضاحك بالقوة فهو شامل للأشخاص والأوقات، وهكذا حال سائر الخواص.

٥- [الحيوان] س. ٧- و دو] وذوى س.

١٠- مقسم الجنس العالى مقسما للجنس السافل] مقسم العالى مقسما للسافل س.

١٢- [التى] س. ٢٠ - ٢١- دون بعض] أو ض.

٢٢- ماهو موجود لبعض] ما كانا موجودين فى بعض س.

٢٣- [فهو] س.

وكذا العرض العام قد يكون شاملا لجميع الأشخاص فى جميع الأوقات كالوجود لأشخاص الحيوان، وقد يكون شاملا للأشخاص لكن لا فى جميع الأوقات كالحركة، وقد يكون غير شامل لجميع الأشخاص لكن يوجد فى جميع الأوقات كالبياض، وقد يكون غير شامل لجميع الأشخاص ولا موجودا فى جميع الأوقات كالصوت.

وخاصة النوع خاصة لأنواع فوقه كالكاتب فإنه خاصة للحيوان والنامى أيضا، ولايجب أن تكون خاصة لأنواع تحته بل يجوز أن تكون عرضا عاما لها كالملون فإنه خاصة للجسم وعرض عام لما تحته.

فالخاصة نوعان: أحدهما مايلحق النوع لذاته لا لأمر أخص منه، كالصحيح والمريض للحيوان، والثانى مايلحقه بسبب أمر أخص منه كالكاتب للحيوان، حيث يلحقه بسبب النطق. وأما اللاحق بسبب أمر أعم فمن قبيل العرض العام. وبعضهم يسمى الخاصة اللاحقة لذاته لا بسبب أمر أعم ولاأخص عرضا ذاتيا.

ولفظ العرض - فى العرض العام - بمعنى العرضى المستعمل فى مقابلة الذاتى، لا بمعنى المقابل للجوهر، إذ قد يكون هذا العرض جوهرا كالمتحرك والساكن.

الفصل الخامس

فى أحوال الكليات الخمس

ص ٢٢ /كما أن للنوع جنسا وفصلا، فالجنس أيضا يمكن أن يكون له جنس وفصل، كذلك يمكن أن يكون لسائر الكليات جنس وفصل. مثلا الفصل الذى هو الناطق يكون له جنس كالمدرك وفصل كالمميز. وكذا الخاصة والعرض العام، فإن الأبيض له جنس كالملون وفصل كالمفرق للبصر، وكذلك يمكن أن تكون للخاصة خاصة وعرض عام. وعلى هذا القياس يمكن تركيبات كثيرة.

وهذه الخمسة تشترك فى أنها كليات ومقولات على أشياء كثيرة. وفى أنها بالاسم والحد محمولات بالمواطأة على الموضوعات التى هى مضافة إليها، كالأبيض الذى هو عرض عام للإنسان يحمل عليه بالاسم حيث يقال الإنسان أبيض وبالحد حيث يقال الإنسان ملون مفرق للبصر. وعلى هذا القياس.

٧- العرض] العرض س.   ١٦- [له] س.
١٧- عرض] سائر س// جنس وفصل] جنسا وفصلا س.
٢٢- [عام] س.

والجنس والفصل والخاصة والعرض العام تشترك فى أنها تقع فى التعريفات الحدية والرسمية ـ كما يعلم بعد هذا.

والجنس والنوع والفصل تشترك فى أنها ذاتيات.

والخاصة والعرض العام تشتركان فى أنهما عرضيان.

والجنس والنوع يشتركان فى أنهما مقولان فى جواب ماهو.

والجنس والفصل يشتركان فى أنهما جزءا الماهية.

والنوع والفصل يشتركان فى أنهما متساويان فى الحمل على موضوعاتهما.

والجنس والخاصة يشتركان فى أنهما جزءا الرسم التام.

والفصل والخاصة يشتركان فى أنهما يفيدان تميزا فى التعريفات.

والجنس والعرض العام يشتركان فى أنهما يحملان على أنواع مختلفة الحقيقة. ولكل من هذه الخمسة خاصية بها ينفرد:

فالجنس: مقول على أشياء مختلفة الحقيقة فى جواب ماهو.

والنوع الحقيقى :مقول على أشياء لاتختلف إلا بالعدد فى جواب ماهو.

والنوع الإضافى كلى يحمل الجنس عليه وعلى غيره حملا ذاتيا أوليا، أو الأخص من الكليين المقولين فى جواب ماهو.

والفصل: كلى يحمل على الشئ فى جواب أى شئ هو فى جوهره.

والخاصة: عرضى لايكون مقولا على أكثر من نوع.

والعرض العام: عرضى مقول على أنواع كثيرة.

***

٧– موضوعاتهما] موضعهما س.

١٠– [العام] س // [الحقيقة] ض.

١٦– [والفصل .. جوهره] ض.

المقالة الثانية

فى المقولات العشر

وتسمى قاطيغورياس، وهى تسعة فصول

الفصل الأول

فى ابتداء الكلام فى المقولات

واضع المنطق جعل افتتاح هذا العلم بإيراد ذكر الأجناس العالية وهى المقولات العشر.

ورأى المتأخرين أن تعيين طبائع الكليات عالية كانت أو سافلة، والاشارة إلى أعيان الموجودات جوهرا كانت أو عرضا، لايتعلق بصناعة المنطق، وليس على المنطقى تحقيق مسائل تتعلق بذلك النوع، فالاشتغال بتلك المباحث فى المنطق محض تعسف وتكلف.

لكن لا شبهة أن صناعة التحديد والتعريف، واكتساب مقدمات القياسات، بلا تصور المقولات التى هى الأجناس العالية وتمييز كل مقولة من المقولات الأخرى غير ممكن الحصول. وأيضا الوقوف على هذا الفن يفيد الاقتدار على إيراد الأمثلة والنظائر فى كل مسألة الذى هو أسهل طرق الإيضاح. فمن هذه الجهة أوردتُ نكت هذا الفن وقواعده على سبيل النقل والحكاية إرشادا للمبتدئ، ويحال طالب تحقيقها إلى كتب أهل الصناعة، والله الموفق.

فنقول قبل الشروع فى المقصود:

اتفق جمهور الحكماء على أن معظم الماهيا ت التى تحيط بها العقول والأذهان تنحصر فى هذه المقولات العشر. ويخرج عنها أمور معقولة تكون أعم منها وتلزم أكثر الماهيات كالوجود والوجوب والإمكان، أو أشياء هى مبادئ ونهايات لبعض الأنواع كالوحدة والنقطة. وأما الأشياء التى تكون أنواعا حقيقية ولكنها لم تندرج تحت جنس منطقى والأشياء من أعيان الموجودات التى تتمثل فى الأذهان بالدلالات اللفظية فغير خارجة عن هذه المقولات.

والاعتماد فى حصر هذه المقولات فى الأجناس العشرة - وإن كان فيه كلام كثير على الاستقراء.

وبيان أن الوجود ليس جنسا عاما لهذه المقولات العشر هو أن تصور هذه المعانى مع الشك فى وجودها ممكن، وتصور الماهية بكنهها بلا تصور لتمام ذاتياتها غير ممكن، فلو كان

٤- ورأى] بيد أن رأى ض // أن] أنه نظرا لأن ض.
٥- جوهرا] جواهر س // فالاشتغال] والاشتغال س .
٨- مقولة] مقاتلة س. // المقولات] مقالة س. ٩- [فى كل مسألة] س. ١٠- طرق] طريق س.
١١- [إرشادا] س. // ويحال طالب] وأحيل س ١٣- تحيط بها] تحيطها س.
١٤- معقولة] مقولة س. ١٥- أو] وس // هى] على س.
٢٠- [عاما] س // [العشر] س // تصور هذه المعانى] تصورها س .
٢١- [بكنهها] ض.

الوجود جنسا لهذه المعانى لما أمكن تصورها مع الشك فى وجودها. وأيضا العقل لايطلب علة وسببا فى كون السواد لونا والمثلث شكلا، ويطلب علة وسببا لكون كل من السواد والمثلث موجودا، فالوجود لو كان جنسا لكان حكمه فى عدم الاحتياج إلى العلة كسائر الأجناس. وأيضا الجنس يحمل على الأنواع والأشخاص التى تحته بالتواطؤ، والوجود يحمل على الموجودات بالتشكيك، لأن الموجود بنفسه والقائم بذاته والموجود القادر أولى بالوجود من الموجود بغيره والقائم بغيره والموجود غير القادر. فالوجود ليس بجنس لهذه المقولات بل من قبيل اللوازم.

***

٤- والوجود] والموجود س.
٦- [قبيل] س.

الفصل الثانى

فى معرفة الموضوع الذى لايتصور رسم الجوهر والعرض بدونه

بعض الموجودات يوجد بحيث يلاقى بعضا آخر ملاقاة تامة، لا على سبيل المماسة والمجاورة بل على ألا يتصور بينهما مباينة فى الوضع، ويحصل للموجود الثانى من الموجود/ الأول صفة كالسواد والجسم، فإن الملاقاة إذا وقعت بينهما لاتكون على سبيل ص٢٤ المماسة والمجاورة، بل هى ملاقاة تامة يحصل بها للجسم صفة هى الأسود. فهذا النوع من الملاقاة يسمى حلولا بحكم اصطلاح الحكماء، والموجود الذى به تحصل هذه الصفة كالسواد يسمى حالا، والموجود الموصوف به كالجسم يسمى محلا.

والحالّ نوعان: أحدهما مايكون سببا لقوام المحل حتى أن المحل يكون متقوما بدونه وموجودا بالفعل، كالامتداد الجسمانى للشىء القابل له، فإن مايقبل الامتداد لايوجد بدونه، مثل هذا الحالّ يسمى صورة محله مادة. والثانى الحالُّ الذى يتقوم المحل ويوجد بدونه بالفعل كالسواد والجسم، والجسم جسم بدونه وموجود بالفعل، مثل هذا الحال يسمى عرضا ومحله موضوعا.

فالحال إما صورة أو عرض، والمحل إما مادة أو موضوع، وكل موجود يكون فى الموضوع فهو عرض وكل موجود لا فى الموضوع فهو جوهر.

فالموضوع - فى هذا المقام - محل لايحتاج فى القوام والوجود بالفعل إلى مايحل فيه. ولاشك أن وقوع الموضوع على هذا المعنى على ماهو بإزاء المحمول بالاشتراك المحض، فإن ذلك الموضوع أمر جزئى أو كلى يحمل عليه أمر كلى على سبيل المواطأة وهو هو، وهذا الموضوع ماهية يوجد فيها ماهية أخرى ولاتحمل عليها إلا بطريق الاشتقاق وهو ذو هو. وكلا الموضوعين يشتركان فى الموصوفية: أحدهما بما هو موجود فيه، والآخر بما هو مقول عليه.

وبعضهم أراد بيان الموضوعين برسم واحد فقال: الموضوع كل موصوف بصفة لاتكون مقومة للموصوف وهى خارجة عن ماهيته، // [لا .. للصورة] ص ماهيته، يعنى إن كانت مقومة للموصوف لاتكون خارجة عن ماهيته وإن كانت خارجة عنها لاتكون مقومة كالإنسان أو الحيوان للأبيض والجسم أو المادة للسواد لا كالمادة للصورة.

٥- بينهما] منهما س.

٦- بينهما] بين السواد الجسم ض.

٧- بها] بسبب السواد ض // «مايقال له» الأسود ض.

٨- اصطلاح الحكماء] الاصطلاح س.

١١- له] للامتداد ض.

١٢- «حنيذاك يحل فيه ذلك الحال» كالسواد ض

١٢- يتقوم المحل ويوجد] يوجد المحل ويتقوم س .

١٣- [والجسم] س.

١٦- و الوجود] الوجود س // إلى] أى س.

١٨- أمر] ماهية ض // يحمل] مقول ض . // [وهو هو] س.

١٩- [وهو ذو هو] س.

٢٥- كالإنسان... للسواد] كالإنسان للحيوان والأسود س.

وبعد هذا يقال: الأشياء لاتخلو عن أربعة أنواع:

١ـ إما أن تكون موجودة فى موضوع ومقولة على موضوع، فهى الأعراض الكلية.

٢ـ أو لا تكون موجودة فى موضوع ولامقولة على موضوع، فهى الجواهر الجزئية.

٣ ـ أو تكون موجودة فى الموضوع وتكون مقولة على موضوع فهى الأعراض الجزئية.

٤ ـ أو لا تكون موجودة فى موضوع وتكون مقولة على موضوع، فهى الجواهر الكلية.

وبطريق المزاوجة بين هذين الحكمين يقال: المقول على الشيء المقولِ على الموضوع
مقول على الموضوع وليس بموجود فى الموضوع، كالجسم المقول على الحيَوان المقول على
الإنسان، فالجسم مقول على الإنسان وليس بموجود فيه. والموجود فى الشيء المقول على
الموضوع موجود فى الموضوع وليس بمقول عليه، كالسواد الموجود فى الأسود المقول على
ص٢٥ الجسم/ ، فالسواد موجود فى الجسم وليس بمقول عليه. والمقول على الشئ الموجود فى
الموضوع حكمه كحكم هذا، كاللون المقول على السواد الموجود فى الجسم. والموجود فى
الشئ الموجود فى الموضوع موجود فى الموضوع وليس بمقول عليه، كالخط الموجود فى
السطح الموجود فى الجسم، فالخط موجود فى الجسم وليس بمقول عليه .

* * *

٢– على موضوع] على موضع س.
٤ـ أو تكون] أولا تكون س // ولا تكون مقولة] وتكون مقولة س.
١١ـ [على] س.

الفصل الثالث

فى تعريف الجوهر وبيان أنواعه
والفرق بين الجوهر والعرض

قالوا فى تعريف الجوهر: إنه موجود لا فى موضوع، ومعنى الموضوع معلوم مرّ، وليس المراد بهذه العبارة أن الوجود داخل فى مفهوم الجوهر، إذ لا جزء له، وإلا لم يكن جنسا عاليا، ولا أن الوجود لازم للجوهر حتى يكون كل جوهر موجودا. بل المراد أن الجوهر إذا وجد لايكون وجوده من قبيل الأشياء التى فى موضوع. وهذا المعنى من لوازم الجوهر. وللجوهر صفات أخرى يجوز للعرض أن يشارك فى بعضها أيضا، مثل ألا يكون للجوهر ضد، وأن من شأنه أن يكون محلا للأضداد، فإن الضدين عرضان من جنس واحد بينهما غاية الخلاف يحلان فى موضوع واحد على سبيل التعاقب. والجوهر لايقبل الأشدية والأضعفية، فإن إنساناً لايكون أكثر إنسانية من إنسان آخر، بخلاف السواد فإن سواد جسم قد يكون أشد وأقوى من سواد جسم آخر.

ثم نقول: الجوهر إما بسيط أو مركب. والبسيط إما جزء المركب أولا، وجزء المركب إما محل وهو الجزء الذى يكون المركب معه بالقوة ويسمى مادة، أو حالّ وهو الجزء الذى يكون المركب معه بالفعل ويسمى صورة، والمركب من هذين الأمرين يسمى جسما. وهذه الأنواع الثلاثة تسمى جواهر مادية.

أما البسائط التى لاتكون جزء المركب فتسمى جواهر مفارقة، وهى نوعان: إما متصرفة فى الماديات على سبيل التدبير فتسمى نفوسا، أو لا فتسمى عقولا.

فالجوهر - بهذه القسمة - خمسة أنواع: المادة والصورة والجسم والنفس والعقل، وهذه الخمسة إما جزئيات - يعنى أشخاص - فتسمى جواهر أولى، أو كليات - يعنى الأنواع والأجناس - فتسمى جواهر ثانية وثالثة. فهذه هى أقسام الجواهر.

وينبغى أن يعلم أن الجوهر(١) ذاتى لأنواع الجواهر بخلاف العرض فإنه ليس بذاتى لأجناس الأعراض، ولهذا عدوها أجناسا عالية، وأنواع الجواهر تحت جنس عال هو الجوهر، لأن المفهوم من الجوهر حقيقته وذاته، وماذكر من الوجود لا فى الموضوع لازم لحقيقته.

(١) لعل المقصود: معنى الجوهر أى الجوهرية، وكذا كلمة «العرض» فى نفس السطر.

٢- تعريف] رسم ض   ٥- «أن مفهوم الجوهر» إذ لا جزء ض. // «كما قلنا» وإلا ض.
٦- «دائما» بل ض.   ٨- للعرض] لبعض الأعراض ض. // [أيضا] س.
١٥- «الذى هو مركب» من «الذين ض. // جسما] جنسا س .
١٦- جواهر] جوهر س.
١٧- البسائط] البسيط ض.   ٢١- أقسام] أنواع ض .
٢٢- «القسمة الأولى» وينبغى ض.   ٢٤- لحقيقته] لذاته ض.

والمفهوم من العرض هو العارض بالنسبة إلى الموضوع، ولازمه ما لو وجد كان فى موضوع، وكون الشئ عارضا لشئ ويكون بعد تحقق ماهيته، ولايدل على الحقيقة العارضة
ص٢٦ للغير لفظ العرض ولامعنى رسمه أيضا/ ، فكان من الأجناس التى يكون العرض لازما لها جنس عال لدلالتها على الحقيقة والذات، ولاذاتى مشتركا بينها كلها يكون جنسا لها، وهذا بيان ماقيل.

***

---

٤ – [كلها] س.

٤ـ [وهذا ... قيل] س.

الفصل الرابع

فى تعريف الكمية وبيان أنواعها وأقسامها

الكمية والمقدار فى اللغة لفظان مترادفان يدلان على ما يقبل لذاته المساواة واللامساواة بالتطبيق الوهمى أو الوجودى، واللامساواة هى التفاوت.

بيان هذا الرسم أن من الموجودات ما يقبل المساواة كالسطوح والأجسام، إذ يمكن أن يقال إن بعضها مساو لبعضها وبعضها ليس وبل أكبر أو أصغر. وثمة أشياء لاتقبل المساواة واللامساواة كالجواهر المفارقة، إذ لايمكن القول بأن نفسا مساوية لنفس أو أكبر أو أصغر منها.

وما يقبل المساواة واللامساواة نوعان: أحدهما يقبلها لذاته، والآخر ما يقبلها لغيره. مثلا إذا قيل: هذه الأرض مساوية لتلك، فإن سئل عن سبب هذه المساواة قيل: لأن هذه عشرة أذرع وتلك أيضا كذلك. وإذا قيل: هذا الثوب أطول من ذلك الثوب، فإن سئل عن السبب قيل: لأن هذا عشرة أذرع وذلك ثمانية أذرع، فسبب تفاوت الثوبين تفاوت العشرة والثمانية، فالأرض والثوب يقبلان التفاوت والمساواة لا لذاتهما بل بسبب أنهما ممسوحان بذرعان (١) معدودة. فإن قالوا: لم كانت العشرة مساوية للعشرة وأكثر من الثمانية؟ قيل: لأن هناك عشرين وهنا عشرة وثمانية، والعشرتان متساويتان والعشرة والثمانية متفاوتتان. فالأعداد قابلة للمساواة واللامساواة بالذات لا بشئ وآخر، وعلى هذا قياس سائر الكميات.

ومن خواص الكمية أنها قابلة لذاتها للتقدير بحيث لاتحتاج إلى شئ غيرها فى التقدير. وأما الأجسام التى تقدر فإنما تقديرها بواسطة الكميات. فالكم قابل للتقدير لذاته وغيره بواسطته. ومن لوازمها أنها تقبل التجزئة لذاتها كلما أريد ذلك. ومنها أنها لا تقبل التضاد، ولا الشدة ولا الضعف. هذه لوازم خمسة بعضها مختص بالكم وبعضها مشترك بينه وبين بعض المقولات الأخر.

وقسموا الكم على وجهين :الأول أن الكم إما متصل وإما منفصل: فالمتصل ما يكون لأجزائه عند فرض التجزئة حد مشترك يكون عنده بداية قسم ونهاية قسم آخر.

والاتصال فى هذا المقام على الأصل بمعنى كون الشيء متصلا بشئ آخر بحيث يكونان متلاقيين متمايزين كاتصال السواد بالبياض فى الأبلق، والمتصل فى هذا المقام فصل للكم وكذا المنفصل، والمنفصل هو الذى ليس لأجزائه حد مشترك كالسبعة فإنها إذا قسمت إلى الثلاثة والأربعة لم يوجد حد يكون بداية قسم ونهاية قسم آخر.

---

(١) الذرعان جمع ذراع.

٢- أقسام] أنواع ض.

٣- [لفظان] س.

٦-٧- [وثمة .. منها] س.

١٥- «أى أن بالامكان تقدرها، بحيث ض.

٢١- بداية] بداية س.

٢٢-٢٣- يكونان متلاقيين متمايزين] يحصل لكل منهما ملاقاة على حدّ مشترك ض.

٢٤- [والمنفصل] وهو س.

والمقدار فى اصطلاح الحكماء يقال على الكم المتصل، وهو قسمان: إما قار أولا. الأول ما يكون لما فرض من أجزائه اجتماع فى الوجود الثانى مالايكون كذلك. والأول ثلاثة أنواع: الخط وهو طول فقط ليس معه عرض وعمق، والسطح وهو ماله طول وعرض وليس معه عمق، والجسم وهو ماله طول وعرض وعمق. وهذا الجسم يقال له الجسم التعليمى، والجسم الذى هو نوع من الجوهر هو الجسم الطبيعى، وإطلاق الجسم على هذين بالاشتراك اللفظى، وبعضهم يسمى هذا الجسم ثخنا أو عمقا أو سمكا.

وأما الكم المتصل الغير القار الذات فهو نوع واحد هو الزمان. والكم المنفصل أيضا نوع واحد هو العدد. فالأقسام خمسة وهى: الخط والسطح والجسم التعليمى والزمان والعدد.

وأما النقطة التى هى نهاية الخط والتى هى نهاية الزمان والواحد الذى هو جزء العدد ومبدؤه - وإن كانت متعلقة بهذه الأنواع - فغير داخلة بالذات فى جنس الكم، لأنها غير قابلة للتقدير والتجزئة.

الوجه الثانى أن الكم إما ذو وضع أو غيره. والوضع يستعمل فى ثلاثة معان:

أحدها قابلية الإشارة الحسية، فكل مايقبل الإشارة الحسية ذو وضع، وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع وليس للوحدة وضع، فإن النقطة قابلة للإشارة، والوحدة من حيث هى هى لاتقبلها. وثانيها أن الشئ قد يكون ذا وجود قار بالفعل واتصال وترتيب فإذا اعتبروا نسبة بعض أجزائه إلى بعض يسمى ذلك وضعا، مثلا يقال للمربع وضع، بمعنى أن ضلعه مع الزاوية على أى نسبة يكون، والزواية مع ضلعه على أى نسبة تكون، وهذا الوضع فى الحقيقة من مقولة الإضافة. وثالثها أن الشئ قد يكون له أجزاء لها باعتبار بعضها مع بعض وباعتبار جها ت العالم نسبة وللجملة بسبب هذه النسبة هيئة لازمة، فهذه الهيئة تسمى وضعا، وهذا الوضع مقولة بانفراد كما سيأتى. والغرض فى هذا الوضع بالمعنى هو الموضع الثانى العارض لبعض الكميات، فالكم ذو الوضع إما خط أو سطح أو جسم.

وغير ذى الوضع إما قار الذات أولا: الأول العدد والثانى الزمان، فالعدد ليس له وضع، إذ لااتصال له، كذا الزمان إذ لاقرار له.

واعلم أن بعض المقولات يعرض لبعض، كما عرضت الإضافة ههنا الكم، لما عرفت أن الوضع بذلك المعنى من مقولة الإضافة. وقد يعرض كل واحد من نوعى مقولة واحدة

٢- مالا يكون كذلك] هو ما لو فرض وجود جزء من أجزائه لم يكن للأجزاء عندئذ وجود ض . // والأول] والكم المتصل القار الذات ض.

٤- [التعليمى] ض.

١٠- [بالذات] س .

١١- [للتقدير] س.

١٢- غيره] غير ذى وضع ض.

١٣- [قابلية .... الحسية] ض.

١٧- الزاوية] زاويته ض.

٢٥- نوعى] النوعين من س.

للآخر، كالكم المتصل والمنفصل حيث يعرض أحدهما للآخر: أما عروض الاتصال للكم
س٢٨ المنفصل فيكون بسبب تجزئة/ الواحد إلى أجزاء غير متناهية كالكميات المتصلة. وأما عروض الانفصال للكم المتصل فيكون بسبب تعداده بالآحاد كالذرعان والساعات والدرجات الفلكية وغيرها.

٥ وبعضهم عد المكان نوعا مستقلا من الكم المتصل والقول نوعا مستقلا من الكم المنفصل غير القار الذات. وفي الحقيقة المكان من قبيل السطح، والقول من قبيل الصوت والحرف المعدودين من قبيل الكيفيات، إلا أن العدد قد عرض للحروف.

وبعضهم عد الثقل من الكم، وهو من باب الكيف.

***

٥ـ مستقلا] منفردا ض // مستقلا ض.
٨ـ الثقل] الثقيل س.

الفصل الخامس

فى معرفة الكيفية وبيان أنواعها

الكيفية كل هيئة لايلزم بسببها للموضوع تقدير، ولايحتاج فى تصورها إلى تصور نسبة غير تلك الهيئة. وهذا الرسم دال على امتياز الكيفية عن سائر المقولات، لأن الجوهر ليس بهيئة، ويلزم بسبب الكم للموضوع تقدير، وفى تصور المقولات السبع يحتاج إلى تصور نسبة غير الهيئة، كما سيعلم بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وللكيفية أربعة أنواع كبرى:

أ ـ **الأول: الكيفيات المحسوسة** بالحواس الخمس ويقال لها انفعاليات وانفعالات، وهذا النوع لم يسموه باسم مفرد. ولما كانت الحواس خمسا كانت هذه الكيفيات خمسة أنواع:

١ـ الأول: الكيفيات المحسوسة بحاسة البصر، وهى الألوان كالسواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة والزرقة ومايحصل من تركيباتها، والأضواء كضوء الشمس والقمر والكواكب والنار ونحوها.

٢ـ النوع الثانى: المحسوسة بحاسة السمع، وهى الأصوات وكيفياتها التى تحدث بسببها أصناف الحروف وكيفياتها الموجبة للثقل والخفة والارتفاع والانخفاض والالتذاذ والتنفر فى الأصوات.

٣ـ النوع الثالث المحسوس بحاسة الشم، وهى الروائح الطيبة والكريهة وأنواعها.

٤ـ الرابع: المحسوس بحاسة الذوق وهى الطعوم التسعة؛ أعنى الحلاوة والحموضة والملوحة والحدة والمرارة والدسومة والعفوصة والقبض والتفاهة وما تركب منها.

٥ـ الخامس: المحسوس باللمس، وهى الكيفيات الأربع، أعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، وتوابعها كالخشونة والملاسة والثقل والخفة ونحو ذلك. وبعضهم عد الخشونة والملاسة من مقولة الوضع، وقال بعضهم: هى كيفية ملموسة تابعة لاستواء الوضع أو عدم استوائه.

وهذه الكيفيات نوعان: إما راسخة كصفرة الذهب وحمرة الدم أو غير راسخة كصفرة الوجل وحمرة الخجل، والأول يسمى انفعاليات والثانى انفعالات، والامتياز بينهما بالأمور العارضة لا الذاتية، إذ الرسوخ وعدمه من عوارض الماهية لا من مقوماتها.

٤ـ وهذا] ومجموع هذا ض. ٦ـ [إن شاء الله تعالى] ض . ٧ـ [كبرى] س.
١٤ـ للثقل] للعقل ض. ١٥ـ الأصوات] الحروف س. ١٨ـ التفاهة] التفاهية س.
٢٠ـ الملاسة] الملابسة س. ٢١ـ استوائه] الاستواء ض. ٢٥ـ مقوماتها] المقومات ض.

ب ـ النوع الثانى: الكيفيات النفسانية، وبعضها يسمى حالا وبعضها ملكة، وهى الهيئات الحادثة فى أجسام ذوى النفوس بسبب النفس أو فى النفوس بسبب مشاركة الأبدان: كالعلوم والاعتقادات والظنون والعدالة والعفة والشجاعة والسخاوة وسائر الفضائل النفسانية وأضدادها من الرذائل، وسائر العوارض النفسانية كالخوف والغم والغصة(١) والخجلة والحياء والسرور والصداقة والعدواة والغضب والحقد والصحة والمرض وأمثالها.

وكل مايكون سريع الزوال من هذه الجملة، كالظنون والاعتقادات الغير الراسخة وغضب الحليم وصحة الممراض وغم منبسط الطبع وغصته والخجلة والحياء، يسمى حالا. وكل مايكون بطىء الزوال، كالعلوم والفضائل والرذائل الراسخة يسمى ملكة.

والحال: هيئة عارضة لم ترسخ بعد فإن رسخت كانت ملكة، فنسبة الحال إلى الملكة نسبة الطفل إلى الرجل.

جـ ـ النوع الثالث: استعدادات الأفعال والانفعالات، ويسمى القوة واللاقوة، وذلك كما يكون الشئ فى الموضوع بالقوة، بلا رجحان لطرفى الحصول واللاحصول، وبعده يحصل لأحد الطرفين استعداد يقتضى رجحان ذلك الطرف، ولا محالة يكون ذلك الاستعداد هيئة فى الموضوع.

فإن كان موجبا لترجح طرف صدور الفعل عن ذلك الموضوع كهيئة المصراعية فى الرجل المقتضية لسهولة إلقاء قرينه فى المصارعة على الأرض، أو موجبا لترجح طرف عدم قبول الموضوع للانفعالات كهيئة المصحاحية فى الرجل المقتضية لعدم انحراف مزاجه بسهولة عن الصحة وكهيئة الصلابة فى الجسم المقتضية لعدم قبول الخرق والتفريق بسهولة ـ يسمى ذلك الاستعداد قوة.

وإن كان موجبا لترجح طرف قبول الانفعال كهيئة الانصراع والممراضية واللين يسمى ذلك الاستعداد لا قوة.

وينبغى أن يعلم أن المصراعية ليست ملكة نفسانية بها يحصل لقوة إدراك الصارع حسن معرفة صناعة المصارعة والقدرة عليها، ولا ملكة قوة التحريك الراسخة فى الأعضاء بسبب الإدمان بها يحصل سهولة تحريكها على وجه يؤدى إلى المطلوب، فإن تلك الملكات من

---

(١) غصّ بالماء أو نحوه : وقف فى حلقه فلم يكد يسيغه .

٣ـ «والأخلاق الحسنة والسيئة، وسائر ض.

٦ـ [الراسخة] ض.

٧ـ «والحقد ونحوها» يسمى ض.

٩ـ لم ترسخ] غير راسخة س // [بعد... ملكة] س.

١١ـ [الأفعال] س   ١٥ـ «ذلك الاستعداد» موجبا ض.

النوع الثانى من الكيفيات، بل هى هيئة فى الأعضاء بها تكون غير قابلة للانعطاف والانحناء بسهولة. وكذا المصحاحية ليست هيئة صحة، إذ هى من القسم الثانى، بل هيئة بها لايعرض المرض إلا نادرا أو يزول بسهولة.

د ـ النوع الرابع: الكيفيات العارضة للكميات، كالاستقامة والانحناء فى الخط، والاستدارة والاستواء فى السطح والتقعير والتقبيب فى الجسم، وكالشكل الشامل للتربيع والتقبيب والتكعيب والمخروطية فى السطح والجسم التعليمى، وكذا الزاوية فى هذين النوعين، وكالخلقة وهى الهيئة الحاصلة بعد اجتماع الشكل واللون فى سطوح الأجسام الطبيعية، كالزوجية والفردية والأولية والتركيب وسائر عوارض الكم المنفصل فى الأعداد.

ولم يذكروا فى وجه الانحصار فى هذه الأربعة إلا الاستقراء، وبعضهم قال: الكيفية إما أن تعرض للكمية أولا، والثانى إما أن يكون من عوارض النفوس أولا، والثانى إما أن يكون هيئة حاصلة بالفعل أولا بل لها استعداد الحصول. وهذه هى الأنواع الأربعة المذكورة.

ومن خواص الكيف وقوع الأضداد فيه، وقبول الأشدية والأضعفية، وذلك مخصوص بالأنواع الثلاثة الأول ولايقع فى الرابع كما لايقع فى الكيفيات. وقيل: الكيفية هى التى تكون سببا للمشابهة واللامشابهة فى الأجسام، وليس له معنى محصل لوقوع ذلك فى الوضع والشكل وغيرهما.

* * *

١– [هى] س.
٢– [إلا] س.
١٠ـ أولا] مع ض.
١١– الحصول] حصولها ض.
١٤– له] لهذه الخاصية ض.

الفصل السادس

فى معرفة مقولة المضاف وأنواعها

المضاف من المقولات العظيمة العارضة لأكثر الموجودات. وقالوا فى رسمه: إن المضاف أمر يكون تعقل ماهيته بالقياس إلى تعقل غيرها. وهذا رسم بحسب الشهرة لا رسم حقيقى، فإن الأب الذى يعد مضافا أمر يكون تعقل ماهيته بالقياس إلى الابن فيلزم أن يكون مضافا، لكن الأب من حيث إنه ذات من مقولة الجوهر، والشئ الواحد بحسب الماهية لايجوز أن يكون من مقولتين، فالمضاف فى الحقيقة هو الهيئة التى بها يكون الأب أبا وهى الأبوة، فإن الأب بدونها رجل ومن مقولة الجوهر، والأبوة هيئة لا من مقولة الجوهر ولا من مقولة أخرى سوى مقولة المضاف، والأب مجموع معنيين أحدهما من الجوهر والآخر من المضاف.

بهذا التحقيق يعلم أنه فى رسم المضاف الحقيقى يجب أن يعتبر قيد يمتاز به عن المضاف المشهور، بأن يقال: المضاف أمر يكون تعقل ماهيته بالقياس إلى تعقل غيرها، ولايكون له وجود سوى ذلك، فإن الأبوة مثلا بهذه الصفة، وليس لها جود سوى هذا المعنى، أما الأب
ص٣١ فإن له/ وجودا سوى هذا المعنى وهو كونه جوهرا.

وقد قالوا: إن المضاف نسبة متكررة، وبيانه: أن لسقف البيت نسبة إلى جداره وهى كونه مستقرا على الجدار، وبهذا الوجه لايكون السقف مضافا إلى الجدار، بل يجب أن يعتبر فى الجدار- مع هذه النسبة - كونه مستقرا عليه للسقف ويعطى السقف نسبة إلى الجدار ويقال: مستقر على المستقر عليه، فمن هذا الوجه يكون مضافا، إذ المستقر بالإضافة إلى المستقر عليه مضاف، فظهر أن المضاف نسبة متكررة.

وخاصية المضاف أن موضوعه والماهية التى يعقل المضاف بالقياس إليها يكونان معا:

إما فى الخارج كالأب والابن أو فى الذهن كالعالم والمعلوم والمتقدم والمتأخر. وبين كل من هذين المتضايفين إضافة إلى الآخر: إما من نوع واحد كالأخوة حيث يقال لكل من الأخوين أخ للآخر، وكذا الصداقة والموازاة والمساواة والمشابهة والتضاد وغير ذلك، وهو يسمى إضافة متكررة. أو تكون الإضافة فى كل واحد من نوع آخر كالأبوة والبنوة العلة والمعلول والعالم والمعلوم والقوى والمقوى عليه ونحو ذلك، وهو يسمى إضافة غير متكررة.

٨- أخرى] سائر المقولات ض.
١٠- أنه] أن س.
١٣- سوى ذلك] لغر ض.
١٧-١٨- [إذ... مضاف]ض.

وفصول المضاف المقومة لأنواعه من المضاف أيضا، ولكنه صار عارضا لماهية من الماهيات: مثل أن فصل المساواة الموافقة فى الكمية لا الموافقة المطلقة، وفصل الموازاة المشابهة فيها لا المشابهة المطلقة، وقس عليه البواقى.

والخاصية الأخرى للمضاف انعكاس البعض على البعض بنوع انعكاس خاص بهذه المقولة، مثل أن الأب أب الابن، وإذا عكس قيل: الابن ابن الأب. والعالم عالم بالمعلوم، والمعلوم معلوم العالم. والمتقدم مقدم على المتأخر، والمتأخر متأخر عن المتقدم. وفى هذه الأمثلة تكون بعض الانعكاسات بلا حرف كما فى الأب والابن، وبعضها بحرف فى طرف واحد كما فى العالم والمعلوم، وبعضها بحرف فى الطرفين كما فى المتقدم والمتأخر فإنه من طرف بحرف ومن آخر بحرف آخر.

ومن خواص المضاف أنه يعرض لجميع المقولات: أما للجوهر فكالأب والابن. وأما للكمية فكالطويل والقصير فى الخط، والموازاة فى الخط والسطح، والعظيم والصغير فى الجسم، والقليل والكثير فى العدد، بل المساواة واللامساواة والضعف والنصف فى جميع الكميات. وأما الكيفيات فكا لأَحَرِّيَّة، والأبردية والأسودية والأَبْيَضِيَّة فى النوع الأول، والعالم والمعلوم والقادر والمقدور والملكة وصاحب الملكة فى النوع الثانى، والأصلب والألين فى النوع الثالث،
ص٣٢ والزاوية الأوسع والأضيق/، و الخط الأكثر انحناء والخط الأقل انحناء فى النوع الرابع. وأما للمضاف فكالأكثر صداقة والأقل صداقة. وأما للاين فكالأعلى والأسفل. وإما للمتى فكالمتقدم والمتأخر. واما للوضع فكالأشد انتصاباً والأشد استلقاء. وأما للملك فكالأكثر اكتساء والأقل اكتساء. وأما للأنفعال فكالأكثر انقطاعا والأقل انقطاعا. وقد يكون لهما معا كالعلة والمعلول والمحرك والمتحرك وأمثال ذلك. وعلامة مايكون من سائر المقولات وعرضت له الإضافة أنه إذا أخذ نوع منه مع شخص وجد خاليا من الإضافة، والذى ماهيته من مقولة الإضافة لايكون كذلك، بل لاتتصور أنواعه وأشخاصه بدون حقيقة الإضافة.

ومثال ما يكون الجنس مضافا والنوع خاليا عن الإضافة العلم فإنه علم بمعلوم، والطب ـ الذى هو نوع منه ـ ليس طبا لشىء بل هو طبٌ بنفسه بلا إضافة إلى غيره.

ومثال ما يكون النوع مضافا والشخص خاليا من الإضافة الرأس الذى يكون بالإضافة إلى ذى الرأس، فإن حددت فقيل: رأس زيد لايكون مضافا إلى شىء آخر.

ودخول الضدية والشدة والضعف فى المضاف يتبع المقولات التى يقال عليها المضاف.

---

(١) مصدر صناعى من صيغة التفضيل من الحرارة والبرودة.

٣– [المشابهة فيها لا] س.
١٤– والملكة] والملكة س// الملكة] الملكة س // والألين] . اللين س.
٢٤ــ الرأس] كالرأس س.
٢٥– [فإن.. رأس] س.

الفصل السابع

فى المقولات الست البواقى

وبعضهم قالوا: هذه المقولات الست ـ مع مقولة المضاف أو بدونها ـ أنواع لجنس واحد عال هو النسبة. وهو قول ضعيف؛ لأن النسبة ليست ماهية لهذه المقولات كما يعلم بالتأمل. فمن هذه المقولات الست:

١ – الوضع: وهو هيئة تعرض للمركّب باعتبار نسبة أجزائه بعضها إلى بعض [ونسبتها] إلى جهات العالم كالقيام والقعود والاستلقاء والانبطاح وغيرها.

والاختلاف بين الأوضاع إما أن يكون:

أ – بالعدد كما بين أوضاع للمكعب لازمة له بسبب انقلاب سطوحه، أو أوضاع لازمة للمستدير فى قت استدارته بالنسبة إلى شيء خارج عنه أو داخل فيه.

ب – وإما أن يكون بالنوع كأوضاع لازمة للشخص بسبب القيام والانتكاس، فإن انتصاب القامة حاصل فى الحالين لكن نسبة الأجزاء إلى الجهات مختلفة. ويجب أن يعلم أن المراد بالقياس ليس الحالة الحاصلة فى أثناء النهوض الغير المستقرة، بل هيئته مستقرة لازمة بعد الانتصاب، والقيام فى اللغة يطلق على المعنيين بالاشتراك. يجرى فى هذه المقولة التضاد كالقيام والانتكاس والاستلقاء والانبطاح، وكذا الشدة والضعف كالأشد فى الاستلقاء والأضعف فيه.

ص٣٣ ٢ـ ومنها الأين: وهو كون الجسم فى مكانه. والمكان/: هو السطح الباطن للجسم الحاوى المشتمل على المحوى، وبهذا المعنى لايكون للكل مكان. وأنواع الأين تكون بحسب أنواع المكان ككون الجسم فى جهة الفوق وجهة التحت وفى الهواء وفى الماء وفى البيت وفى السوق.

وهو هيئة غير ذات المتمكن وغير المكان تلزم من نسبة أمر إلى أمر آخر.

وبعضه حقيقى كالمكان الخاص بالتمكن بحيث لايمكن أن يحصل فيه معه غيره كالكوز الملآن بالماء، وبعضه غير حقيقى كالبيت للشخص. وكذا بعضه طبيعى أو ذاتى كالفوق للنار، وبعضه قسرى أو عارضى كالهواء للحجر المرمى. وبعضه قار كمكان الأرض، وبعضه غير قار كمكان الطير وقت طيرانه.

٤– [قول] س.
٥– فمن هذه المقولات الست] منها س.
٦– ‹والنسبة› وهو هيئة ض // ‹نسبة أجزائها› إلى ض
١٢– ‹وهو تناسب الأجزاء مع بعضها البعض› حاصل ض // إلى الجهات] بالجهات س .
١٤– فى هذه المقولة] فيه س // التضاد] الضد ض. ١٥– ‹الشدة والضعف بسبب النسبة إلى الأضداد› كالقيام ض.
١٧– هو] وهو س . ٢٠– المتمكن] التمكن س .

ودخول الضدية والشدة والضعف فى هذه المقولة يكون بسبب نسبته إلى أمكنة بينها غاية البعد كالمحيط والمركز.

٣ـ ومنها متى: وهو كون الجسم فى الزمان أو فى طرفه الذى هو الآن. والزمان نوع من الكم المتصل، هو مقدار الحركة. ومتى هو نسبة المتزمن إلى الزمان كما أن الأين نسبة المتمكن إلى المكان.

والزمان حقيقى: وهو الزمان الذى طرفاه مطابقان لحال حدوث المتزمن وفنائه كمدة عمر الإنسان. وغير حقيقى: وهو زمان أكثر من ذلك، كما يكون الإنسان فى ألف فلان أو دور فلان، ويسمى الزمان العام. والأشياء الكثيرة تشترك فى زمان واحد حقيقة دون مكان واحد، والكون فى طرف الزمان كالكون والفساد الكائنين فى آن واحد.

وإنما وضعوا لفظ الأين ومتى على هاتين المقولتين لأنهما للاستفهام عن مكان المتمكن وزمان المتزمن، غير دالين على حقيقة المكان والزمان ولا على حقيقة المتمكن والمتزمن. فهذا اللفظان أكثر الألفاظ مطابقة فى لغة العرب لهذين المعنيين.

٤ـ ومنها له والجدة والملك، وهذه الثلاثة أسامى هذه المقولة: وهو عند القدماء: كون الشئ لشئ، ككون العلم والشجاعة والصحة والجمال والمال والولد والمكان وأمثال ذلك لزيد.

وعند المتأخرين: هيئة تحصل للجسم بسبب نسبته إلى ملاصق أو محيط أو شامل له متنقل بانتقاله كالتلبس والتسلح والتقمص والتزين والتنعل إلى غير ذلك.

وبعضه ذاتى ككون الحيوان فى إهابه، وبعضه عرضى ككون الانسان فى ثيابه، وبعضه كلى كلبس الثياب، وبعضه جزئى كلبس الخز.

٥و٦ ـ ومنها أن يفعل وأن ينفعل، وهما مقولتان: الأولى هيئة تكون لمؤدى الفعل من جهة أنه مؤثر وقت التأثير. والثانية هيئة تكون لقابل الفعل من جهة أنه متأثر وقت التأثر، ولا محالة يكون وجود ذلك على سبيل التحدد والانصرام فيكون غير قار الذات. مثال الفعل القطع والإحراق، ومثال الانفعال التقطع والاحتراق.

ثم إن لتبدل الحال الواقع فى الموضوع من المؤثر بنفسه اعتبارا، وبالنسبة إلى الفاعل اعتباراً آخر، وبالنسبة إلى المنفعل أيضا اعتبارا آخر(١): والاعتبار الذى له بنفسه من جهة أنه

(١) كذا بالأصل (س)، ولايوجد وصف مقابل فى النص الفارسى.

٤ـ [متى] س // المتزمن] التزمن س.

٧ـ ألف] محادة س.

٨ـ٩ـ دون مكان واحد] بخلاف المكان ض // والكون] ومايكون س.

// ولا] والا س

١٢– أكثر الألفاظ مطابقة] أكثر طباقا س.

متجدد ومنصرم يسمى حركة. والاعتبار الذى له بالنسبة إلى الفاعل من جهة أن الفاعل موجد لتلك الحال يسمى فعلا. والاعتبار الذى له بالنسبة إلى المنفعل من جهة أنه قابل لتلك الحال يسمى انفعالا. وكل تجدد وتصرم يحدث دفعة لايسمى حركة. والفعل والانفعال بحسب الاشتقاق من الحركة يسميان تحريكا وتحركا.

والحركة تقع فى أربع مقولات فقط:

١ـ الأولى الكم كالتخلخل والتكاثف، والنمو والذبول، والسمن والهزال.

٢ـ والثانية الكيف كالتسخن والتبرد، والاسوداد والابيضاض، وهذه تسمى استحالة.

٣ـ والثالثة الأين كالصيرورة من مكان إلى مكان، ويسمى نقلة.

٤ـ والرابعة الوضع كحركة جسم مستدير حوالى مركز، ويسمى دورانا.

وإن اعتبروا التغير المطلق فمن جهة أنه شامل للدفعى وغيره يقع فى الجوهر أيضا، ومايقع فى الجوهر يكون دفعيا، ويسمى ذلك كونا وفسادا.

وإنما وضعوا لفظ أن يفعل وأن ينفعل على هاتين المقولتين، لأن الفعل والانفعال يقالان بالاشتراك على معنيين: الأول حالة التوجه إلى هيئة كما ذكرنا، والثانى حالة استقرار هيئة كان التوجه إليها بعد حصولها كالسخونة فى المتسخن والسواد فى المسودّ. وهو فى الحقيقة من المقولة التى يمكن أن تقع فيها الحركة، ولفظ أن يفعل وأن ينفعل خاص بالمعنى الأول الذى كانت المقولة عبارة عنه.

ووقوع التضاد والشدة والضعف فى هاتين المقولتين من جهة أن اختلاف جهات الحركات والسرعة والبطء فيهما ظاهر. هذا آخر الكلام فى المقولات العشر. وقد جرت عادة أهل الصناعة ختم قاطيغورياس بشرح أصناف التقابل والتقدم والتأخر فسلكنا مسلكهم.

* * *

٣- [وكل ... والانفعال] س.

٦- [الأولى] ض وكذا الأقسام الثلاثة التالية.

٨- كالصيرورة.. إلى مكان] كالكون من مكان.

١١- «مع ملازمة هذا الخاص» ويسمى ض.

الفصل الثامن

فى معرفة أقسام التقابل

المتقابلان هما شيئان لايجتمعان فى زمان واحد فى موضوع واحد بالفعل وإن جاز اجتماعهما فيه بالقوة.

وهو أربعة أقسام:

١ـ **الأول**: المتقابلان بالسلب والإيجاب، وهو نوعان: مفرد كالفرس واللافرس، ومركب كزيد فرس، وزيد لا فرس؛ فإن اجتماعهما فى موضوع واحد فى زمان واحد محال.

٢ـ **والثانى**: المتقابلان بالتضايف كالأبوة والبنوة وسائر أنواع المضاف، فإن اجتماعهما فى موضوع واحد من جهة واحدة فى زمان واحد محال.

٣ـ **والثالث**: المتقابلان بالتضاد كالسواد والبياض والحرارة والبرودة. والضدان هما متقابلان لايجتمعان فى موضوع واحد، وانتقال الموضوع من واحد إلى آخر لايكون محالا. ولامحالة تكون الإضافة عارضة للتضاد، إذ الضد يكون بالإضافة إلى ضد آخر.

٤ـ **الرابع**: المتقابلان بالملكة والعدم ـ والملكة تسمى قُنية أيضا ـ كتقابل البصر والعمى. والمراد بالبصر ههنا ليس قوة الإبصار التى بمعنى الإمكان والموجودة فى الجنين حال حصوله فى بطن أمه، ولافعل الإبصار الحاصل حال مشاهدة المبصرات، بل القوة الحاصلة للحيوان المبصر فى جميع أحواله سواء فتح العينين أو ضمهما وبوجود تلك القوة يكون قادراً على فعل الإبصار متى شاء. وعدم الملكة ليس عدماً مطلقا بل عدم البصر فى موضوع من شأنه الإبصار كما فى الحيوان الأعمى الذى من شأنه الإبصار لا الحيوان الخالى فى خلقته عن العين كما فى العقرب، ونظيره عدم الذكورة فى الإناث؛ ومن عده من عدم الملكة جعل فى الصورة الأولى موضوع العدم والملكة جنس الحيوان وفى الصورة الثانية نوعه، وهذه المعانى ـ بحسب الاعتبار المذكور ـ ليست من باب عدم الملكة. وكذا عدم الإبصار للحيوان الذى لم يبلغ أوان الإبصار كجرو الكلب ونحوه فإنه ليس عدم الملكة، إذ ليس من شأنه الإبصار فى ذلك الوقت.

وقالوا فى هذا الموضوع: إن شرط الملكة أن يمكن انتقال الموضوع منها إلى العدم ولا يمكن انتقاله من العدم إليها، كالبصير يمكن أن يكون أعمى والأعمى لايمكن أن يكون بصيراً. وبهذا الاعتبار لاتكون الذكورة والأنوثة ملكة وعدما، ولا النور والظلمة، ولا الحركة

٩- موضوع] موضع س.
١٣- [الملكة] ض.

والسكون. وأما إذا لم يعتبر هذا الشرط فتدخل هذه الأشياء فى الملكة والعدم. وهذه هى أقسام التقابل.

ومن المعلوم أن امتناع اجتماع المتقابلين بالسلب والإيجاب لايكون إلا فى موضوع تفرض مقوليّة ذينك المتقابلين عليه بالمواطأة وهو هو. وامتناع اجتماع المتقابلين بالتضايف والتضاد والملكة والعدم لايكون إلا فى موضوع يفرض وجود المتقابلين فيه ولا يقالان عليه إلا بالاشتقاق بهو ذوهو، فإن المتقابلين بالسلب والإيجاب يكون وجودهما فى موضوع واحدٍ بالوجه الثانى كالجسم المتحرك الأسود، فإن الحركة واللا حركة توجدان فيه إذا اسودّ ولا حركة، فإذا وجد فيه السواد فقد توجد اللا حركة، إذ المقول على الموجود فى الموضوع موجود فى الموضوع، /كما تقرر. فالأشياء التى لايجوز وجودها فى الموضوع على سبيل الاجتماع ص٣٦ لايجوز أن تكون مقولة أيضا على الموضوع، والتى يجوز مقوليتها يجوز وجودها بلا عكس. وفى هذا الموضع يمثلون للمتضادين بالزوج والفرد وموضوعهما العدد الذى هو جنس لجميع الأزواج والأفراد، وكذا الناطق والأعجم فى الحيوان وكذا الخير والشر. وقد يطلق الخير والشر على شيئين قريبين من العدم والملكة، كالنور والظلمة والعلم والجهل والعدل والجور.

وقد يكون بين الضدين متوسط كالفاتر والأدكن[1]. وموضوع الضدين يخلو تارة بسبب أن المتوسط موجود، وتارة بسبب ارتفاع الضدين والمتوسط جميعا فيبقى الموضوع غريبا كالجسم الشفاف الخالى عن الألوان، أو بألاّ يكون الموضوع موجودا كزيد الميت الخالى عن العدل والجور.

والموضوع فى الملكة والعدم قد يخلو عنهما إما بسبب أن يكون غريبا أو معدوما لعدم المتوسط هناك. وفى التضايف لايعقل انتقال الموضوع من أحدهما إلى الآخر.

ويجب أن يعلم أن الأمثلة التى أوردوها فى باب التضاد وباب الملكة والعدم لاتخلو من اشتباه، وسبب ذلك أن غرض واضع المنطق من إيرادها فى هذا الموضع لم يكن إلا مرور هذه المعانى على مسامع المبتدئين فى علم المنطق، بحسب اشتهارها فى متعارف عوام أهل الصناعة مع إحالة تحقيق كل منها بحسب النظر الدقيق إلى موضعها من الفلسفة الأولى. فإذا أريد استقصاء ماورد فى هذا الموضع وماهو مصطلح الخواص فليعلم أن التضاد بحسب هذا الموضع ـ أعم من التضاد الحقيقى ـ وأن الملكة والعدم بالعكس، لأن التضاد فى هذا الموضع يكون بين معنيين لايوجدان معا بالفعل فى موضوع واحد. والموضوع يجوز أن يتصف

---

(١) الفاتر: الضعيف، وما بين الحار والبارد. والأدكن: المغبّر، والمسودّ، والطعام الكثير التوابل. والمقصود هنا اللون، كما صرح المؤلف فى الصفحة التالية.

٦– بالاشتقاق] بطريق الاشتقاق ض. ٨– «فقط وجد فيه السواد» فقد س. //- توجد] وجد فيه س
٩– فالأشياء] فى الأشياء س. ١١– الموضع] الموضوع س. ١٢– [كذا... الشر] س.
١٩– التضايف] المتضايف س. ٢١– [لم يكن إلا] س. ٢٢– [فى علم] بعلم س.
٢٤– [بحسب] س. ٢٦– [لا] س.

بالقوة بكل منهما ولايستحيل انتقاله من أحدهما إلى الآخر، فيجوز أن يكون المعنيان وجوديين كالسواد والبياض، وأن يكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا كالحركة والسكون، وأن يكون بينهما وسائط كالأدكن بين الأبيض والأسود، وقد لايكون كما بين الحركة السكون، وأن يكون الموضوع طبيعة جنسية كالعدد للزوج والفرد، أو نوعية كالإنسان للذكر والأنثى، أو أعم مطلقا كالشئ للخير والشر، وأن يكون الطرفان فى الموضوع على سبيل البدل كالسواد والبياض أو على سبيل الاقتسام كالأعجم والناطق وأن يكون الموضوع محلا لهما فى وقت كالعدل والجور أو وقتين كالأمرد والملتحى، وأن يكون انتقال الموضوع من أحدهما إلى الآخر جائزا كالحركة والسكون أولا كما إذا كانا على سبيل الاقتسام، وأن يكون للشئ الواحد ضد واحد كالسكون للحركة وأن يكون أكثر كالجبن فإنه ضد للشجاعة باعتبار وللتهور باعتبار.

وأما بحسب التحقيق فأخص من ذلك، لأن الأضداد بالحقيقة أمور وجودية بينها غاية الخلاف ولاتجتمع فى موضوع واحد بالفعل بل تحل فيه على سبيل التعاقب، فإذا كان كذلك لايحصل إلا بين موجودين ولايكون لشئ واحد إلا ضد واحد وإن وجدت وسائط، ويمكن أن يكون مع الموضوع الخاص مقارن يقتضى ضدا واحدا بالطبع ولايجوز له الانتقال كالغراب للسواد، أما الموضوع من حيث إنه موضوع فيجوز له الانتقال فإن موضوع السواد والبياض هو الجسم. والملكة - بحسب الشهرة - موجود فى موضوع من شأنه الاتصاف بذلك الموجود كوجود البصر وشعر الرأس والأسنان فى وقتها، والعدم عدم تلك الموجودات فى وقت يمكن وجودها فيه بشرط أن يمكن الانتقال من الملكة إلى العدم بلا عكس كالعمى والصلع والدرد[1] لا بأن يحصل الأول بنزول الماء مثلا والثانى بداء الثعلب، والثالث بعد الإنتقال من سن الطفلية، ويمكن العود بعد ذلك.

وبحسب التحقيق: الملكة أعم من هذا، وهو كل موجود بالنسبة إلى موضوع ماتكون طبيعة من طبائعه قابلة لذلك الموجود سواء كانت تلك الطبيعة جنسية أو نوعية أو أعم منهما. والعدم عدمه من ذلك الموضوع سواء كانت فى وقت أو نوع أو شخص يمكن أن توجد فيه الملكة لها أولا وسواء جاز انتقاله من أمر إلى أمر آخر[أولا]، بل أعم من هذه الجملة. فالزوجية والفردية، وكذا النطق والعجمة اللذان موضوعهما معنى جنسى واقتسما الأنواع بلا تعاقب، وتنازع الذكورة والأنوثة اللتان اقتسمتا الأشخاص كذلك، والحركة والسكون وكذا النور والظلمة اللذان تعاقبا وتنازعا فى الأشخاص، والعدل والجور الداخلان تحت جنسين مختلفين كالفضيلة والرذيلة، والصحة والمرض الغير الداخلين تحت المختلفين من باب التضاد بحسب

---

(١) الدَّرَدُ : سقوط الأسنان .

٢- [وأن يكون.... والسكون] س .
١٠- [الأضداد] التضاد ض .
١٦- كوجود] لوجود س.
٢٤- واقتسما] واقتساما س .
٨- [الواحد] س.
١٣-١٤- [كالغراب للسواد] س .
١٨- بداء] بدم س.
٢٥- أو نوع] لنوع س // [بل... الجملة] س.

الشهرة ومن باب الملكة والعدم بحسب التحقيق لأن الواحد منهما وجودى والآخر عدمى. وكذا الأعدام الغير المشروطة بالشرط المذكور، مثلا فى الموضع الذى وجود الملكة لايمكن فيه بحسب الجنس القريب والنوع كعدم البصر للحائط والعقرب، أو بحسب الشخص كعدم الذكورة للنساء، أو إذا أمكن ولكن كان قبل وقت إمكان وجود الملكة كالأمرد، أو كان فى وقت إمكانه ولكن بلا انتقال من الملكة إليه كالكوسج، أو به ولكن أمكن الانتقال من العدم كما حصل بداء الثعلب فهو من باب التضاد بحسب الشهرة ومن باب الملكة والعدم بحسب التحقيق.

ووجه حصر التقابل فى هذه الأقسام الأربعة: أن المتقابلين إما وجوديان أولا، بل أحدهما وجودى والآخر عدمى، والأول إن كان تعقل ماهية كل منهما بالقياس إلى الآخر فالتضايف، أولا وهو التضاد الحقيقى. والثانى إما أن يعتبر بحسب القول على الموضوع أو بحسب الوجود فى الموضوع: والأول تقابل الإيجاب والسلب، فإن لم يقبل الصدق والكذب فبسيط وإلا فمركب. والثانى تقابل الملكة والعدم الحقيقى، وهو لايخلو إما أن يكون باعتبار وقت يمكن فيه وجود الطرف الوجودى فى الموضوع ويجوز عدمه بعده بشرط ألا يمكن انتقاله من العدم إلى الوجود، أو لا يكون بهذا الاعتبار: والأول الملكة والعدم المشهور، والثانى إذا أخذ مع التضاد الحقيقى كان التضاد المشهور.

وحمل التقابل على هذه الأقسام ليس كحمل الجنس على الأنواع، لجواز تعقل ماهية بعض منها بلا تعقل التقابل بل كحمل اللوازم.

***

٣- «مرة أخرى» أولا يكون ض.

الفصل التاسع

فى أقسام التقدم والتأخر والمعية

يطلق التقدم والتأخر على خمسة معان:

١ـ الأول بالزمان: كتقدم الأمس على اليوم والأب على الابن والقديم على الحادث، وكتأخر اليوم عن الأمس والابن عن الأب والحادث عن القديم. وهذا إما لذاته كتقدم الأمس على اليوم أو لغيره كباقى الأمثلة.

٢ـ والثانى ما بالطبع: كتقدم الواحد على الاثنين والجوهر على العرض، وكتأخر الأثنين عن الاحد والعرض عن الجوهر، ومعنى هذا التقدم أن المتأخر أينما يوجد [يوجد] فيه المتقدم، ولايلزم من وجود المتقدم وجود المتأخر، ومن هذا القبيل تقدم الشرط على المشروط.

٣ـ والثالث: ما بالرتبة، كتقدم جنس الأجناس على الجنس المتوسط وتقدم الجنس المتوسط على الجنس السافل وتقدم الجنس السافل على نوع الأنواع، وتأخر الأمور المتأخرة عن المتقدمة إذا اعتبر من الطرف الآخر. وهذا التقدم بحسب اعتبار النسبة إلى المبدأ، فإن المبدأ إذا اختلف كان المتقدم متأخرا والمتأخر متقدما. والتقدم المكانى من هذا القسم كتقدم الإمام على المقتدى إذا اعتبر المبدأ طرف القبلة. وهذا التقدم إما بالطبع كتقدم مكان النار على مكان الهواء إذا اعتبر المبدأ الفوق وإما بالوضع كتقدم الصف الأول على الثانى. وفى العلوم تقدم المقدمات على النتائج والحروف على الألفاظ والألفاظ على الأقوال من هذا القسم باعتبار، ومن قسم التقدم بالطبع باعتبار آخر.

ص٣٩ ٤– والرابع ما بالشرف: كتقدم / المعلم على المتعلم والفاضل على المفضول، وتأخر المتعلم والمفضول عنهما.

٥– والخامس ما بالذات: كتقدم العلة على المعلول وتأخر المعلول عن العلة وإن كانتا متقارنتين فى الزمان كحركتى اليد والخاتم، فإن حركة اليد متقدمة على حركة الخاتم بالذات وإن كانت معها بالزمان.

والمتأخر مقابل للمتقدم تقابل التضايف، ولكل واحد من المتقدم مع المتأخر الذى بإزائه اشتراك فى المعنى الذى أخذوا التقدم والتأخر باعتباره. وللمتقدم على المتأخر مزية اختصاص - أو قربة - بالمبدأ المفروض: مثلا الأب والابن متشاركان فى الزمان والأب أقرب

٩– «أيضا» من هذا ض.

إلى الماضى، والعلة والمعلول متشاركان فى الوجود والعلة ممتازة باعتبار أن وجود المعلول منها، وعلى هذا القياس.

ومعَ، يقال لشيئين ليس بينهما تقدم أو تأخر باعتبار كل واحد مما ذكر بعد اشتراكهما فى معنى يقتضى واحدا من الأقسام المذكورة: مثل شيئين زمانيين ليس بينهما تقدم وتأخر، وشيئين موجودين هما معلولا علة واحدة وعلى هذا القياس. وأقسام المعية أيضا خمسة.

هذا ما أردنا إيراده فى هذه المقالة، وأكثر مطالبها شبيه بالمصادرات وقد برهن عليها فى سائر العلوم، وبالله التوفيق.

* * *

ه‍ـ [بالله التوفيق] س.

المقالة الثالثة

فى مباحث التصديقات

والغرض منها الأقوال الجازمة وهى تسمى بارى أرميناس وهذه المقالة مشتملة على فنين:

الأول : في معرفة الأقوال الجازمة وأحوال أنواع القضايا وأصنافها.

الثانى: فى جهات القضايا .

٢- مباحث التصديقات] العبارات س.

٣- مباحث] الأقوال ض .

٥- [فى .. وأصنافها] فى القضايا ض.

٦- جهات] جهة ض.

الفن الأول

فى معرفة الأقوال الجازمة وأحوال أنواع القضايا وأصنافها،
وهو ستة عشر فصلا

الفصل الأول

فى أصناف الدلالات وأحوال المدلولات

لما أدرك الإنسان بواسطة الحواس الظاهرة أعيان الموجودات صارت صور المدركات متمثلة فى ذهنه بالطبع، ثم إن تلك الصور بمعاونة الحفظ والتذكر دلت على أعيان الموجودات أيضا بالطبع. وإذا أراد أن يعلم غيره بتلك المدركات - بحسب مقاصد تعلقت إرادته بها - جعل أفعاله وحركاته الإرادية دليلا عليها بالوضع.

والأنسب فى هذا الباب من أفعاله إيجاد الصوت الذى بارتفاعه وانخفاضه يمكن إعلام الحاضر والغائب الذى فى حكم الحاضر بحسب الأبعاد المختلفة، وباختلاف كيفياته ومقاطعه التابع لاختلاف هيئات مخرج الصوت والمقتضى لحدوث الحروف، وبالتركيبات الحاصلة ص٤٠ بعد ذلك من الحروف يمكن الدلالة على المعانى المتفننة[1]، وبأنواع الشمائل المقرونة/ بها يتيسر محاكاة الحالات المختلفة. وتلك الأصوات، بعد حصول الانتفاع بها بدون مقاساة التعب، تنعدم، وزحمة البقاء بلا منفعة تنقطع. وسائر الأفعال والحركات كالإشارة وعقد الأصابع ونحوهما وإن صلحت للدلالة على المعانى لكنها ليست كالنطق.

ثم لما كان الانتفاع بالنطق مختصا بزمان الحال بالأشخاص الحاضرين ومن فى حكمهم، وربما تقع الحاجة إلى إعلام الغائبين والموجودين فى الأزمنة الآتية، بل قد يحتاج الشخص نفسه إلى أن يتذكر تلك المعانى فى وقت آخر، والنطق لايفى بذلك - لا جرم احتيج فى هذه الصورة إلى مزاولة أفعال يبقى أثرها كالكتابة والتصوير، والكتابة أعم فائدة وأتم عائدة، إذ لايمكن بالتصوير سوى حكاية الصور وبالكتابة يمكن أن يستدل بالجملة على ما يستدل عليه بالنطق. وكما أن دلالة اللفظ على المعنى وضعية كذلك دلالة الكتابة وضعية. والاستدلال على المعانى المتمثلة فى الذهن بالكتابة ابتداء بلا توسط اللفظ وإن أمكن لكن حصول الكتابة

---

(١) كذا فى س وض ولعل المقصود المعانى من فنون مختلفة.

٢ـ [فى... وأصنافها] س. ٣- [وهو] س.
١٢- والمقتضى لحدوث الحروف] المقتضى للحدوث والحروف ض. ١٣- بعد ذلك] بعده س.
١٤- [بدون] مقاساة س. ١٨- «الذين لايصل إليهم الصوت»، والموجودين ض.
١٩- [تلك] س // [آخر] س .
١٩-٢٠- [فى هذه الصورة ... والتصوير] س . ٢٠ـ ٢٢ـ [إذ .. بالنطق] س.

وتعلمها موقوف على اللفظ، لامتناع الوضع بلا تواطؤ أهله وتعليم كل مافى ضميره للآخر، وإنما تتحقق فائدة ذلك بعد حصول ملكة الحفظ والذكر، فلو تجشموا لتعلم الكتابة والاستدلال بها على تلك المعانى استئناف ذلك من الأول لصارت الكلفة مضاعفة، لكنهم لما استدلوا بالكتابة على بسائط الحروف، وعددها ليس بكثير، وتوسلوا بتوسط اللفظ إلى تلك المعانى حصل المطلوب بلا زيادة مشقة، ولهذا كانت دلالة الكتابة فى أعم الأحوال على اللفظ أولا وبتوسطه تدل على المعنى.

ومن هذا يعلم أن للأشياء وجودا فى الأعيان ووجودا فى الأذهان، وهما بالطبع ولا مدخل فيهما للتغير والاختلاف، ووجودا فى العبارة والكتابة وهما بالوضع وتختلفان باختلاف أغراض الواضعين. ومن هذه الأربعة ثلاثة دالة وهى العبارة والكتابة والمعنى وثلاثة مدلولة وهى العبارة والمعنى والعين، والوجود فى الكتابة دال وليس بمدلول وفى العين مدلول وليس بدال، وفى العبارة والذهن دال ومدلول.

وأصناف الدلالة - بحسب الاستعمال - ثلاثة:

أ - الأول: دلالة الصور الذهنية على الأعيان الخارجية، وهى بالطبع.

ب - والثانى: دلالة الألفاظ والعبارات النطقية على الصور الذهنية وبواسطتها على الأعيان الخارجية، وهى بالوضع.

جـ - والثالث: دلالة رقوم الكتابة على الألفاظ، وبواسطتها على الصورة الذهنية وبها على الأعيان الخارجية، وهى أيضا بالوضع.

وأما بحسب الضرورة فصنفان فقط: أحدهما بالطبع والآخر بالوضع، والمتوسط اثنان: أحدهما ضرورى والآخر غير ضرورى. وترتيب الانتقال للمعلم - كما قلنا - من الأعيان إلى المعانى أولا، ومنها إلى العبارات، ثم منها إلى الكتابة إن أراد. وللمتعلم بالعكس أعنى من الكتابة إلى العبارة، ومنها إلى المعانى، ومنها إلى الأعيان.

والدليل على أن وضع الألفاظ أولا بإزاء الصور الذهنية دون الأعيان الخارجية أن الشخص
س٤١ إذا سمع لفظا / وفهم معناه، ولم يعلم العين الذى دل عليه المعنى، فربما يحضر العين عنده ويسمع ذلك اللفظ ويفهم معناه، لكنه لايعرف أنه ذلك الحاضر عنده، مع أنه يعد عالما بالوضع.

ودلالة العبارة والكتابة التى هى وضعية تختلف باختلاف الأمم والأزمان، فإن فى الأولى كلا من الدال والمدلول وضعى، وفى الثانية الدال وضعى وإن لم يكن المدلول وضعيا. ودلالة

٢-٥- [وإنما... مشقة] س.

٥- [أولا] س. ١٤- [النطقية] س.

٢٢- «المعانى الذهنية متوسطة فى الدلالة بين العبارة والأعيان الخارجية وأن» وضع ض.

٢٣- «كان بحيث إذا» سمع س// يفهم] فهم س.

٢٣- [مع أنه .. بالوضع] ض.

المعانى على الأعيان هى بالطبع، لاتختلف ولاتتغير بحال لأن كلا من الدال والمدلول بالطبع لا بالوضع.

والغرض من إيراد هذا البحث فى فاتحة هذه المقالة أن يعلم أن دلالة العبارة ـ التى بعد هذا سننظر فى أحوالها ـ على المعانى الذهنية والأعيان الخارجية على أى كيفيةٍ هى، فإن موضع نظرنا بالذات ليس الأعيان الخارجية ولا العبارات اللفظية بل المعانى التى توسطت بينهما، ولأجل الضرورة تقع الحاجة إلى النظر فى أحوال العبارات.

* * *

الفصل الثاني

في تعيين القول الجازم وكيفية التأليف بين الألفاظ المفردة

قد قسمنا اللفظ قبل هذا إلى مفرد ومركب، وشرحنا أحوال المفرد، والآن نقول: إن اللفظ المؤلف يقال له القول، وله أصناف كثيرة: كالمؤلف بالتأليف التقييدى والمؤلف بالتأليف الخبرى، وكذا الاستفهام والتعجب والنداء والقسم والتمنى والأمر والنهى والدعاء، وغيرها من الأقوال المستعملة فى المحاورات والمخاطبات.

وبعض المصنفين اشتغلوا فى هذا الموضع بعد هذه الأصناف وحصرها مع أنه لايفيد ههنا ولايهم، بل اللائق أن يؤخر إلى المباحث التى تذكر بعد مباحث البرهان والجدل مثل الخطابة والشعر.

والمعتبر من جملة هذه التأليفات صنفان: الأول تقييدى تعد منه الأقوال الشارحة، والثانى خبرى تعد منه الأقوال الجازمة. والأقوال الشارحة تختص باكتساب المتصورات والأقوال الجازمة باكتساب التصديقات. وفى هذه المقالة بحث عن أحوال الأقوال الجازمة - إن شاء الله تعالى - فنقول:

القول الجازم يكون مشتملا على الإخبار عن الأمر بالإثبات أو بالنفى. وخاصية الخبر أن يكون قابلا للتصديق والتكذيب بالذات، فإن سائر الأقاويل كالاستفهام والنداء وغيرهما لاتقبل التصديق والتكذيب إلا أن يغيروها عن مقتضى الصيغة إلى مفهوم الإخبار فإن التركيب التقييدى بمثابة المفرد حيث يقام مقامه.

وماذكره بعض المتأخرين أن تعريف الخبر بالتصديق والتكذيب الموقوفين على معرفة
ص ٤٢ الصدق والكذب المشتملين على - معنى الخبر تعريف/ دورى - غير وارد، فإنه فى التعريفات اللفظية قد يعرفون اللفظ المشتبه أو المتنازع فيه أو الغريب بلفظ خال عن الاشتباه أو التنازع أو الغرابة، وأيضا قد يحدث بالنسبة إلى شخصين فى حالين شبه دور ولا دور فى الحقيقة، مثل العين المراد به البصر إذا وقع فيه اشتباه بأن يعرف بالبصر والبصر إذا اشتبه بالبصيرة

٤- مركب] مؤلف ض .

١٢- باكتساب] بطرق اكتساب ض.

١٣- باكتساب] بطرق اكتساب ض . //- [الأقوال] س.

١٧- الصيغة] الصفة ض.

١٨- «فى القوة» بمثابة ض.

٢٢- أو التنازع أو] والتنازع و س.

٢٣- بالبصيرة] بالبصرة س .

يعرف بالعين، وكذا العين بالنسبة لذوى اللسان الفارسى تعرف بـ «چشم» وبالنسبة لذوى اللسان العربى تعرّف «چشم» بالعين. وأمثال هذه التعريفات لا تعد دورية، بل الدور إنما يلزم إذا توقف الأول على الثانى والثانى على الأول مع اتحاد جهة التوقف. ولما كان المراد فى هذا الموضع تمييز الخبر عما يجرى مجراه من سائر أصناف الأقاويل ولم يكن ثمة اشتباه فى معنى الصدق والكذب صح تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب لذاته، فان الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر.

وإذا اتضح هذا المعنى فنقول: كل قول مشتمل على الإخبار بالإثبات أو بالنفى يسمى قضية وفى كل قضية لا محالة تأليف، وأول مايمكن من التأليف الخبر الذى يكون بين لفظين ويجب أن يكونا مستقلين بالدلالة فيكونا اسمين أو أحدهما اسما والآخر فعلا، ولايجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما أداة لعدم استقلالها بالدلالة. ولابد أن يكون أحدهما مخبرا عنه أو محكوما عليه والآخر مخبرا به أو محكوما به، وبينهما تأليف مغاير لهما، ولاتعلق لهذا التأليف بالمواضعة والتواطؤ ولهذا لايختلف باختلاف اللغات وإنما تختلف هيئته، فمثلا فى اللغة العربية تقدم الكلمة على الاسم فيقال: قال زيد وفى العجمية بعكس فيقال «زيد گفت»، وقد يوضع بإزاء ذلك التأليف لفظ دال عليه ويسمى رابطة وقد يجعل فى بعض اللغات محض التجرد عن الأدوات أو القرائن المعنوية دليلا على بعض التأليفات، مثال الأول لفظ «است» فى لغة العجم إذا قيل «زيد دبيراست» أو حركت الراء فى قولهم «زيد دبير» ومثال الثانى تجرد «زيد بصير» فى لغة العرب عن العوامل اللفظية وهذا هو المراد بقول النحاة أن العامل فى المبتدأ والخبر معنوى لا لفظى، وذلك المعنى هو الإسناد. والرابطة قد تكون فى صيغة الاسم نحو زيد هو بصير، أو الفعل الناقص المسمى كلمة وجودية نحو زيد كان بصيرا أو وجد بصيرا، وأما الدال على الرابطة فلا يكون إلا بمعنى الأداة لأن دلالته هى فى أجزاء القضية لا على سبيل الاستقلال. وإذا كان المحكوم به كلمة تندرج فيها الرابطة لأن الكلمة

ص٤٣ بذاتها متعلقة باسم كما ذكرنا، ولهذا/ لم يجز أن تكون الكلمة محكوما عليها، وأما المحكوم به فيجوز أن يكون من الصنفين. وكل قضية ألفت من لفظين مفردين ولم تتميز فيها الرابطة لفظا تسمى ثنائية، وماذكرت الرابطة فيها لفظا ممتازا عن لفظ المحكوم عليه والمحكوم به تسمى ثلاثية، ومكان الرابطة فيها قريب بالطبع للمحكوم به سواء تقدم عليه كما مر فى المثال العربى أو تأخر عنه كما مر فى المثال الفارسى.

ونحن قد أوردنا فى هذا الفصل ألفاظا تتقارب معانيها، كالقول الجازم والإخبار والخبر والحكم والقضية، فإن المراد بها واحد لكنها تطلق عليها باعتبارات مختلفة، فإن القول من

١- [المراد به البصر أو أريد تعريفه] بالنسبة س.

١-٢- وبالنسبة لذوى اللسان العربى] فمن لا يعرف إلا اللسان العربى س // [تعرف بچشم] س // [إلى غير ذلك] وأمثال س.

٣- مع.. التوقف] وينسب كلاهما إلى شخص واحد فى حال واحد ض.

٤- [ثمة] س. ٧- الإخبار] شئ ض. ٩- فعلا] كلمة ض. // [كلاهما أو] س.

١٠- [أحدهما] س. // «إذ كل خبر يكون حكما باثبات شئ لشئ أو نفيه عنه» بينهما ض // وبينهما] فبينهما س.

١١- «نفسه» باختلاف س. ١٢- «المتعلقة بالمواضعة» فمثلا ض. ١٨- «فى لفظ أداة مجردة كما سبق أن ذكرنا» قد ض.

٢٠- وجد] يوجد ض. ٢٤- ممتازا... به] س. ٢٦- [عليه] س // [عنه] س.

جهة اشتماله على تصديق متعلق بأحد طرفى النقيض على سبيل البت والقطع يسمى قولا جازما، ومن جهة إنه يصلح لإعلام الغير إخبارا، ومن حيث أنه مستلزم للصدق والكذب لذاته خبرا، ومن حيث إنه يشتمل على ربط أحد المعنيين بالآخر أو إزالة توهم الربط حكما، ومن جهة أنه يقتضى الجزم بالإثبات أو بالنفى بحيث أتم وقضى به قضية.

ويجب أن يعلم أن موضع تعلق الصدق والكذب فى كل قضية لا يكون إلا واحداً لأن كل خبر إمّا صادق أو كاذب، ولايجوز أن يكون صادقا وكاذبا وإلا لاجتمع المتقابلان، ولا أن لايكون صادقا ولا كاذبا وإلا [لا] يكون خبرا، ولا أن يكون بعضه صادقا وبعضه كاذبا وإلا لا يكون جزءا واحداً. وذلك الموضع هو موضع الربط، والربط كما ذكرنا يكون بين المحكوم به والمحكوم عليه. ثم إن كانت اجزاء القضية أزيد من هذا ولايكون كل منها متعلقا بالآخر على وجه تكون الجملة فى موضع هذين الركنين ويكون الربط أيضا أزيد فالقضية فى الحقيقة قضايا متعددة كما سيتبين بعد هذا إن شاء الله تعالى.

فعلم من هذا البحث أن الأجزاء الأولية فى كل قضية لا تكون أزيد من اثنين وهما يكونان مع التركيب ثلاثة [أشياء لا ثلاثة] أجزاء، فإن التأليف ليس جزءا بل ربط الأجزاء إلى بعضها البعض. ولو كان التأليف جزءا لاحتيج إلى ربط مستأنف. وإذا عد التأليف لا محالة جزءا فلابد أن يعتبروه [جزءا] صوريا، لا جزءا ماديا، لتكون الأجزاء الباقية أجزاء مادية. ورعاية هذه الدقيقة (من) المهمات، فإن قلة الالتفات إلى أمثال هذه الدقائق تورث خبطا كثيرا.

* * *

٨- جزءا] خبرا ض.

١٠- يكون] ويكون س // ‹عندئذ› فالقضية ض.

١٣-١٥- [بل ربط... لا محالة جزءا] س.

الفصل الثالث

في ذكر الإثبات والنفى والإيجاب والسلب بحسب هذا الموضع

تصور الثبوت مقدم على تصور النفى الذى هو اللاثبوت، لأن تصور النفى ليس إلا رفع تصور الثبوت. وفى اللغات ـ بحسب الأغلب ـ يضعون الألفاظ بإزاء المعانى المحصلة، ويضعون للرفع والنفى أدوات، فإذا أرادوا الإخبار عن ثبوت تلك المعانى يعبرون بتلك الألفاظ س٤٤ ذاتها، وإذا أردوا التعبير عن نفيها/ يجعلون تلك الأدوات مقرونة بتلك الألفاظ لتكون الألفاظ موازنة للمعانى. وتلك المعانى إن كانت مفردات تسمى ألفاظها محصلة وبسيطة، وإذا ركبت مع حرف السلب ودلت على رفع تلك المعانى تسمى معدولة، وقد عدل بها عن مفهوماتها مثالها: الواحد واللاواحد، وزال ولازال، والبصير واللابصير، وذهب وماذهب. وهذه الألفاظ وإن كانت مركبة فى العبارة لكنها بمعنى المفردات، فإن اللاواحد بمعنى الكثير، ولازال بمعنى ثبت، ولابصير بمعنى الأعمى، وماذهب بمعنى توقف.

وإن كانت تلك المعانى قضايا فالحكم بثبوت ربط القضية يسمى إيجابا وبرفع ربطها سلبا، وأجزاء القضية السلبية هى بعينها أجزاء القضية الإيجابية بزيادة السلب، وموضع حرف السلب بالطبع قريب إلى الرابطة، فإن فائدة حرف السلب رفع الربط، كما إذا قلت بالفارسية: «زيد بينانيست» فإن نيست مركب من نه الذى هو أداة السلب ومن است الذى هو رابطة، وكما أن الرابطة وحدها تقتضى فى المعنى ثبوت الربط كذلك حرف النفى بعد التركيب يقتضى رفع الربط، وهما مع تركيبهما فى حكم شئ واحد، ولهذا لاتكون القضية بسبب حرف السلب رباعية.

والقضية الإيجابية تسمى موجبة والسلبية سالبة، والتأليف فى الموجبة تام معنوى ولفظى، وفى السالبة ناقص لفظى لا معنوى، وكل من الموجبة والسالبة نوعان أحدهما يقتضى وجود المحكوم عليه أو عدمه كزيد موجود وزيد ليس بموجود، ويسمى البسيط، والثانى مايقتضى وجود شئ للمحكوم عليه أو عدمه نحو زيد بصير أو ليس ببصير، ويسمى غير البسيط.

٧- [ذاتها] س // وإذا] فإذا س. ٨- موازنة] موازية.

٩- مع حرف] بحرف س // [على] س.

١٠- «فى العربية»، والبصير ص// « فى الفارسية»، وهذه ص.

١١- المفردات] المفرد ص.

١٤- [هى] س.

١٧- وهما ... تركيبهما] وهى .. تركيبها س.

١٨- بسبب حرف السلب] بسببها س.

الفصل الرابع

فى أقسام القضايا

قد علم مما ذكرنا أن تأليف القضية يكون من جزئين: محكوم عليه ومحكوم به. والآن نقول: إن ذلك التأليف نوعان؛ تأليف أول وهو يكون بين بسائط الألفاظ ومفرداتها أو ماهو فى حكم البسائط والمفردات، أعنى المؤلف بالتأليف التقييدى الذى يقوم المفرد مقامه كالحيوان الناطق الذى يقوم الإنسان مقامه، ولامحالة يكون ذلك التأليف أيضا بين ألفاظ تقتضى التقييد. وتأليف ثان هو مايكون بين قضايا على وجه زال به عن كل منها احتمال الصدق والكذب بسبب التأليف، ولم يبق احتمالهما إلا فى المجموع المؤلف منها. والقسم الأول يسمى قضية حملية، والثانى قضية شرطية. وفى الحملية لما كان كل من المحكوم عليه وبه مفردا أو فى قوة المفرد كان الربط بينهما بحمل المحكوم به على المحكوم عليه، كما يقال: زيد بصير، وتسمى هذه القضية حملية موجبة، أو برفع الربط كما يقال: زيد ليس ص٤٥ ببصير وتسمى حملية سالبة. / ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا، كما ذكرنا قبل هذا.

وبعض المنطقيين، خصوصا القدماء، يقدمون المحمول على الموضوع لفظا، فيقول مثلا: الحيوان واقع أو مقول على كل إنسان أو على بعض الأجسام، وليس بواقع أو ليس بمقول على شئ من الجماد، أو على بعض الأجسام، فيجب الاعتبار بالحكم لا بالتقديم والتأخير لفظا كيلا يقع الغلط.

وأما إذا كان كلا جزئى القضية فلا يمكن حمل إحداهما على الأخرى لا بالمواطأة ولا بالاشتقاق، فلا يخلو من أن يكون بين القضيتين اعتبار مصاحبة أو معاندة أولا: فإن اعتبرت المصاحبة وحكم بالثبوت أو النفى على وجه يكون وضع القضية الأولى مستتبعا أو مستصحباً لوضع القضية الثانية يسمى شرطية متصلة وإن اعتبرت المعاندة والمباينة وحكم بالثبوت أو النفى على وجه يكون وضع القضية الأولى والثانية على وجه المعاندة تسمى منفصلة، وأما إذا لم تعتبر المصاحبة أو المعاندة بين القضيتين فلا يكون بينهما تعلق لا بالاتصال ولا بالانفصال فلا يكون فى التأليف بينهما فائدة. فالقضايا على ماذكرنا منحصرة فى ثلاثة أنواع: الحملية، والشرطيتان .

٤- البسائط] بسائط الألفاظ ض .

٧- زال] زوال س .

٨- [بسبب التأليف] س .

٩- قضية] الأولى والثانية س .

١١- [حملية] س .

٢٥- [الحملية والشرطيتان] ض .

فالشرطية المتصلة الموجبة أن يحكم بإثبات المصاحبة نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والسالبة أن يحكم برفع المصاحبة نحو ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود، والشرطية المنفصلة الموجبة أن يحكم بإثبات العناد نحو إمّا الشمس طالعة أو الليل موجود، والسالبة أن يحكم برفع العناد نحو ليس إما الشمس طالعة أو النهار موجود.

والمحكوم عليه فى الشرطيات يسمى مقدما والمحكوم به تاليا. والتأليف فى المنفصلات قد يكون بين قضايا كثيرة؛ نحو العدد إّما زائد أو ناقص أو تام، لكن إذا تتبعوا انحلالها ظهر أن العناد الأول بين قضيتين ثم صارت كل واحدة منهما اثنتين كأن يقال العدد إما زائد أولا والثانى إما ناقص أو تام، فإن جميع العنادات تابعة للعناد بين الإثبات والنفى. وكل من المقدم والتالى فى المنفصلة لايتميز عن الآخر بالطبع بل أيهما تقدم بالوضع فهو المقدم.

وينبغى أن يعلم أنه لايلزم من رفع المصاحبة وضع العناد ولا من رفع العناد وضع المصاحبة، بل رفع كل منهما أعم من وضع الآخر، فإن العناد إذا ثبت ارتفعت المصاحبة وإذا ثبتت المصاحبة ارتفع العناد، ولايجب العكس فى كل منهما.

والرابطة فى المتصلة أداة الشرط الداخلة على المقدم وأداة جواب الشرط الداخلة على التالى إن كان لكل منهما أداة مفردة، ويجوز أن يكون توقع الجواب الحاصل فى الشرط أداة
ص٤٦ للجواب، وفى المنفصلة أداة العناد/ التى تدخل على كل منهما، والسلب فى السالبة لما دخل على هذه الأدوات أفاد رفع الربط.

وأدوات الشرط فى لغة العرب تقارن الكلمات دائما، وهى فى تلك اللغة إن وإذا ومتى ونحوها وفى لغة الفرس «اگر وچون» ونحوهما. وأداة العناد فى العربية أو وإمّا ونحوهما وفى الفارسية «يا واگر» ونحوهما. وإطلاق الحمل والاتصال والانفصال فى هذه القضايا على الموجبة بطريق الحقيقة وعلى السالبة بطريق المجاز والتوسع، لأن هذه المعانى فى الموجبة موجودة وفى السالبة معدومة. ونسبة السالبة إلى الموجبة شبيهة بنسبة العدم إلى الملكة فى هذه المعانى.

***

٢– [أن يحكم.. المصاحبة] س.

٣– [أن يحكم.. العناد] س.

٤– [أن يحكم.. العناد] س// أو النهار] فالنهار س .

٧– [كل] واحدة منهما س // «وهكذا» كأن ض.

٧–٨– [كأن يقال... تام] ض// ول] زوال س .

٩– أيهما] أنهما س.

١٢– «لأولى والثانية» فى س.

١٥– [التى تدخل] س // على] فى س.

١٩– الحمل] المحل س.

٢١–٢٢– [ونسبة .. المعانى] س.

الفصل الخامس
فى أقسام الشرطيات

القضية الشرطية كما ذكرنا تتألف من قضايا، ولما كانت القضايا بالقسمة المذكورة فى الفصل السابق ثلاثة أنواع: الحملية والمتصلة والمنفصلة، ويمكن أن يكون المقدم والتالى واحدا من هذه الثلاث، وبضرب الثلاثة يحصل تسعة، فالشرطية المتصلة إذن تسعة أنواع:

الأول: المركب من جملتين وقد سبق.

الثانى: المركب من متصلتين نحو إذا كان كلما طلعت الشمس وجد النهار فكلما لم تطلع الشمس وجد الليل.

الثالث: المركب من منفصلين نحو إن كان الجسم إما متحركا أو ساكنا فالإنسان إما متحرك أو ساكن.

الرابع: المركب من حملية ـ مقدم ـ ومتصلة ـ تال ـ نحو إن كان الإنسان حيوانا فكلما وجد الإنسان وجد الحيوان.

الخامس: العكس نحو متى لم تطلع الشمس لم يوجد النهار فوجود الشمس مستلزم لوجود النهار.

السادس: المركب من حملية ـ مقدم ـ ومنفصلة ـ تال ـ نحو إن كانت هذه الحرارة حرارة الحمى فحاملها إما الروح أو الخلط أو العضو.

السابع: العكس نحو إن كانت علة هذه الحرارة التهاب الروح أو عفونة الخلط أو نسبة الحرارة الغريبة المتعلقة بالأعضاء الأصلية فهى حرارة الحمى.

والثامن: المركب من متصلة ـ مقدم ـ ومنفصلة ـ تال ـ نحو إن كان كلما كان وتر الزاوية بالقوة أكبر من ضلعيها كانت الزاوية منفرجة فهذه الزاوية إمّا قائمة أو حادة.

التاسع: بالعكس نحو إن كانت هذه الزاوية إما حادة أو منفرجة فيكون إذ ساوى الوتر بالقوة الضلعين فالزاوية قائمة.

---

٣ – قضايا] القضايا س. // لما] قدس

٤ – [ثلاثة أنواع] س.

٥ – [فالشرطية.. تسعة] س.

١٥ – إن كانت] إن لم تكن ص// [حرارة الحمى] ص.

١٧– أو] مع ص // نسبة] تشبث س .

١٨– الغريبة] العربية س .

وأما الشرطية المنفصلة[1] فستة أنواع فقط؛ فإن المقدّم والتالى فى المنفصلة لما لم يتميزا بالطبع كان عكس المقدم[2] والتالى غير مفيد:

الأول: المركب من الحمليتين كما ذكرنا.

الثانى: المركب من المتصلتين نحو إمّا أن يكون كلما طلعت الشمس وجد النهار أو يكون إذا طلعت الشمس قد لايوجد النهار.

والثالث: المركب من المنفصلتين نحو إمّا أن تكون هذه الحمى دموية أو صفراوية وإما أن تكون بلغمية أو سوداية. وهذه/ المنفصلة قريبة إلى المنفصلة الكثيرة الأجزاء إلا أن المنفصلة ذات الجزئين على هذا الشكل تكون كثيرة الأجزاء بالتدريج. ص٤٧

الرابع: المركب من حملية ومنفصلة نحو إمّا الشمس علة لوجود النهار أو قد يكون إذا كانت الشمس طالعة لم يوجد النهار.

الخامس: المركب من حملية ومنفصلة نحو إمّا أن يكون لهذا الشخص مزاج معتدل وإمّا أن يكون له سوء مزاج ساذج أو مادى.

السادس: المركب من متصلة ومنفصلة نحو إمّا أن يكون إذا طلعت الشمس وجد النهار أو يكون إمّا الشمس طالعة أو النهار موجود.

هذه هى أقسام القضايا الشرطية. وبعد ذلك إذا زيد على هذه القضايا تأليف الشرطيات زيدت الأقسام بالضرورة.

* * *

١- المنفصلة فستة] المتصلة فستة س .

٢- «اختلاف» المقدم ض .

الفصل السادس

فى وحدة القضايا وكثرتها بحسب اعتبار أجزائها

قد يزاد لفظ واحد فى جانب موضوع الحمليات أو محمولها وبسببه تتكثر القضية، نحو زيد وعمرو كاتبان فإنه فى الحقيقة قضيتان، لأن معناه زيد كاتب وعمرو كاتب. ونحو زيد كاتب وشاعر، فإنه أيضا قضيتان لأن معناه زيد كاتب وزيد شاعر. وأما إذا قلت زيد وعمرو كاتب وشاعر فكل واحد من اللفظين فى كل من الجانبين يقتضى ثبوت قضية وبضرب الاثنين فى الاثنين يحصل أربعة، فهى فى الحقيقة أربع قضايا تقديرها: زيد كاتب، زيد شاعر، وعمرو كاتب، عمرو شاعر.

وهذا الحكم مشروط بأن تكون الألفاظ الواقعة فى الطرفين صالحة لأن تكون محكومًا عليها أو بها، وألا تكون مؤلفة بتأليف تقييدى، إذ لو تألفت تأليفا تقييديا كانت بمثابة قضية واحدة: نحو الجسم ذو النفس الحساس المتحرك بالإرادة منتقل بنقل قدميه على وجه وضع أحدهما ورفع الأخرى، فإنها فى حكم قضية واحدة هى: الحيوان ماشٍ.

وأمّا فى المتصلات فإن وقعت القضايا الكثيرة فى جانب المقدم فالجملة مع التالى قضية واحدة نحو: إن كان لزيد حمى لازمة وسعال يابس ووجع ناخس وضيق نفسى ونبضه منشارى فله ذات الجنب. وإذا وقعت فى جانب التالى تكثرت القضايا: نحو إن كان لزيد ذات الجنب فله حمى لازمة وسعال يابس ونبض منشارى وله ضيق نفس ووجع ناخس؛ فإن هذه خمس قضايا كل واحد منها بالانفراد قابل للتصديق والتكذيب. وفى هذه الصورة لابد أن لاتدل القضايا بجملتها على مفهوم واحد، إذ لو دلت عليه لم تتكثر القضية، مثال ذلك: إن
ص٤٨ كانت/ المادة غير متقومة بلا امتداد جسمى فالامتداد حال فى المحل ومقوم له، فإن حاصل التالى أن الامتداد صورة وهو قريب إلى التركيب التقييدى.

٣– ‹فى الحقيقة› نحو ض .

٩– ‹محكوماً› بها ض .

١٠– وألا تكون] ولم تكن س // ‹فى الجانبين› تأليفا ض .

١٢– الحيوان] والحيوان ض // ماشٍ] ناشى س .

١٧– [بالانفراد] س.　　　١٨– تدل] مدلول س .

وفى المنفصلات يعتبر أيضاً على هذا النمط، مثلا إذا قلنا: إما الشمس طالعة ووجه الأرض مضىء أو الليل موجود والكواكب ظاهرة - كان فى المعنى أربع قضايا منفصلات؛ إذ قضايا المقدم والتالى متباينة. وإذا قلنا: جزء الجسم إما حال فى محل ومقوم له أو محل للحال ومتقوم بذلك الحال - كانت الجملة قضية واحدة، برغم أن العائد هو: جزء الجسم إما صورة أو مادة.

ويجب أن يعلم أن ماذكرنا من أن جزء الشرطية قضية لايقتضى أن تكون القضية جزءا لغير الشرطية، إذ قد يكون جزء الحملية أيضا قضية لكن وقوعها قد يكون موقع المفرد كما إذا قلت زيد هو الذى أبوه بصير فإن «أبوه بصير» قضية لكنه لما اتصل بقولك هو الذى وقع موقع المفرد، كما إذا قلت علمت أن زيدا عالم فإنه فى التقدير علمت بعلم زيد.

***

١- مثلاً مثل س .

٢-٣- [إذ .. متباينة] س.

٤-٥- [كانت .. مادة] س.

٨ - [بصير] قضية س .

الفصل السابع

فى نسبة أجزاء القضية بعضها إلى بعض

لابد فى الحمليات من التغاير بين الموضوع والمحمول لامتناع حمل الشئ على نفسه، والمحمول كما ذكرنا أعم بالطبع من الموضوع وقد يكون مساويا للموضوع بل أخص منه كالأعراض الذاتية والخواص الغير الشاملة، ولايعلم من إطلاق الحمل المساواة بل لابد لها من دليل منفصل، ولفظ إنما فى لغة العرب يفيد المساواة نحو: إنما زيد كاتب، وكذا إذا قلت: زيد هو الكاتب - تعلم المساواة. وإذا دخل فيهما السلب يفيد سلب المساواة. وإذا قلت: ليس الإنسان إلا الحيوان الناطق - يفيد مع المساواة الدلالة على أن ماهية الإنسان هى الحيوان الناطق. ثم نسبة المحمول إلى الموضوع فى نفس الأمر لاتخلو من أن تكن بالوجوب أو بالإمكان أو بالامتناع. والوجوب أن لايتصور انفكاك المحمول عن الموضوع كالحيوان للإنسان، والامتناع أن لايتصور ثبوت المحمول للموضوع كالحجر للإنسان، والإمكان احتمال أن يثبت وأن لايثبت كالكاتب للإنسان، وهذه النسب تسمى مواد القضايا. ونسبة المحمول إلى الموضوع قد تغاير نسبة الموضوع إلى المحمول؛ فإن نسبة الكاتب إلى الإنسان بالإمكان ونسبة الإنسان إلى الكاتب بالوجوب. وكذا حال جميع الأعراض الذاتية بالنسبة إلى موضوعاتها. وسيأتى تحقيق هذا البحث فى الفن الثانى من هذه المقالة على سبيل الاستقصاء إن شاء الله تعالى.

وكذا فى المتصلات لايجوز أن يكون المقدم والتالى بمعنى واحد، ونسبة التالى إلى المقدم
ص٤٩ فى العموم والخصوص والمساواة هى/ بعينها نسبة المحمول إلى الموضوع، والإطلاق يدل على جواز عموم التالى. ولابد للمساواة والخصوص من دليل، ولفظ إنما ههنا أيضاً يفيد الحصر نحو: إنما يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا.

ونسبة التالى إلى المقدم إما باللزوم أو بالاتفاق، واللزوم أن يكون للمصاحبة سبب مقتض به تلزم المصاحبة: بأن يكون المقدم مثلا علة للتالى، أو معلولا مساويا له، أو معلولا لعلته بلا انفكاك بينهما، أو مشروطا بكون التالى شرطا له، أو يكون بينهما علاقة التضايف: الأول: نحو طلوع الشمس لوجود النهار، الثانى: نحو الاحتراق لمماسة النار، والثالث: نحو الإحراق

---

١٤ - [قد] س.
١٩ - [هى] س.
٢١ - [الأول] ص.
٢٢ - [الثانى] ص // [والثالث] ص.

لوجود الدخان، الرابع: نحو حصول العلم لوجود الحياة، والخامس: نحو وجود الأبوة لوجود البنوة، ومأأشبه ذلك. وبالجملة يجب أن يكون وضع المقدم على وجه يستلزم وضع التالى. وعلة اللزوم قد تكون معلومة وقد لاتكون.

والمعلومة إما بالبديهة أو بالاستدلال، والمتصلة اللزومية لاتخلو عن أحد هذين القسمين. وما لاتعلم علة لزومها لاتعد لزومية ـ وإن كان فيها لزوم فى الواقع ـ بل تعد من الاتفاقيات. والاتفاقى مايحصل فيه المصاحبة ولاتعلم علتها. وكل من اللزومية والاتفاقية إما دائمة أولا: واللزومية الدائمة كوجود النهار لطلوع الشمس، والاتفاقية الدائمة كوجود الفرس لوجود الإنسان. واللزومية الغير الدائمة كوجود الخسوف لمقابلة القمر والشمس؛ لاختصاص هذا اللزوم ببعض المقابلات، والاتفاقية الغير الدائمة كنهيق الحمار لطلوع الشمس لاختصاص هذا الاتفاق ببعض الأوقات. وقد تكون القضية بحسب الماهية اتفاقية وبحسب الوجود الخارجى لا، كما إذا قلت إن كان الإنسان ضاحكا فالغراب ناعق، فإن هذين الحكمين متقارنان بحسب الماهية دون الوجود. فعلم أن المتصلة إما لزومية أو اتفاقية وكل منهما إمّا دائمة أو فى بعض الأوقات. وكما بينا فى الحملية تغاير نسبة الطرفين فكذا ههنا نسبة التالى إلى المقدم تغاير نسبة المقدم إلى التالى إذ قد يكون أحدهما لازما دائما والآخر لا، كالكتابة وحركة اليد فإن التالى لازم للأول دائما ووجود الأول للثانى ليس بهذا النوع من اللزوم. وإذا حصل اللزوم من الطرفين يسميه بعضهم لزوما تاما، وهو فى الحقيقة لزومان، وإن حصل من طرف واحد يسميه لزوما ناقصا.

وفى المنفصلات أيضا العناد إما تام أو ناقص: والتام ما يمتنع اجتماع المقدم والتالى
ص٥٠ وارتفاعهما، وهو أيضا فى الحقيقة عنادان أحدهما فى الاجتماع والآخر فى الارتفاع،/ نحو العدد إما زوج أو فرد وتسمى مانعة الجمع والخلو. والناقص ما يكون مانعة الجمع فقط أو الخلو فقط، ومنشأ انشعاب هذه الأقسام أن القسمة إذا ترددت بين النفى والإثبات فكل منفصلة حدثت من تلك الأقسام أو مايساويها تكون مانعة الجمع والخلو، إذ النفى والإثبات لايجتمعان ولايرتفعان، مثاله: العدد إمّا منقسم إلى متساويين أولا، والأول مساو للزوج والثانى للفرد؛ فإذا قلنا العدد إما زوج أو فرد ـ كانت منفصلة مانعة الجمع والخلو، والعناد تام، وتسمى منفصلة حقيقية.

---

٤ ـ بالبديهة] ببديهة العقل ض // «والاكتساب» والمتصلة ض.
٥ ـ [علة لزومها] س // فى الواقع] فى نفس الأمر ض.
١٥ ـ التالى] الثانى س // ووجود.. اللزوم] بلا عكس س.
١٦ـ لزومان] لزوم واحد س.
٢١ ـ القسمة] منقسمان س.

وقد يكون كل قسم منهما منقسماً إلى أقسام أخرى، وبسببه تتكثر أجزاء الانفصال: مثل أن الفرد في هذه الصورة إما أوليّ أو مركب، والزوج إما زوج الفرد أو زوج الزوج أو زوج الزوج والفرد؛ فالمنفصلة بهذا الاعتبار مركبة من خمس قضايا ومنفصلة حقيقية. وإن وضع موضع واحد من الأقسام المترددة بين النفي والإثبات أمر غير مساو له فلا يخلو إما أن يكون أخص من ذلك القسم أو أعم: الأولى منفصلة مانعة الجمع فقط والثانية منفصلة مانعة الخلو فقط، فالعناد ناقص؛ فإن أقسام الأولى تجتمع على الكذب والثانية على الصدق، مثاله: هذا الشخص إما حيوان أو ليس بحيوان، والحجر أخص من اللاحيوان، فإذا وضع موضعه وقيل: هذا الشخص إما حيوان أو حجر، وكذا الإنسان أخص من الحيوان فإن وضع موضعه وقيل: هذا الشخص إما إنسان أو لا حيوان كانت منفصلة مانعة الجمع فقط. وكذا اللاحجر أعم من الحيوان فإذا وضع موضعه وقيل: هذا الشخص إما لا حجر أو لاحيوان. وكذا الإنسان أعم من اللاحيوان فإذا وضع موضعه وقيل: هذا الشخص إما حيوان أو ليس بإنسان كانت منفصلة مانعة الخلو فقط.

ويعلم من هذه الأمثلة أن مانعة الجمع تتحصل من موجبات فقط ومنها ومن السوالب مختلطةً، ومانعة الخلو تتحصل من السوالب فقط ومنها ومن الموجبات مختلطة. وأما مانعة الجمع والخلو فهي في المعنى لاتتحصل إلا من الموجبات والسوالب كما ذكرنا، ولكن في اللفظ تتحصل من الموجبات فقط والسوالب فقط نحو العدد إما زوج أو فرد، والعدد إما ليس بزوج أو ليس بفرد.

ويمكن أن يكون للمنفصلة المانعة الجمع أجزاء غير متناهية، كما إذا قلنا الأشكال المتساوية الأضلاع إما مثلث أو مربع وإما كذا أو كذا إلى مالانهاية له. أما المنفصلة المانعة الخلو فلا يجوز أن يكون لها أجزاء غير متناهية، إذ أجزاء الانفصال مالم تحصل بالتمام لم يمكن وضع الأعم من الجزء موضع الجزء فلا يحصل التكرار المقتضي للجمع.

ووقوع المنفصلة المانعة الجمع أو الخلو في العلوم قليل، وتستعمل في المحاورات في موضع/ سلم القائل بمنع الخلو وأثبت الجمع، بأن قال مثلا: هذا الشخص حيوان وحجر، فإن هذا الكلام يقتضي أنه لايخلو عن الوصفين وهما صادقان عليه، ففي الجواب يرد منع الجمع ليكون منع الجمع متضمنا إلى منع الخلو المضمر في كلامه والمستغني عن ذكره، فتحصل المنفصلة الحقيقية. ومنع الجمع: إمّا بنفي الصدق أو بإثبات الكذب في واحد من القسمين: فإن ص٥١/٢٥

---

١ ـ منقسما] منقسمان س.
٢ ـ أولي] أول س.
٤ ـ [غير] س // ‹ذلك الأمر› أخص ص.
٢٠ـ يمكن] يكن س.
٢٤ـ [الخلو] س .
٢٥– يرد] يراد س .

كان بترديد الصدق فيقال، هذا الشخص إمّا حيوان أو حجر، يعنى يصدق واحد منهما لا كلاهما فتكون منفصلة مانعة الجمع فقط. وإن كان بترديد الكذب فيقال: إما ليس بحيوان أو ليس بحجر. يعنى أن واحدا منهما كاذب فتكون منفصلة مانعة الخلو. فكل من هاتين الصفتين فى هذا الموضع بعض من الكلام، وباقى الكلام مضمر؛ إذ التقدير هذا الشخص لايخلو من هاتين الصفتين وهما لاتجتمعان فيه. فعلم أن اسم العناد يطلق فى الحقيقة لمانعة الجمع والخلو، ويطلق بالمجاز أو الاشتراك على هذين القسمين، وأن مفهوم العناد ليس أن القضيتين لايمكن اجتماعهما فقط بل مع قيد ألا يمكن ارتفاعهما. وقد تستعمل صيغة العناد فى موضع لاعناد فيه بهذا المعنى مثلا يقال: زيد إما يحدث عن عمرو أو يخاف منه، والمراد منع الخلو لا منع الجمع. وأيضا يقال: رأيت زيدا أو عمرا والمراد رؤية واحد منهما بالانفراد على سبيل الشك لا منع الخلو. وأمثال ذلك من التوسعات اللغوية.

وإن أردنا أن نعتبر فى الشرطيات المواد قلنا: كل(1) قضيتين نسبت إحداهما إلى الأخرى فهى معها إما واجبة أو ممتنعة أو ممكنة: فالأول: يسمى لزوما، والثانى: إن كان مقيدا بامتناع ارتفاع كليهما يسمى عنادا، وإلا فهو لزوم أيضا، لكن لزوم الأول يكون بالإيجاب، ولزوم الثانى بالسلب. والثالث لايخلو من أن يكون متابعا لدائم الوجود أو دائم العدم، ومن أن يكون موجودا تارة ومعدوما تارة أخرى.

ويسمى دائم الوجود اتفاقا دائما، والموجود اللادائم اتفاقا لا دائما، ومجموع اللزوم والاتفاق: المصاحبة. وهذه الاعتبارات ليست متعارفة فى جانب العناد. فإن أراد أحد أن يعتبر عدم المتابعة، ويسميها مثلا بالمباينة، يقسم العناد والاتفاق إلى الدائم واللادائم لكى يعتبر كل الأقسام العقلية [جاز ذلك]، فتقتسم المصاحبة والمباينة كل الأقسام، إذ يلزم من سلب كل واحد وجود القسم الآخر. غير أن المنطقيين لم يعتبروا هذا، وهو ليس متداولا فى اللغات.

وأجزاء القضايا الشرطية يمكن أن تكون مشتركة. ويمكن أن تكون متباينة. فإن كانت مشتركة فقد تكون كل الأجزاء مشتركة أو بعضها: مثال المشتركة التامة:

---

(1) كتب باللغة الفارسية بجوار كلمة كل بهامش الصفحة: سقط فصلان من هنا، وهما ليسا فى هذه النسخة، والحق أن ماسقط هو بقية هذا الفصل والفصل الذى يليه وهو الفصل الثامن بتمامه ونحو سطرين فقط من أول الفصل التاسع. وقد استدركنا هذا السقط، فترجمناه عن الأصل الفارسى، وأضفناه هاهنا.

١ـ [بترديد] الصدق س.
٢ـ بترديد] الكذب س.
٤ـ [من] س .
٥ـ [يطلق] س.
٦ـ القسمين] الصنفين ض.
٧ـ ألا] أن س.

إن كان الإنسان حيوانا كان بعض الحيوان إنسانا، وإن كان كل الإنسان حيوانا كان بعض الإنسان أيضا حيوانا. وإما الإنسان حيوان، أو الإنسان ليس بحيوان. وأما الاشتراك ببعض الأجزاء: إن كان الإنسان حيوانا كان الإنسان ناطقا. وإن كان الإنسان حيوانا كان الكاتب حيوانا. وإن كان الإنسان حيوانا كان الحيوان ناطقا. وإن كان الإنسان حيوانا فالضاحك إنسان. والمنفصلة على هذا القياس أيضا: إن كان موضوع القضايا مشتركا، قدموه تارة على حرف العناد، وقدموا حرف العناد عليه تارة أخرى. مثلا: العدد إما فرد أو زوج، وإما أن يكون العدد فردا أو زوجا. / وإن أريد به كل الأعداد وقع التفاوت فى المعنى بين هذين الوضعين، فيكون الأول مانعا للجمع والخلو والثانى مانعا للجمع فقط. وفى اللفظ يكون الأول فى قوة الحملية، والثانى لا. مثال الأول: كل الأعداد إما فردية أو زوجية، ومثال الثانى: إما أن تكون كل الأعداد فردية أو كل الأعداد زوجية، ففى هذه الصورة هذا القسم محذوف: أو أن يكون البعض فردا والبعض زوجا، لتكون منفصلة مانعة للجمع والخلو، ولما كان هذا القسم محذوفا كانت القضية مانعة للجمع فقط.

ص ٥٠ نسخة ض

***

الفصل الثامن
في كيفية تعلق الصدق والكذب بالقضايا الشرطية وأجزائها

كل قضية تصبح جزء قضية شرطية يرتفع عنها ـ كما ذكرنا ـ اسم القضية، وتزول عنها خاصية الإخبار الخارجي، أى تعلق الصدق والكذب بها، وتتعلق بالربط بين تلك القضية وسائر القضايا التى هى باقى أجزاء الشرطية. مثلا إذا أوردوا فى المتصلة أداة شرط على هذه القضية: الشمس طالعة، فقالوا إذا كانت الشمس طالعة، انتفى عنها إمكان التصديق والتكذيب، وهى بهذا الاعتبار ليست بقضية بل جزء قضية. وكذا القضية الثانية، وهى النهار موجود، إذا وقعت فى موضع جواب/ الشرط يحدث فيها نفس العارض. وعلى العكس إذا رفعت أداة الشرط والجواب أو أداة الانفصال من القضية الشرطية عادتا قضيتين كل منهما يستتبع الصدق والكذب، ويقبل التصديق والتكذيب.

ص ٥١ نسخة ض

فإذا تمهدت هذه القاعدة علم أن الصدق والكذب لابد أن يعتبر من حال رابطة القضية الشرطية لا من حال القضايا التى صارت أجزاء لها وروابطها، فإن كانت أجزاء القضية الشرطية كلها أو بعضها بالانفراد كاذبة وكان ربطها بعضها بالبعض صادقا حكم بصدق القضية، وإلا حكم بكذبها.

وربما لايكون اللزوم فى القضية حقيقيا، بل يكون بحسب وضع اللفظ، لا أنه واجب فى نفس الأمر، كأن يقال: إذا كانت الخمسة زوجا فهى عدد. لأن لزوم التالى ليس بهذه العلة فى نفس الأمر. وهذه القضية صادقة فى اللفظ كاذبة فى المعنى، إذ تشتمل على وضع محال. فاللزومية إمّا حقيقية أو لفظية. وإذا كنا سنعتبر تلازم صدق القضية وأجزائها على تقدير الانفراد. نقول فى المتصلات: إمّا أن يكون جزءا المتصلة كلاهما صادقا، أو كلاهما كاذبا، أو كلاهما يحتمل الصدق والكذب. أو المقدم صادقا، والتالى كاذبا، أو العكس، أو المقدم صادقا والتالى محتملا، أو العكس، أو المقدم كاذبا والتالى محتملا، أو العكس. فتلك هى الأقسام التسعة بحسب القسمة العقلية.

وقد تتألف المتصلة الصادقة واللزومية من ستة أقسام، وفى تلك الأقسام يكون المقدم مستلزما للمساوى له فى الصدق أو الكذب، أو الاحتمال، أو المركب منها، والأقسام الثلاثة الباقية ليس من الممكن وقوعها فيه. مثال الجزئين الصادقين: إن كان زيد إنساناً فهو حيوان. ومثال الجزئين الكاذبين: إن كان زيد فرسا فهو صهال. ومثال المحتملين: إن كان زيد كاتبا فيده متحركة، ومثال المقدم الكاذب والتالى الصادق: إن كان زيد فرسا فهو حيوان. ومثال المقدم المحتمل والتالي الصادق إن كان زيد كاتبا فهو ناطق. ومثال المقدم الكاذب والتالى المحتمل: إن كان زيد فلكا فهو متحرك. وأما/ امتناع التأليف من الأقسام الثلاثة الباقية فإنما يكون بسبب امتناع استلزام الصادق للكاذب، أو للمحتمل الذى يلزم على تقدير كذبه أيضا استلزام الكاذب، وامتناع استلزام المحتمل للكاذب الذى يلزم على تقدير صدقه أيضا استلزام الكاذب.

وأما إذا كانت القضية المتصلة كاذبة، حال كونها لزومية، فوقوع هذه الأقسام كلها فيها ممكن. وإن كانت مكونة من اثنين صادقين، كقولك: إذا كانت الشمس طالعة فالحمار ناهق، فهذه القضية كاذبة فى اللزومى لأنها ليست مستلزمة للتالى، وإن كانت صادقة فى الاتفاقى. وعلى هذا القياس فى سائر الأمثلة، ومن هنا علم أن اللزومى أخص فى الصدق من الاتفاقى.

ومثال أن تكون كاذبة فى كلا الوجهين: إذا كان الإنسان ناطقا فالغراب صهال. والقضية الاتفاقية تتبع فى الصدق والكذب أخس أجزائها، كما يلى: أن يكون من الصادقين صادق، ولايمكن أن يكون كاذبا. ومن الكاذبين كاذب ولايمكن أن يكون صادقا. ومن الصادق والكاذب كاذب، ومن المحتمل والكاذب كاذب. وعلى هذا القياس، وإيراد الأمثلة سهل.

فإذا تمهدت هذه الأصول علم أن أولئك الذين توهموا أن وضع المقدم فى الشرطية إنما هو على سبيل الشك قد سهوا، إذ لاعلاقة للشك واليقين والصدق والكذب بالمقدم من حيث أنه جزء القضية. وفى القضية الصادقة اليقينية يمكن أن يضعوا المقدم كاذبا، فضلا عن المشكوك فيه لأن لزوم التالى صادق له.

وأما فى المنفصلة، فيكون بعض الأجزاء كاذبا فى كل حال: ففى المنفصلة المانعة للجمع، يمكن أن تكون جميع الأجزاء كاذبة. وفى المنفصلة المانعة للخلو أو المانعة لكليهما يكون بعض الأجزاء صادقا لامحالة، إذ القسمة المترددة بين النفى والإثبات لاتخلو عن الصادق والكاذب، وهاتان المنفصلتان تشتملان على تلك القسمة.

الفصل التاسع

فى شأن الحصر وإهمال القضايا

موضوع القضية الحملية إما جزئى شخصى أى غير قابل لوقوع الشركة فيه، وإما كلى[1] وعلى الأول تسمى القضية مخصوصة وشخصية، وهى إما موجبة نحو زيد كاتب أو سالبة نحو زيد ليس بكاتب.

وعلى الثانى إما أن تكون كمية المحكوم عليه مذكورة أولا: فإن لم تكن مذكورة تسمى القضية مهملة، موجبة نحو الإنسان كاتب، أو سالبة نحو الإنسان ليس بكاتب؛ ففى هاتين القضيتين لم يبين أن الحكم على البعض أو الكل. وإن كانت الكمية مذكورة تسمى القضية محصورة، فإن كان على الكل تسمى الكلية، وإن كان على البعض تسمى الجزئية: فالكلية الموجبة نحو الإنسان كاتب، والكلية السالبة نحو لا شئ من الإنسان بكاتب، والجزئية الموجبة نحو كل إنسان كاتب، والجزئية السالبة نحو ليس بعض الإنسان بكاتب، وبعض الإنسان ليس بكاتب، وليس كل إنسان بكاتب. ولفظ الكل والبعض المعينين لمقدار الحكم يسمى سورا، وقد تسمى المحصورة مسورة.

والسور فى الإيجاب الكلى كل، وفى السلب الكلى لاشئ ولا واحد، وفى الإيجاب الجزئى بعض، وفى السلب الجزئى ليس بعض وبعض ليس وليس كل، وهذه الثلاثة فى اللزوم واحدة
ص٥٢ وإن اختلفت فى الدلالة، فإن ليس بعض سلب جزئى/ وكذا بعض ليس، وإن كان فيه إيهام العدول. وليس كل يفيد سلب العموم، وفرق بينه وبين عموم السلب؛ فإنه مقتضى صيغة السلب الكلى، وأما سلب العموم فيدل على أن الكاتب ليس بعام لجميع الإنسان، فيمكن أن يكون سلبه عاما لهم وأن يكون مختصا ببعضهم، وعلى التقديرين يصدق سلب البعض على سبيل القطع، فالكتابة مسلوبة عن البعض يقينا وفى الباقى شك، ومفهوم القضية هوالمعلوم يقينا لا المشكوك والمظنون. وكذا إذا قيل بعض الإنسان ناطق يمكن أن يكون البعض الآخر أيضا ناطقا وأن لايكون، وتخصيص البعض، بالذكر، وإن أفاد ظن الاختصاص به فى الواقع، لكنه غير معتبر فى الحكم على القدر المفهوم من اللفظ على سبيل القطع. فالجزئية أعم من الكلية على كل حال إذ كلما صدقت الثانية صدقت الأولى بلا عكس، وفى الكذب بالعكس.

---

(١) هذه هى نهاية السقط فى نسخة س.

٨ـ [الكمية] س .   ٩ـ فالكلية] الكلية س.
١٥ـ وبعض ليس] وعلى العكس أى تقديم السور على السلب ض.
١٦ـ بعض ليس] تقديم السور ض.
١٧ـ ‹ وكذا فى الفارسية: كل الناس ليسوا بكتبة›، وفرق ض.   ١٨ـ السلب الكلى] السالبة الكلية ض.
٢١ـ ‹المبهم› والمظنون ض.

ومكان السـور بالطبع قـريب إلى الموضـوع، على حين أن مكان الرابطة قـريبٍ إلى المحمول؛ إذ السور يفيد تعيين مقدار المحكوم عليه من الموضوع.. ولما لم يزد السور في المعنى شيئا على المحمول والموضوع الحقيقي والرابطة لم يسموا القضية بسببه رباعية. وفرق بين الكلي وبين كل واحد، فـإن الكلي مـفـهوم يقـبل الشـركـة يحـمل على كل واحـد من الأشخاص التي تحته، ووقوعه على كل واحد منها جائز على سبيل الحمل. وكل واحدٍ [يراد بـــه](1) جزئيات ذلك المفهوم على وجه لا يخرج منها شخص، ولا يخفى ما بينهما من الفرق.

والمراد بموضوع القضية الكلية في المحصورات كل واحد، فإن قلنا: كل إنسان كاتب كان مفهوم أن كل واحد واحد من أشخاص الناس كاتب، وكذا المراد في الجزئية بعض من تلك الأشخـاص لا من المفهوم الكلي، ولهذا لم يجزأن يقال كل إنسان نوع وجاز أن يقال كل إنسان شخص. وأما المهملة فالموضوع فيها كل من جهة أنه يصلح للعموم والخصوص لا من جهة أنه عام أو خاص، فالحكم فيها لا يدل على حصر الكلي بالمطابقة ولا الجزئي أيضا، لكن يعلم بالدلالة العقلية أن الحكم إذا كان على هذا الوصف، احتمل أن يكون على جميع الأشخاص وعلى البعض، ولا يحتمل أن لا يكون على شخص أصلا، لأنه ينافي أصل الحكم، والوقوع على الكل يستلزم الوقوع على البعض بلا عكس، فالوقوع على البعض معلوم قطعا وعلى الكل مشكوك فيه، فيلزم من القضية المهملة بالحكم على بعض الموضوع وهو حكم جزئي، كما يلزم لكل قضية مثلا عكس فالمهملة في قوة الجزئية.

والمخصوصات لا تعتبر في العلوم كما سيظهر في صناعة البرهان، وينبغي أن يحترز عن المهملات كيلا يقع الغلط، وإن استعملت كانت دلالتها مساوية لدلالة القضايا الجزئية، فمدار القضايا على هذه الأربعة المحصورة.

والألف واللام في لغة العرب تفيدان العموم، والتجريدُ عنهما يفيد الخصوص كالإنسان وإنسان، فقد ظن بعضهم أن واحدا منهما لازم دائما فيلزم أن لا تكون مهملة في لغة العرب. والحق أن الألف واللام في تلك اللغة يدلان / بالاشتراك على الكلي المجرد من العموم والخصوص، وعلى الكل من جهة عمومه حتى يكون بمعنى كل واحد، وعلى تخصيص شخص مذكور أيضا، والأول يسمى لام تعيين الطبيعة، والثاني لام استغراق الجنس، والثالث لام العهد. مثال الأول: الإنسان مقول على زيد، والثاني: الإنسان والد ومولود، والثالث: ص٥٣

(1) زيادة يحتاجها السياق لا يوجد مايقابلها في الترجمة أو الأصل الفارسي.

٨– [كل واحد .. كاتب] س.
١٢– يدل] يدات س.
١٤– ‹إذ وقوع تلك الطبيعة عليها متساو› ولا ض.
١٤– الحكم] حكم العقل ض.
١٥– [فالوقوع على البعض] س.
١٦– الكل] العام ض.
١٦–١٧– [فيلزم ... عكس] س.
٢٢– ‹للأسم› فيلزم ض.
٢٥– [أيضا] س.

[إذا] رأيت إنسانا وفرسا فقلت الإنسان كذا، وهذا بحث نحوى لا منطقى. فالإنسان فى الصورة الأولى موضوع القضية المهملة، وفى الثانية موضوع القضية المحصورة الكلية، وفى الثالثة موضوع الشخصية.

أما القضية الشرطية فإن كان الاتصال والانفصال فيها فى وقت أو حال معين فالقضية مخصوصة؛ نحو إن كان اليوم أ ب كان ج د واليوم إمّا أن يكون أ ب أو ج د، وإن شملا جميع الأحوال فالقضية كلية نحو كلما كان أ ب كان ج د ودائما إمّا أن يكون أ ب أو يكون ج د. وإن كانا خاصين ببعض الأحوال غير المعينة فالقضية جزئية نحو: قد يكون إذا كان أ ب كان ج د وقد يكون إمّا أ ب أو ج د. وإذا لم تذكر كمية الأحوال كانت مهملة نحو إذا كانت أ ب كانت ج د وقد يكون إمّا أ ب أو ج د.

والسالبة فى كل باب عليه هذا القياس كما هو معلوم، مثلا يقال: فى المخصوصة اليوم ليس إن كان، وفى الكلية ليس البته إن كان وفى الجزئية قد لا يكون إذا كان، وفى المهملة ليس إن كان، ويوضع فى المنفصلات إمّا مكان إن.

وسور القضايا فى لغة العرب: كلما كان - ليس البتة إذا كان - وقد يكون إذا كان - وقد لا يكون إذا كان - وليس كلما كان. وحال عموم هذه القضايا الست وخصوصها فى الصدق يعلم من هذه اللوحة، فإن الحكم فى القضايا إما كلى إيجابى أو سلبى، وإما جزئى كذلك، والمهملة - موجبة كانت أو سالبة - تصدق على جميع التقادير فتكون فى قوة الجزئية(١) ولهذا سقطت عن درجة الاعتبار. وهذا هو المطلوب فى هذا الباب.

لوح المهملات والمحصورات(٢) وعمومهما وخصوصهما			
حكم كلى إيجابى	حكم جزئى إيجابى وسلبى		حكم كلى سلبى
جانب الإيجاب	مهملة موجبة		جانب السلب
	مهملة سالبة		
	موجبة كلية	سالبة جزئية	
	موجبة جزئية	سالبة كلية	

(١) راعى المترجم هنا الاختصار والتركيز كما يظهر من المقارنة بالأصل الفارسى، ولكنه لم يهمل شيئا من المراد.
(٢) حذف السيد رضوى - فى تحقيقه للأصل الفارسى - كلمة «والمحصورات» مع أن الجدول يشمل المهملات والمحصورات، كما هو واضح من عبارة المؤلف: «القضايا الست».

١٠ـ [كما هو معلوم] س
١٥ـ كذلك] فى كلا الجانبين ض .
١٧- [وهذا.. الباب] س.

الفصل العاشر

فى تحصيل مفهوم القضايا وتلخيص أجزائها

ص٥٤ اللفظ الكلى كالإنسان مثلا له/ مفهوم محصل قابل للشركة واللاشركة، وهو إذا جرد عن اللواحق لا عام ولاخاص كما ذكرنا قبل، ويقال له الكلى الطبيعى. وإذا لحقه بعض لواحق تقتضى العموم أو الخصوص تجعله عاما أو خاصا، وتصور العموم بلا ملاحظة الأشخاص غير ممكن، فاللاحق الذى يجعل مفهوم الإنسان عاما، إمّا باعتبار معنى الإنسان من جهة أنه مقول على كل واحد واحد من الأشخاص، أو باعتبار كل واحد واحد منها من جهة أن الإنسان مقول عليها.

واللاحق الأول تعيُّن الأشخاص كالإشارة هو الذى سماه المناطقة كليا منطقيا، وهو الكلية والعموم. والإنسان باعتباره يكون إنسانا عاما وهو الكلى العقلى. واللاحق الثانى هو معنى السور، والإنسان باعتباره يكون موضوع القضية المحصورة. فهذا الاعتبار إما متناول لجميع الأشخاص، أو لبعض غير معين، والأول السور الكلى، والثانى السور الجزئى، كما سبق بيانه.

واللاحق إن اقتضى تعيُّن الأشخاص كالإشارة بهذا أو ذاك، ليكون مفهوم الإنسان مع ذلك اللاحق خاصا بوصف، كان مع ذلك اللاحق موضوعا للقضية الشخصية. والإنسان المجرد من اللواحق موضوعًا للقضية المهملة. وقد يؤخذ الموصوف مع صفة لازمة أو مفارقة ويستعمل معها مكان اللفظ المفرد، كالمتحرك فإن مفهومه ذو حركة، أو شئ له حركة، أو يؤلف الموصوف مع الصفة تأليفا تقييديا ويجعل المجموع موضوعا كالإنسان المتحرك، فتلك الصفة إما لازمة لموصوفها أو عارضة له، والعارضة إما مفارقة أو غير مفارقة، وإن كانت مفارقة فباعتبار الموضوع إمَا فى زمان المقارنة أو زمان المفارقة، فهذه أربعة أقسام، والموصوفات بهذه الاعتبارات أربع:

أ ـ موصوف صفته لازمة لذاته، كالحيوان للحركة التى هى جزء من فصله.

---

٤ ـ اللواحق] العوارض س.

٥ ـ أو الخصوص] والخصوص س // 〈وضمت اليه〉 تجعله ض.

٦ ـ فاللاحق] واللاحق س.

٧ ـ 〈من الاشخاص او اعتبار كل واحد واحد〉 منها س.

٩ ـ سماه] سمياه س// [المناطقة] س.

١٠ ـ عاما] كليا ض.

١٢ ـ 〈على وجه لايخرج منه شخص〉 أو لبعض ص.

// «فموضوع القضية الكلية كل واحد واحد من الأشخاص المقول عليها الإنسان على وجه لايخرج عنه شخص، وموضوع القضية الجزئية بعض من جملة أولئك الأشخاص لابعينه» كما سبق، ض.

١٨ ـ [وإن ... مفارقة] س.

ب ـ موصوف صفته عارضة غير مفارقة، كالفلك للحركة.

جـ ـ موصوف صفته مفارقة فى حال مقارنة الصفة، كالجسم للحركة حال حركته.

د ـ موصوف صفته مفارقة فى حال مفارقة الصفة، كالجسم للحركة حال سكونه.

ولفظ المتحرك على الإطلاق شامل لهذه الأربعة إلا أن يقيد بقيد؛ فإن قيد بما دام متحركا شمل الأقسام الثلاثة الأولى وخرج عنه الرابع، وبهذا الاعتبار يكون اللفظ مشروطا بشرط الوصف المقارن. فإذا كان موضوع القضية اللفظية من هذا الجنس، ولم يقيد بالشرط المذكور شمل مفهومه المعانى الأربعة.

وينبغى أن يعلم أنه فرق بين مفهوم اللفظ من جهة أنه حاصل بالفعل وبينه من جهة أنه حاصل بالقوة، كالمتحرك بمعنى الموصوف بها بالفعل والمتحرك بمعنى الموصوف بها بالقوة. ص ٥٥

وقد قال بعض المنطقيين يجب أن يكون مفهوم الموضوع شاملا للمعنيين معا، وقال به أبو نصر الفارابى الملقب بالمعلم الثانى، وهذا الاصطلاح خلاف المتعارف والمتداول بين أهل اللغة والعلوم، فالاصطلاح لايستلزم تناول الإنسان للنطفة والعلقة اللتين حصل فيهما صورة الإنسانية بالقوة، وكذا تناول السرير بقطع الخشب المتفرقة، وهو خلاف المتعارف، بل المتعارف أنهم إذا أطلقوا السرير أرادو به ماهو السرير بالفعل، إلا أن يكون فى موضع يطلق اللفظ بالاشتراك على المفهوم تارة من جهة أنه بالفعل وأخرى من جهد أنّه بالقوة، كالكاتب حيث يطلق على من يكتب بالفعل وعلى من يعرف صنعة الكتابة ولايكتب. وفى [مثل] هذا الموضوع لابد أن يعلم أنه بأى معنى يطلق، كما سيبين بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

ويجب أن يعلم أن الإيجاب يستدعى وجود الموضوع بخلاف السلب، وبيانه أن الحكم فى الأصل لايكون إلا على ثابت مقرر فى الذهن سواء كان بالإيجاب أو السلب. فموضوع القضايا لابد أن يتصور ويتمثل فى الذهن، وكذا المحمول. وأما الموجبة فمن جهة أن الإيجاب يقتضى وجود شئ لشيء لم يكف هذا القدر من الثبوت الذهنى فى موضوعها، بل لابد أن يوجد بوجه من الوجوه، فان وجود شئ لشئ فرع وجود الشئ الثانى فى نفسه، فما لم يوجد فى نفسه لايوجد له شئ أصلا، كزيد المعدوم. حيث لايقال إنه حى أو بصير أو له صفة كذا

٨ـ فرق] فوق س.

٩ – ‹والمتحرك بمعنى الموصوف بها بالفعل، والمتحرك س .

١٠– [وقد] س .

١٢ـ و [العلوم] س // فالاصطلاح] والاسطلاح س // تناول] يتناول س.

١٣ـ ‹›ماكان وسيكون، إذا كان كل ذلك داخلا فيه للخطة بشرط أن يكون سريرا بالفعل، إلا أن ض.

١٥– يعرف] يفرق س.

١٦– [إن.. تعالى] ض.

٢١ـ موضوعها] موضعها س.

٢٣– صفة] صنعة ض .

وكذا. والسلب لايقتضى هذا المعنى؛ فإن زيدا المعدوم يصح له أن يقال: إنه ليس بحى ولا بصير ونحو ذلك. فإذا تقرر هذا المعنى فنقول: الوجود إما فى العقل أو فى الخارج وإما دائم أو فى بعض الأوقات.

وجملة هذه الأقسام داخلة فى الوجود المطلق، فإن كل قيد من هذه القيود يجعل الوجود خاصا بقسم ويكون زائدا على مفهوم الوجود.

ومرادنا بوجود موضوع الموجبة ليس وجوده فى الخارج فقط؛ لأنّا نحكم فى العلوم على الموضوعات المعقولة بالحكم الإيجابى، مع أنا لانعرف أنها موجودة فى الخارج أولا، كما نقول: الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدة مثلثات كذا وكذا. ولاوجوده فى العقل فقط؛ لأنّا نحكم على الموجودات الخارجية أيضا، وكذا فى دائم الوجود، وغير دائم الوجود. بل مرادنا وجود الموضوع بوجود أعم من الخارجى والعقلى. وقد يحكم بالإيجاب على الموضوعات الغير الموجودة كالخلاء والجوهر الفرد، فتلك الأحكام إما بمعنى السلب نحو: الخلاء ممتنع الوجود، أو بفرض الوجود وقت الحكم على وجه أن القائلين بوجودها يقولون: إن الخلاء بعد غير مادى، والجوهر الفرد/ ذو وضع ونحو ذلك. ص ٥٦

فعلم من هذه المباحث أنا إذا قلنا فى الموجبة الكلية مثلا: كل ج..، يفهم من هذا اللفظ مع هذا السور أن الحكم على كل شخص من الأشخاص المقول عليهم ج بالفعل سواء كان فى العقل أو فى الخارج، وإن لم يكن الكل فى أكثر من وقت واحد، سواء كان فى وقت حصلت فيه صفة الجيمية له أو فى وقت آخر على وجه لايكون شخص من الأشخاص الكائنة فيها بواحد من هذه الاعتبارات خارجا عنه. وإذا قلنا: بعض ج..، أردنا بعضا من هؤلاء الأشخاص بجميع الاعتبارات المذكورة. وإذا قلنا: لاشئ من ج..، وجد فيه جميع تلك الاعتبارات، والحكم على جميع الأشخاص. أما وجود أولئك الأشخاص - على النحو الذى قلنا - فلا يلزم من مجرد السلب. وعلى هذا قياس السالبة الجزئية.

وإذا علم مفهوم الموضوع فى المحصورات فنقول اللاحق الذى هو مقتضى مفهوم السور إذا نزعناه من لفظ الموضوع صارت القضية مهملة. وذلك اللفظ بذلك المعنى وبالاعتبارات المذكورة يصلح لأن يكون محمولا، ففى المحمول تجب تلك الاعتبارات على السياقة المذكورة، إلا أن معنى السور لايعرض له ، وثبوته وعدمه متعلق بثبوت الحكم وعدمه. ولاتفاوت فى المعنى فى باقى الأحوال بين الموضوع والمحمول، مثلا إذا قلنا: الكاتب

٥- «ذلك القيد» زائدا ض.
٧- المعقولة] المقولة س // الإيجابى] الإيجاب س.
٨- العقل] الفعل س . ٩- [وكذا.. الوجود] س .
١٠- وجود] وجوده س . //- [الموضوع بوجود] س . //- الخارجى والعقلى] هذه الأقسام ض.
١٢- بفرض] بعرض س. ١٥- [كل] س.
٢٠-٢١- [أما.. السلب] س .
٢٦- فى المعنى فى] معنى فى س.

ضاحك، أو الضاحك كاتب، لايكون بين مفهومى الكاتب والضاحك فى القضية الأولى والثانية تفاوت إلا بصلاحية العموم فى جانب المحمول لكونه مقتضى الحمل، وهو عارض للمحمول من حيث إنه محمول. والتنوين - فى لغة العرب - أداة لهذا المعنى فى هذا الموضع. وإذا لم يكن محمولا زال عنه هذا العارض. هذا هو المهم معرفته فى هذا الموضوع. والبعض وإن وقع مكررا لكن الغرض تأكيد التلخيص، إذ قد وقع من إهمال هذا التفصيل خبط كثير لأهل التحصيل.

وبعد تلخيص مفهوم أجزاء القضية يجب فى كل قضية عشر احتياطات أخرى، ست منها ترجع إلى كل من المحمول والموضوع، وأربع ترجع إليهما جميعا.

أ ـ أن لفظ الموضوع أو المحمول إذا وقع فيه اشتراك أو اشتباه يجب أن يعلم أنه فى أى معنى يستعمل.

ب ـ أن الحمل على جميع المعانى إذا أمكن، وأردنا استعماله فيها جميعا، فلابد أن يعلم أن تلك القضية فى الحقيقة ليست بقضية واحدة بل قضايا متعددة، وموضع تعليق الصدق والكذب فيها كثير، كما إذا قلنا: العين مدورة وأردنا به قرص الشمس والدينار معا يكون قضيتين، وإذا قلنا: الإنسان متحرك حركة تكون إرادية وطبيعية وقسرية وكل منها بالقوة وبالفعل، وأردنا الجميع، يكون ست قضايا فى صيغة قضية واحدة لا قضية واحدة.

ص ٥٧ ج ـ أنه إذا احتمل القوة والفعل كما ذكرنا ينبغى أن يعلم أن المراد أيهما/ ، مثلا إذا قلنا: كل كاتب ينبغى أن يعلم أن المراد الكاتب بالقوة البعيد ة كالطفل، أو المتوسطة كالأمى، أو القريبة كمن يعرف صنعة الكتابة ولايكتب، أو بالفعل كالكاتب فى حالة الكتابة. وكذا المحمول كما فى قولك: الخمر مسكر بالقوة إذا كانت فى الدن، أو بالفعل إذا أثرت فى الشارب.

د ـ أنه إن أمكن لحوق شرط أو قيد واختلف المعنى بحسب اللحوق والتجرد عنه ينبغى أن لايغفل عن ذلك الاعتبار، مثلا الإنسان باعتبار أنه إنسان أمر وبلا هذا الاعتبار أمر آخر، وعلى الأول الحكم بأنه حيوان ممتنع، وعلى الثانى واجب.

هـ ـ أن واحدا منهما إن كان مضافا ينبغى أن يعلم المضاف إليه؛ إذ باختلاف المضاف إليه يختلف معنى المضاف كما ذكرنا أن فصول المضاف مضافة أيضا. مثلا إذا قلنا: كل غلام فينبغى أن يعلم أنه غلام من، وإذا قلنا العدد مساو فينبغى أن يعلم ماذا يساوى.

٢-٣- [وهو .... للمحمول] س.

٣- [فى.. الموضع] س.

٤- [معرفته] س.

٧- ‹من› عشر س // [أخرى] س

١٥- [لا.. واحدة] س.

٢٤- أن فصول] حصول حصول س.

٢٥- ماذا] أنه ذا س.

و ـ أن كل واحد منهما إذا كان له جزء أو كل أو مقدار قابل للكثرة والقلة لابد أن لايغفل عن تعيينه بحسب الحاجة. مثلا إذا قلنا: الزنجى أسود، لابد أن يعلم أن المراد ظاهر بشرته لا جميع بدنه. وكذا إذا قلنا مكان كل قطرة من الماء مكان طبيعى للماء، لابد أن يعلم أن مرادنا جزء المكان الطبيعى من غير تعيين لاكله. وكذا إذا قلنا: الخمر مسكر، لابد أن يعلم أن المراد أى مقدار هو: القليل أو الكثير.

هذه هى مواضع الاحتياط الستة الراجعة إلى كل من الموضوع والمحمول. وأما الأربعة الراجعة إليهما جميعا فهى هذه:

أ ـ أن ثبوت المحمول للموضوع إن كان بشرط نحو: كل كاتب متحرك الأصابع ـ لابد أن يعلم أن هذا الحكم على إطلاقه ليس بصحيح، وإنما يصح بشرط وجود الكتابة، وهذا الشرط غير ماذكرنا فى القسم الرابع من الأقسام السابقة: فإنّه عائد إلى المفردات وهذا عائد إلى الحكم.

ب ـ اعتبار الزمان إذ فى قولنا الإنسان متحرك دائما أو فى بعض الأوقات أو فى هذا اليوم، تفاوت كثير.

ج ـ اعتبار المكان فى بعض القضايا ، كما إذا قيل السقمونيا مسهل إن لم يعلم أنه فى أى موضع احتمل أن لايصح الحكم، إذ يقال أنه لايعمل هذا العمل فى ديار الترك. وأما ماقيل إنا إذا قلنا: زيد جالس، ينبغى أن يعلم أنه على السرير أو على الأرض، فمن قبيل اللاحق للمحمول فقط وعائد للأقسام السابقة.

د ـ إن كان اللاحق ممكن اللحوق للمحمول والموضوع ومتفاوتا فى المعنى فينبغى أن لانغفل عن إلحاقه بما هو المراد، مثلا إذا قلنا: المتحرك لا دائما جسم، كان لا دائما لاحقا ص٥٨ للموضوع فصادق، وإلا فكاذب. فلابد أن يتميز المحمول والموضوع لئلا يقع الاشتباه.. فما لم تتقدم هذه الاعتبارات فالقضية لاتكون صادقة أو كاذبة بالفعل.

وأما فى الشرطيات فنقول: الإيجاب الكلى فى المتصلة اللزومية إنما يصدق إذا كان وضع المقدم مستلزما لوضع التالى فى جميع الأوقات والأحوال التى يمكن عروضها ولحوقها للمقدم، أما الأوقات فظاهر، وأما الأحوال فكما إذا حمل على موضوع المقدم محمولات أخر، حقا أو باطلا، أو وضع مع المقدم قضايا أخر، صادقة أو كاذبة، بشرط أن يمكن وضع المقدم

---

١ ـ [كل] س.
٢– تعيينه] تعيله س.
٣– بدنه] بدونه س.
٦ـ مواضع.. الستة] ستة ـ مواضع الاحتياط س.
١٥– يعمل] يعلم س.
١٧– فقط] المجرد س.
١٩– إلحاقه بما] إلحاق ما س.
٢٢– [الكلى] س.
٢٣– التالى] الثانى س.

مقارنا لتلك الأحوال فى نفس الأمر أو بحسب تصور متصور - ويحصل استلزام التالى فى جميع الأحوال، مثلا فى قولنا: إن كان الإنسان كاتبا تحركت أصابعه، نقول إن كان الإنسان كاتبا وقائما، ان كان الإنسان كاتبا وقاعدا، إن كان الانسان كاتبا ومستلقيا، إن كان الإنسان كاتبا ونائما، تحركت أصابعه. وكذا فى وضع القضايا الأخر مع المقدم، نقول: إن كان الإنسان كاتبا والشمس طالعة، ان كان الإنسان كاتبا والكواكب ظاهرة تحركت أصابعه.

وكما لايجب صدق المقدم ليصدق اللزوم، كذلك لايجب صدق هذه الأحوال فإنا إذا قلنا إذا كانت الخمسة زوجا كانت مقسمة إلى المتساويين كذب الحال وصدق اللزوم بحسب عروض هذه الحال ولحوقها، ولحوق الحال الممتنعة للمقدم ربما يمنع من استلزامه لازمة، كما منع فى هذه الصور الخمس من عدم الانقسام فعموم الأحوال والأوقات الغير الممتنع يقتضى كلية القضية، ولايراد بالعموم هاهنا تكرر وقوع المقدم لجواز أن لايقع المقدم إلا مرة ويكون الحكم كليا كما إذا قلنا: كلما كان زيد ميتا لم يكن متنفسا، فإن هذه القضية مع أن مقدمها وتاليها شخصيات، ووقوع المقدم لايكون إلا مرة - كلية، من جهة لزوم التالى فى عموم الأحوال المقارنة لهذا المقدم بالغرض.

وإذا اتضح هذا المعنى، فنقول: لفظ كلما فى لغة العرب نحو لفظ هركاه كه فى لغة الفرس دال على هذا الحصر. وأما فى الاتفاقيات فدوام صدق التالى فى جميع الأوقات مع المقدم يكفى فى الموافقة.

وأما الجزئية اللزومية فتصدق بأن يكون اللزوم حاصلا فى بعض الأحوال والأوقات. ويحتمل أن يقع بين الاتفاقية وبين الجزئية اللزومية اشتباه فنقول(١):

الجزئية قد تكون تحت كلية صادقة فتصدق، إذ الكلى وإن كان صادقا فالجزئى لا محالة صادق أيضا على ماذكرنا فى الحمليات، مثاله: كلما كان الإنسان كاتبا كانت أصابعه متحركة. وأما إذا كان الكلى غير صادق: فإنه فى بعض الأحوال التى توضع فيها علة اللزوم مع وضع المقدم يكون الحكم لازما، وفى سائر الأحوال لايكون لازما، فحكم الجزئية اللزومية حق مطلقا، مثاله: كلما كان هذا الشخص حيوانا فهو إنسان، إذ أن هذا الحكم إنما يلزم فى حالة ما إذا كان هذا الشخص حيوانا وناطقا، أما فى غير ذلك فمحال. فإذا أخذنا الحيوان مطلقا كان الحكم عليه جزئيا ولزوميا، وذلك فى مادة يجب للموضوع محمول مقدم فى بعضها(٢). أما إن كان ممكنا، كقولنا: كلما كان هذا الشخص إنسانا فهو كاتب، فالقضية

---

(١) هذه الكلمة هى بداية سقط وقع فى الترجمة العربية (س) وينتهى فى الصفحة التالية، وقد نقلناه من ض ص ٩٥.
(٢) كذا فى الأصل الفارسى.

١- أوبحسب] وبحسب س.
١٠- يراد] يرد س.
١٤- [كه] ض.
١٧- فتصدق بأن] فبأن س.

لزومية كلية على تقدير وضع سبب الكتابة، ومع إهمال ذلك الوضع تكون القضية لزومية جزئية، وعلى تقدير قطع النظر عن وضع ذلك السبب أو عدمه تكون القضية اتفاقية.

ففى الصورة الأولى لاتكون القضية اتفاقية بأى حال، بل لزومية إيجابية كانت أو سلبية. وأيضا فإن الحيوان الناطق هو فى كل الأحوال الحيوانية ناطق، أما الإنسان الكاتب فليس فى كل الأحوال الإنسانية كاتبا.

وكذا نقول: كلما كان كل الناس متحركى الأصابع كانوا كتابا، أى أنه على تقدير حالة أن الناس لاتتحرك أصابعهم إلا للكتابة يكون هذا الحكم صحيحا، فعند عدم هذا التقدير يكون الحكم جزئيا، وإلا فالحكم على تقدير اللزوم فى القضية الكلية يكون كليا.(١)

فالحاصل أن اللزومية الجزئية هى التى يكون المقدم فى بعض الأوقات والأحوال مستلزما للتالى، والاتفاقية المحضة(٢) تخلو من هذا اللزوم ولفظ هذا الحصر فى العربية «قد يكون» وفى الفارسية «گاه بود» أما الاتفاقية(٣) فهذه الصيغ تستعمل فيها أيضا.

وإذا علم مفهوم الحصر الكلى والجزئى فاستلزام المقدم للتالى بدون سياق أنه عام فى جميع الأوقات والأحوال أو ليس بعام إهمال، وإن فى العربية و«اگر» فى الفارسية هما أداة هذا المعنى، ومتى وإذا فى العربية «وچون» فى الفارسية أدوات استصحاب لا تختص بلزوم أو اتفاق، ولما فى العربية تفيد تسليم المقدم، فإن المقدم من جهة وقوعه فى الشرطية لا يعتبر تسليم وضعه وصدقه وكذبه.

وأمّا السالبة الكلية المتصلة فإما أن يسلب فيها اللزوم فقط أو المصاحبة والأول أعم لأن سلب الخاص أعم من سلب العام فإذا قلنا: ليس إذا كان الإنسان موجودا فالخلاء ممتنع وأردنا سلب اللزوم صدق، وإن أردنا سلب المصاحبة كذب.

وفرق بين سلب اللزوم ولزوم السلب، وبين سلب الاتفاق واتفاق السلب كما سيبين بعد هذا مستوفى إن شاء الله تعالى. والشرط فى سلب اللزوم أنه فى كل حال ووقت فرضنا فيهما المقدم خاليا من المقارنة لايلزم أن يأتى كل بلزوم للتالى تاليا لمجرده، لا أنه إذا فرضنا فى كل وقت وحال المقدم كيفما اتفق لايلزم التالى، فإن بعض الأحوال المفروضة يمكن أن تكون مقارنة لملزومات التالى، مثلا إذا قلنا: إن كانت الخمسة منقسمة إلى المتساويين كانت زوجا

---

(١) هذا هو آخر السقط المشار إليه في الصفحة السابقة.

(٢) هذه بداية سقط آخر ينتهى بكلمة الاتفاقية فى سطر ١١.

(٣) هذه هى نهاية السقط الثانى فى هذا الموضع.

٩– فالحاصل] بالفرق س.

١١– [الصيغ] س.

١٢– بدون] بلا س.

١٣– [هما] س.

١٤–أدوات استصحاب] أداة الاستصحاب س // أو] و س.

١٧– [فقط] س.

١٨– الخاص] الأخص س // أعم.. العام] س

٢١– [إن.. تعالى] ض.

٢٢–٢٣– [خاليا.. وحال] س.

٢٣– المقدم ... التالى] س.

٢٤– لملزومات] ملزومات س.

فحال الانقسام التى فرضناها مقارنة للخمسة بسبب كونها ملزومة للتالى اقتضت لزوم الزوجية، فكل موضع فيه للزوم علة مساوية أو علل محصورة ـ وإن كان وضع المقدم مجردا عن وجود هذه العلل ـ تتحقق السالبة الكلية بمعنى سلب اللزوم. وأما السالبة الكلية بمعنى لزوم السلب ففيما إذا كان وضع المقدم مجردا عن ملزوم التالى فى أى وقت وحال لايكون صادقا مع وضع التالى أعنى بما أن المقدم مقارن لعلة عدم التالى فوضع المقدم يقتضى امتناع صحة التالى فى جميع الأحوال والأوقات. وسلب الاتفاق واتفاق السلب ظاهر. والجزئية مقيسة بالكلية فى كل باب. وفى المنفصلات قد ذكر مفهوم إيجاب العناد، أما سلب العناد فيتصور فى واحد من الأحوال الثلاثة:

أ ـ فيما إذا صدقت القضيتان فيسلب العناد بالضرورة، نحو ليست الخمسة فردا أو منقسمة إلى متساويين.

ب ـ فيما إذا كذبت القضيتان فيسلب العناد بالضرورة، نحو ليس الإنسان حجرا أو شجرا.

جـ ـ فيما إذا صدقت إحداهما وكذبت الأخرى لكنهما لاتقتضيان التعاند، نحو ليس إن الإنسان إما ناطق أو حجر. والكلية فى الانفصال تقاس بالكلية فى اللزوم، وكذا الجزئية والإهمال.

وبالله التوفيق..

* * *

٢-٤- [مجردا.. المقدم] س.
١١- [ليس] إن س.
١٢- [ليس] س.
١٣- [وبالله التوفيق] س.

الفصل الحادي عشر

في بيان تقابل القضايا وتضادها وتداخلها وتناقضها

تقابل القضايا اتفاق القضيتين فى الموضوع والمحمول - وفى لواحقهما[1] من الإضافة والشرط، والجزء، والكل، والقوة، والفعل، والزمان، والمكان - واختلافهما فى الكيف، يعنى الإيجاب والسلب، وذلك بأن يكون موضوع إحداهما موضوع الأخرى - بعينه وكذا المحمول واللواحق، وبعد ذلك تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

والتضاد أن يكون مع وجود التقابل امتناع اجتماعهما فى الصدق مع إمكان كذبهما فإن الضدين لايجتمعان، ولكن يرتفعان.

والتداخل اتفاق القضيتين فى الموضوع والمحمول والعوارض واللواحق والكيفية مع اختلافهما فى الكمية، بأن تكون إحداهما كلية والأخرى جزئية. ولاشك أن الجزئى داخل فى الكلى لازم لوضعه[2] ولكن لاينعكس هذا الدخول واللزوم.

والتناقض اختلاف القضيتين فى الكيف على وجه يقتضى لذاته أن تكون إحداهما بعينها أولا بعينها صادقة والأخرى كاذبة واختلاف الكيفية قد لايقتضى اقتسامهما كأن يقال: الإنسان كاتب ـ الإنسان ليس بكاتب، وقد يقتضى اقتسام الصدق والكذب اقتسامهما لكن لايكون ذلك الاقتضاء لذاته بل بسبب أمر آخر نحو: زيد ناطق - زيد ليس بإنسان، فإن هذا الاقتسام إنما هو من جهة المساواة وبين الإنسان والناطق لا لاختلاف السلب والإيجاب لذاته، أما إن قيل: زيد إنسان - زيد ليس بإنسان، فهذا الاختلاف يقتضى فى كل حال امتناع اجتماعهما فى الصدق والكذب، وهذا هو المراد بالاختلاف الواقع فى التناقض .

وأما التعيين واللاتعيين لطرف الصدق والكذب، فباعتبار المواد، إذ فى مادة الوجود والامتناع يكون الصدق دائما فى جانب الإيجاب بعينه أو جانب السلب بعينه مثاله: زيد

---

(١) تلك هى فكرة الوحدات الثمان كشرط للتقابل الحقيقى وأخذ المعتزله بها - انظر نفس المعنى .. حسن الشافعى: غاية المرام.

(٢) أشار السيد رضوى فى تحقيقه للأصل الفارسى لهذا الكتاب إلى أن جميع النسخ التى تيسرت له مضطربة فى هذا الموضع، ثم اقترح نصا مطابقا لما فى س مما يشير الى دقه للنسخة التى اعتمد عليها خسرو فى ترجمته. انظر هامش٢ ص٩٧ .

---

٣ - [فى] س.

١٣ - لايقتضى] يقتضى لا س .

١٣ - ١٤ - [كأن.. والكذب] س.

٢٠ - [جانب] السلب س .

إنسان ـ زيد ليس بإنسان. وهذه مادة الوجوب، ودائما تكون الموجبة صادقة والسالبة كاذبة. وكذا زيد حجر ـ زيد ليس بحجر، وهذه مادة الامتناع وعلى عكس الأول. وفى مادة الممكن إن اعتبر زمان يكون واحد من طرفى السلب والإيجاب حاصلا فيه كالماضى والحال، فالصدق دائما يكون فى الطرف الحاصل نحو: زيد كتب أمس، زيد لم يكتب أمس. وأما الزمان المستقبل الذى لم يحصل فيه واحد من الطرفين بعد، وكل منهما ممكن، فالصادق واحد منهما بلا تعيين، والآخر كاذب.

هذا الذى ذكرنا هو معانى هذه القضايا بحسب الاصطلاح، والأهم من الجميع معرفة التناقض المعتبر فى العلوم والمحاورات، فنقول: إذا اعتبر فى القضايا الشخصية شرائط التقابل حصل التناقض، فإذا قيل فى الزمان المعين: زيد كاتب ـ زيد ليس بكاتب، حصل التناقض ولم يحتج إلى شرط آخر.

وفى المهملات لايقع التناقض لأنها فى قوة الجزئية. والجزئيتان المختلفتان فى الكيفية لاتتناقضان، كما إذا قيل فى مادة الإمكان: بعض الإنسان كاتب بعض الإنسان ليس بكاتب.

أمّا فى المحصورات فإن أخذوا الكليتين الموجبة والسالبة واعتبروهما فى المواد، فالموجبة ص٦١ الكلية صادقة فى مادة الوجوب وكاذبة فى مادة الامتناع، والسالبة الكلية بالعكس./ وأما فى مادة الإمكان فكلتاهما كاذبة نحو: كل إنسان حيوان ـ لاشئ من الإنسان بحيوان. كل إنسان كاتب لاشئ من الإنسان بكاتب. كل إنسان حجر لاشئ من الإنسان بحجر. وإن أخذوا جزئيتين من هذه الأمثلة أيضا فالجزئية الموجبة صادقة فى مادة الوجوب وكاذبة فى مادة الامتناع. والجزئية السالبة بالعكس. وأما فى مادة الإمكان فكلتاهما صادقة كما ذكرنا فليست الكليتان متناقضتين ولا الجزئيتان. لكن إذا كانت إحداهما كلية والأخرى جزئية فيقتسمان فى جميع المواد الصدق والكذب.

فشرائط التناقض هى شرائط التقابل بعينها مع زيادة شرط وهو الاختلاف فى الكمية، فعلم من هذا أن الموجبة الكلية نقيض السالبة الجزئية والسالبة الكلية نقيض الموجبة الجزئية.

ومن هذا اللوح[1] يعلم أحوال القضايا المحصورة التى شرحناها. وفى الشرطيات إذا روعى اتفاق المقدم والتالى واختلاف السلب والإيجاب ـ على هذه القاعدة بعينها ـ علم حال التقابل

---

(١) يقصد الجدول الوارد فى نهاية هذا الفصل فى الصفحة التالية.

٣ـ يكون] كان س

// ـ [كالماضى والحال] س

٧ـ الجميع] المجموع س   ١٢ ـ لاتتناقضان] قد تجتمعان على الصدق ض// [فى .. الإمكان] س.

١٢ ـ ‹ فالمهملات ايضا قد لاتجتمع على الصدق› أما ض.

١٣ ـ مادة] مواد س// والسالبة] والممتنعة ض.   ١٤ـ كاذبة] كاذبتان س.

والتداخل والقضاء والتناقض بلا تفاوت بشرط أن الموجبة فى المتصلة إن كانت اتفاقية فالسالبة تكون بسلب الاتفاق وإن كانت لزومية فالسالبة تكون بسلب اللزوم، وفى العنادية بسلب كل عناد أثبتته الموجبة، وإيراد الأمثلة تطويل بلا طائل، وهو سهل يسير بعد تمهيد هذه القواعد. وبالله التوفيق .

موجبة كلية كل أ ب	متضـــــادتـــــان	سالبة كلية لاشيء من أ ب
متداخلتـــان	متناقضتـــان / متناقضتـــان	متداخلتـــان
موجبة جزئية بعض أ ب	داخلتان تحت التضاد	سالبة جزئية ليس بعض أ ب

***

١ - «على هذا النسق أيضا» بلاتفاوت ض.
٢ - العنادية] المنفصلة ض.
٣-٤ [وهو.. التوفيق] س.

الفصل الثانى عشر

فى القضايا المحصلة والمعدولة والعدمية

القضية الحملية وإن كان جزء من لفظها معدولا سميت معدولة[1] ، وإن لم يكن معدولا سميت محصلة أو بسيطة. والمعدولة قد يكون موضوعها معدولا وقد يكون محمولها معدولا، مثال الأول: اللامتناهى معقول. ومثال الثانى: الحوادث لامتناهية وقد يكون كلاهما معدولا نحو: اللامتناهى لامتوهم.

ص-٦٢ والموجبة المعدولة التى محمولها معدول قريبة فى المعنى للسالبة البسيطة، نحو: زيد لا عالم، وزيد ليس بعالم. ولهذا كان البحث عن هذا النوع من المعدولة أكثر. وإذا أطلقت المعدولة تبادر هذا النوع. ومعدولة الموضوع تقيد بالموضوع، وقد يوضع اللفظ المحصل بإزاء المعدول، كالجاهل بإزاء اللاعالم، والأعمى بإزاء اللابصير، ويسمى ذلك عدميا، والقضية التى فيها ذلك اللفظ عدمية. وقد قال بعضهم العدمى أخص المتقابلين فيما إذا كانا موجودين، كالبخل والجبن والحقد والشرارة. وقد يطلق العدمى على عدم شئ فى موضوع من شأنه أن يوجد فيه، كالعمى والسكون والظلمة بمعنى عدم الملكة.

وقال بعض المنطقيين: إن دلالة المعدولة أيضا كدلالة العدمية على عدم الملكة أو على أخص المتقابلين. وقال بعضهم: إنّ دلالتها أعم، مثلا :

اللابصير يطلق على الإنسان الذى من شأن شخصه الإبصار، كالأعمى. وعلى من شأن نوعه كالأكمه أو جنسه كالعقرب. ولايطلق اللابصير على الجدار الذى ليس من شأنه أو شأن نوعه أو جنسه الإبصار. وهذه الأبحاث لغوية لامنطقية.

---

(١) استخدم الشيخ فى الشفاء كلمة معدولة أحيانا ومعدولية أحيانا أخرى (الشفاء - العبارة ص٧٦ وما بعدها) واخترنا كلمة معدولة لإيثار المناطقة العرب لها (انظر الكاتبى: الشمسية ١١ - ١٢، الساوى: البصائر النصيرية، ص٩٦ - ١٠٣ ؛ ومنهم المؤلف نفسه فى شرحه على الإشارات والتنبيهات ١/ ٢٨٤ - ٢٨٩ ؛ انظر أيضا بدوى: منطق أرسطو ١/ ٧٦ - ٨١ وانظر ص هامش ص١٠٠).

---

٢ - معدولة] معدولية س.
٤ - أو] و س.
٩ - تقيد] تقييد س.
١٠ - والأعمى] واللا أعمى س. ١١- ذلك اللفظ عدمية] لفظ عدمى ض.
١٤ - ‹فى المعدولة أيضا› قال بعض ض.
١٧ - أوجنسه كالعقرب] أو من شأن جنسه كالفأر الأعمى والعقرب، ض.

والبحث المنطقي هاهنا هو الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة من جهة اللفظ وهو أن حرف السلب في المعدولة جزء من المحمول والرابط دخل على المحمول الذي جعل حرف السلب جزءا منه بالإيجاب، ولهذا كانت القضية موجبة، بخلاف السالبة فإن حرف السلب ليس جزءا من المحمول ودخل على الرابطة فأفاد رفع الربط كما ذكرنا. ومن جهة المعنى: وهو أن الموضوع في الموجبة المعدولة يجب أن يكون وجوديا كما ذكرنا، بخلاف السالبة. ولهذا كانت السالبة البسيطة أعم من الموجبه المعدولة. فزيد الموجود يمكن أن يقال له إنه ليس ببصير وإنه لابصير بخلاف زيد المعدوم حيث لايجوز أن يقال إنه لابصير بل إنه ليس ببصير. وفي القضايا التي وجد فيها الموضوع لافرق بين العدول والسلب في الدلالة، إلا بأن إحداهما مشتملة على الحكم الإيجابي والأخرى على السلبي، فإذا اشتبه في اللفظ ينبغي أن ينظر أن حرف السلب إن دخل على الرابطة نحو زيد ليس هو بصيرا فالقضية سالبة، وإن دخلت الرابطة عليها نحو زيد هو ليس ببصير، فالقضية معدولة. وفي القضية الثنائية لما وقع حرف السلب بين الموضوع والمحمول لم يتميز العدول عن السلب في اللفظ، بل باصطلاح اللغة أو قرائن أخر.

ولليس زيادة اختصاص بالسلب في لغة العرب، «وغيرولا» بالعدول «ونيست» (١) بالسلب الخاص في لغة العجم، ونه ونا و بى (٢) بالعدول مثاله: زيد نه نيكست، ونابيناست، وبى كارست (٣) ولما قلّت الثنائية في الفارسية لم يقع فيها زيادة اشتباه. وفي السالبة المعدولة يتكرر السلب. أحدهما يقتضي العدول والآخر يقتضي السلب. والسلب المتكرر يفيد الإيجاب، فقولك زيد ليس بلا بصير في قوة قولك زيد بصير، وإن كان الأول أعم كما سبق أن قلنا، وحروف السلب إذا كثرت في موضع فالإفراد دليل السلب والازدواج دليل الإيجاب. والموجبة من العدميات قريبة إلى الموجبة المعدولة، والسالبة منها قريبة إلى السالبة المعدولة.

وعادة المنطقيين أنهم يعتبرون حال عموم هذه القضايا وخصوصها وتلازمها وتعاندها في القضايا الشخصية والمهملة والمحصورة. ويبتدئون بالشخصيات، فنقول: المحمول لايخلو من أن يكون له مقابل من ضد وعدم ملكه وما أشبه ذلك، أولا. فعلى الأول إما أن يكون بين الطرفين متوسط، كالفاتر بين الحار والبارد، ومختلط العدل والجور بين العادل والجائر، والمحتمل بين الصادق والكاذب أو لا.

هذا حال المحمول، وأما الموضوع فإما وجودي أو عدمي: فعلى الأول إما موصوف بواحد من المتقابلين والمتوسط الذي اعتبرنا حمله أو غير موصوف به. فإن لم يوصف فإما أن يكون وجود كل منهما فيه بالقوة أو لا.

(١) يعني: ليس. (٢) يعني: لا، وغير، وبلا. (٣) يعني زيد لا هو بطيب، وغير بصير، وبلا عمل.

٢ - والرابط] والربط ض. ٣ - [بالإيجاب] ض. ٤ - [ليس ... المحمول] ض.
٥ - [و] من س //- وجوديا] وجوبا س. ١٠ - الثنائية] الثانية س.
١٤ - [الخاص] س. ١٨ - [أن قلنا] س.
٢٦ - «يكون متوسط الذي» هذا س.

فهذه الأقسام - بحسب الحصر العقلى - ستة على هذا الترتيب:

أ ـ أن يكون الموضوع موصوفا بأشرف المتقابلين نحو: زيد عادل.

ب ـ أن يكون موصوفا بأخس المتقابلين نحو: زيد جائر.

جـ ـ أن يكون موصوفا بالمتوسط نحو: الماء فاتر.

د ـ أن لايكون موصوفا بشئ منهما لكنهما جميعا فيه بالقوة كالطفل الصغير الخالى عن العدالة والجور والاختلاط الكائنة كلها فيه بالقوة، أو كجرو الكلب الذى لم يفتح عينيه بعد، والإبصار وعدمه فيه بالقوة.

هـ ـ ما لايكون بشئ منهما موصوفا ولابالقوة، كالجور والعدل للفرس والإبصار وعدمه للجدار.

و ـ مالايكون موجودا ولا فى حكم الموجود. ولايمكن الإيجاب عليه(١).

فنضع لوحا يشتمل على هذه القضايا الست المذكورة فى الشخصيات على هذا النحو:

لوح الشخصيات

الموجبة المحصلة	السالبة المحصلة
زيد عالم	زيد ليس بعالم
يصدق فى الصورة الأولى وهى ماوصف فيها الموضوع بأشرف المتقابلين ويكذب فى الصور الخمس الباقيات	يكذب فى الصورة الأولى وهى ماوصف فيها الموضوع بأشرف المتقابلين، ويصدق فى الصور الخمس الباقيات
السالبة المعدولة	الموجبة المعدولة
ليس زيد بلا عالم	زيد لا عالم
يصدق فى الصورة الأولى والسادسة ويكذب فى الأربع الباقيات	يكذب فى الصور الأولى والسادسة ويصدق فى الأربع الباقيات

(١) كذا فى ض، س ولعل المقصود: ولايمكن الحكم عليه بطريق الإيجاب.

٢ ـ أن] ما، س، وكذا فى سائر الأقسام.
٦ ـ أو] ض. // كجرو] كهروس س.
٨ ـ لا] يكون س // لا] بالقوة س.
١١ ـ الست] س // النحو] النوع س.

السالبة العدمية ليس زيد بجاهل	الموجبة العدمية زيد جاهل
يكذب فى الصورة الثانية فقط وهى ما وصف فيها الموضوع بأخص المتقابلين ويصدق فى الخمس الباقيات	يصدق فى الصورة الثانية فقط وهى ما وصف فيها الموضوع بأخص المتقابلين ويكذب فى الخمس الباقيات

(المراد بالجهل الجهل المركب الذى هو مقابل العلم، لا الجهل البسيط الذى هو عدم العلم)

وإذا اعتبرنا الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة المعدولة التى وضعناها بإزاء بعضها البعض فى الطول، وهى متقاربة فى المعنى، وقد صدقت الموجبة المحصلة فى الصورة الأولى، والسالبة المعدولة فيها وفى الصورة السادسة والسالبة العدمية فيهما وفى ثلاث صور أخرى - علم من ذلك أن الموجبة المحصلة أخص من السالبة المعدولة، وهى من السالبة العدمية، وأن وضع العام لازم لوضع الخاص، وكل عام لازم للخاص بلا عكس.

فالسالبة العدمية لازمة للسالبة المعدولة وهى لازمة للموجبة المحصلة. وفى مقابلات هذه القضايا ينعكس الخصوص والعموم والتلازم: يعنى أن الموجبة العدمية أخص من المعدولة، وهى أخص من السالبة المحصّلة، والسالبة المحصّلة لازمة للموجبة المعدولة، وهى لازمة للموجبة العدمية بلا عكس. وفى العرض كل قضيتين من جنس واحد متناقضتان.

وأما فى القطر فالموجبة المحصلة تجتمع من الموجبتين الباقيتين على الكذب وهو فيما إذا كان زيد معدوما، وعلى الصدق لا. وفى السوالب تجتمع على الصدق فى تلك الصور أيضا وعلى الكذب لا. والموجبة المحصلة تجتمع مع الموجبة العدمية على الكذب فى أربع صور، ومقابل كل منهما يجتمع على الصدق فى تلك الأربع أيضا. والموجبة المعدولة تجتمع مع السالبة العدمية على الصدق فى ثلاث صور وعلى الكذب لا. ومقابل كل منهما يجتمع على الكذب فى تلك الصور أيضا وعلى الصدق لا. هذا الذى ذكرنا حال القضايا إذا كانت موضوعاتها شخصية.

وأما إذا كانت كلية فالصور بحسب الحصر العقلى ثنتان وثلاثون، إذ اختلاف الأقسام المذكورة فى الأشخاص ممكن، وهذه الإثنتان والثلاثون: ست منهما بسائط، وعشر ثنائيات،

٧ـ [المراد ... العلم] س. ٨ـ [بإزاء ... البعض]س. ٩ـ [هى] س.
١٠ـ [الأولى] س. ١١ـ أخص] أخس س .
١٤ـ١٥ـ [أخص ... للموجبة] المعدولة س. ١٦ـ [واحد] س.
٢٤ـ كانت كلية] كان موضوع القضية اللفظية كليا ض.
٢٤ـ٢٥ـ [إذ .. والثلاثون] س.

وعشر أخر ثلاثيات، وخمس رباعيات، وواحدة خماسية، والمعدوم لا يمكن تركيبه مع غيره فنجعله من البسائط فى آخر المجموع. وجملة هذه الصور بالتفصيل هى:

البسائط:

أ ـ كل فرد من الإنسان فرضناه فى المثال موضوع القضية ـ عالم

ب ـ كله جاهل، بجهل هو ضد العلم لاعدم العلم فقط.

جـ ـ كله متوسط أو مختلط العلم والجهل.

د ـ كله بالقوة فى العلم والجهل كالأطفال.

هـ ـ كله غير قابل للعلم والجهل كالأغبياء والمجانين.

الثنائيات:

و ـ بعضه عالم وبعضه جاهل .

ز ـ بعضه عالم وبعضه متوسط .

ح ـ بعضه عالم وبعضه بالقوة .

ط ـ بعضه عالم وبعضه غير مستعد .

ى ـ بعضه جاهل وبعضه متوسط .

يا ـ بعضه جاهل وبعضه بالقوة .

يب ـ بعضه جاهل وبعضه غير مستعد .

يج ـ بعضه متوسط وبعضه بالقوة.

يد ـ بعضه متوسط وبعضه غير مستعد.

يه ـ بعضه بالقوة وبعضه غير مستعد.

الثلاثيات:

يو ـ بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط.

يز ـ بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه بالقوة.

يج ـ بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه غير مستعد.

٤ـ «الذى» فرضناه ض.

١٠ـ [جاهل] س.

١٣ ـ [غير] س.

١٦ـ [غير] س.

يط ــ بعضه عالم وبعضه متوسط وبعضه بالقوة.

ك ـ بعضه عالم وبعضه متوسط وبعضه غير مستعد.

كا ــ بعضه عالم وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد.

كب ــ بعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة.

كج ــ بعضه جاهل وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد.

كه ــ بعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد.

الرباعيات:

كو ــ بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة.

كز ــ بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه غير مستعد.

كح ــ بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد.

كط ــ بعضه عالم وبعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد.

ل ــ بعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد.

الخماسية:

لا ــ بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد

هذا تمام الأقسام على تقدير وجود أشخاص الموضوع.

لب ــ كله معدوم(١). وهذه الاثنتان والثلاثون تمام أقسام الحصر العقلي. ويعتبر بعد هذا إهمال القضايا وحصرها: الكل أو البعض عالم في ست عشرة صورة، وهي هذه: أ، و، ز، ح، ط، يو، يز، يح، يط، كك، كا، كو، كز، كح، كط، لا.

الكل والبعض جاهل في ست عشرة صورة، وهي هذه: ب، و، س، يا، يب، يو، يز، يح، كب، كج، كد، كو، كز، كح، ل، لا. وصور ثمان ذكر فيها العالم الجاهل معاً، وهي هذه:

و/ يو / يز/ يح

كو/ كز/ كح/ لا.

وصور ثمان لا يذكر فيها العالم ولا الجاهل ، وهي هذه :

ج، د، هـ، يج، يد، يه، كه، لب (١)

وصور ثمان ذكر فيها العالم لا الجاهل، وهي هذه:

---

(١) انظر ما مر في ما سبق عن المعدمية.

٩– [غير] س.

ا، ز، ح، ط، يط، كك، كا، كط

وصور ثمان ذكر فيها الجاهل لا العالم، وهى هذه:

ب، س، يا، يب، كب، كج، كد ، ل.

لوح المهملات (١)

الموجبة المحصلة المهملة	السالبة المحصلة المهملة
الإنسان عالم	ليس الإنسان بعالم
يصدق فى ست عشرة صورة هى أن الكل أو البعض عالم ويكذب فى الباقيات	يصدق فى جميع الصور إلا واحدة هى أن الكل عالم فيكذب فيها فقط.
السالبة المعدولة المهملة	الموجبة المعدولة المهملة
الإنسان ليس بعالم	الإنسان لا عالم
يصدق فى سبع عشرة صورة الست عشرة هى المذكورات أولا وهى أن الكل أو البعض عالم(٢) وواحدة معدومة، ويكذب فى الباقيات	يصدق فى جميع الصور إلا اثنتين هما أن الكل عالم أو معدوم فيكذب فيهما
السالبة العدمية المهملة	الموجبة العدمية المهملة
ليس الإنسان بجاهل	الإنسان جاهل
يصدق فى جميع الصور إلا واحدة وهى أن الكل جاهل فيكذب فيها فقط	يصدق فى ست عشرة صورة هى أن الكل أو البعض جاهل ويكذب فى الباقيات

اعتبار أقسام الطول:

الموجبة المحصلة أخص من السالبة المعدولة، كما مر، فإن الأولى تصدق فى ست عشرة صورة، والثانية فى سبع عشرة صورة: الست عشرة هى الصور السابقة والواحدة غيرها. والسالبة المعدولة أخص من السالبة العدمية فإن الأولى تصدق فى سبع عشرة صورة والثانية فيها، وفى أربع عشرة غيرها فالثالثة لازمة للثانية والثانية للأولى ولاينعكس. وفى مقابلات هذه القضايا يكون الحال هكذا أيضا، لكن على خلاف الترتيب الأول؛ يعنى أن السالبة المحصلة لازمة للموجبة المعدولة، وهى لازمة للموجبة العدمية من غير عكس.

اعتبار العرض:

المحصلتان تجتمعان على الصدق فى خمس عشرة صورة هى صورة «بعضه عالم»، والمعدولتان أيضا تجتمعان على الصدق فى خمس عشرة صورة كذلك والعدميتان فى خمس عشر صورة هى صورة «بعضه جاهل» وشئ منها لايجتمع مع المقابل فى الكذب.

(١) يلاحظ أن ض تقدم هذه الصور الثمان التى لايذكر فيها العالم ولا الجاهل على الصور التى ذكر فيها كلاهما.

(٢) هذا المثال ساقط من س.

١٨- [كما مر] ض. ١٩- [والواحدة غيرها] ض.

٢٥- المحصلتان] فى المحصلة ض. ٢٦- المعدولتان] فى المعدولة ض // والعدميتان] فى العدمية ض.

اعتبار القطر:

الموجبات المحصلة والمعدولة تجتمع في الصدق في خمس عشرة صورة هي صور: بعضه عالم، وعلى الكذب في صورة واحدة هي أنهم معدومون. ومقابلاتها تجتمع في الصدق لا الكذب، وهي في الست عشرة صورة المذكورة. والموجبتان المحصلة والعدمية تجتمعان على الصدق في صور ثمان هي: بعضه عالم وبعضه جاهل، وعلى الكذب في صور ثمان لم يذكر فيها العالم والجاهل. ومقابلاتها تجتمع على الصدق في جميع الصور إلا في صورتين هما كون الكل عالما والكل جاهلا، ولاتجتمع على الكذب، والسالبة المعدولة والموجبة العدمية تجتمعان على الصدق في صور ثمان هي: بعضه عالم وبعضه جاهل، وفي الصور السبع التي لم يذكر فيها العالم والجاهل والمعدوم تجتمع على الكذب. ومقابلاتها تجتمع على الصدق في جميع الصور إلا في ثلاث منها هي كله جاهل أو معدوم ولاتجتمع على الكذب.

هذا هو اعتبار تلازم المهملات وتعاندها في الصدق والكذب ولنضع المحصورات بعد هذا في لوحين، ولنعتبرهما على هذه السياقة.

اللوح الأول للمحصورات

الموجبة الكلية المحصلة	السالبةالجزئية المحصلة
كل إنسان عالم	ليس كل إنسان عالما
يصدق في صورة هي أن كله عالم ويكذب في الباقيات	يصدق في كل صورة إلا واحدة هي كون الكل عالما
السالبة الكلية المعدولة	الموجبة الجزئية المعدولة
لا شئ من الإنسان بعالم	بعض الإنسان لا عالم
يصدق في صورتين هما كون الكل عالما أو معدوما ويكذب في الباقيات	يصدق في كل الصور إلا فيما إذا كان الكل عالما أو معدوما
السالبة الكلية العدمية(١)	الموجبة الجزئية العدمية
لاشئ من الإنسان بجاهل	بعض الإنسان جاهل
يصدق في ست عشرة صورة لم يذكر فيها الجاهل ويكذب في الباقيات	يصدق في ست عشرة صورة هما أن الكل أو البعض جاهل ويكذب في الباقيات.

(١) [العدمية] س.

٢ ـ الموجبات] في الموجبة ص .
// والموجبتان] وفي الموجبة ص.
// العدمية] المعدولة س.
١٠ـ معدوم] معدومون س .

٤ ـ المذكورة] ذكرت س .

اللوح الثانى للمحصورات

الموجبة الجزئية المحصلة	السالبة الكلية المحصلة
بعض الإنسان عالم	لاشئ من الإنسان بعالم
يصدق فى ستة عشرة صورة هى كون الكل أو البعض(١) عالما(٢)	يصدق فى ست عشرة صورة ذكر فيها أن الكل أو البعض عالم.
السالبة الجزئية المعدولة	الموجبة الكلية المعدولة
ليس كل إنسان بلا عالم	كل إنسان لا عالم
يصدق فى سبع عشرة الست عشرة كون الكل أو البعض عالما، والواحدة كون الكل معدوما. ويكذب فى الباقيات	يصدق فى خمس عشرة لم يذكر فيها العالم والمعدوم ويكذب فى الباقيات
/السالبة الجزئية العدمية	الموجبة الكلية العدمية
ليس كل إنسان جاهلا	كل إنسان جاهل
يصدق فى جميع الصور إلا واحدة هى أن الكل جاهل.	يصدق فى صورة هى أن الكل جاهل ويكذب فى الباقيات.

ص٦٨/١٠

اعتبار الطول:

الموجبة المحصلة فى كل من اللوحين أخص من السالبة المعدولة والسالبة المعدولة من السالبة العدمية، وفى المقابلات على خلاف هذا الترتيب وكل عامى لازم للخاص بلا عكس.

اعتبار العرض:

وإذا كانت كل قضيتين من جنس واحد فى كل لوح متناقضتين اقتسمتا الصدق والكذب.

اعتبار القطر:

الموجبة المحصلة مع الموجبة المعدولة يجتمعان على الكذب فى صورة واحدة هى كونهما معدومين، ولا يجتمعان على الصدق. ونقيضاهما يجتمعان فى تلك الصورة على الصدق دون الكذب. والموجبة المحصلة مع الموجبة العدمية تجتمعان على الكذب فى خمس عشرة صورة دون الصدق ونقيضاهما يجتمعان فى تلك الصور الخمس عشرة على الصدق دون الكذب، وتلك الصور الخمس عشرة فى اللوح الأول هى التى لم يذكر فيها الجاهل والمعدوم، وفى اللوح الثانى ما لم يذكر فيها العالم والمعدوم.

---

(١) [الكل أو] س.

(٢) «ويكذب فى الست عشرة صورة الباقية». عالما ض. ويلاحظ أن س تغفل الإشارة إلى ما تكذب فيه كل من هذه القضايا أو تشير إليه إجمالاً بينما يرد ذلك مفصلاً فى ض.

٢٢– الصور] الصورة س // [الخمس عشرة] س .

والسالبة المعدولة والموجبة العدمية تجتمعان على الكذب فى أربع عشرة صورة دون الصدق، ونقائضهما تجتمع أيضا على الصدق فى هذه الصور الأربع عشرة دون الكذب. وتلك الصورالأربع عشرة فى اللوح الأول هى التى لم يذكر فيها الجاهل ولا كله عالم أو معدوم، وفى اللوح الثانى هى التى لم يذكر فيها العالم ولا كله جاهل أو معدوم. هذا الكلام فى كل لوح على انفراد.

وإذا اعتبرنا كلا اللوحين مع بعضهما البعض فكل ما هو من جنس واحد فى التحصيل أو العدول أو العدم فإن اتفقتا فى الإيجاب أو السلب كانتا متداخلتين وإلا فمتضادتان أو داخلتان تحت التضاد كما ذكرنا. وإذا اعتبرنا المحصلة مع المعدولة بحيث تكون إحداهما من اللوح الأول والأخرى من الثانى فالموجبة المحصلة مع السالبة المعدولة سواء كانت من اللوح الأول أو الثانى يجتمعان على الصدق فى صورة واحدة هى كون الكل عالما، وعلى الكذب فى خمس عشرة صورة هى مالم يذكر فيها العالم والمعدوم ونقائض كل منهما بالضد يعنى فى باب الصدق والكذب. والموجبة المحصلة مع الموجبة المعدولة إن كانت المحصلة من اللوح الأول يجتمعان على الكذب دون الصدق فى ست عشر صورة هى كون بعضهم عالما أو كلهم معدومين، وإن كانت المحصلة من اللوح الثانى يجتمعان على الصدق فى خمس عشرة صورة هى كون بعضهم عالما، وعلى الكذب فى صورة واحدة هى كونهم معدومين، ونقائض الكل بالضد. وإذا اعتبرنا المحصلة مع العدمية فإن كانت الموجبة المحصلة من اللوح الأول فهى مع السالبة يجتمعان على الصدق فى صورة هى كونهم علماء، وعلى الكذب فى أخرى هى كونهم جهالا، ومع الموجبة يجتمعان على الكذب لا الضد فى جميع الصور إلا فى صورتين هما كون الكل عالما وكون الكل جاهلا. وإن كانت الموجبة المحصلة من اللوح الثانى فهى مع السالبة يجتمعان على الصدق فى صور ثمان هى التى ذكر فيها العالم دون الجاهل وعلى الكذب فى صور ثمان هى التى ذكر فيها الجاهل دون العالم، ومع الموجبة يجتمعان على الصدق فى صور ثمان هى التى ذكر فيها العالم والجاهل جميعا، وعلى الكذب فى صور ثمان هى التى لم يذكر فيها شئ منهما، ونقائض الكل بالضد.

وإذا اعتبرنا المعدولة مع العدمية فإن كانت الموجبة المعدولة من اللوح الأول تجتمع مع السالبة على الصدق فى جميع الصور إلا فى ثلاث منهما هى كون الكل جاهلا أو معدوما أو عالما، ولايجتمعان على الكذب، ومع الموجبة على الصدق فى صورة هى كون الكل جاهلا وعلى الكذب فى صورتين هى كونهم عالمين أو معدومين. وإن كانت الموجبة المعدولة من اللوح الثانى فهى مع السالبة يجتمعان على الصدق فى سبع صور هى التى لم يذكر فيها العالم ولا الجاهل و لا المعدوم، وعلى الكذب فى ثمانى صور هى ماذكر فيها العالم والجاهل، ومع الموجبة يجتمعان على الصدق فى ثمانى صور هى التى ذكر فيها الجاهل لا العالم،

٢-٣- [دون ... عشرة فى] س.

٦- كلا ... البعض] كل لوحين س .

١٠- [واحدة] س.

وعلى الكذب فى تسع صور هى التى ذكر فيها العالم لا الجاهل أو الموضوع معدوم، ونقائض الكل بالضد فى الكذب والصدق.

وإن اعتبرنا لوح المهملات مع واحد من تلك الألواح كان الحكم كما ذكرنا فإن كل مهملة فى قوة الجزئية، وكذا إذا وضعنا بإزاء لوح المهملات لوحا آخر من الكليات فاعتبار بعضها مع بعض ومع ألواح أخرى يعلم من هذه الجملة. وإذا تمهدت هذه المقدمات تقرر أن وجود الموضوع إذا اعتبر فى الشخصيات فالسالبة المحصلة مع الموجبة المعدولة والموجبة المحصلة ص ٧٠ مع السالبة المعدولة والموجبة المحصلة مع السالبة/ المعدولة ملازمات وإحداهما فى القوة مكان الأخـرى. وفى (١) المحصورات إذا اختلفت الكيفية والعدول والتحصيل واتفقت الكمية حصل التلازم، مثلا إذا قلنا كل إنسان عالم لزم أن يكون واحد منهم جاهلا، فإن هذا الكلام إذا كذب صدق نقيضه وهو بعض الإنسان ليس بعالم ولكنا قلنا كل إنسان عالم، وعلى هذا القياس ففى الشخصيات إن قلنا مقابل «زيد بصير» تارة السالبة وأخرى المعدولة لم تتفاوتا. وأما فى المحصورات فإن أخذنا مقابل «كان إنسان عالم» بالعدول فلابد من أخذه جزئية كما فى السلب، إذ لو أخذناه كلية كان فى قوة المتضاد، وكذا فى الجزئيات.

هذه أحوال العدول فى جانب المحمول، وأما إذا كانت القضية معدولة الموضوع وكلية نحو «كل لاج فهوب» ففى كل مادة يساوى فيها المحمول الموضوع اقتسم ج وب وجوه الإثبات والنفى، نحو «كل لا واحد فهو كثير» ففى مثل هذه المادة: المعدولة الموضوع والمعدولة المحمول متلازمتان، فإن «كل واحد فهو لا كثير» مساوٍ للقضية المذكورة، وكل واحد منهما مع السالبة التى فى قوة معدولة المحمول متلازمتان، فباعتبار العكس تكون القضايا المتلازمة فى كل مادة ستا.

وإن كان المحمول أعم فلا محالة يكون بعض ج أو كله ب أيضا، وإذا كانت هذه المعدولة والسالبة كليتين أو جزئيتين لم يكن بينهما مناسبة بحسب الصورة فى الخصوص والعموم، إذ يجوز أن يقال لاشئ من الإنسان بمتصور ويجوز أن يقال لا شئ من الإنسان بفرس ولايجوز أن يقال كل لاإنسان فرس. وكذا يجوز أن يقال بعض الإنسان حيوان ولايجوز أن يقال ليس بعض الإنسان بحيوان، ويجوز أن يقال ليس بعض الحيوان بإنسان ولايجوز أن يقال بعض اللاحيوان إنسان. أما إن كانت السالبة كلية والمعدولة جزئية، فالمعدولة تلزم السالبة على تقدير وجود الموضوع فى مادة الامتناع، إذ كلما صدق: لاشئ من الحيوان بحجر، صدق

(١) أسقطت الواو قبل «فى» فبدت الجملة التالية مرتبطة بما قبلها ونشأ عن ذلك اضطراب المعنى فى النسخة الفارسية.

٨- فى] وفى ض.
١٤- الموضوع] للموضوع س.
١٦- كل لا واحد] كل واحد س.
// المعدولة المحمول] المعدولة والمحمول س.
٢٤- كل لا إنسان] كل الإنسان س.

بعض اللاحيوان حجر. ولا كذلك فى مادة الإمكان، لجواز أن يقال لاشئ من الحيوان بمريض بالإمكان، ولايجوز أن يقال: بعض اللاحيوان مريض. وإن كانت السالبة جزئية والمعدولة كلية، لم يكن بينهما مناسبة إذ يجوز أن يقال: ليس بعض الحيوان بإنسان، ولايجوز أن يقال: كل لاحيوان إنسان. ويجوز أن يقال: كل لا إنسان متصور، ولايجوز أن يقال ليس بعض الإنسان بمتصور. لكن يجب فى هذه الصورة أن يشمل المحمول الإنسان واللاإنسان، إذ لو لم يشمل لكانت السالبة لازمة للمعدولة(١).

ونسبة حرف السلب فى معدولة الموضوع إلى السور كنسبته فى معدولة المحمول إلى الرابطة، إذ كما أن تقديم السلب على الرابطة هناك يقتضى التحصيل والعكس العدول فكذلك ههنا تقديم السلب على السور يقتضى التحصيل والعكس العدول. وإذ قد ذكرنا حال تلازم بعض القضايا الحملية باعتبار السلب والعدول، فلنبين تلازم الشرطيات المناسبة لهذا النوع.

***

(١) زيدت فى بعض نسخ الأصل الفارسى جملة «وهاهنا أيضا فإن تقديم السلب على السور يقتضى التحصيل وعكس العدول».

٣- إذا أو س.
// [ليس] ص.
٨- [هناك] س.

الفصل الثالث عشر
فى تلازم الشرطيات

قد تقرر من القواعد السابقة أن إيجاب الشرطيات وسلبها لايتبع إيجاب القضايا التى هى أجزاؤها وسلبها، بل فى الشرطية الموجبة قد تكون المصاحبة أو المعاندة بين موجبتين أو سالبتين أو سالبة وموجبة وكذا الشرطية السالبة.

وإن اعتبر وقوع المحصورات الأربع فى كل من المقدم والتالى للشرطيات يحصل ستة عشر نوعا من ضرب الأربعة فى الأربعة. وبإزاء المعدولة فى الشرطيات مايكون المقدم أو التالى سالبة تناقضها محصلة يكون بإزائها المعدولة مثلا، قولنا: كلما كان كل أب فكل ج د محصلة. وبإزائها فى المعدولة التالى لابد أن يقال: كلما كان كل أب فليس كل ج د، لا أن يقال: فلا شئ من أب. لكن لم تجر العادة أن تسمى فى الشرطيات هذه القضايا معدولة.

وإذا اعتبر تلازم الشرطيات فإمّا أن تعتبر المتصلات وحدها، أو تعتمد المنفصلات وحدها، أو كل من النوعين مع الآخر. أما إذا اعتبرت المتصلات وحدها فالعادة أن يوضع لوح مشتمل على ست عشرة قضية هى أصناف الموجبة الكلية المتصلة الحاصلة من تأليف القضايا المحصورة. ولوح آخر بإزائها مشتمل على ست عشرة قضية هى أصناف السالبة الكلية التى تالى كل منهما نقيض واحد من الموجبات، وكذا الجزئيات على هذا الشكل:

٤ـ أجزاؤها وسلبها] أجزاء الشرطيات ض.
٦ـ وقوع] وقع س.
١١ـ [أو.. وحدها] س.

لوح الكليات

الأعداد	موجبة: المقدمات	موجبة: التوالى	الأعداد	سالبة: المقدمات	سالبة: التوالى
أ	كلما كان كل أ ب	فكل ج د	أ	ليس البته إذا كان كل أ ب	فليس بعض ج د
ب		فلا شئ من ج د	ب		فبعض ج د
ج		فبعض ج د	ج		فلا شئ من ج د
د		فليس بعض ج د	د		فكل ج د
هـ	كلما كان لاشئ من أ، ب	فكل ج د	هـ	ليس آلبته إذا كان لاشئ من أ ب	فليس بعض ج د
و		فلا شئ من ج د	و		فبعض ج د
ز		فبعض ج د	ز		فلا شئ من ج د
ح		فليس بعض ج د	ح		فكل ج د
ط	كلما كان بعض أ ب	فكل ج د	ط	ليس البته إذا كان بعض أ ب	فليس بعض ج د
ى		فلا شئ من ج د	ى		فبعض ج د
يا		فبعض ج د	يا		فلا شئ من ج د
يب		فليس بعض ج د	يب		فكل ج د
يج	كلما كان ليس بعض أ ب	فكل ج د	يج	ليس البته إذا كان ليس (١) بعض أ ب	فليس بعض ج د
يد		فلا شئ من ج د	يد		فبعض ج د
يه		فبعض ج د	يه		فلا شئ من ج د
يو		فليس بعض ج د	يو		فكل ج د

(١) [ليس] ض

لوح الجزئيات

الأعداد	موجبة: المقدمات	موجبة: التوالى	الأعداد	سالبة: المقدمات	سالبة: التوالى
أ	قد يكون إذا كان كل أ ب	فكل ج د	أ	قد لايكون إذا كان كل أ ب	فليس بعض ج د
ب		فلا شئ من ج د	ب		فبعض ج د
ج		فبعض ج د	ج		فلا شئ من ج د
د		فليس بعض ج د	د		فكل ج د
هـ	قد يكون إذا كان لا شئ من أ ب	فكل ج د	هـ	قد لايكون إذا كان لاشئ من أ ب	فليس بعض ج د
و		فلا شئ من ج د	و		فبعض ج د
ز		فبعض ج د	ز		فلا شئ من ج د
ح		فليس بعض ج د	ح		فكل ج د
ط	قد يكون إذا كان بعض أ ب	فكل ج د	ط	قد لايكون إذا كان بعض أ ب	فليس بعض ج د
ى		فلا شئ من ج د	ى		فبعض ج د
يا		فبعض ج د	يا		فلا شئ من ج د
يب		فليس بعض ج د	يب		فكل ج د
يج	قد يكون إذا كان ليس بعض أ ب	فكل ج د	يج	قد لايكون إذا كان ليس بعض أ ب	فليس بعض ج د
يد		فلا شئ من ج د	يد		فبعض ج د
يه		فبعض ج د	يه		فلا شئ من ج د
يو		فليس بعض ج د	يو		فكل ج د

فنقول كل قضيتين من هذه الشرطيات المتفقة فى الكم والمختلفة فى الكيف والمتشاركة فى المقدم والمتناقضة فى التالى، كما وضعنا فى اللوح كلا بإزاء الآخر فهما متلازمتان، ومتساويتان فى المصاحبة أو اللزوم، وذلك لأن المقدم قضية واحدة إن اقتضت المصاحبة المطلقة مع التالى لزم فى ملازمها سلب المصاحبة المطلقة بإيراد نقيض التالى. وكذا إن اقتضى مقدم قضية واحدة لزوم التالى لزم فى ملازمها سلب اللزوم بإيراد نقيض التالى، وإن اقتضى الاتفاق لزمه سلب الاتفاق.

ثم إن حرف السلب إذا دخل على الملازم وكان سلب السلب إيجابا فالقضية فى المصاحبة واللزوم والاتفاق تكون على حالها الأولى. مثلا: القضيتان اللتان إحداهما: كلما كان كل أ ب فكل ج د، والأخرى: وليس ألبتـه إذا كـان كل أ ب فليس كل ج د ـ متـلازمتـان، لكن فى المصاحبة، إذ لما صدق على جميع الأوضاع والأحوال أن كل أ ب يصدق بمصاحبة أن كل ج د، فنقيض كل ج د الذى هو ليس كل ج د يكون كاذبا، ففى أى وضع وحال صدق كل أ ص ٧٣ ب لايصدق بمصاحبة كل ج د. وهكذا من الجانب الآخر. وفى أى وضع و/ حال صدق كل أب إن لم يصدق ليس كل ج د على سبيل المصاحبة يصدق نقيضه ففى جميع الأحوال والأوضاع التى صدق كل أب صدق بمصاحبة كل ج د فيكونان متلازمين.

وأما فى اللزومية فلما لزم فى جميع الأحوال من وضع كل أب كل ج د ففى أى حال ووضع يكون كل أب لايكون بحيث لايلزم[1] أن يكون كل ج د، بل يلزم أن يكون كل ج د، وعلى هذا القياس من الجانب الآخر.

ويجب أن يعلم أنه فرق بين أن يعتبر اللزوم جزء التالى وبين أن يعتبر اللزوم هيئة ربط التالى بالمقدم. إذ لو اعتبر اللزوم جزء التالى وكان التالى كل ج د كان نقيضه ليس بلازم أن يكون كل ج د وإن كان اللزوم هيئة الربط مع نقيض التالى كان هكذا يلزم أنه «ليس كل ج د»، والأول أعم من الثانى فإذا دخل السلب على كل منهما كان الثانى أعم ولازما مساويا للقضية اللزومية الأولى دون الثانية، إذ الثانى لازم أعم. فإذا قلنا كلما كان كل (٢) أ ب يلزم كل ج د، فلازمه المساوى قولنا: ليس ألبته إذا كان كل أب ليس يلزم أن يكون كل ج د، وإن صدقت هذه القضية أيضا أعنى: ليس ألبته إذا كان أب يلزم أن لايكون كل ج د، لكنها أعم من الأولى، وشاملة لاتفاقية الطرفين أيضا. وهذه القضية مع قولنا كلما كان كل أب لايلزم أن لايكون كل ج د، يعنى يحتمل أن يكون كل ج د متلازمة. وظاهر أن قولنا يحتمل أن يكون كل ج د أعم من كل ج د مطلقا.

(١) لم ينبه محقق ض على سقوط النفى هنا من النسخة الفارسية مع أن سقوطه تفسير المعنى.

(٢) رجح محقق ض حذف كل من هذا الموضع، ومراجعة السياق تدل على وجوب بقائها.

٤ـ مع] أو ض. ١١ـ وحال] حال س. ١٥ـ [لا] يلزم ض. // [أن] س.

١٨ـ بلازم] لزوم س. ٢١ـ [إذ الثانى] س // [كل] ض. ٢٢ـ [كل] جـ س.

٢٤ـ وشاملة .. الطرفين] والاتفاقية تشمل طرفها ض. ٢٥ـ [كل] الثانية س.

فلابد من حفظ هذه الدقيقة: وهى أنه لابد فى مقابل تالى اللزومية أن يقال «ليس يلزم» لا أن يقال «يلزم ليس» ليحصل التلازم. والاتفاقية على قياس الاستصحابية. وإذا حصل بين القضيتين تلازم فلازم كل منهما لازم للأخرى لكن لاينعكس. فمقتضى المصاحبة المطلقة لما كان لازم اللزومية والاتفاقية فلازم كل منهما يكون من متلازم هاتين القضيتين أيضا أعم من الاتفاقية واللزومية. وحال عموم هذه القضايا وخصوصها ونسبة كل منها إلى الأخرى ستتقرر بالاستقصاء فى باب الجهات، إن شاء الله تعالى.

وإذا اعتبرت المنفصلات وحدها فإن كانت المنفصلة موجبة فكل منفصلة سالبة موافقة فى الكم مركبة من نقيض جزء وعين جزء آخر، تكون لازمة لها، لكن هذا اللازم لاينعكس. مثاله، إذا قلنا: دائما كل/ عدد إما زوج وإما فرد يلزمه: ليس البتة كل عدد إمّا ليس بزوج وإما فرد، أوإما ليس بفرد و إمّا زوج. ص٧٤

وإذا كانت المنفصلة سالبة لايحتمل أن تكون منفصلة موجبة لازمة لها فإن السالبة المنفصلة شاملة لاحتمالات أخر خالية عن احتمال العناد كما ذكرنا. مثلا يجوز أن يقال: إما أن يكون الإنسان موجودا وإما أن لايكون الاثنان زوجا ولايجوز أن يقال دائما: إما أن يكون الإنسان موجودا وإما أن لايكون الاثنان زوجا. والمنفصلة الحقيقية وغير الحقيقية فى ذلك سيان.

وإن كانت المنفصلة موجبة حقيقية من جزئين فالمنفصلة الموجبة الحقيقية التى من نقيض ذلك الجزئين لازمة لها، وهذا اللزوم ينعكس. وإن أريد وضع فى هذا الموضع أيضا لوح مشتمل على أصناف المنفصلات الإيجابية ولوازم كل منها بإزائها.

وأما إذا اعتبرت المتصلات والمنفصلات، فإن كانت المتصلة لزومية تامة وإيجابية، يعنى تاليها مساو لمقدمها واللزوم حاصل من الطرفين فالمنفصلة الحقيقية الإيجابية المركبة من نقيض أحد الجزئين وعين الآخر لازمة مساوية لها، كما نقول: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فيلزمه إما الشمس طالعة أو النهار غير موجود، وكذا إما الشمس غير طالعة أو النهار موجود، وهاتان منفصلتان وعلى العكس.

---

٢ ـ بين] من س.
٣ ـ تلازم] يلزم س.
٧ ـ منفصلة] متصلة س.
٨ ـ [لا] ض.
٢٠ ـ [حاصل] س.
٢١ ـ نقيض] بعض س.

والمتصلة الموجبة اللزومية التى لزومها تام ومقدمها عين جزء وتاليها نقيض جزء آخر، أو على العكس، لازمة مساوية أيضا للمنفصلة الموجبة الحقيقية. كقولنا: الأعداد إما زوج أو فرد، ويلزمه قولنا: إن كان العدد زوجا لم يكن فردا، وإن لم يكن زوجا ففرد، وإن كان فردا لم يكن زوجا، وإن لم يكن فردا فزوج، وهذه أربع متصلات. أما إن كان لزوم المتصلة غير تام، وهو أن يكون التالى أعم كقولنا: إن كتب زيد تحركت يده، فلازمها منفصلة غير حقيقية، أما مانعة الجمع فقط من عين المقدم ونقيض التالى نحو: إما زيد يكتب أولا تتحرك يده، أو مانعة الخلو فقط من نقيض المقدم وعين التالى، نحو: إما زيد لايكتب أو يده تتحرك. وهكذا إن لم تكن المنفصلة حقيقية فلزوم المتصلة اللازمة لها ليس بتام.

فالمنفصلة إن كانت مانعة الجمع فمقدم المتصلة يكون عين جزء وتاليها نقيض جزء آخر، نحو: هذا الشخص إما حيوان أو حجر، ويلزمه إن كان حيوانا فليس بحجر، وإن كان حجرا فليس بحيوان. وإن كانت مانعة الخلو فمقدم المتصلة يكون نقيض جزء وتاليها عين جزء آخر
ص ٧٥ نحو: هذا الشخص إما لاحيوان/ أو لا حجر، ويلزمه: إن كان حيوانا فليس بحجر وإن كان حجرا فليس بحيوان، وجملة هذه اللوازم تنعكس.

وكل متصلة لزومية يلزمها متصلة مقتضية للمصاحبة غير منعكسة ومتصلة موافقة فى الكم ومخالفة فى الكيف متناقضة فى التالى ومنعكسة. وكل منفصلة موجبة يلزمها منفصلة سالبة موافقة فى الكم مناقضة فى جزء واحد ولازم اللازم لازم، لكن وجود الانعكاس مشروط بحصوله فى اللزومين.

وأما المتصلات فالموجبة المطلقة التى لايعتبر فيها اللزوم لايلزمها المنفصلة الموجبة، إذ الانفصال لايحصل بلا عناد، ويجوز أن يلزمها المنفصلة السالبة، مثلا إذا قلنا كلما كان كل أب فكل ج د، ويلزمه: ليس ألبتة إما أن يكون كل أب وإما أن يكون كل ج د. وهذا اللازم لاينعكس لأن إيجاب الاتصال أخص من سلب الانفصال كما ذكرنا. وفى المنفصلة إذا قلنا دائما إما أن يكون كل أب وإما أن يكون كل ج د فلازمه على أى نوع اتفق ليس ألبتة كلما

١٥– «اللازم» ومنعكسة ض.

١٦– «من اللازم» ولازم ض.

١٩– للمنفصلة] المنفصلات ض.

// «الموافقة فى الكيف» مثلا ض.

٢١– وفى] فى س.

كان أب فكل ج د، ولاينعكس، لأن إيجاب الانفصال أخص من سلب الاتصال. وفى جانب السلب يلزم المتصلة السالبة منفصلة سالبة موافقة فى الكم ومناقضة فى جزء واحد لتالى المتصلة، مثال ذلك أن قولنا: ليس ألبته إذا كان كل أ ب فكل ج د متصلة ويلزمها منفصلة وهى قولنا: ليس ألبتة إما كل أب وإما ليس كل ج د، فإن تلك المتصلة الملزومة يلازمها هذه المتصلة وهى: كلما كان كل أب فليس كل ج د. وهذه المتصلة ملزومة للمنفصلة المذكورة ولازم اللازم لازم، لكن هذا اللازم لاينعكس.

وإن كانت المتصلة سالبة لزومية، يعنى أن وضع المقدم يقتضى امتناع وضع التالى يلزمها منفصلة سالبة موافقة فى الكم ومناقضة فى جزء واحد لمقدم المتصلة. مثال ذلك أن قولنا: ليس ألبته إذا كان كل أب فكل ج د متصلة فإذا كانت بذلك المعنى يلزمها قولنا: ليس ألبته إما ليس كل أب وإما كل ج د، إذ كلما كانت أوضاع المقدم تقتضى امتناع وجود التالى فوجود التالى يستلزم إمتناع وجود المقدم، فكلما كان كل أ ب فليس كل ج د حقا كان لازمه ليس ألبته إما كل أ ب وإما ليس كل ج د حقا وهذا اللازم لاينعكس. وأما السالبة المتصلة فإن لم تكن بذلك المعنى لم تلزمها هذه القضايا.

والسالبة المنفصلة يلزمها سالبة متصلة - بمعنى سلب اللزوم - مركبة من عين جزء ونقيض جزء آخر، وفى السالبة المنفصلة لو استلزم عين جزء نقيض جزء آخر لكان بين
ص٧٦ العينين عناد مانع الجمع، وإن كان/ نقيض جزء مستلزما لعين جزء آخر لكان بين العينين عناد مانع الخلو كما ذكرنا، فإذا كنا سلبنا العناد المطلق كان سلب هذه اللزومات حقا، فكانت السالبة المتصلة بهذا المعنى حقه. هذا ماأردنا بيانه من تلازم الشرطيات بحسب هذا الموضع. ووضع الألواح فى كل صنف على قياس ماوضعنا فى المتصلات سهل، وإيرادها يقتضى التطويل فلا حاجة إليه. ولما ذكر تضاد القضايا وتداخلها وتناقضها وتقابلها وكان متلازم الضد ضد بالقوة، ومتلازم النقيض نقيض بالقوة بشرط الانعكاس، وإلا كان لازم الضد أو لازم النقيض وكذا فى التقابل والتداخل علم أصناف التضاد والتناقض والتداخل والتقابل وكذا اللازم منها، وإذا صارت هذه المباحث ملكة حصلت قدرة تامة على التصرف فى المعانى وظهرت سائر أصناف التلازم. وبالله التوفيق.

١٠– [وجود التالى] س .

١٣ ـ القضايا] القضية س.

٢٠ـ [فلا.. إليه] ض. // [وتناقضها] ض س.

٢١ـ بالقوة] الثبوت س.

٢٢ـ [وكذا.. التداخل] س.

٢٤ـ [وبالله التوفيق] س.

الفصل الرابع عشر

فى بيان تلازم القضايا وتباينها

باعتبار استواء الأجزاء وانعكاسها ومقابلاتها

كل معنى كلى مفرد صالح لأن يكون جزءا من القضية الحملية - محصلة كانت أو معدولة - إذا اعتبرناه مع معنى آخر نظير له لايخلو: إما أن يمكن حمل أحدهما على الآخر بالإيجاب الكلى أولا، فإن انعكس فالمعنيان متساويان فى الدلالة، وإلا كان أحدهما أخص والآخر أعم. وإن لم يمكن حمل أحدهما على الآخر بالإيجاب فالمعنيان متباينان لا محالة، فلا يخلو: إما أن يمكن جمعهما والخلو عنهما، أو يمكن الجمع ويمتنع الخلو، أو بالعكس، أو يمتنع كلاهما. وإذا جعل واحد من ذينك المعنيين موضوعا والآخر محمولا - بواحد من هذه الاعتبارات - لايكون تفاوت فى صحة الإيجاب أو السلب، إلا فيما إذا كان أحدهما أخص والآخر أعم، إذ بين مايكون الموضوع خاصا والمحمول عاما أو بالعكس تفاوت، فهذا الاختلاف منحصر فى سبعة أقسام:

أ ـ أن يكون الموضوع والمحمول متساويين كالإنسان والناطق.

ب ـ أن يكون الموضوع أخص من المحمول كالإنسان والحيوان.

جـ ـ بالعكس كالحيوان والإنسان

د ـ أن يمكن الجمع والخلو كالحيوان والأسود.

٧ـ يمكن] يكون س
// [على الآخر] س.
// [لا محالة] س.
١٠ـ [إلا] لا س.

هـ- أن يمكن الجمع فقط كالحيوان واللاإنسان.

و- أن يمكن الخلو فقط كالإنسان والفرس.

ز- أن يمتنع كلاهما كالإنسان واللاإنسان

وكل قضية معين موضوعها محمولها إذا جعلنا موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا يسمى ذلك عكسا، وإذا جعلنا مقابل الموضوع بالعدول موضوعا مقابل المحمول بالعدول محمولا يسمى مقابلا، فإذا جعلنا المقابلات منعكسة سميت عكس المقابل.

ص٧٧ ولا بد من الاحتياط فى العكس بتمييز كل من المحمول والموضوع/ بجميع الأجزاء عن الآخر وعن لواحق الربط والسلب والسور والجهة، وتحصيل الانعكاس بالتمام. مثلا إذا قلنا: لارجل فى الدار، لايقال فى عكسه: لا دار فى الرجل لأن كلمة «فى» لم تبق على قرارها. وكذا الحال فى عكس المقابل.

فنقول: فى النوع الأول يحصل من عين الموضوع والمحمول ومن مقابلهما بالعدول موجبة كلية على الاستواء والانعكاس وجملتها متلازمة، إذ يجوز أن يقال: كل إنسان ناطق - وكل ناطق إنسان، وكل لاإنسان لاناطق - وكل لاناطق لا إنسان.

فى النوع الرابع أيضا: يحصل من عينيهما ومن مقابلهما موجبة وسالبة على الاستواء والانعكاس، وجملتها متلازمة، إذ يقال: بعض الحيوان أسود وبعضه لا - وبعض الأسود حيوان وبعضه لا، وكذا فى المقابلات.

وفى النوع السابع يحصل من عين كليهما ومقابل كليهما سالبة كلية على الاستواء والانعكاس، والجملة متلازمة على ذلك القياس.

وفى النوع الثانى يحصل من العينين موجبة كلية على الاستواء وموجبة جزئية أو سالبة جزئية على الانعكاس، وكذا من المقابلين لكنهما على خلاف هذا الترتيب. كما نقول: كل إنسان حيوان - وبعض الحيوان إنسان وبعضه لا، وكل لا حيوان لاإنسان - وبعض اللاإنسان لاحيوان وبعضه لا.

١- كالحيوان] كالإنسان ض.

٢- كالإنسان] كالحيوان ض

٥- [ذلك] س

٨- والجهة] الجهات س. ٩- فى] من س.

// - «التى هى جزء المحمول» لم تبق ض.

١٢- [يقال] ض.

والنوع الثالث كذلك، لكنه على خلاف هذا الترتيب: بل العينان من هذا النوع نظير المقابلين من النوع الثاني، والمقابلان نظير العينين، وحال التلازم كما ذكرناه.

وفي النوع الخامس يحصل من العينين إيجاب وسلب جزئيان على الاستواء والانعكاس، ومن المقابلين سلب كلي كذلك.

والنوع السادس يحصل بخلاف ذلك من العينين سلب كلي، ومن المقابلين إيجاب وسلب جزئي على الاستواء والانعكاس، والجملة متلازمة.

ولأجل أن تدخل هذه المعاني في النظر وضعنا هذه الأنواع في الجدول ووضعنا بإزاء كل مايتعين من المحصورات ومايصدق بحسب اللزوم حتى يبدو للنظر ماهو لازم غير منعكس وماهو لازم منعكس لكل نوع أو جمع من الأنواع بمشاركة الجملة. ويظهر من هذا الجدول أن كل واحدة من المحصورات ـ بحسب صورتها ـ بلا اعتبار مادتها ـ في أي مقدار من الأنواع تصدق. مثلا الموجبة الكلية في النوعين الأولين، والموجبة الجزئية في الأنواع الخمسة الأولى والسالبة الكلية في النوعين الآخرين، والسالبة الجزئية في الأنواع الخمسة الأخرى، وأن لكل ـ بحسب الصورة ـ من العكس والمقابل وعكس المقابل أي شئ لازم وأي شئ مباين.

وهذا البحث نافع غاية النفع في باب العكس المستوى وعكس النقيض الآتي، إذ يعلم أن العكس المستوى للموجبة الكلية هو الموجبة الجزئية وعكس نقيضها موجبة كلية، والعكس المستوى للموجبة الجزئية موجبة جزئية وعكس نقيضها لايجب دائما أن يكون موجبة بل قد يكون سالبة أيضا، والعكس المستوى للسالبة الكلية سالبة كلية وعكس نقيضها سالبة جزئية والعكس المستوى للسالبة الجزئية لايجب أن يكون سالبة بل قد يكون موجبة أيضا وعكس نقيضها سالبة جزئية وهذا هو الجدول:

٥ـ٦ـ [والنوع السادس.. والانعكاس] س.
٧ـ الأنواع] النوع س.
٨ـ٩ـ [مايتعين .. لكل نوع] س.
١٦ـ [دائما] س.
١٩ـ [وهذا هو الجدول] س.

جدول أنواع القضايا الحملية باعتبار تساوى أجزائها وتداخلها وتباينها والتلازم الحاصل لاستواء أجزائها وانعكاسها

عدد الأنواع	النوع الأول	النوع الثانى	النوع الثالث	النوع الرابع	النوع الخامس	النوع السادس	النوع السابع
مادة كل نوع	المتساويان	الموضوع خاص والمحمول عام	الموضوع عام والمحمول خاص	المتباينان ويمكن الجمع والخلو	المتباينان ويمكن الجمع فقط	المتباينان ويمكن الخلو فقط	المتباينان ويمتنع الجمع والخلو
مثال الموضوع	الإنسان	الإنسان	الحيوان	الحيوان	الحيوان	الإنسان	الإنسان
مثال المحمول	ناطق	حيوان	إنسان	أسود	لا إنسان	فرس	لا إنسان
ما يتعين من المحصورات فى كل نوع على الاستواء(١)	موجبة كلية	موجبة كلية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	سالبة كلية	سالبة كلية
ما يتعين من المحصورات على العكس فى كل نوع(٢)	موجبة كلية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	موجبة كلية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	سالبة كلية	سالبة كلية
ما يتعين من المحصورات على استواء المقابل فى كل نوع(٣)	موجبة كلية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	موجبة كلية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	سالبة كلية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	سالبة كلية
ما يتعين من المحصورات على عكس المقابل فى كل نوع	موجبة كلية	موجبة كلية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	سالبة كلية	موجبة جزئية وسالبة جزئية	سالبة كلية
ما يصدق من المحصورات	موجبة كلية				سالبة جزئية		
بالاستواء مع هذه الأنواع	موجبة جزئية				سالبة كلية		
ما يصدق من المحصورات	موجبة كلية				سالبة جزئية		
على العكس مع هذه الأنواع	موجبة جزئية				سالبة جزئية		
ما يصدق من المحصورات	موجبة سالبة كلية				سالبة كلية		
على استواء المقابل مع هذه الأنواع	موجبة جزئية				سالبة جزئية		
ما يصدق من المحصورات	موجبة كلية				سالبة جزئية		
على عكس المقابل مع هذه الأنواع	موجبة جزئية				سالبة كلية		

(١) [على الاستواء] س .

(٢) العكس] الاستواء س.

(٣) استواء] عكس س .

وأما إذا أردنا أن نعتبر ذلك فى الشرطيات فتضطرد هذه الأحكام بعينها فى المتصلات اللزومية بلا تفاوت، إلا أنه يجب أن يرد موضوع مقابل الأجزاء نقيض الأجزاء. وفى الاتفاقيات لاتصح هذه الاعتبارات فى بعض الصور كما سيعلم. وإن شئنا وضعنا بإزاء الأنواع الأربعة الأولى المتصلات لزومية وبإزاء الأنواع الثلاثة الأخرى الأنواع الثلاثة المذكورة من المنفصلات، ثم اعتبرنا أحوال الاستواء والانعكاس، وإن لم يفد الانعكاس فى المنفصلات لعدم امتياز أجزائها بالطبع كما سبق. ولما كان اعتبار الشرطيات مع تمهيد هذه القواعد متيسراً لم تورد الأمثلة مخافة التطويل.

***

الفصل الخامس عشر

فى القضايا المنحرفة والمحرفة

مصطلح المنطقيين أن كل قضية حملية سورها مقارن لمحمولها تسمى منحرفة، وكل شرطية لم تدل صيغتها بالوضع على مصاحبة أو عناد ولكن مفهوم القضية يقتضيهما تسمى محرفة.

وليس بين هذين الاصطلاحين زيادة تناسب، بل كل منهما قد وجد فيه الانحراف عن منهج الوجوب.

ص٧٩ أما المنحرفات فلأن حق السور تعيين محل الحكم/ فكانت مقارنته بالمحمول وهو المحكوم به منافيه لأصل معنى السور، فالسور فى هذا الموضع إنما هو سور فى اللفظ فقط، لكن ينبغى أن يؤخذ المحمول مع مقتضى أداة السور ويجعل المجموع محمولا كما فى المعدولة، ثم ينظر فى حال الموضوع فإن كان مسورا فالقضية محصورة، وإلا فمهملة أو شخصية.

وعادة المنطقيين أنهم يعتبرون صدق المنحرفات وكذبها فى المواد الثلاث، وفى الوجوب يعتبرون الأعم والمساوى أيضا، فإن بعضهم تصوروا أن التفاوت بينهما واقع فى بعض الصور. مثلا: كل إنسان كل حيوان - لايصدق، وكل إنسان كل ناطق - صادق، وفى الحقيقة كل منهما كاذب، فإن المراد من الكل فى هذا الموضع كل واحد كما ذكرنا، ولا وجه لأن يقال: كل واحد من أفراد الإنسان ؛ كزيد وعمرو بعينه كل واحد من الناطق. ومنشأ هذا السهو أنهم جعلوا لفظ الكل بمعنى الجملة.

ومحمول القضية المنحرفة إما شخصى أو كلى: فإن كان شخصيا فلا محالة يكون الموضوع شخصيا، وفى هذه الصورة يجب الكذب، إذ لايصح أن يقال: زيد كل هذا الشخص الآخر أو بعضه لكن يصح: ليس ولا واحد من هذا الشخص ولابعضه. وإن كان اللفظ منحرفا عن قانون الاستعمال لكن إذا كان المحمول كليا فى كل المواد صح حمله على كل الأصناف.

٢- والمحرفة] والمنحرفة س.

٤- تسمى] سميت س.   ٥- محرفة] منحرفة س.

٦- [فيه] س.   ٨-٩- [وهو... به] س.

١٠- (معنى، أداة ض.

٢٠- [ولا واحد من] س.

ثم البحث في كل صنف وإن كان لازماً، لكن لما لم يشتمل أصل الباب على زيادة فائدة وضعنا مجرد أحكام كل في جدول لئلا يخلو هذا المختصر عن هذه المسائل ولايحصل التطويل، وتحقيق كل حكم لايخفى على من قرر الأصول السابقة. والمهملة قد تعتبر على وجه الطبيعة الكلية التي وضع اللفظ بإزائها وقد تعتبر على وجه العموم والخصوص اللذين تحتمل المهملة أحدهما وتستلزم الآخر، وهذا هو الجدول: جدول القضايا المنحرفة (في الصفحة التالية).

وأما المحرفات الشرطية فلها وجوه كثيرة، والأشهر منها أن يقال: لاتكون الشمس طالعة وتكون الكواكب ظاهرة. وهذه العبارة في قوة المتصلة من عين الأول ونقيض الثاني أو منفصلة من عينهما.

فيقال: لايكون أ ب ويكون ج د ويقال: العدد لايكون زوجا أو يكون منقسما إلى المتساويين، وهو أيضا في قوة المنفصلة من عين أحدهما ونقيض الآخر والمتصلة من عينهما، فيقال: لايكون أب أو يكون ج د والأول يسلب المصاحبة أو اللزوم والثاني يسلب المباينة أو المعاندة. وإن كان حرف العناد/ بمعنى حرف الاستثناء أفاد اللزوم، مثلا. «أو يكون» «بمعنى إلا أن يكون»، وإن لم يكن كذلك لم تصح هذه المحرفة على المنفصلة الأولى حتى لاتتغير صيغتها. ص٨١

وقولنا : لايكتب زيد إلا تحركت يده في قوة المتصلة الكلية وهي: كلما كتب تحركت يده، وأيضا: إذا كانت الشمس طالعة فالحمار ناهق ـ في قوة المتصلة الجزئية. وهكذا قياس البواقي.

* * *

٣– [المهملة] ض.

٤ـ «بالعربية» لايكون ض.

٩– [لا] تتغير س .

١٠– [الكلية] س.

١١ـ «غير» ناهق ض.

جدول القضايا المنحرفة

حصر المحمول	الموضوعات									
	كمية الموضوع		شخصية		مهملة		كلية		جزئية	
	كيفية الموضوع		موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة
	مواد القضايا	الأمثلة	زيد	ليس زيد	الإنسان	ليس الإنسان	كل إنسان	لا واحد من الإنسان	بعض ما هو إنسان	ليس بعض ما هو إنسان
موجبة جلية	وجوب أعم	هو كل واحد من الحيوان	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق
	وجوب مسار	هو كل واحد من الناطق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق
	امكان	هو كل واحد من الكاتب	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق
	امتناع	هو كل واحد من الحجر	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق
سالبة كلية	وجوب أعم	هو لا واحد من الحيوان	كاذب	صادق	صادق من حيث الطبيعة كاذب من حيث العموم والخصوص	كاذب من حيث الطبيعة صادق من حيث العموم والخصوص	كاذب	صادق	كاذب	صادق
	وجوب مساوى	هو لا واحد من الكاتب	كاذب	صادق			كاذب	صادق	كاذب	صادق
	امكان	هو لا واحد من الكاتب	محتمل	محتمل			كاذب وقيل محتمل	كاذب	صادق	صادق وقيل محتمل
	امتناع	هو لا واحد من الحجر	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب
موجبة جزئية	وجوب أعم	هو بعض ما هو حيوان	صادق	كاذب	كاذب من حيث الطبيعة صادق من حيث العموم والخصوص	صادق من حيث الطبيعة كاذب من حيث العموم والخصوص	صادق	كاذب	صادق	كاذب
	وجوب مساوى	هو بعض ما هو ناطق	صادق	كاذب			صادق	كاذب	صادق	كاذب
	امكان	هو بعض ما هو كاتب	محتمل	محتمل			كاذب	كاذب	صادق	صادق
سالبة جزئية	امتناع	هو بعض ما هو حجر	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق
	وجوب أعم	هو ليس بعض ما هو حيوان	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب
	وجوب مسار	هو ليس بعض ما هو ناطق	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب
	إمكان	هو ليس بعض ما هو كاتب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب
	امتناع	هو ليس بعض ما هو حجر	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب	صادق	كاذب

الفصل السادس عشر

فى رد بعض القضايا إلى البعض

أما رد الموجبة إلى السالبة والسالبة إلى الموجبة فبالعدول كما ذكر. وأما رد الكلى إلى الجزئى وبالعكس فبالافتراض، وهو أن القضية إذا كانت جزئية وأردنا أن نجعلها كلية جعلنا ذلك البعض المحكوم عليه بعضا معينا فيكون خاصا تحت عام هو الموضوع ووضعنا موضعه لفظا مفردا محصلا أو معدولا.

مثلا: إذا قلنا: بعض الإنسان ليس بكاتب، وأردنا أن نجعله كليا قلنا لا أمى بكاتب. وإذا قلنا: بعض الإنسان كاتب، وأردنا أن نجعله كليا قلنا: كل من ليس بأمى كاتب.

وإذا كانت كلية وأردنا أن نجعلها جزئية وضعنا موضع الموضوع أمرا أعم منه. مثلا إذا قلنا: كل إنسان ناطق - وأردنا أن نجعله جزئيا قلنا: بعض الحيوان ناطق. وفى الشرطيات يتعين الوضع على هذا النحو.

وأما إذا أردنا أن نجعل الحملية متصلة، فلابد من جعل كل مفرد قضية بالإيجاب أو السلب البسيط فيتعين الحكم بالاتصال من هذه القضايا. مثلا إذا أردنا أن نجعل قولنا الإنسان حيوان - متصلة قلنا: إن كان الإنسان موجوداً كان الحيوان موجودا. وإذا أردنا أن نجعل قولنا: الإنسان ليس بحجر - متصلة قلنا: ليس ألبته إذا كان الإنسان موجودا كان الحجر موجودا.

ورد الحملية الموجبة إلى المنفصلة السالبة يكون بأن يقال: ليس إما أن يكون الإنسان موجودا أو الحيوان موجودا.

٥- «لامحالة» خاصا ض.
١٠-١١- [وفى.. النحو] س.
١٣- فيتعين.. القضايا] س
١٤- [أن نجعل] س.
١٦- [إما أن يكون] س.

ورد الحملية السالبة إلى المنفصلة الموجبة بأن يقال: إما أن يكون الإنسان موجودا أو الحجر، لكنه لايكون منفصلة حقيقية.

ورد المتصلة إلى الحملية بأن يقال: طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار. ورد المنفصلة إليها بأن يقال: زوجية العدد معاندة لفرديته، وعلى قياس هذا يقال فى السالبة: طلوع الشمس لايستلزم ظهور الكواكب، والزوجية لاتعاند الانقسام إلى المتساويين.

وعلى هذا قياس البواقى، لأن معرفة الأصول السابقة تسهل أمثال هذه التصرفات. والله الموفق.

***

---

٥ ـ ظهور] صور س.
٦–٧ ـ [والله الموفق] س.

الفن الثانى

فى جهات القضايا واعتبارها فى أبواب التناقض والعكس وما يتعلق بها وهو أحد عشر فصلا

الفصل الأول

فى معنى الجهات والفرق بينها وبين المادة، وتعيين موضع الجهة فى القضايا

ص٨٢ /قد ذكرنا قبل هذا أن المادة هى نسبة المحمول إلى الموضوع فى نفس الأمر بالوجوب أو الإمكان أو الامتناع(١). فالآن نقول: قد يعلم الإنسان حقيقة تلك النسبة على ماهى عليه فى نفس الأمر بالتعيين بل يتصور أعم أو أخص منها أو مخالف لها على الإطلاق بين المحمول والموضوع ويخبر عنها بحسب مايتصور. مثلا لايعرف: أن السواد للزنجي بالوجوب أو الإمكان فيخبر عن وجوده على وجه يشملهما، والمستمع يفهم من تلك العبارة مايقتضيه ظاهرها، فنسبة المحمول إلى الموضوع فى نفس الأمر مغايرة للنسبة التى تحصل بحسب تصور المتصورين وإخبارهم. ولما كان بحث المنطقى عن حال القضايا بحسب التفاهم كان بحثه لامحالة عن تلك النسبة من جهة دلالة العبارة عليها. فتلك النسبة بحسب نفس الأمر تسمى مادة، وبحسب كونها مدلولة للعبارة جهة. ومدلول العبارة: قد يكون المادة بعينها، وقد يكون أمرا أعم وأخص منها، أو مخالفا لها، فالجهة والمادة تكونان أحيانا شيئا واحدا وأحيانا أمرين متغايرين ولكنهما ـ بالاعتبار ـ معنيان اثنان دائما كما ذكرنا.

---

(١) فى س: «و» بدلا من أو فى هذا الموضع والذى يليه مباشرة. ويتكرر ذلك كثيرا.

٣ـ أحدا] خمسة س.
٨ ـ «أن» الإنسان س . //- [حقيقة] س.
٩ ـ [بالتعيين] س.
١٢ – [ظاهرها] ض. // [فى نفس الأمر] س // [التى] س.
١٣ – [بحسب التفاهم] ض. ١٤ـ [لامحالة] س. // تلك س.

والقضية إما أن تشتمل على لفظ منبئ على الجهة أولا: فالأولى موجهة والثانية مطلقة ونسبة الإطلاق إلى التوجيه نسبة العدم إلى الملكة. وكما أن السالبة مع الموجبة تسمى حملية، فكذا المطلقة مع الموجهة تعد من الموجهات. وإذا كانت الجهة والرابطة مذكورتين كانت القضية رباعية، إذ الجهة تقتضى زيادة على الأمور الثلاثة التى سبق ذكرها.

وفى لغة العرب موضع الجهة متقدم بالطبع على موضع الرابطة. مثلا يقال زيد بالإمكان هو كاتب، إذ لو تأخرت كانت جزءا من المحمول، وكانت القضية فى الحقيقة مطلقة، كما ذكرنا فى العدول والتحصيل. وفى لغة الفرس إذا قيل: زيد بإمكان كاتب است تكون موجهة، وإذا قيل زيد كاتب بإمكان نيست تكون مطلقة. وموضع الجهة مقدم بالطبع على موضع صرف السلب، إذ لو دخل السلب على الجهة سلبها، فيبطل حكم الجهة وتكون نسبة المحمول إلى الموضوع على نحو مساو لرفع تلك الجهة ومقابل لها نحو: زيد ليس بالإمكان هو كاتبا، فإنه سلب إمكان الكتابة لا إمكان سلبها، فتبقى النسبة بالوجوب أو الامتناع.

وفى الفارسية تارة يقال «زيد ممكن است كه كاتب نباشد»، وأخرى «زيد ممكن نيست كه كاتب باشد»، وتكون الرابطة فى هاتين القضيتين مكررة فإن «باشد» رابطة أيضا. ويقع التكرار فى هذه اللغة لأن حرف السلب يركب فى الصيغة مع الرابطة. وإن أردت ألا يقع التكرار قلت: «زيد بإمكان كاتب نيست – زيد نه بإمكان كاتب است».

***

١– موجهة] موجبة س.
٢– التوجيه] الموجبة س.

الفصل الثانى

فى معنى الضرورة والإمكان واعتبارهما فى الذهن والخارج والفرق بين الضرورة والدوام

تعريف الوجوب والإمكان والامتناع من التعريفات التى يظن أنها دورية والحق أن تصور هذه المعانى الثلاثة مركوز فى بدائه العقول. وحال الدور فى تعريف الألفاظ بعضها ببعض على منوال ماذكرنا فى تعريف الخبر.

ص٨٣ وبعد تمهيد هذا الأصل نقول: الوجوب عبارة عن ضرورة الثبوت/ والامتناع عن ضرورة الانتفاء، والتعبير عن المعانى السلبية ـ كما ذكرنا ـ مشتمل على العبارات الثبوتية مع مقارنة الرفع والسلب، فيدخل مفهوم الوجوب فى مفهوم الامتناع مع زيادة معنى النفى، أى أن معنى الممتنع هو الواجب الرفع.

فإن قيل: فعلى هذا يلزم أن يكون مفهوم الامتناع أيضا داخلا فى مفهوم الوجوب، إذ الواجب أيضا ممتنع الرفع. قلنا: دلالة امتناع الرفع على الواجب، لا على سبيل مطابقة اللفظ والمعنى، بل من جهة دلالة تكرار معنى النفى المستلزم للثبوت بخلاف الثبوت، فإن تكراره لايستلزم النفى بل يؤكد نفسه. ففى الأصل مفهوم الضرورى والواجب متقاربان، لكن الضرورى فى الاصطلاح يستعمل فى الطرفين على التساوى والوجوب فى طرف الثبوت غالبا. والقضية كما تناولت الموجبة والسالبة تناولت القضية الضرورية الواجب والممتنع وتفترقان بالإيجاب والسلب. ولهذا كانت الضرورة والإمكان متقابلين إذا اقتسما كل الاحتمالات. فالقضية إما مطلقة أو موجهة، والموجهة إما ضرورية أو ممكنة.

والضرورية الذهنية أخص من الضرورة الخارجية، فإن ماعلم يقينا ضروريا فهو ضرورى فى الخارج، بلا عكس. والإمكان الذهنى الذى هو عبارة عن عدم العلم بالضرورة الخارجية، أعم من الإمكان الخارجى، لأن مقابل الأخص أعم من مقابل الأعم، فبعض

٥ـ [الثلاثة] س.

٩ـ [أى] س.

١٣ـ [بخلاف الثبوت] س.

١٥ـ [طرف] س .

١٧ـ [إذا .. الاحتمالات] س.

١٨ـ موجهة [والموجهة] موجبة والموجبة س.

الممكنات الذهنية ضرورية فى الخارج وبعض الضروريات الخارجية ممكنة فى الذهن، وبهذا الاعتبار يشمل الممكن الذهنى الممكنات الحقيقية وبعض الضروريات.

وكل حكم ضرورى فهو دائم. والضرورة إن كانت على الإطلاق كان الدوام كذلك، وإن كانت بحسب شرط كان الدوام فى مدة وجود ذلك الشرط، إلا أن تكون الضرورة بحسب وقت خاص فلايوجد فى غير ذلك الوقت، فهذه الضرورة لاتسمى بحسب العرف دائمة، لأن الدوام عبارة عن شمول الأوقات، فإن قيل الضرورى بلا قيد وقت فهذا القسم خارج عن ذلك، وكل ما يكون دائما يكون ضروريا بحسب الخارج، لأن الاتفاقيات مستندة إلى العلل، ووجود المعلولات دال على وجود العلل، ووجود المعلولات مع وجود العلل ضرورى، وهذا البحث متعلق بالعلم الإلهى.

ثم كل دائم لايكون ضروريا بحسب الذهن، إذ الضرورى الذهنى أخص من الضرورى الخارجى، فباعتبار المواد يكون الضرورى والدائم متساويين فى الدلالة، وباعتبار الجهات يكون الضرورى أخص من الدائم بوجه وأعم بوجه. والغافلون عن اعتبار هذه الدقيقة يظنون أن فى كلمات الحكماء فى هذا الباب تناقضا، إذ تارة يحملون الممكن على الضرورى، وتارة يجعلونهما متقابلين، وتارة يستعملونهما على التساوى وتارة يجعلون الدائم أعم، والكل صادق بحسب هذه الاعتبارات.

* * *

٣- [حكم] س.

٤- مدة وجود] هذه الوجوب س.

الفصل الثالث

فى أصناف الضرورية والدائمة

إن كان ثبوت المحمول للموضوع أو انتفاؤه عنه ضروريا فلا يخلو: إما أن يكون المقتضى لتلك الضرورة ذات الموضوع وحقيقته بلا اعتبار أمر، أو باعتبار أمر آخر. والأولى تسمى ضرورية ذاتية وضرورية مطلقة، مثل كل إنسان حيوان وبعض الحيوان إنسان – ولا شيء من الإنسان بفرس وليس كل حيوان بإنسان. والثانية لا تخلو من أن يكون ذلك الأمر المغاير لذات الموضوع متعلقا بواحد من الموضوع والمحمول أولا: والأول لايخلو من أن يكون متعلقا بالموضوع أو بالموضوع أو بالمحمول.

أما ما تعلق بالموضوع فلا محالة يكون صفة له فالذات مع تلك الصفة موضوع، إذ الموضوع لفظ مفرد أو ما يقع موقعه لفظ مفرد كما قلنا. وهذه القضية تسمى مشروطة بشرط وصف الموضوع مثل: كل أسود قابض للبصر مادام أسود - ولا شيء من الأسود أبيض كذلك. والصفة المغايرة للذات إما أن تكون بحيث تفارق الذات أولا: فعلى الثانى يكون دائما وضع ذات الموضوع - وهو لا محالة مقارن لتلك الصفة مقتضيا للضرورة.، ولا تفاوت فى الدلالة بين هذه القضية وبين الضرورة الذاتية، بل فى الاعتبار فقط. وعلى الأول ففى حال المفارقة لايقتضى ضرورة الحمل، لفقد المقتضى، نحو: كل أبيض مفرق للبصر مادام أبيض لا مادام ذاته موجودة، إذ حمل تفريق البصر على ذات الموضوع فى حال زوال البياض عنه ليس بضرورى. وهذان القسمان داخلان تحت المشروطة بشرط وصف الموضوع، وباعتبار شمولها للقسمين تكون مشروطة عامة، والقسم الثانى مشروطة خاصة، ولايعتبرون القسم الأول إلا قليلا من جهة أنها تساوى الضرورية الذاتية فى الدلالة.

٧– ‹هذين الركنين أى› الموضوع ض.

٩– ‹وليس هو ذات الموضوع› فلا محالة ض.

٩–١٠– [فالذات.. وهذه] س.

١٢– ‹وكذا فى الجزئين› والصفة ض.

// ‹عنها› للذات س.

وأما ماتعلق بالمحمول فلا يجوز أن يكون ذات المحمول، إذ ليس له ذات تغاير ذات الموضوع، إذ حاصل معنى الحمل أن الذات التى يكون الموضوع مقولا عليها هى نفسها التى يقال عليها المحمول فى الإيجاب، وفى السلب هى نفسها التى لايقال عليها المحمول. ولايجوز أن تكون صفة المحمول، لأن ثبوت تلك الصفة المحمولة نفس الحمل، ونفس الحمل لايقتضى ضرورة الحمل، لأن المراد بالضرورة هاهنا مايسبق الحمل بالعلية، وأما الضرورة بمعنى اللاحق للحمل بعد حصوله، كما يقال: الإنسان بالضرورة ماش مادام ماشيا يعنى مع فرض وجود مشى عدمه محال ـ فضرورة تلحق جميع أصناف الحمل الإيجابى والسلبى، ولافائدة فى اعتبارها على سبيل الانفراد إلا أن يعلم أن الحمل حاصل بالفعل وخال من ضرورات أخرى. وبهذا الاعتبار تسمى/ تلك ضرورة بشرط المحمول. ص ٨٥

وأما إذا لم يكن ذلك الأمر المقتضى للضرورة متعلقا بالموضوع ولا بالمحمول فإن كان حصوله خاصا بوقت معين يسمى ضرورة وقتية، نحو القمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس. وإن لم يكن خاصا بوقت معين فيسمى ضرورة منتشرة، نحو: الإنسان متنفس بالضرورة فى بعض الأوقات غير المعينة، وهاتان الضروريتان لا دائمتان.

فأقسام الضرورية بهذا الاعتبار ستة: الضرورية الذاتية، والمشروطة العامة، والمشروطة الخاصة، والوقتية، والمنتشرة، وبشرط المحمول.

وأما الدوام فيعتبرونه على وجهين: الأول أنهم لايعتبرون العموم والخصوص بين الضرورة والدوام، بل يلاحظون الدوام فقط. وبهذا الاعتبار إما أن يدوم المحمول للموضوع بدوام ذات الموضوع، أو بدوام وصفه: والأول إما دائم مطلق من الأزل إلى الأبد، وهو إنما يكون فيما إذا كانت ذات الموضوع دائمة الوجود، نحو: الله تعالى عالم دائما. أو غير دائم كذلك نحو: الإنسان حساس دائما، وهذا الدوام ليس كدوام الأول. وكلاهما يسمى دائم الذات إذ فى جميع أوقات وجود الذات يحصل الحمل فى الصورتين.

والدائمة بدوام وصف الموضوع تسمى عرفية، كما سيأتى، وهو إما أن يدوم بدوام الوصف، مطلقا بلا اعتبار مفارقة الذات ولامفارقتها، أو يدوم بدوام الوصف الذى يفارق الذات فى بعض الأوقات، فلا يكون الحمل دائما بدوام الذات والأولى تسمى عرفية عامة، والثانية عرفية خاصة. والأولى مشتملة على الثانية، وعلى مايدوم بدوام الوصف بحيث لايفارق الذات كما ذكر فى الضرورية. وحكم الدوام بحسب شرط عائد إلى المحمول حكم ماذكر فى الضرورة بعينه.

وأما مايكون بحسب أمر خارج عن الموضوع والمحمول فلا يعد من أقسام الدائمة، إذ الدوام والكون فى بعض الأوقات متقابلان بحسب وضع اللغة. فعلى هذا التقدير القضايا الدائمة ثلاثة أصناف: الدائمة الذاتية، والعرفية العامة، والعرفية الخاصة.

٢-٣- [إذ حاصل.. المحمول] س.

والقدماء لم يعتبروا الفرق بين الدائمة والضرورية. وقال المتأخرون: يجب على المنطقى بيان أحوال كل على حدة، وإن تساويا فى الدلالة فى نفس الأمر. ومن لايفرق يعد الضرورية الذاتية والدائمة الذاتية أمراً واحدا ويقسم الدائم إلى مستمر الوجود أزلا وأبدا، وإلى دائم مشروط بشرط وجود ذات الموضوع. وأيضا يعد المشروطة والعرفية أمرا واحدا، سواء كانت باعتبار العموم أو الخصوص. وأما إذا اعتبرنا مستعملتين فالدائمة على الإطلاق أعم ص ٨٦ من الضرورية على الإطلاق، فتشتمل /على الضرورى والدائم الصرف الذى هو غير ضرورى. وفى المشروطة أيضا يوجد فرق بين وصف ضرورى للذات، وبين دائم لها. وسيأتى زيادة تفصيل لذلك فى فصل على حدة، إن شاء الله تعالى.

وينبغى أن يعلم أن الضرورية والدائمة فى الحقيقة ضرورية ودائمة ذاتية، والأصناف الباقية تسمى ضرورية ودائمة بالمجاز. وكل من الضرورة والدوام فى تلك الصور راجع إلى هيئة الربط دائما. وفى الصور الأخرى قد يكون راجعا إلى حال الربط، كما ذكرنا، وقد يكون جزءا من المحمول أو متعلقا بربط بعض أجزاء المحمول ببعضها، نحو: كل متحرك متغير بالضرورة مادام متحركا. والقضية على هذا التقدير مطلقة كما سيذكر.

وقال بعضهم لايكون فى المحصورات الكلية قضية غير ضرورية. والحق أنهم إن أرادوا بهذا الضرورية الذاتية فقط فهذا الحكم خطأ، إذ يقال: كل إنسان متنفس ـ وكل كوكب طالع. وإن أرادوا مايشمل غير الذاتى أيضا فحق، إذ مالم يكن اللحوق ضروريا للحمل لم يشمل الأفراد الموجودة وغير الموجودة. وكذا الكلى إذا كان دائما كان مشتملا على الضرورة التى تقتضى دوام الحكم، وإلا فالحكم بالدوام على الأشخاص الغير الموجودة من ذلك الموضوع غير معقول. وأما الجزئى الشخصى فيوصف بالاتفاق بصفته غير ضرورية دائمة أو فى بعض الأوقات. وهذه المباحث لاتتعلق بالمنطق، ولكن على المنطقى أن يبين مقتضى كل اعتبار. وأما بيان أن أى اعتبار مطابق للوجود وأى اعتبار لا ـ فمتعلق بعلم آخر. هذا هو الكلام فى الضرورية والدائمة .

***

٢– أحوال] أحكام ض .

٦–٧– [الذى.. ضرورى] س .

٨– ‹وكذا فى المشروطة الخاصة بين عدم ضرورة وصف الذات وعدم دوامها، وسيأتى ض،

١١– [دائما] س.

١٧– [التى] س .

٢٠– ولكن على] فإن س.

الفصل الرابع

فى أصناف الممكنات

الضرورة والإمكان متقابلان كما ذكرنا، فكل ماهو لا ضرورى فهو ممكن.

ولما كان للضرورى أقسام كثيرة جاز استعمال الممكن على وجوه: منها ماسلب الضرورة الذاتية فى جانب واحد منه سلبا كان أو إيجابا، كما يقال: يمكن أن يكون للعالم صانع، يعنى ليس بممتنع. ويمكن أن لايكون زيد كاتبا، يعنى ليس بواجب أن يكون كاتبا. فإذا قيل: ممكن أن يكون - دخل فيه الواجب وخرج الممتنع وإذا قيل ممكن أن لايكون - دخل فيه الممتنع وخرج الواجب. وبسبب استعمال العوام الممكن بهذا المعنى يسمى الممكن العامى. وبسبب أنه أعم وجوه استعمال هذا اللفظ يسمى ممكنا عاما وأعم. وهذا الممكن ذهنى صرف.

ومنها ماسلب الضرورة الذاتية من جانبيه، يعنى ليس بواجب ولا بممتنع ويسمى ممكنا. ومن خواصه أنه لايلزم من فرض وجوده أو عدمه محال، ومايكون بهذا الإمكان ممكنا أن يكون فهو بهذا الاعتبار ممكن أن لايكون، وإيجابه وسلبه متلازمان بخلاف الإمكان العام. ووجوه الاحتمال بحسب اعتبار هذا الإمكان ثلاثة: واجب وممتنع وممكن، كما أنها بحسب اعتبار الإمكان العام اثنان. ويسمى هذا إمكانا خاصا والإمكان الحقيقى المذكور فى المادة هو هذا الإمكان فى المفهوم، ويختلف باعتبار المادة والجهة.

ووجه آخر أنَّ ماليس فيه ضرورة لابحسب الذات ولابحسب شرط الوصف ولابحسب وقت معين أو غير معين، ويسمى ممكنا. كما يقال: الإنسان ممكن أن يكون كاتبا بالفعل ويسمى هذا ممكنا أخص، وإيجابه وسلبه أيضا متلازمان. وبعضهم اعتبر الإمكان المجرد فقال: كل حكم اعتبر فى الماضى والحال إما أن يحصل جانب إيجابه بالفعل أو سلبه بالفعل، وذلك بسبب الضرورة التى هى علة وجوب الحكم وامتناعه، فذلك الحكم بذلك الاعتبار لايكون من قبيل الممكنات. فالممكن على هذه القاعدة كل حكم سلب عنه ضرورة الطرفين ولازال فى حيز الإمكان، يعنى يكون حصول كل من الطرفين متوقعا حال الحكم، ويسمى هذا الممكن استقباليا.

١٠– ومنها] ومن الوجوه الأخرى لاستعمال الممكن ص.

١٤– إمكانا] ممكنا س.   ٢٠– وذلك] وهو س. // [التى] س.

٢٢– [ولا .. الإمكان] س.

٢٧– ليس] لم يكن س.

وهذا الكلام يوهم أن الممكن فى حال الحكم يجب أن لايكون موجودا، وهذا الوهم خطأ، فإن الوجود الحالى إن كان منافيا، وجب أن يكون العدم الحالى أيضا منافيا، لأن نسبة الممكن إلى الجانبية على السواء. والصواب فى شرط هذا الإمكان أن لايزاد على اعتبار أن حصول أحد الطرفين ليس معلوما بعد، ولايلاحظ الحال. ومن جهة اعتبار هذا الشرط يختص هذا الإمكان بقيد الاستقبال.

وربما سمى التهيؤ والاستعداد إمكانا، كما يقال: النطفة يمكن أن تكون إنسانا، وفى هذه الصورة يشترط فى النطفة عدم الإنسانية، وأيضا يكون بالنظر إلى الاستقبال. وهذا المعنى أخص من أصل معنى الإمكان فإن فى هذا الموضع شرط وجود استعداد مخصوص. وباعتبار مجرد القابل يكون وجوده وعدمه سواء، أما باعتبار الفاعل فيتعين أحد طرفيه، لأن الاحتراق واللااحتراق بالنسبة إلى القطن سواء، وإلى النار لا. والبحث عن هذه المسئلة بالعلوم الأخرى أنسب. والإمكان بهذا المعنى يكون جزء المحمول أبدا، ولهذا السبب لايعد من الجهات. وبإزاء الضرورى بشرط وصف الموضوع يوجد ممكن بشرط وصف الموضوع أيضا، عاما كان أو خاصا على منوال ماذكرنا[1]. هذا هو الكلام فى الممكنات.

* * *

(١) يشير إلى ماسبق فى الفصل الثالث من هذا الفن فى أصناف الضروريات.

٤ـ ليس] لم يكن بن .
٨ـ استعداد] استعدادى ض.
١٠ – القطن] الفاعل س.
// – وإلى النار] أما الإحراق واللاإحراق بالنسبة إلى النار ض.
١٣ – [هذا.. الممكنات] س.

الفصل الخامس
فى أصناف المطلقات

القضية مطلقة ما لم يذكر فيها جهة أصلا، لا الضرورة ولا الدوام ولا الإمكان، ولا مقابلاتها، ولا الشروط ولا القيود ومأشبهها. وإذا حكم بالإيجاب المطلق، مثلا: ج ب ـ كان معناه مايطلق عليه «ج» بالفعل، يطلق عليه «ب» بالفعل: إمّا بالضرورة، نحو: الإنسان حيوان. أو بالدوام بلا ضرورة نحو: الإنسان حيوان. أو بالدوام بلا ضرورة نحو: الزنجى ص٨٨ أسود/ . أو فى وقت دون وقت نحو: الإنسان متنفس. أو فى وقت أن يكون جيما، نحو: المتحرك متغير. أو فى غير ذلك الوقت، نحو: الكائن فاسد والمتنفس نافخ. أو أعم منهما، نحو: الضاحك كاتب، بشرط أن يكون الـ «ب» مقولا عليه بالفعل. فجملة القضايا الفعلية الضرورية وغير الضرورية والدائمة وغير الدائمة داخلة فى المطلقة.

وهذه المطلقة تسمى مطلقة عامة، لكن إذا كان المحمول والإمكان مقولا على الموضوع لايكون داخلا فى المطلقة الموجبة، إذ لايصح أن يقال: الخشب سرير بالإطلاق.

وينبغى أن يعلم أن المراد بقولنا: ج ب بالفعل «ليس أن «ب» مقول على «ج» فى الوجود الخارجى فقط أو الذهنى فقط، بل المراد أن هذا الحمل حاصل بالفعل على وجه أعم منهما كما ذكرنا فى موضع الموجهة. أما فى العلوم فكثيرا ماتستعمل قضايا كلية غير ضرورية ودائمة حصل محمولها لموضوعها لا بالإمكان الصرف، بل بنوع من أنواع الضرورة. مثلا يقال: كل دائرتين متقاطعتين تحركت كل منهما على محور يمر بنقطتى التقاطع على خلاف جهة الأخرى تنطبق كل منهما على الأخرى وتفترق عنها لا محالة. وهذا الحكم ليس بالإمكان الصرف، بل هو ضرورى فى وقت، ولادائم فيكون من المطلقات ولايراد به أن يوجد فى الخارج أو فى الذهن فقط.

وفى جانب السلب أيضا إن روعيت هذه القاعدة اقتضى الاطلاق كما إذا قلنا لاشئ من ج ب «فيكون» «ب» مسلوبا عن «ج» بالفعل فى جميع الأوقات أو بعضها، لكن العرف يقتضى

٤– [ب] كان س . ١٤– [المراد] س. ١٧– يمر بنقطتى] مضى ض.

١٩– فى] يصلى س. //– «فلا سبيل إلى كونه من باب الضرورة الذاتية» فيكون ض.

٢١– كما] أنا س. ٢٢– «كما قلنا فى طرف الإيجاب» فى جميع ض.

السلب عن «ج» بالفعل فى جميع الأوقات أو بعضها، لكن العرف يقتضى السلب عن «ج» فى أوقات اتصاف ذات الموضوع بالجيمية، ولهذا يصح أن يقال لاشئ من الكائن بفاسد، ولاشئ من النائم بيقظان، دون أن يقال: لاشئ من الضاحك بكاتب، ولاشئ من الإنسان بمتنفس، إذ الإنسان والضاحك فى زمان الضاحكية والإنسانية قد يكونان موصوفين بهذه المحمولات. وفى لغة العرب إن قيل: لاشئ من ج . ب فهم على حسب التعارف مايخالف مقتضى الإطلاق. فإذا أريد إيراد المطلقة العامة السالبة على قياس الموجبة فينبغى أن يقال: كل «ج» ليس «ب» أو كل جيم أيا كانت فـ «ب» مسلوبة عنها، وعلى الجملة لابد من العدول عن صيغة الإطلاق. فالسالبة المطلقة بحسب الإطلاق أمر، وبحسب العرف أمر آخر. ولهذا تسمى قضية دام محمولها لموضوعها بدوام وصف الموضوع وإن كانت إيجابية سميت عرفية كما ذكرنا، وبهذا الاعتبار تسمى أيضا مطلقة عرفية. وإن لم تكن الموجبة المطلقة دالة فى العرف على الوجه الذى تدل عليه السالبة، كما ذكرنا.

قال واضع المنطق فى كتابه المسمى «التعليم الأول» القضايا ثلاث: ضرورية وممكنة ومطلقة. وفى تفسير المطلقة لشارحى كلامه مذاهب: فمذهب ثامسطيوس وثافرسطسى أن القضية المطلقة هى المطلقة العامة الشاملة للقضايا الفعلية كما ذكرنا. وقوم من الحكماء ص٨٩ بعدهم، مثل إسكندر الأفروديسى/ وغيره قالوا: الضرورية الذاتية لا تدخل تحت المطلقة، وباقى القضايا الفعلية المشتملة على خمسة أقسام من الضرورية داخلة تحتها فتنقسم إلى مايكون الحكم فيها بالقوة وهى الممكنة، وإلى مايكون الحكم فيها بالفعل وهى إما ضرورية أو مطلقة، وهذه المطلقة يسميها بعضهم مطلقة خاصة وبعضهم وجودية، يعنى أن الحكم بوجود الإيجاب أو السلب فقط لا بالإمكان الصرف.

وإذا فرقوا بين الدائمة والضرورية كانت هذه الدائمة صنفين: إحداهما مايقيد باللاضرورة، وتسمى وجودية لا ضرورية. وثانيتهما مايقيد باللادوام، وتسمى وجودية لا دائمة. وهى أخص من الأول، إذ رفع الأخص أعم من رفع الأعم. والمطلقات بهذا الاعتبار أربعة أصناف: مطلقة عامة ومطلقة عرفية ومطلقة خاصة لاضرورية، ومطلقة أخص لا دائمة. وهذان وجوديان.

والفرق بين العرفية العامة والمطلقة العرفية أن: الموضوع فى المطلقة العرفية شرط بوصف مقارن للوضع. مثلا إذا قيل: المتحرك، أريد به ذات موصوفة بالحركة فى زمان اتصافها بها، فالحكم على هذا الموضوع فى اللفظ بالإطلاق، وفى المعنى مقيد بأوقات حصول الوصف. وفى العرفية العامة يوضع الموضوع على الإطلاق، ويحمل المحمول عليه بشرط الوصف. فالأولى مطلقة فى اللفظ، والثانية موجهة، وإن تساوتا فى الدلالة، ولهذا تتساوى أحكامهما، والتفاوت بينهما: أن الشرط فى إحداهما جزء الموضوع وفى الأخرى

٧- [أو كل ... على] س.

٩- [سميت] س.

١٢- [التعليم] بالتعليم س.   ١٩- [فقط] س.

٢٨- اتصافها] موجبة س.

متعلق بالربط. والإطلاق فى إحداهما لفظى وفى الأخرى معنوى لكن بمعنى أن فى الإطلاق سلب المتعارف. وبإزاء المطلقة العرفية أن يشرط فى المحمول أيضا مقارنة الوصف، فقيل مثلا «ج متحرك» وأريد بالمتحرك ماالتصف بها زمان اتصافه لا قبل ولابعد، كانت مطلقة بشرط المحمول. وهذا الاعتبار لايخلو فى القياس عن فائدة فى بعض المواضع، كما سنذكر(١).

وتقابل الدائمة والمطلقة شبيه بتقابل الضرورية والممكنة، إذ كما أن الممكنه العامة تشمل الضرورية، كذلك المطلقة العامة تشمل الدائمة وكما أن الممكنة الخاصة قسيمة للضرورية، كذلك المطلقة اللادائمة قسيمة للدائمة. وكما أن موجبة الممكنة الخاصة وسالبتها متلازمتان، كذلك موجبة هذه المطلقة وسالبتها متلازمتان. وكما أنهم يعتبرون الإمكان بشرط وصف الموضوع فى مقابلة المشروطة العامة، فينبغى أن يعتبروا الإطلاق بشرط الوصف فى مقابلة العرفية العامة. وكل قضية موضوعها مقارن بشرط الوصف وحكم عليه بالإطلاق فهى مطلقة وصفية.

س٩٠ /وقوم من المنطقيين الذين لم يفرقوا بين الضرورة والدوام وأخذوا الممكن باعتبار الاستقبال ـ قالوا: الضرورية ماحكم فيها باعتبار جميع الأزمنة، والمطلقة ماحكم فيها باعتبار الماضى أو الحال، والممكنة ماحكم فيها باعتبار الاستقبال. فقال قوم بناء على هذا المذهب: موضوع القضية المطلقة الأشخاص الموجودة فى الخارج فقط. فعلى هذا إن لم يوجد فى بعض الأوقات لون سوى السواد صح أن يقال كل الألوان سواد فتكون مطلقة، وفى غير ذلك الوقت صح أن يقال: ممكن أن تكون كل الألوان سوادا يعنى فى الاستقبال. وهذا الاصطلاح ركيك ومخالف للعرف، ويقتضى أن تتعلق الجهة بالسور، ويلزم على ملتزميه تناقضات فى إيرادها تطويل بلا فائدة(١). هذا هو الكلام فى أقسام المطلقات.

***

---

(١) قارن ذلك بما أشار إليه فى المقدمة من ترك الإطالة بذكر الخلافات التى لافائدة فيها.

١-٢- [لكن ... المتعارف] س.

٢- [وبإزاء العرفية] س .

١٠- بالاطلاق] على الاطلاق س.

١٣- [جميع] س.

الفصل السادس
فى اعتبار أقسام العرفية والمشروطة بحسب اعتبار الجهات الذاتية

لما كان إيجاب المحمول على الموضوع أو سلبه عنه بحسب وصف الموضوع لم يخل من أن يعتبر ضرورة الحمل أو دوامه بحسب الوصف، أو تعتبر مقابلات هذه الجهات ـ يعنى الإمكان والإطلاق. والأول هو المصطلح والمتداول بين أهل العلم وأرباب اللغات ـ كما هو معلوم فى علم البرهان وغيره، والثانى ليس بمصطلح ولا متداول وإلا أنهم اعتبروه فى بعض المواضع، ولهذا عد أهل هذه الصناعة الصنف الأول فى أقسام الجهات وأعرضوا عن أحوال الصنف الثانى.

وإذا اعتبروا ضرورة الحمل ودوامه. بحسب الوصف فلا يخلو: إما أن يعتبروا الضرورة فقط أو الدوام الأعم من الضرورة، أو الدوام الخالى عن الضرورة. الأولى مشروطة، والثانية عرفية، والثالثة عرفية لا مشروطة.

فإن اقتصروا على هذا الاعتبار، ولم يعتبروا أحوال الحمل بنسبة المحمول إلى ذات الموضوع، كانت هذه الجهات جهات الوصفية البسيطة. وأما إن قارن هذا الاعتبار اعتبار الجهات الذاتية فقد حصلت جهات مركبة من الاعتبارين. واعتبار حال المحمول بالنسبة إلى ذات الموضوع لايخلو من أن يكون بالدوام، أو بالضرورة أو باللادوام، أو باللاضرورة، أو بالدوام الخالى عن الضرورة. وهذه خمسة أقسام إذا ضربت فى الثلاثة تبلغ خمسة عشر. لكن بعض هذه الأقسام ساقط لقلة الاعتبار به، وبعضها عائد إلى الأصناف السابقة، كما سيذكر بالتفصيل.

وينبغى أن يعلم أن ذات الموضوع ووصفه إذا تغايرا، للمحمول بحسب النسبة إلى كل منهما جهة، فلا محالة يكون بين وصف الموضوع وذاته نسبة وإذا اعتبرت تلك الحال كان

٢ـ أقسام] أصناف ض. ٦-٧- [هو المصطلح.. والثانى] س.

٧-٨- فى بعض المواضع] باعتبار التقابل والتناقض وإنتاج المختلطات فى الصنف الأول ض.

٨- عد.. الأول] عدوه س.

١٣- [ذات] س . ١٤- البسيطة] بالشرط س.

ص ٩١ ذلك الاعتبار أيضا/ جهة، ولذلك الاعتبار فى باب القياس فائدة تامة، كما سيذكر. ففى أمثال هذه القضايا بحسب ذلك الاعتبار ثلاث جهات: إحداها بين المحمول وذات الموضوع وثانيهما بين المحمول ووصف الموضوع، والثالثة بين وصف الموضوع وذاته. وإذا تمهدت هذه المقدمات فلنورد كلا من هذه الجهات وأحكامها بالتفصيل.

١- أقسام العرفية المطلقة - وهى خمسة:

أ- عرفية ضرورية بحسب الذات: مثل كل ج ب مادام ج وبالضرورة مادام ذات ج. وهذا الاعتبار ساقط، لأن كل ضرورى ذاتى فهو بحسب كل وصف يقارنه يعد ضروريا، فإن الحيوان ضرورى للإنسان. فإن وضع مع الإنسان أوصاف بعضها لازم وبعضها مفارق، وقيل: الإنسان المستقيم القامة، الإنسان الضاحك، والإنسان الأسود، والإنسان الكاتب، وحمل الحيوان على هذا المركب التقييدى يعد ضروريا مطلقا، فعلم أن لهذا القسم بحسب العقل اعتبارا خاصا، وأما بحسب الاستعمال فاعتبار الضرورة الذاتية لما طرأ على سائر الاعتبارات، لم يعد قسما خاصا. وعلى هذا القياس فى الأقسام الآتية:

ب- العرفية الدائمة: يعنى أن المحمول يكون دائما بحسب الذات وبحسب الوصف، وهذا الاعتبار عائد إلى صنف الدائمة المطلقة.

ج- العرفية الدائمة اللاضرورية: يعنى أن المحمول بحسب الوصف دائم مطلق شامل للضرورى واللاضرورى، وبحسب الذات دائم لاضرورى. والقسم الثانى مشتمل على هذا القسم والقسم الأول. وهذه الصفة أيضا لاتعتبر.

د- العرفية اللاضرورية: الدائمة بحسب الوصف واللاضرورية بحسب الذات ويحتمل أن يعتبر هذا القسم.

هـ- العرفية اللادائمة: الدائمة بحسب الوصف واللادائمة بحسب الذات، وهذا القسم معتبر.

وكما ذكرنا فالعرفية المشتملة على هذه الأقسام الخمسة تسمى عرفية عامة ويسمى هذا القسم[1] عرفية خاصة وإن اعتبر القسم الرابع يسمى ذلك خاصا وهذا أخص. ونسبة وصف الموضوع إلى ذاته فى هذا القسم باللادوام لا محالة إذ لو كانت بالدوام فالمحمول إذا كان دائماً بحسب الوصف، والوصف بحسب الذات دائم فالمحمول بحسب الذات أيضا يكون دائما، ولكنه لادائم فالوصف للذات لا دائم. وفى الأقسام السابقة قد يكون هناك دائم ولا دائم أيضا فالإطلاق عام .وكما أن القسم الثانى مشتمل على الأول والثالث، كذلك الرابع مشتمل على الثالث والخامس.

---

(١) الإشارة هنا إلى القسم الخامس من الأقسام السابق ذكرها آنفا .

٦- مادام جـ] مادام د ض.
١١- خاصا] خالصا س // .
١٢- «مستقلا» وعلى هذا ض // [فى] س.
١٣- يعنى أن] بعض س.
١٧- وهذه الصفة] وهذا الصنف س.
٢١- [وكما ... عامة] س.
٢٣- [لا محالة] س.
//- «والدائم للدائم دائم أيضا» فالمحمول ض.
٢٥-٢٦- [وفى الأقسام ... عام] س.

٢- أقسام المشروطة المطلقة ـ وهى أيضا خمسة:

أ ـ المشروطة الضرورية: يعنى ضرورية بحسب الوصف والذات، وهذا الصنف عائد إلى الضرورية المطلقة.

ب ـ المشروطة الدائمة: يعنى الضرورية بحسب الوصف والدائمة بحسب الذات المحتملة للضرورة واللاضرورة.

ص ٩٢ جـ ـ المشروطة الدائمة اللاضرورية: / التى هى بحسب الوصف ضرورية وبحسب الذات دائمة لاضرورية.

د ـ المشروطة اللاضرورية: التى هى بحسب الوصف ضرورية وبحسب الذات لا ضرورية.

هـ ـ المشروطة اللا دائمة: التى هى بحسب الوصف ضرورية وبحسب الذات لا دائمة.

والقسم الثانى مشتمل على الأول والثالث والقسم الرابع مشتمل على الثالث والخامس. والمشروطة المطلقة المشتملة على الأقسام الخمسة كما ذكرنا تسمى مشروطة عامة، والقسم الرابع مع الخامس مشروطة خاصة، ولم يفرقوا بينهما فإن أريد الفرق يسمى الرابع مشروطة خاصة والخامس أخص. والوصف فى الأقسام الثلاثة الباقية لاضرورى[1] للذات، إذ لو كان ضروريا لها كان المحمول ضروريا لها أيضا. وفى القسم الخامس لا دائم لها بهذه العلة. وفى الأول والثانى مطلقة عامة كما ذكرنا.

٣- أقسام العرفية اللامشروطة ـ وهى أيضا خمسة:

والمنطقيون لما لم يعتبروا الفرق فى كثير من المواضع بين الضرورة والدوام لم يوردوا هذه الأقسام، وهى:

أ ـ العرفية اللا مشروطة الضرورية بحسب الذات، وهذا ساقط كما ذكرنا.

ب ـ العرفية اللا مشروطة الدائمة بحسب الذات، وهذا إما ساقط أو عائد إلى الثالث.

جـ ـ العرفية اللامشروطة الدائمة الضرورية، التى هى دائمة لا ضرورية بحسب الذات وبحسب الوصف، وهذا عائد إلى صنف الدائمة اللاضرورية.

د ـ العرفية اللامشروطة اللاضرورية بحسب الذات.

هـ ـ العرفية اللامشروطة اللادائمة بحسب الذات.

---

(١) يركب المناطقة عادة الوصف مع حرف النفى «لا» ويعتبرونها كلمة واحدة فى الإعراب وغيره، وذلك مغتفر فى اللغة الفلسفية والعلمية استثناء من القواعد العامة.

وهذان القسمان على قياس ماسبق نسميهما العرفية اللامشروطة الخاصة والأخص. والقسم الثانى مشتمل على الأول والثالث، والقسم الرابع على الثالث والخامس، والوصف فى الخامس لادائم للذات وفى سائر الأقسام مطلق عام.

والخمسة عشر من هذه الأقسام تصلح لسبع اعتبارات: اثنان من العرفيات وثلاثة من المشروطيات، والاثنان الآخران من هذا الصنف الآخر، إذ فى هذه الأقسام السبعة تختلف الجهات بالدوام واللادوام أو الضرورة واللاضرورة. والأهم هى المشروطة والعرفية الخاصة والأخص.. والعرفية العامة تشمل هذه الأقسام الخمسة عشر. والمشروطة العامة تشمل أقسام المشروطة الخمسة.

هذه هى الجهات الوصفية البسيطة والمركبة. وإن أرادوا اعتبار الجهة بحسب الوصف وبحسب الوقت، فالوقتية بحسب اعتبار الوصف مثل مايقال كل متحرك على مسافة فهو مار على منتصفها بالضرورة فى وقت خاص من أوقات المتحركية، ولكل مريض حاد
ص٩٣ المرض بحران فى وقت خاص من أوقات المرض/ فإن هذه الأحكام ضرورية فى وقت معين من أوقات الوصف، ومنتشرة بحسب اعتبار الوصف مثل أن يقال: كل مسلول له سعال، فإن هذا الحكم ضرورى فى بعض غير معين من أوقات الوصف. وهذه الجملة داخلة فى المطلقة الوصفية، كما أن الوقتيات الذاتية داخلة فى المطلقة الذاتية.

* * *

١- نسميهما] يسميان س.
٤- [هذه] س .
٦- بحران] بحرانى ض.
١٣- [ومنتشرة.. الوصف] س.

الفصل السابع

فى بيان خصوص القضايا المطلقة والموجهة وعمومها

كل محمول يحمل على الموضوع إما بالضرورة أو الإمكان أو الإطلاق، فأقل مافى الباب أن لايكون ذلك الحمل محالا، فيكون ممكنا عاما، فأعم الجهات هو الإمكان العام، وهو أعم من الإطلاق العام، لأنه يشتمل على الجهات الفعلية، والدائم اللاضرورى المخالف خارج عنه، وداخل فى الإمكان العام، والإمكان والإطلاق العامان يشملان الضرورى، بخلاف الامكان والإطلاق الخاصين، والإمكان الخاص أعم من الإطلاق الخاص أيضا بالدائم اللاضرورى المخالف على ماذكرنا فى العاميتين. والإطلاق العام والإمكان الخاص مختلفا العموم، فعموم الاطلاق باعتبار شموله الضرورى، وعموم الإمكان باعتبار شموله الدائم واللاضرورى المخالف، والمطلق اللاضرورى أعم من المطلق اللادائم موافق للدائم اللاضرورى، إذ الدائم أعم من الضرورى بهذا القدر.

وجميع الجهات الفعلية داخلة فى المطلقة العامة. وأما الوقتية والمنتشرة والعرفية الأخص والمشروطة الأخص فداخلة فى المطلقة اللادائمة، وجميع الجهات الوصفية فى العرفية العامة والعرفية الأخص فى الخاصة وكذا الحال فى المشروطات، والمشروطة الخاصة فى العرفية الخاصة، ولكن بينها وبين العرفية الأخص اختلاف العموم، إذ المشروطة الخاصة تشمل الدائمة اللاضرورية بخلاف العرفية، والعرفية تشمل العرفية اللامشروطة، بخلاف
س٩٤ المشروطة، والمشروطة الأخص تدخل فى العرفية الأخص والدائمة فى العرفية/ العامة، والضرورية فى المشروطة العامة. وبين المشروطة والدائمة اختلاف العموم إذ بعض اللامشروطة دائمة وبعض اللادائمة مشروطة.

وأما القضايا الغير الفعلية فالممكنة الاستقبالية داخلة فى الأخص لأنها أخص ولكن بقيد الاستقبال. وقال بعض المتأخرين: ممكنة خاصة باعتبار الاستقبال، وهو تساهل، إذ الوقتية

٣- يحمل] يحتمل حملها س

٧-٨- [أيضا.. المخالف] س.

١٠- الدائم أعم] أعمية الدائم س.

١٨-١٩- «فى» بعض اللامشروطة س.

والعرفية الخاصة المشروطة الأخص وأمثالها باعتبار الاستقبال تدخل فى الممكنة الخاصة بهذا الاعتبار، لا فى الممكن الاستقبالى، لأن طرف الحكم فى تلك الجهات متعين من جهة الضرورة المقتضية للحكم. والممكنة الأخص تدخل فى الممكنة الخاصة، والممكنة الخاصة فى الممكنة العامة.

وينبغى أن يعلم أن مباينة أقسام المطلقة الأخص، بل مباينتها ومبانية الممكنة الأخص مباينة اعتبارية لا ذاتية فى نفس الأمر، لجواز أن يكون محمول الموضوع وقتيا مثلا باعتبار، ومشروطا بالمحمول باعتبار آخر، وممكنا أخص باعتبار غيرهما - كالخسوف للقمر، فإنه وقتى باعتبار وجوده فى وقت مقاطرة الأرض والشمس، ومشروط بالمحمول باعتبار وجوده فقط بلا ملاحظة الوقت، وممكن أخص باعتبار ماهيته بلا ملاحظة الوجود.

وليست مباينة الضرورية والممكنة للدائمة واللادائمة، بحيث لايحصل محمول للموضوع فى كلا الجهتين. ونحن قد وضعنا الجهات فى ثلاثة ألواح الأول للذاتية البسيطة والثانى للوصفية البسيطة والثالث للمركبة، حتى يكون العموم والخصوص والاشتمال والمباينة بين القضايا أضبط وأسهل. وهذه هى الألواح:

٣- [الممكنة للخاصة والممكنة الخاصة] س.

لوح القضايا الموجهة بحسب اعتبار الذات فقط

أغلب إيجابى ←

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="5">واجب</td><td colspan="5">ممكن حقيقى</td><td colspan="5">ممتنع</td></tr>
<tr><td colspan="10">ممكن عام إيجابى</td><td colspan="5" rowspan="2">ضرورى سلبى</td></tr>
<tr><td colspan="5" rowspan="2">ضرورى إيجابى</td><td colspan="5">ممكن خاص درهرد وجانب</td></tr>
<tr><td colspan="10">ممكن عام سلبى</td></tr>
<tr><td colspan="10">مطلق عام إيجابى</td><td colspan="5" rowspan="2">دائم سلبى</td></tr>
<tr><td colspan="5" rowspan="2">دائم إيجابى</td><td colspan="5">مطلق أخص كلا الجانبين</td></tr>
<tr><td colspan="10">مطلق عام سلبى</td></tr>
<tr><td colspan="5">ضرورى إيجابى</td><td colspan="5">مطلق خاص إيجابى</td><td colspan="5">دائم سلبى</td></tr>
<tr><td colspan="5">دائم إيجابى</td><td colspan="5">مطلق خاص سلبى</td><td colspan="5">ضرورى سلبى</td></tr>
<tr><td>ضرورى إيجابى</td><td>دائم لا ضرورى إيجابى</td><td colspan="4">ما فيه ضرورى لا دائم إيجابى</td><td colspan="3">ممكن أخص فى الجانب</td><td colspan="4">ما فيه ضرورى لا دائم سلبى</td><td>دائم لا ضرورى سلبى</td><td>ضرورى سلبى</td></tr>
<tr><td>ويطلق عليه ضرورى مطلق</td><td>ويرا دائم صرف خوالف ويطلق عليه دائم الصرف</td><td>وصفى يعنى عرفى أخص إيجابى</td><td>وقتى إيجابى</td><td>منتشر إيجابى</td><td>مشروط بمحمول إيجابى</td><td>ممكن أخص مقيد بعدم اعتبار وقت</td><td>باعتبار وقت
باعتبار وقت آخر فى الماضى أو الحال</td><td>باعتبار وقت
باعتبار استقبال وهو الممكن الاستقبالى</td><td>مشروط بمحمول سلبى</td><td>منتشر سلبى</td><td>وقتى سلبى</td><td>وصفى يعنى عرفى أخص سلبى</td><td>يطلق عليه دائم الصرف</td><td>يطلق عليه ضرورى مطلق</td></tr>
</table>

أغلب سلبى ←

لوح القضايا الموجهة بحسب اعتبار الوصف فقط

جانب إيجابي

جانب سلبي

واجب	ممكن حقيقي	ممتنع

ممكن عام إيجابي		ضروري سلبي
ضروري إيجابي	ممكن خاص درهرد وجانب	
	ممكن عام سلبي	

مطلق عام إيجابي		دائم سلبي
دائم إيجابي	مطلق أخص كلا الجانبين	
	مطلق عام سلبي	

ضروري إيجابي	مطلق خاص إيجابي	دائم سلبي
دائم إيجابي	مطلق خاص سلبي	ضروري سلبي

ضروري إيجابي	دائم لا ضروري إيجابي	ما فيه ضروري لا دائم إيجابي				ممكن أخص في الجانب			ما فيه ضروري لا دائم سلبي				دائم لا ضروري سلبي	ضروري سلبي
						باعتبار وقت		بلاعتبار وقت						
يطلق عليه ضروري مطلق	ويعرا دائم صرف خرالقد ويطلق عليه دائم الصرف	وصفي يعني عرفي أخص إيجابي	وقتي إيجابي	منتشر إيجابي	مشروط بمحمول إيجابي	ممكن أخص مقيد بعدم اعتبار وقت	باعتبار وقت آخر في الماضي أو الحال	باعتبار استقبال وهو الممكن الاستقبالي	مشروط بمحمول سلبي	منتشر سلبي	وقتي سلبي	وصفي يعني عرفي أخص سلبي	يطلق عليه دائم الصرف	يطلق عليه ضروري مطلق

لوح القضايا الموجهة بحسب التركيب من اعتبار الذات والوصف معاً

أنـب إيجـابى

<table dir="rtl">
<tr><td>ولجـ</td><td>ممكـ</td><td>ـب</td><td>سن</td><td>وحقيـ</td><td>ممقـ</td><td>سقى</td><td>ـع</td></tr>
<tr><td colspan="3">دائم بحسب الوصف إيجابى يعطى عرفى عام موجب</td><td colspan="2" rowspan="2">لا دائم بحسب الوصف يعطى مطلق أخص وصفى فى الجانبين</td><td colspan="3">دائم بحسب الوصف سلبى يعطى عرفى عام سلبى</td></tr>
<tr><td>ضرورى بحسب وصف إيجابى يعطى مشروطة عامة موجبة</td><td colspan="2">دائم لا ضرورى بحسب وصف إيجابى يعطى عرفى لا شروط موجبة</td><td colspan="2">دائم لا ضرورى بحسب الوصف سلبى يعطى عرفى لا شروط</td><td>ضرورى بحسب الوصف سلبى يعطى مشروطة عامة سالبة</td></tr>
<tr><td>دائمة بحسب الذات
ضرورى ذاتى / دائم لا ضرورى
موجبـــــ</td><td>الذاتي يعطي مطلق</td><td>ـــت موجبة
ضرورى ذاتى / دائم لا ضرورى
ــــة</td><td colspan="2">ثم بحسب السلبى الأخص فى</td><td>دائمة بحسب الذات
دائم لا ضرورى / ضرورى ذاتى
ســالبـــ</td><td>ذاتي في الجانبين</td><td>ـــت سالبة
دائم لا ضرورى / ضرورى ذاتى
ــــة</td></tr>
<tr><td colspan="3">عرفية عامة موجبة</td><td colspan="5">مطلقة عامة وصفية سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="8">مطلقة عامة وصفية موجبة عرفية عامة سالبة</td></tr>
<tr><td>ضرورية ذاتية موجبــــ</td><td>عرفية خـــ</td><td colspan="2">ــــة</td><td colspan="2">ـــاص موجبة</td><td colspan="2">مطلقة عامة وصفية سالبة</td></tr>
<tr><td>مطلق عامة وصفية موجبة</td><td colspan="3">عرفية خـــ ضـــ ـــ</td><td colspan="2">ـــاص سالبة</td><td colspan="2">ضرورة ذاتية سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="4">دائمة ذاتية موجبـــــــ عرفية خـــــ ـــــ ـــــ</td><td colspan="2">ـــصية موجبة</td><td colspan="2">مطلقة عامة وصفية سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="3">مطلق عامة وصفية مو جبـــــــ</td><td colspan="5">عرفية دائمة ذاتية ـــصية سالبة سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="2">مشروطة عامة موجبة</td><td colspan="6">ممكنة عامة وصفية سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="2">ممكن عامة وصفية موجبة</td><td colspan="6">مشروطة عامة سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="3">ضرورية ذاتية موجبة</td><td colspan="2">مشروطة خاصة موجبة</td><td colspan="3">ممكنة عامة وصفية سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="3">ممكنة عامة وصفية موجبة</td><td colspan="2">مشروطة خاصة سالبة</td><td colspan="3">ضرورية ذاتية سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="3">دائمة ذاتية موجبة</td><td colspan="2">مشروطة أخص موجبة</td><td colspan="3">ممكنة عامة وصفية سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="3">ممكنة عامة وصفية موجبة</td><td colspan="2">مشروطة أخص سالبة</td><td colspan="3">دائمة ذاتية سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="3">مشروطة عامة موجبة</td><td colspan="2">عرفية لا مشروط عامة موجبة</td><td colspan="3">مطلق عامة وصفية سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="3">مطلقة عامة وصفية موجبة</td><td colspan="2">عرفية لا مشروطة عامة سالبة</td><td colspan="3">مشروطة عامة سالبة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">ما فيه ضرورة ذاتية أو وصفية فى الإيجاب</td><td colspan="2">عرفية لا مشروطة خاصة موجبة</td><td colspan="2">مطلقة عامة وصفية سالبة</td><td colspan="3" rowspan="3">ما فيه الضرورة ذاتية أو وصفية فى السلب ممكنة عامة وصفية سالبة</td></tr>
<tr><td colspan="4">عرفى لا مشروط خاص سالبى</td></tr>
<tr><td colspan="5">مطلقة عامة وصفية موجبة</td></tr>
<tr><td colspan="3">ماقية ضرورة وصفية أو دوام ذاتى فى الإيجاب</td><td colspan="2">عرفى لا مشروط أخص موجب</td><td colspan="3" rowspan="2">ما فيه ضرورة وصفية أو دوام ذاتى فى السالب</td></tr>
<tr><td colspan="3">مطلقة عامة وصفية موجبة</td><td colspan="2">عرفية لا مشروطة أخص سالبة</td></tr>
<tr><td>مشروط ضرورى</td><td>مشروط دائم لا ضرورى</td><td>مشروط لا دائم</td><td>عرفى لا مشروط دائم</td><td>عرفى لا مشروط دائم لا ضرورى</td><td>مشروط ضرورى</td><td>عرفى لا مشروط لا دائم</td><td rowspan="2">مطلقة أخص وصفية</td><td>عرفى لا مشروط لا دائم</td><td>مشروط ضرورى</td><td>عرفى لا مشروط دائم لا ضرورى</td><td>عرفى لا مشروط دائم</td><td>مشروط لا دائم</td><td>مشروط دائم لا ضرورى</td><td>مشروط ضرورى</td></tr>
<tr><td colspan="7">موجبة</td><td colspan="7">سالبة</td></tr>
</table>

أنـب سـلبى

ص٩٧ /وجملة هذه القضايا المطلقة والموجهة المذكورات فى هذه الفصول ثلاثة أصناف: الأول باعتبار الذات فقط، والثانى باعتبار الوصف فقط، والثالث باعتبار كليهما. والأول أربع عشرة قضية: المطلقة العامة، والمطلقة الخاصة والمطلقة الأخص، والمطلقة العرفية، والضرورية، والدائمة، والدائمة اللاضرورية والوقتية، والمنتشرة، والمشروطة بالمحمول، والممكنة العامة، والممكنة الخاصة، والممكنة الأخص، والممكنة الاستقبالية. لكن واحدة من هذه القضايا، وهى المطلقة العرفية، لما ساوت العرفية العامة فى الدلالة، كان الأليق اعتبارها بحسب الوصف.

فالقضايا بحسب اعتبار الذات فقط ثلاث عشرة، والقضايا بحسب اعتبار الوصف أيضا هذه الثلاث عشرة مقيدة بالوصف. والمستعمل من تلك الجملة العرفية العامة والمشروطة العامة، وليس للبواقى ألقاب خاصة. ويمكن أن يوجد مركب من اعتبار الذات والوصف بحسب ضرب عدد أقسام هذين الصنفين بعضها فى البعض، لكن مايحصل باعتبار ضرورة الوصف مع دوامه خمسة عشر قسما، بعضها مستعمل وبعضها ساقط كما ذكرنا. والأكثر استعمالا العرفية والمشروطة الخاصة والأخص. وجملة هذه الجهات مع المطلقة العرفية اثنتان وأربعون.

والمركب من الذاتيات والوصفيات(١) فقط لبعضها اعتبار البسيط، كالضرورى أو الدائم، ولبعضها اعتبار المركب كالدائم اللاضرورى. والقضايا الفعلية تشمل الكل إلا الممكنات بحسب الذات أو الوصف. والقضايا المعتبر فيها الدوام بحسب الذات فقط ثلاث: ضرورية ودائمة ودائمة لاضرورية. وبحسب الوصف أيضا ثلاث وتمام الأقسام الخمسة عشر المذكورة للمركبات والمطلقة العرفية من هذا القبيل وباقى الموجهات مشتملة على اللادوام.

وبعد تمهيد هذه القواعد يقول: إذا قلنا: كل «ج»، ولـ «ج» ذات ووصف بهما يكون موضوعا، فان اعتبرنا اتصاف ذات «ج» بوصفه بالإطلاق العام فقط استعملناه على الوجه المتداول. وإن اعتبرناه بالإمكان العلم فقط استعملناه على الوجه الذى اختاره بعض المنطقيين ـ كما مر. وإن اعتبرناه مشروطا بوجود الوصف كان موضوعا للقضايا الوصفية.

وحال عموم تلك الموضوعات وخصوصها حال عموم تلك الجهات وخصوصها، ثم إذا حملنا المحمول على هذا الموضوع كانت جهة القضية منبئة عن كيفية اتصاف ذات الموضوع على الإطلاق. أو باعتبار وصفه بوصف المحمول إن كانت القضية موجبة، أو ص٩٨ كيفية/ سلبه عنها إن كانت سالبة. وحكم تقديم الجهة على أداة السلب وتأخرها عنها، كما ذكرنا فى الرابطة، مختلف، لأن تقديم الجهة على السلب يقتضى أن تكون جهة القضية المذكورة. وتقديم السلب على الجهة يقتضى ان تكون جهتها جهة أخرى، كذا تقديم الجهة على الرابطة يقتضى ثبوت الجهة فى القضية، وتأخيرها عنها يقتضى كون الجهة جزء المحمول. والقضية فى الحقيقة إما مطلقة أو ضرورية أو مايقتضى اعتبارات أخرى.

(١) كذا فى س، ض.

١٦– دائمة] لا ضرورية ض. ١٨– [هذه] س.

٢٣– المحمول] مجهول س.

هذا هو الكلام فى الجهات بحسب هذا الموضع. وبما ذكرنا يعلم حال تلازم أصناف الموجهات وتعاندها. وقدماء المنطقيين وضعوا لبيان تلازم الموجهات بالجهات الثلاث ـ يعنى الوجوب والإمكان والامتناع ـ ستة ألواح على هذه الصورة.

طبقة الواجب	مقابل هذه الطبقة	طبقة الممتنع	مقابل هذه الطبقة	طبقة الممكن الحقيقى	مقابل هذه الطبقة
واجب أن يكون	ليس بواجب أن يكون	ممتنع أن يكون	ليس بممتنع أن يكون	ممكن أن يكون	ليس بممكن أن يكون
ليس بممكن ألا يكون	ممكن أن لا يكون	واجب أن لا يكون	ليس بواجب أن لايكون	ممكن أن لا يكون	ليس بممكن أن لايكون
ممتنع أن يكون	ليس بممتنع أن لايكون	ليس بممكن أن يكون	ممكن أن يكون		

والممكن فى هذه الطبقات بمعنى الممكن العام. وإذا وقع الإمكان فى طبقة واحدة تلازما ومع طبقة يقابلها اقتسما الاحتمالات بأسرها. ومقابل كل طبقة أعم من طبقتين أُخريين. والعام لازم للخاص دائما بلا عكس. وإيراد هذه المسائل وأمثالها مع ضبط القواعد السابقة سهل، وعن التفصيل مستغن. والله ـ تعالى ـ أعلم.

***

٣ـ ستة] ثلاثة س.
١٤ـ [والله.. أعلم] س.

الفصل الثامن

فى تناقض الموجهات

قد بينا فى الفن الأول من هذه المقالة معنى التناقض وتحقيقه فى المحصورات والشخصيات، وقد جرى ذكر الزمان فى شرائط التناقض الثمانية، والآن نقول: فى القضايا ص٥٩٩ الكلية وخصوصا /غير الضرورية يتعذر تعيين زمان الحكم فى الأشخاص، لجواز أن يكون الحكم على كل شخص فى زمان آخر، ولهذا السبب الكليتان المتضادتان فى المطلقات قد تجتمعان على الصدق نحو: كل إنسان متنفس - ولاشئ من الإنسان بمتنفس. وأيضا قد يقع بعض الأشخاص فى الزمان المستقبل ولايكون أوقات حصول الحكم بل تعيين حصوله بذلك الاعتبار متعينا. فكما أن فى الشخصيات إذا كان الحكم مقيدا بزمان معين يسلب فى نقيضه وجود الحكم فى ذلك الزمان. ففى تناقض الموجهات يعتبر رفع جهة القضية مكان اعتبار الزمان ثمة ليحصل التناقض.

فعلى هذه القاعدة نقيض بالضرورة «ليس بالضرورة»، ونقيض بالإمكان «ليس بالإمكان». ونقيض بالإطلاق «ليس بالإطلاق»، وعليه قياس البواقى. وهذا القدر كاف فى تناقض الموجهات.

لكن ينبغى أن يعلم أن رفع الجهة قد يكون مساويا لجهة أخرى، وهو فيما إذا اقتسمت الجهتان جميع الاحتمالات بلا تداخل، كالضرورية والممكنة العامة، إذا اختلفتا فى الكيفية. وقد يكون الحكم بعد رفع الجهة مترددا بين جهات لم يوضع بإزائها اسم خاص، فيجب على المنطقى أن يعرف بعد رفع كل جهة، أى جهة بقيت، ليقف على حال تناقض الموجهات.

وكما ذكرنا فإن واحداً من الشرائط الثمانية له اعتبار الشرط فى طرفى النقيض، وهو شرط وصف الموضوع الشرطى، فإذا اعتبر فى القضية ذلك الشرط وجب رعايته فى نقيضها

٥- [يتعذر] س

//«متعذر» لجواز س.

١٢- [ليس بالضرورة] س.

١٦- الجهتان] فى الجهة ض.

١٩- [وكما ذكرنا فإن] س.

٢٠- الشرطى] شرطى س.

ليتناقضا بالذات. وإذا علمت هذه المقدمات علم حال تناقض كل قضية موجهة بالتفصيل بلا حاجة إلى مزيد بيان.

ونحن نبين على طريق المثال أحكام ماهو المهم، وقد جرت العادة أن يبدأ بالمطلقات فنقول: ظن بعض القدماء أن المطلقتين المختلفتين في الكيف متناقضتان، ورده الرئيس ابن سينا، ثم قال: إن كانت المطلقتان عرفيتين ومختلفتين بالسلب والإيجاب فمتناقضتان. والحق أنهما لاتتناقضان مطلقا، إذ نقيض الإطلاق رفع الإطلاق، لا الإطلاق بالرفع. وبيانه بالتفصيل أن المطلقتين العامتين بسبب أنهما ألحقتا بالمطلقة الأخص ـ يعني الوجودي اللادائم ـ فالمطلقتان العامتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مجتمعتان على الصدق في تلك الصورة، ولاتتناقضان. وكذا المطلقتان الخاصتان والمطلقتان الأخص فظاهر أنهما متلازمتان. وأما المطلقتان العرفيتان فبسبب أنهما تجتمعان على الكذب في المطلقة الأخص بحسب الوصف ـ
ص١٠٠ يعني الوجودية اللادائمة /باعتبار الوصف ـ لاتكونان متناقضتين وإن ظن أحد أن هاتين القضيتين إذا أخذتا على الإطلاق واختلفتا بالإيجاب والسلب كانتا متناقضتين، بسبب أن مفهوم المطلقة في الإيجاب إطلاق عام وفي السلب إطلاق عرفي، قلنا: هذا خطأ؛ إذ هاتان المطلقتان في العرفية الأخص ـ يعني العرفية اللادائمة الواقعة في جانب المطلقة العرفية ـ تجتمعان في الصدق. فظهر أن المطلقتين لاتتناقضان بوجه من الوجوه.

فعلم مما قلنا أن المطلقة العامة والدائمة المحتملة للضرورة واللاضرورة تتناقضان بشرط الاختلاف في الكيف، كالممكنة العامة والضرورية المطلقة، وكذا المطلقة العرفية الدائمة بدوام الوصف مع المطلقة العامة المعتبر فيها الوصف. وقد علم أن المطلقة العرفية أعم من الدائمة بقدر مخصوص، وبهذا تكون المطلقة العامة باعتبار الوصف أخص من المطلقة العامة باعتبار الذات، ومع نقيض المطلقة الخاصة يكون الحكم مترددا بين الضرورة الموافقة والدوام المخالف إذ التفاوت بينهما وبين المطلقة العامة بالضرورة الموافقة فقط، ومع نقيض المطلقة الأخص، يكون الحكم مترددا بين دائم الطرفين. وهذا الحكم وإن لم يكن مترددا في التعلق بالدوام، لكنه متردد في التعلق بالإيجاب والسلب. وكذا مع نقيض الممكنة الخاصة، الحكم متردد بين ضرورة الطرفين، يعني الوجوب والامتناع. ومع نقيض الدائمة اللاضرورية الحكم متردد بين المطلقة العامة المخالفة والضرورية الموافقة. ومع نقيض الضرورية الوقتية

٣- «لإيضاح المقصود» أحكام ض.
// يبدأ] هذا س.
٥- المطلقتان] المطلقة ض.
٦- «كما ذكرنا» وبيانه ض.
٧- أنهما ألحقتا] أن الحق كان س.
٩- والمطلقتان الأخص فظاهر أنهما] فظاهر أن المطلقتين الأخص س.
٢٥- [الضرورية] س .

الحكم متردد بين دوام موافق وإمكان رفع حكم فى ذلك الوقت بالإمكان العام. ومع نقيض المنتشرة الحكم متردد بين دوام موافق وإمكان رفع حكم فى جميع الأوقات.

وقال قوم من المتأخرين نقيض الوقتية رفع الحكم فى وقت معين، ونقيض المنتشرة رفعه فى جميع الأوقات. وهو مستدرك، لأنه: إن أراد أن نقيض جهة الوقتية رفع تلك الجهة، ونقيض جهة المنتشرة رفع تلك الجهة فقط - فلا وجه له لعدم اختصاص هذا الحكم بهاتين الجهتين. وإن أراد أنه رفع الحكم فى ذلك الوقت بعينه فهو باطل، لأنهما يكذبان على تقدير دوام الحكم فى الجهة الموافقة وعلى ضد التقدير الآخر، والسبب أن الوقتية ليست مما يشتمل على وجود الحكم فى زمان معين فقط، بل مايشتمل على ضرورة وجود الحكم الخاص فى زمان معين وانتفائه فى سائر الأزمنة، / فيكون رفع الضرورة بالإمكان العام، ورفع انتفاء ص١٠١ الوجود فى سائر الأزمنة بدوام وجود الحكم. وكذا فى المنتشرة.

ومع نقيض المشروطة بالمحمول الحكم متردد بين حصوله بسلب ضرورة من الضرورات الخمس الباقية ولا حصوله على سبيل الدوام، لإطلاق الجهة التى هى سلب جميع الضرورات عنه، فنقيضها إما وضع الضرورات أو رفع الإطلاق.

ومع نقيض الممكن الأخص الحكم متعلق بصورة من الضرورات الست ومتردد بين الإيجاب والسلب. ومع نقيض الممكن الاستقبالى ذلك الحكم متعلق بالضرورة ومتردد فى الكيفية الحاصلة ومع زيادة اعتبار الاستقبال الذى هو شرط فى جانب واحد فيجب أن يحصل ذلك الشرط فى الجانب الآخر.

وأمّا نقيض الجهات الوصفية فكما ذكرنا، لكن باعتبار الوصف فى الجانبين يعنى أن نقيض العرفية العامة مطلقة عامة مخالفة بشرط الوصف، ونقيض المشروطة العامة ممكنة عامة مخالفة بشرط الوصف، وعلى هذا القياس.

وأما الجهات المركبة من اعتبارات الذات والوصف فيجب أخذها فى نقيض جهات تبقى بعد رفع الحكمين، فإن الحكم مع نقيض العرفية الخاصة: إمّا ضرورى ذاتى موافق، أو مطلق عام وصفى مخالف. ومع نقيض العرفية الأخص: إما دائم ذاتى موافق، أو مطلق عام وصفى مخالف. ومع نقيض المشروطة الخاصة: إما ضرورى ذاتى موافق أو ممكن عام وصفى مخالف. ومع نقيض المشروطة الأخص: إما دائم ذاتى موافق أو ممكن عام وصفى مخالف. ومع نقيض العرفية اللامشروطة العامة: إما مشروط عام موافق أو مطلق عام وصفى مخالف. ومع نقيض العرفية اللامشروطة اللادائمة: إما دائم ذاتى موافق أو مشروط أخص موافق أو مطلق عام وصفى مخالف. وعلى هذا القياس فى باقى الجهات.

---

١ - [الحكم] س. ٧- ضد التقدير الاخر] يضع تقديرات أخرى ض. ١١- بسلب] بسبب س.
١٥- ‹بعض› الممكن س. ١٦- شرط] بشرط س. // [الذى هو] س // .
٢٣-٢٤- [نقيض.. مخالف] س .

الفصل التاسع

فى تعريف العكس وبيان العكس المستوى فى الموجهات

قد سبق بيان العكس على وجه الإجمال، فالآن نقول: العكس فى عرف أهل هذه الصناعة جعل محمول القضية موضوعا، وموضوعها محمولا، أو جعل مقابل المحمول موضوعا ومقابل الموضوع محمولا، بشرط أن تبقى الكيفية والصدق على حالهما، ولايشترط بقاء الكمية والجهة على حالهما. وإن أردنا تعميم هذا التعريف للقضايا الشرطية وضعنا المحكوم عليه موضع الموضوع، والمحكوم به موضع المحمول.

والعكس نوعان: أحدهما جعل عين الموضوع والمحمول منعكسين ويسمى عكسا مستويا.
ص١٠٢ وثانيهما جعل/ مقابليهما منعكسين، ويسمى عكس نقيض. وأرادوا بالمقابل فى الحمليات مقابل التحصيل والعدول أو الإيجاب والسلب للمفرد، ولامقابل التضاد أو نوعا آخر. وفى الشرطيات النقيض.

والقدماء أوردوا العكس فى باب القياس، نظرا إلى أن العكس المستوى من مقدمات بيان بعض القياسات كما سيعلم. والمتأخرون بسبب تعلق هذا البحث بالقضايا المفردة، أوردوه فى هذا الباب. وابتدأوا بالعكس المستوى، ومن المحصورات فى العكس المستوى ابتدأوا بالسالبة الكلية لأن بقاء الكمية على حالها فى الكليات لايتصور إلا فى السالبة، ولوضوح انعكاسها أيضا. فنقول:

السالبة الكلية تنعكس فى بعض الموجهات وعكسها سالبة كلية أيضا، وفى بعضها لاتنعكس. يعنى أن صدق عكسها بحسب صورة القضية مع قطع النظر عن المادة ليس بواجب، وإن صدق فى بعض المواد. والضابط: أن كل قضية سلب فيها المحمول عن جميع أفراد الموضوع سلبا دائما بحسب الذات أو الوصف فهى منعكسة وإلا فلا. وفيه دعويان:

---

١٢ ــ أوردوا] أرادوا س. // ــ [بيان] س.

١٣ــ بعض] نقيض س .

// القياسات] القياس س.

١٤ــ المحصورات] بين عكوس الموجهات س // [فى.. ابتدأوا] س.

١٥ــ [فى الكليات] س // فى السالبة] فيها .

الأولى أن دوام سلب شئ عن شئ ـ مثلا سلب ب عن ج ـ يقتضى كذب اجتماعهما، وهو ظاهر. فإن كان دوام سلب المحمول بحسب ذات الموضوع لم يكن المحمول مقولا على الموضوع أصلا، بل يكونان متباينين بالذات ومسلوبين عن بعضهما البعض كالضاحك والصهال أو الزنجى والأبيض. وإن كان دوام سلب المحمول بحسب وصف الموضوع أو وصف المحمول أمكن كون ذاتهما واحدة، لكن يكذب اجتماع الوصفين، كالمتحرك والساكن، فسلب أحدهما عن الآخر مشروط بالوصف.

الثانية أن لا دوام السلب لايقتضى انعكاس السلب، إذ على تقدير أن تكون ب خاصة مقارنة لـ «جـ» كالكاتب للإنسان أو المتحرك للجسم، جاز سلبها عنه على سبيل اللادوام، ويكون سلب الموضوع عن تلك الخاصة محالا.

وإذ تمهد هذان الأصلان فنقول: منعكسات الموجهات تتميز عما لايقبل العكس فى السوالب الكلية، فالدائمة والضرورية والمشروطات والعرفيات تنعكس والباقيات لاتنعكس. ومن المطلقات: لاينعكس إلا المطلقة العرفية، وهى تسمى مطلقة منعكسة.

وأما تعيين جهة العكس فله ضابط آخر. وهو أنه إن اعتبرت الضرورة فقط أو الدوام فقط بحسب الذات فقط أو الوصف فقط ـ بقيت الكمية والجهة على حالهما. وأما إذا تركبت الجهة
ص١٠٣ من اعتبارين، كالدائمة اللاضرورية أو اعتبار الذات والوصف معا، / فواحدة منهما ـ يعنى الكمية والجهة ـ تبقى على حالها، بل إذا حفظت الكمية كانت الجهة أعم وإذا حفظت الجهة كانت الكمية أخص.

بيان أن العكس فى الصنف البسيط كالأصل كمية وجهة هو أن «سلب ب من جـ إن كان ضروريا لم يجز أن يكون سلب جـ عن ب إلا ضروريا، إذ لو كان ممكنا لزم من إمكان إيجاب «ب» على ج إمكان اجتماع أمرين متناقضين، لحكم الأصل. وإن كان دائما فالعكس لايكون إلا دائما، إذ لو كان مطلقا لزم حصول الاجتماع.

وقال الإمام الرازى: سلب الكاتب عن الإنسان مثلا لما كان ممكنا فى حالة واحدة عن شخص واحد كان سلبه دائما ممكنا عن جميع الأشخاص، فتصدق السالبة الدائمة ويكذب العكس، فلا ينعكس. ومنشأ الغلط عدم الفرق بين المحال والكاذب، فإن فرض دوام سلب الخاصة عن الموضوع ليس بمحال فى هذه الصورة كما ذكر، ولكنه كاذب، من حيث أنه إن

٢ـ وهو ظاهر] أى لايكونان فى أى حال من الأحوال مقولين على بعضهما البعض فإنه إن قيل لشئ. فى حال من الأحوال: هو ب وهو أيضا جـ، فإن الشئ الذى يقال له ب يقال له عندئذ: جـ، والشئ الذى يقال له جـ يقال له ب وهذا مناقض لدوام سلب ب عن جـ، ض.
٣ـ [ومسلوبين عن بعضهما البعض] س. ٤ـ [أو الزنجى والأبيض] س. ٩ـ [ويكون.. محالا] س.
١٦-١٧ـ [تبقى.. أخص].. س. ١٨ـ بيان أن العكس] ينعكسان س // [كمية وجهة] س.
٢٠ـ [إمكان] اجتماع س. // متناقضين] متناقضين س.
٢١ـ حصول الاجتماع] اجتماع الحاصل س. ٢٢ـ الإمام] فخر الدين ض.
٢٣ـ [دائما] س.
٢٥ـ ١ـ [من حيث... فالخاصة] س.

كان صادقا لم يكن للخاصة وجود، إذ وجودها فى غير الموضوع محال، وهو ليس بحاصل فى الموضوع بحسب الفرض، فالخاصة نفسها لم تكن فى الأصل. وعلى تقديرعدمها كان سلب الموضوع عنها صادقا أيضا. وشرط صحة العكس صدق الأصل إذ صدق الأصل يقتضى صدق العكس، ولكن الأصل ـ فى هذه الصورة ـ ليس بصادق، ففساد العكس لايقتضى منع صحته.

ولما تقرر هذا المعنى علم أن الضرورية والدائمة والعرفية والمشروطة العامة تنعكس بإبقاء الكمية والجهة على حالهما.

وأما إذا تركبت الجهة من اعتبارين: فإن كانا راجعين إلى الذات، كما فى الدائمة اللاضرورية، دخلت تلك القضايا تحت الممكنة الإيجابية. وإن كان أحدهما ذاتيا والآخر وضعيا، كما فى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الأخص، كانت داخلة تحت الممكنة أو المطلقة الإيجابية، والإيجاب يقتضى صحة عموم المحمول، فالحكم على بعض المحمول حكم الأصل، وعلى البعض الآخر الذى لايحمل على الموضوع بالإيجاب بحكم العكس ـ يمكن أن يكون مخالفا للأصل ـ يعنى يكون سلبه ضروريا.

مثلا إذا قلنا: لاشئ من الزنجى بأبيض دائما بلا ضرورة ـ علم أن الزنجى يمكن أن يكون أبيض، فسلب الزنجى عن الأبيض ـ الذى يمكن أن يكون زنجيا وإن لم يوجد ـ دائم لاضرورى، وسلبه عن سائر الأبيض كالثلج والعاج ضرورى وذلك الأبيض بعض من الأبيض المطلق، فإن كان الحكم بالسلب الكلى وجب أن تكون الجهة دائمة محتملة للضرورة، ولكن ينبغى أن يعلم أن بعضا منه نظير الأصل. وإن اعتبر محافظة الجهة صح الحكم بالسلب الجزئى.

وكذا إذا قلنا: لا شئ من الكاتب سا كن بالضرورة أو الدوام مادام كاتبا لا دائما ـ لزم أن يكون الكاتب بالإطلاق الأخص بحسب الذات، إذ هذه الجهة تقتضى أن تكون الكتابة والسكون وصفين مفارقين لذات اجتماعهما فيها محال أو كاذب، لكنها توصف بواحد منهما، فيحتمل أن يكون الساكن أعم من الكاتب، لوجوده فى الجبل.

ص١٠٤ / فإن كان الحكم بالسلب الكلى فالجهة مشروطة بالعرفية العامة المحتملة للضرورة والدوام. وبعض هذه المشروطة والعرفية العامة نظير الأصل، كما ذكرنا فى الدائمة. وإن قنعنا بالسلب الجزئى كانت الجهة بعينها نظير الأصل.

والحاصل أن الكمية إن بقيت على حالها كانت الجهة أعم، وإن بقيت الجهة على حالها كانت الكمية أخص، وهذا الاختلاف فيه من جهة تركب الاعتبار، فإنه بأحد الاعتبارين فى

---

٢ ـ ٣ـ [نفسها.. أيضا] س.

٣ ـ ‹وهو ظاهر› وشرط س.

٣ـ ٤ [إذ.. بصادق] س.

٩ـ للممكنة] الكمية أو المطلقة س..

٢١ـ مفارقين] متقاربين س.

٢٢ـ لوجوده فى الجبل] والساكن الذى هو غير الكاتب كالجبل الذى هو دائما ساكن ض.

قوة الموجبة التى عكسها جزئى، كما سيأتى. وبالاعتبار الآخر سلب كلى صادق. وعلى هذا القياس عكس العرفية اللامشروطة عرفية كلية مطلقة، محتملة للمشروطة واللامشروطة، أو نظير للأصل وجزئية، وهو إمّا باعتبار الوصف أو باعتبار الذات على قياس ماسبق. وكذا الحال في سائر الجهات المركبة.

ويجب أن يعلم أن الدائمة الكلية تصدق مع اعتبارات ثلاث للذاتية:

أ ـ مايكون الحكم على جميع الأشخاص دائما بحسب الذات.

ب ـ مايكون الحكم على بعض الأشخاص دائما وعلى البعض الآخر ضروريا.

جـ ـ مايكون الحكم على الجميع ضروريا. وعكسها السالبة الدائمة تصدق مع القسمين الأولين وتكذب مع الثالث.

وكذا العرفية العامة الكلية تصدق مع اعتبارات سبع للوصفية:

أ ـ مايكون الحكم على جميع الأشخاص بحسب الوصف ضروريا.

ب ـ مايكون على الجميع دائما محتملا.

جـ ـ مايكون على الجميع دائما صرفا.

د ـ مايكون على البعض ضروريا وعلى البعض الآخر دائما محتملا.

هـ ـ مايكون على البعض ضروريا وعلى البعض دائما صرفا.

و ـ مايكون على البعض دائما محتملا وعلى البعض دائما صرفا.

ز ـ مايكون على البعض ضروريا وعلى بعض دائما محتملا وعلى بعض دائما صرفا.

واعتبارات الذات هنا خمسة ـ كما ذكرنا:

أ ـ الضرورى　　ب ـ الدائم المحتمل　　جـ الدائم الصرف

د ـ اللاضرورى　　هـ ـ اللادائم.

وإذا حصروا هذه الاعتبارات فى جميع الأشخاص وبعضها حصل أحد وثلاثون قسما: خمسة مفردات، وعشرة ثنائيات، وعشرة ثلاثيات، وخمسة رباعيات، وواحد خماسى، كما ذكرنا فى باب المعدولة. فالعرفية العامة بحسب الذات تصدق مع هذه الأقسام.

وإذا ركبنا اعتبار الذات والوصف معا صارت الاعتبارات المركبة التى تصدق معها العرفية العامة الكلية مائتين وسبعة عشر اعتبارا، حاصلة من ضرب السبعة فى أحد وثلاثين، وما وقع فيه اللاضرورى بحسب الذات من هذه الجملة مائة واثنا عشر اعتبارا مركبا حاصلا

١٢ـ [محتملا] س

١٨ـ [كما ذكرنا] س

ص١٠٥ من ضرب ستة عشر فى السبعة. وكذا ماوقع فيه/ اللادائم. ومايحتمل اللاضرورى من البواقى ثمانية وتسعون اعتبارا غير خال من الدائمة الكلية. ومايحتمل اللادوام ستة وخمسون اعتبارا غير خال من الدائمة الكلية. فإذا عكسنا العرفية الخاصة كانت عرفية عامة كلية صادقة مع مائة واثنا عشر اعتبارا من الاعتبارات المذكورة وكاذبة مع البواقى(١). وإذا عكسنا العرفية الأخص كانت أيضا عرفية عامة كلية، إلا أن اعتبارات الخاصة بحسب اللاضرورة، واعتبارات الأخص بحسب اللادوام. وقس عليه سائر الاعتبارات المركبة، وإن لم يبلغ شئ منها إلى هذا العدد. هذا هو الكلام فى عكس السالبة الكلية.

وأما الموجبات الكلية فكلها تنعكس، ولاتبقى الكمية على حالها، بل جميع عكوسها جزئية. والجهة فى المطلقة العامة والممكنة العامة الذاتية أو الوصفية تبقى على حالها، وفى البواقى على حالها أيضا، بل تكون واحدة من هاتين القضيتين.

والضابط أن عكس الجهات الفعلية مطلقة عامة، وغير الفعلية ممكنة عامة، وعكس مايشترط الوصف مطلقة عامة أو ممكنة عامة بشرط الوصف. ومايتركب من اعتبار الذات والوصف فجهة عكسية أيضا مركب: فالمركب إن اقتضى أن تكون جهة وصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته لاضروريا أولا دائما كما ذكرنا، كانت جهة العكس بحسب الذات موافقة لجهةهى لوصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته، إذ وصف الموضوع يكون محمولا فى العكس. مثاله فى العرفية الأخص أن جهة وصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته اللادوام، وإن كانت جهة القضية باعتبار الوصف الدوام، ففى العكس يجب أن تكون جهة القضية بحسب ذات الموضوع اللادوام.

وقس عليه سائر المركبات. وأما إذا لم يقتضِ التركيب واحدا من هاتين الجهتين كانت جهة العكس بحسب الذات عامة محتملة للطرفين. هذه أحكام عكس الموجبة الكلية، وهى أحكام متعددة.

أما بيان أصل الانعكاس، فصحة مقارنة الموضوع والمحمول فى أنهما مقولان على ذات واحدة، وهذا مقتضى مفهوم الإيجاب. وأما علة أن عكسها جزئى فلجواز كون المحمول أعم من الموضوع، كما ذكرنا. فمقارنة الموضوع مع بعض المحمول مقطوع بها والمساواة مشكوك فيها. فالحكم الجزئى بحسب صورة القضية بلا اعتبار المادة يقينى.

وأما بيان صحة الانعكاس فى المطلقة والممكنة العامتين فهو أنا إذا قلنا كل ج ب بالإطلاق، فقد قلنا: ب شئ يقال له ج، وهو فى ذلك الوقت «ب» و «جـ» أيضا، فشئ مما يقال

---

(١) أشار محقق «ض» فى هذا الموضع إلى اضطراب شديد وخلاف بين النسخ التى اعتمد عليها، وآثر هو قراءة معينة تختلف عما فى «س» التى رأينا أنها فى هذا الموضع أضبط وأوضح - راجع ض ص ١٦٣.

٨- الموجبات الكلية فكلها] فى الموجبة الكلية فكل الوجهات ض. // [لا] ض.
١٠- على حالها] عليها س // [أيضا] س. ١٥- [لجهة] س. ١٦- أن] التى س.
١٩- كانت] فكانت س. ٢٠- [الكلية] س. ٢٦- [فهو] س. ٢٧- [أيضا] ض.

ص١٠٦ له ب قيل له جـ فيكون بعض ب جـ أيضا بالإطلاق. وإذا قلنا:/ كل ج ب بالإمكان ـ كان بعض ب ج أيضا بالإمكان إذ على تقدير خروج الأصل من القوة إلى الفعل يكون العكس لازما، وما وجب على تقدير غير محال يكون ممكنا. وأيضا لو كان عكس هاتين القضيتين كاذبا كان نقيض كل منهما حقا، وهى السالبة الدائمة أو الضرورية الكلية وكلاهما ينعكس كالأصل وعكسها ضد الأصل، فيكون الأصل كاذبا، لأن الضدين لايجتمعان فى الصدق، وقد فرضناه صادقا، فهو خلف لازم من فرض كذب العكس، فيصدق العكس.

هذا بيان انعكاس هاتين القضيتين على رأى الجمهور ولكن يجب النظر فى عكس الممكنة: فإن كل ممكنة تصدق مع السالبة الدائمة اللاضرورية الكلية ـ لايجب أن تنعكس . مثلا إذا قلنا: ج بالإمكان ب، وصدق أن لاشئ من ج دائما «ب»، فيصح فى العكس أن يقال: كل ماهو «ب» مباين لما هو «ب»، بالإمكان ولايحصل فى أى وقت بالفعل، فيكون مباينا لـ «جـ» بالذات ولايمكن الحكم بإمكان جـ عليه إلا أن يكون الحكم على مايمكن أن يكون «ب» على وجه يشمل الفعلى وغير الفعلى، كما هو رأى قوم ـ وهو خلاف المتعارف، كما ذكرنا ـ ومع ذلك يلزم أن يكون عكس الممكنة مطلقة، إذ بعض مايمكن أن يكون «ب» هو «جـ»، فيلزم فى هذه الصورة جعل الإمكان جزء المحمول فى الحقيقة وكون القضية مطلقة، والكلام فى عكس قضية جهتها الإمكان.

فإن قيل: عكس هذه السالبة سالبة دائمة صرفة جزئية، كما ذكر، كان حقا وهى تحت الممكنة العامة الجزئية الإيجابية التى هى عكس هذه الممكنة المفروضة، فيكون هذا العكس حقا ـ قلنا: الأمر كذلك بحكم تلازم الجهات لكن لما لم يكن «ب» الذى هو بالإمكان «ج» موجودا لم يصح الحكم عليه بالإيجاب، فلا يلزم حقية هذا العكس. وأما كل ممكنة لاتصدق مع السالبة الدائمة، كالممكنة الأخص، فينعكس بالبيان المذكور، وعكسها أيضا لايحتمل صدق دوام السلب الكلى، إذ السالبة الكلية الدائمة تنعكس، وعكسها يقتضى أن يكون الأصل أيضا صادقا بدوام السلب الكلى، وهذا خلف. وماذكرنا وإن كان حقيقة الحال، لكن فى هذا الموضع حكمنا بانعكاس الممكنات كما ذكره جمهور المنطقيين. وسيأتى تمام البيان إن شاء الله تعالى.

وأما بيان أن عكس سائر القضايا هاتان القضيتان: يعنى المطلقة والممكنة العامة فهو أن الكليات التى هى محمولات بالطبع إما ذاتيات لموضوعاتها أو عرضيات لها. والعرضيات: إما خواص أو أعراض عامة كما ذكرنا فى إيساغوجى، وحمل الذاتيات على الموضوعات ضرورى،/ وعكسه يعنى حمل الموضوعات على الذاتيات أيضا ضرورى، نحو: الإنسان
ص١٠٧ ناطق بالضرورة، والناطق إنسان كذلك وحمل الخواص على الموضوعات يجوز أن يكون

٢– يكون] كان س. ٤– نقيض كل منهما] نقيضهما س // وهى السالبة الدائمة أو الضرورية الكلية] س.
١٠ـ [أى] س // [بالفعل] س. ١٢ـ [غير الفعلى] س.
١٤– المحمول] القضية س. ١٧– [الجزئية] س.
٢٣– دائما] قطعا س. ٢٨ـ [ضرورى] س .

ضروريا أو دائما كالزوايا الثلاث للمثلث، ويجوز أن لايكون ضروريا ولادائما، بل بالإمكان أو بالإطلاق كالكاتب أو الضاحك للإنسان. وأما عكسها فضرورى دائما، إذ لاوجود للخاصة فيما سوى الموضوع، فذو الزوايا الثلاث مثلث بالضرورة، والكاتب والضاحك إنسان بالضرورة والأعراض العامة يجوز أن تكون ضرورية للموضوع: كالزوجية للاثنين، أو دايمة: كالسواد للزنجى، أولا ضرورية ولادائمة: كالماشى للإنسان. وعكس كل منها يحتمل الضرورة واللاضرورة: فعكس القضية الضرورية يجوز أن يكون ضروريا وغير ضرورى، وكذا عكس الضرورية يحتمل الأمرين فضرورة القضية بلا اعتبار المادة تقتضى الانعكاس بجهة تشملهما، ولايقطع بتعيين واحد من الحالين.

وأما بيان أن جهة الفعليات مطلقة، وجهة ماهو بالقوة ممكنة: فهو أن الإيجاب الفعلى يقتضى وجود الموضوع ووجود المحمول ووجود مقارنة كل منهما بالفعل كما ذكرنا، فمن هذه الموجودات الثلاثة يلزم العكس على الإطلاق، والإيجاب بالقوة يقتضى وجود الموضوع، وإمكان وجود المحمول، وإمكان المقارنة. وفى العكس: يفرض المحمول موجودا لتكون القضية إيجابية، وأما الحكم بالمقارنة فبالإمكان فقط، إذ لايعلم وجوده بالفعل فيمكن عكسه أيضا. وماذكره الإمام الرازى من أنّ عكس القضايا الفعلية ممكنة عامة، وتمسكه بجواز أن يقال: كل كاتب بالضرورة إنسان مع إمكان أن يقال: لاشئ من الإنسان بكاتب دائما لابالضرورة ـ فقد سبق بيان حاله وعلم أنا إذا قلنا: كل كاتب إنسان، كنا فرضنا الكاتب موجودا وإلا فوجود الإنسان له على تقدير عدمه فى نفسه محال، ووجود الكاتب لغير الإنسان غير ممكن، فيلزم بعض الإنسان كاتب بالإطلاق. وإذا ثبتت هذه الدعاوى، ثبت أن عكس جميع الممكنات ممكنة عامة وعكس الفعليات مطلقة عامة.

وباعتبار شرط الوصف أيضا على قراره السابق. مثلا إذا قلنا: كل نائم بالضرورة ساكن مادام نائما ـ كان عكسه بناء على الوجه المذكور: بعض الساكن نائم مطلقا، ولكن بحسب الوصف أيضا، إذ النائمة لذات بعض الساكنين بلا اعتبار السكون بالإمكان لا بالإطلاق، وأما باعتبار السكون فبالإطلاق ويحتمل الدوام واللادوام، إذ السكون لازم للنوم واللازم يجوز أن يكون أعم، فالسكون حاصل فى جميع أوقات النوم، ولايجب/ حصول النوع فى جميع أوقات ص١٠٨ السكون، والمطلقة الوصفية أخص من المطلقة الذاتية وكذا الممكنة كما ذكرنا.

وأما بيان أنه إذا كان جهة وصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته لاضروريا أولا دائما، كانت جهة العكس باعتبار الذات موافقة لجهة الوصف فى الأصل ـ فهو أن فى أمثال هذه القضايا لم يأخذوا الذات مع صفتين متغايرتين إحداهما تستلزم الأخرى كالنوم والسكون فى القضية المذكورة، فإذا كانت الذات مع النوم موضوعا كان الساكن محمولا باعتبار الوصف، وفى

١- دائما] قطعاً س .
٨- تشملهما] تشمله س.
١٤- الإمام الرازى] فخر الدين الرازى ض.
// [الفعلية] س.
١٦- فقد ... أنا] ربما علم مما قررنا س .
// فوجود] فوجد س.
٢٠- قراره] القرار س.

العكس إذا كان الذات مع السكون موضوعا كان النايم محمولا، ونسبة النوم إلى الذات فى الأصل كنسبة النائم إلى ذات الساكن فى العكس، يعنى إن كان النوم لذات النائم لا دائما كان للساكن الذى ذاته ذات النائم فى جميع الأحوال لادائما أيضا، وكذا فى اللاضرورى.

فعكس العرفية والعرفية المشروطة العرفية اللامشروطة، التى كل منها أخص، مطلقة عامة وصفية ولادائمة ذاتية. وعكس المشروطة الدائمة اللاضرورية والمشروطة الخاصة والمطلقة العامة الوصفية، واللاضرورية الذاتية والباقى المركبات المطلقة والعامة بالاعتبارين.

وهذا البيان يَجَوز أن يختلف فى الموجبة الكلية، لأنا إذا قلنا: كل ج ب مادام ج لا دائما، الذى هو العرفى الأخص، لايصح أن يكون عكسه بعض ب ج دائما، إذ يلزم أن يكون بعض الأشياء دائما جـ، وقد أقتضى الأصل أن يكون كل ماهو جـ لا دائما جـ، وهذا خلف، فلا يكون العكس دائمة ذاتية. وقس عليه البواقى.

وأما حكم الموجبة الجزئية فى العكس فما ذكر فى الموجبة الكلية، وهذا العكس حافظ للكمية فى جميع الأحوال دون الجهة إلا فيما ذكر من القضيتين العامتين.

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس، إذ سلب الخاص عن بعض من العام الشامل له ولغيره صحيح، كسلب الإنسان عن بعض الحيوان، وسلب العام عن بعض من ذلك الخاص غير صحيح.

وإن لم يشترطوا بقاء الكيفية على حالها، كان الممكن الخاص والإطلاق الخاص والأخص للسالبة الجزئية فى الجهة التى يلزمها الإيجاب عكسا بحيث تبقى الكمية على حالها. والجهة أما إمكان عام أو إطلاق عام. ولسائر القضايا يعنى السالبة الكلية والموجبتين أيضا عكس من هذا النوع، إلا أن تكون القضية ضرورية. أما اصطلاح المنطقيين فهو أن مالايكون حافظا للكيفية لايعد عكسا، ومن ثم فتلك القضايا التى تلزم الأصل وتصدق ويبقى لبعضها كميتها وجهتها على حالهما لاتعد عكسا للأصل. وهذا القدر يكفى فى العكس المستوى .

***

٢ـ «دائما» لادائما ض .
٤- [العرفية] المشروطة س.
٥- لادائمة] دائمة س.
١٩- ولسائر] وسائر س.
٢١- ومن.... القضايا] فالقضايا س.

الفصل العاشر

فى عكس النقيض

ص١٠٩ /قد مر معناه مرارا فلا حاجة إلى إعادة. والموجبة الكلية فى الموجهات صنفان: الأول كل قضية اعتبر فيها الدوام أو الضرورة بحسب الذات أو بشرط الوصف، وجميعها تنعكس بعكس النقيض. ومن تلك الجملة كل مافيه باعتبار الضرورة أو الدوام فقط بحسب الذات أو الوصف فقط فتبقى فى عكسها الكمية والجهة على قرار الأصل. أما إذا تركب من الاعتبارين فيبقى واحد منهما لابعينه، ويكون الآخر أعم أو أخص ـ كما ذكر فى العكس المستوى للسوالب. مثاله: كل إنسان حيوان بالضرورة ـ عكسه: كل ماليس بحيوان ليس بإنسان بالضرورة، وهذا العكس يلزمه سالبة كلية معدولة الموضوع وهى: لاشئ مما ليس بحيوان ليس بإنسان بالضرورة وهذا العكس يلزمه سالبة كلية معدولة الموضوع وهى: لاشئ مما ليس بحيوان بإنسان بالضرورة. والصنف الثانى باقى الموجهات الذاتية والوصفية ولاتنعكس بعكس النقيض.

أما لزوم عكس النقيض للصنف الأول فمن جهة أن الحكم على موضوع كلى ودائم والمحمول مساو له أو أعم منه، فيشمل جميع أشخاص فى جميع الأحوال فيكون رفع المحمول مستلزما لرفع الموضوع، إذ رفع العام مستلزم لرفع الخاص. ولما كان رفع العام أخص من رفع الخاص، والعام مقولا على الخاص، جاز أن يكون مقابل الموضوع أيضا أعم من مقابل المحمول، ومقولا دائما على جميع أشخاص مقابل المحمول، كما ذكر فى اللاإنسان واللاحيوان.

٣ـ قد مر.. إعادة] عكس النقيض كما قلنا ـ هو: أن يجعلوا مقابل المحمول ـ بتقابل الإيجاب والسلب المفرد، كما هو الحال بين ألفاظ المحصلة والمعدولة ـ موضوعا، ومقابل الموضوع محمولا، بشرط بقاء الكيفية والصدق على حالهما، ولايشترط أن تبقى الكمية والجهة ض.

٥ـ الجملة] الجهة س. ٦ـ فتبقى] تبقى س.

١٠ـ بإنسان] هو إنسان حق.

١٣ـ [ودائم] س.

وأما علة حفظ الجهة فهى أن ملاقاة الموضوع والمحمول لما كانت ضرورية استحالت بينهما المباينة، فملاقاة مقابلهما أيضا بالإيجاب ضرورى، إذ حال المقابل بعينه حال الأصل. وإن دامت ملاقاة الموضوع والمحمول، نحو: كل زنجي أسود، كان عكسه دائما وكليا، إذ وجود اللاسواد للزنجي يقتضى وجود الزنجي اللاأسود، كما ذكرنا فى عكس المستوى للموجبة الجزئية. وكذا إن كانت هذه الضرورة أو الدوام بحسب الوصف ـ كان العكس بحسبه أيضاً. مثلا إذا قلنا: كل كاتب متحرك، فذات الكاتب والمتحرك إذا كانت مغايرة لهذين الوصفين، والكاتبية مستلزمة للمتحركية، كان رفع المتحركية مقتضيا لرفع الكاتبية وإن جازكون الذات الموصوفة برفع المتحركية فى حال الحركة كاتبا. فيجب أن يقال كل ماهو لا متحرك لا كاتب مادام لا متحركا.

وفى الجهات المركبة إن اعتبرت اللاضرورة مع اعتبار الدوام أمكن أن يكون اللاأسود مثلا أعم من الزنجي، ففى صورة كون اللاأسود بالإمكان زنجيا، يكون كونه زنجيا
ص١١٠ لاضروريا. وفى غير تلك الصورة، كالثلج ونحوه يمكن أن يكون/ ضروريا. فيجب أن يكون الحكم على جملة اللاأسود باللازنجي بالدوام المطلق، ليحتمل الضرورة، أو على بعضه بالدوام بلا ضرورة. وهكذا إذا اعتبرت الذات مع اعتبار الوصف، إذا أمكن كون اللامتحرك مثلا أعم من الكاتب ففى صورة كونه كاتبا يكون الحكم عليه باللاكاتب لا دائما. فى غير تلك الصورة يمكن أن يكون دائما بدوام الذات اللامتحركة، كما فى الجبل. فلا يقال مطلقا.

كما هو متحرك لا كاتب لا دائما، بل فى البعض الذى يكون الكاتب محمولا فى الأصل يكون لا دائما، وفيما هو خارج عن ذلك البعض لايعلم أنه دائم أولا دائم. فإمّا أن تبقى جهة الأصل في العكس والكمية جزئية، أو الكمية كلية ـ كالأصل ـ والجهة تحتمل الضرورة والدوام، يعنى المشروطة العامة أو العرفية العامة أما فى البعض الآخر فكالأصل ـ كما مر.

وعلى هذا قياس باقى المركبات.

وأمّا بيان أن سائر الموجهات الموجبة لاتنعكس فهو: أن المحمول لما لم يدم بدوام الموضوع، صدق الحمل بالإيجاب وبالسلب، كحمل الضاحك على الإنسان. فلا يلزم من رفع المحمول رفع الموضوع، إذ لايصح أن يقال كل لا ضاحك لا إنسان، لأن بعض اللاضاحك إنسان بالضرورة، وكذا فى سائر الجهات.

٨– [لا] متحرك س // لا كاتب] ولا كاتب س.

١٢– الصورة] الضرورة س.

١٣– باللازنجى] وباللازنجى س.

١٥– [لا] دائم س.

١٨– وفيما] فيما س.

٢٠– [يعنى... مر] س.

وقال بعض المتأخرين: إذا قيد اللاضاحك مثلا بقيد الدوام وقيل: ماهو دائما لا ضاحك لاإنسان ـ كان صادقا، وكذا فى سائر الموجهات، فهذه القضايا أيضا تنعكس: يعنى بأن يأخذوا مقابل المحمولات مقيدا بالدوام. ومنشأ هذه الحيلة أنهم كما يجعلون حرف السلب جزء المحمول لتكون القضية إيجابية، جاز جعل الجهة جزء المحمول لتكون القضية ضرورية. مثلا: فى قولنا الإنسان ضاحك مطلقا، إذا جعلنا الجهة مع الضاحك محمولا كان الضاحك المقيد بالمطلق محمولا على الإنسان بالضرورة، ومقابل هذا المحمول أيضا لا إنسانا بالضرورة، ومقابل المحمول مايكون نقيض الجهة أو الأخص من نقيض الجهة مركبا مع الضاحك، مثلا بأن يقال: الضاحك دائما أو اللاضاحك دائما، فيقال: كل ماكان لا ضاحكا دائما فهو لا إنسان بالضرورة. وبيانه عائد إلى بيان انعكاس الضرورى.

إذا علم هذا الأصل فنقول: هذا العكس على هذا الوجه ليس بعكس النقيض المطلوب فى هذا الموضع، أما أولا: فلأننا فرضنا محمول القضية «الضاحك» مفرداً، وهو فى هذه الصورة مركب مع الدوام. وإن أخذنا المحمول فى الأصل مركبا وقلنا: الإنسان ضاحك دائم الضحك، كانت القضية ممتنعة لامطلقة. فإذا اختلف المحمول لم يكن العكس عكس أصله. وأما ثانيا
ص١١١ فلأن هذا العكس/ ليس مخصوصا بمقابل المحمول بالتقابل السلبى، إذ لو قلنا فى المثال المذكور: كل ماكان ضاحكا دائما فهو لاإنسان ـ كان حقا بسبب أنه يلزم فى اللاضاحك دائما. وأما ثالثا: فلأن ماذكر هو قيد الدوام، ولايجب أن يكون القيد الدوام، إذ لو كان جهة الأصل ممكنا، كقولنا: الإنسان بالإمكان كاتب ـ كان مقابل الكاتب بالإمكان الكاتب بالضرورة أو اللا كاتب بالضرورة، فإذا قلنا: كل ماكان لاكاتبا دائما لا إنسان ـ كان كاذبا، إذ الأمى لا كاتب دائما، لكن لا بالضرورة مع أنه إنسان بالضرورة. وأما رابعا فلاننا لو سلمنا أن هذا العكس عكس النقيض لكن(1) ليس بمفيد فى هذا الموضع ـ إذ المطلوب عكس القضايا اللادائمة، وهذه القضايا بعد الحيلة المذكورة ضرورية، ولانزاع ولااشتباه فى عكس الضرورية. فبهذه الوجوه علم أن تلك الحيلة غير مفيدة، وأن هذه الموجهات المذكورة لاتنعكس بعكس النقيض.

وأما الموجبة الجزئية فى بعض مواد يكون فيها بعض من العام موضوعا ومقابل خاص تحته محمولا، نحو: بعض الحيوان لا إنسان ـ فلا تنعكس إذ عكسه مالايكون لا إنسان لاحيوان، فيلزم أن يكون بعض الإنسان لا حيوانا وهو كاذب. ويمكن أن تكون هذه المادة فى اللفظ دون الصنعة(2) عدولا نحو: بعض ماهو باق محدث، عكس نقيضه بعض ماهو لامحدث لاباق: يعنى أن بعض القديم لاباق وكذا إذا قلت: بعض الأفراد كثير فعكسه: أن

(1) كذا بالأصل.
(2) يقصد فى اصطلاح صناعة المنطق.

١- [ماهو] هو س.
١٥-١٦- [بسبب ... دائماً] س.
١٨- [بالضرورة] فإذا س. // [لا] كاتباً س.
٢٠- لكن] ولكن س.
٢٦- [لا] حيوان س.
٢٨-١- [وكذا ...فرد] س.

بعضا مما هو لاكثير ـ أى الواحد ـ لافرد. وأمثال هذه العكوس كاذبة، فالموجبة الجزئية على الإطلاق بحسب الصورة لاتنعكس. وتنعكس فى بعض المواضع التى لم تدخل فيها مقابل المحمول تحت الموضوع، فحكمه حكم الموجبة الكلية فى الجهات. وأما السالبة الكلية فتنعكس فى جميع الجهات، وعكس نقيضها لايكون حافظا للكمية، بل يكون جزئيا فقط. والجهة فى المطلقة العامة والممكنة العامة الذاتية أو الوصفية تبقى على حالها، وفى باقى الجهات لاتبقى على حالها. بل عكس نقيض الجهات الفعلية المطلقة العامة، وعكس نقيض ماعداها الممكنة العامة، وفى اعتبار الذات والوصف تتبع الأصل، وعكس الجهات المركبة مركب أيضا. وإذا اقتضى التركيب لاضرورة جهة الوصف أولادوامها بالنسبة إلى الذات كانت جهة العكس بحسب الذات موافقة لجهة الوصف بالنسبة إلى الذات، وإذا لم يقتض كانت الجهة مطلقة عامة، كما ذكرنا فى العكس المستوى للموجبة. أما سبب أصل الانعكاس فهو أنه: إذا كان بين الموضوع والمحمول مباينة على وجه من وجوه السلب كان مقابل كل منهما بحسب ذلك السلب مباينا للآخر، فيكون بين عين كل منهما ومقابل الآخر ملاقاة إيجابية. /

ص١١٢ مثلا إذا قلنا: لاشئ من الإنسان بحجر كان بين اللاحجر واللاإنسان مباينة ما، إذ لو كان كل لاحجر لا إنسان كان الإنسان حجراً، فلا يكون كل لا حجر لا إنساناً، وأما علة أن العكس جزئى فهو أن: مقابل كل من المحمول والموضوع يجوز أن يكون أعم من الآخر، ومساويا له. مثال الأعم اللاحجر والإنسان أو اللاإنسان والحجر. مثال المساوى اللاواحد والكثير أو اللاكثير والواحد، فالحكم برفع المباينة الكلية بحسب الصورة بين المتقابلين أو إثبات المباينة الجزئية المستلزمة للملاقاة الجزئية، بين مقابل أحدهما وعين الآخر به، والرفع الكلى للمباينة المستلزمة للملاقاة الكلية مشكوك فيه، فيصدق الحكم الجزئى دائما، كما يقال فى المثال المذكور: ليس بعض اللا حجر لا إنسانا وهو فى قوة بعض اللاحجر انسانا، إذ المعدولة فى قوة السالبة وسلب السلب فى قوة الإيجاب. وإذا حكم كليا يجب أن يقال لاشئ من اللاحجر بلا إنسان يعنى كل لاحجر: إنسان. وهو كاذب. وأما أن بيان أن عكس النقيض للجهات الفعلية هو المطلقة ولغير الفعلية هو الممكنة فهو أن مباينة المحمول والموضوع إذا كانت بالفعل، كانت ملاقاة مقابل المحمول مع الموضوع أيضا بالفعل. وإذا كانت أيضا بالقوة تكون هذه الملاقاة تابعة لتلك المباينة. مثلا فى المطلقة إذا لم يكن شئ من الضاحك متنفسا بالإطلاق كان بعض اللامتنفس بالإطلاق أيضا ضاحكا. وفى الممكنة إذا لم يكن شئ من الكاتب شاعرا بالإمكان، كان بعض اللاشاعر كاتبا بالإمكان أيضا. وهذه القضايا فى قوة عكس النقيض لتلك الأصول كما مر. وماذكرنا فى فساد العكس المستوى لبعض الممكنات الإيجابية الشاملة للدائمة الكلية السالبة وارد هنا فى فساد عكس نقيض الممكنات السلبية المحتملة للدائمة الكلية الإيجابية، إذ يصح أن يقال لاشئ من الزنجى بأسود بالإمكان. وإن

١- العكوس] العكس س. ٥- [تبقى ... الجهات] س.
٧- [مركب] س. ١٧- أو] مع ض.
٢٦- [كان ... اللامتنفس] س .

صدق: كل الزنوج سود دائما ؛ ولايصح أن يقال بعض ماهو لا أسود بالفعل زنجى بالإمكان، إذ كل ماهو أسود بالفعل لايكون زنجيا بالضرورة. وأما بيان أن عكس نقيض الضرورة يحتمل اللاضرورية، وعكس نقيض اللاضرورية يحتمل الضرورية فهو أن: فى مادة قولنا لاشئ من الإنسان بحجر بالضرورة، عكس النقيض الذى هو: بعض اللاحجر إنسان ضرورى أيضا. وفى مادة قولنا لاشئ من الكاتب بلا إنسان بالضرورة، عكس النقيض الذى هو بعض

ص١١٣ الإنسان كاتب لاضرورى[1]. فعكس نقيض كل من هذين الصنفين يحتمل/ الضرورة واللاضرورة. ولهذا قلنا: مطلقة عامة وممكنة عامة.

وأما بيان أن عكس نقيض الوصفيات وصفى أيضا فهو أنا إذ قلنا: لاشئ من الكاتب بنائم مادام كاتبا، ففى عكسه الذى هو: بعض اللانائم كاتب يكون حصول الكتابة فى حال اللانائمية ممكنا لا فى حال النوم ولاباعتبار الحالين.

أما بيان أن هذا العكس مطلق لادائم كالأصل فهو أن: سلب النائم عن الكاتب وإن كان دائما بدوام وصف الكاتبية لكن إيجاب الكاتبية على اللانائم ليس بدائم بدوام وصف اللانائمية، إذ اللانائم فى جميع أوقات اللانائمية لايكون كاتبا، بل فى بعض الأوقات. وإن كان مكان الكاتب المستيقظ كان الحكم بخلافه إذ اللانائم فى جميع الأوقات مستيقظ، فالعكس مطلق يحتمل الدوام واللادوام.

وأما بيان أن لاضرورة جهة الوصف ولادوامها بالنسبة إلى الذات، تقتضى موافقة جهة العكس بحسب الذات وجهة الوصف بالنسبة إلى الذات فهو أن ذات الكاتب فى حالة الكاتبية ليس بنائمة لا دائما ــ فى مثال العرفى الأخص فذات الكاتب ليست بكاتبة فى بعض الأوقات وهى ذات اللانائم بعينه، فلا يصح أن يكون كاتبا دائما. وهكذا تقتضى اللاضرورة. وهذا البيان للخلف فى السالبة الكلية مثل ماذكر فى العكس المستوى، وماليس كذلك فعكس نقيضه المطلقة العامة بحسب الذات بالبيان المذكور. وأما السالبة الجزئية فتنعكس بعكس النقيض فى جميع الجهات، وعكسها حافظ للكمية وحكمه فى الجهات ماذكر فى الكلية، مثاله إذا قلنا: ليس بعض الحيوان إنسانا، يلزم أن لايكون بعض اللاإنسان لاحيوان، يعنى يكون حيوانا. والبيان ماذكر فى جميع أبواب الكلية ــ هذا تمام الكلام فى عكس النقيض.

ومما يجب أن يعلم أنه إذا كان عكس نقيض الموجبة فى قوة القضية السالبة وعكس نقيض السالبة فى قوة القضية الموجبة بشرط أن تكون كلاهما معدولة الموضوع كانت أحكام العكس المستوى وعكس النقيض فى الإيجاب والسلب متكافئة: يعنى أن حكم الإيجاب فى كل

---

(١) يلاحظ أن هناك اختلافا بين س وض فى الأمثلة التى ضربت فى هذا الموضع لبيان الفكرة، وهو اختلاف شكلى.

٣- الضرورية] اللاضرورية س.

٩- [يكون] حصول س.

١٦-١٧- [تقتضى ... الذات] فهو س.

٢١- [وأما] س ب // - [بعكس] س.

٢٢- [الجهات] الجهة س.

٢٥- [القضية] س.

٢٧-١- [وعكس .. المستوى] س.

باب حكم السلب فى آخر. ولايفيد الاعتماد على الخلف فى تعيين جهة العكس المستوى أو عكس النقيض ـ كما هى عادة بعض المنطقيين ـ إذ على تقدير صدق الجهة المعينة تكون كل جهة أعم منها صادقة أيضا. وحجج الخلف فى كلا المتساويين تكون من جهة أن الصدق الخاص يستلزم الصدق العام والكذب العام يستلزم الكذب الخاص، ومن جهة أن الخلف الدال على الكذب نقيض جهة، لايعلم كذب نقيض جهة أخص منها، إذ الصدق العام لايستلزم الصدق الخاص لا الكذب الخاص يستلزم الكذب العام.

ومما يجب أن يعلم أن كل قضية تنعكس فعكسها لازم لها، فيتبعها فى الصدق دون

ص١١٤ الكذب لأن الكاذب قد يلزم الصادق كما ذكرنا فى الشرطيات. ومثاله هاهنا إن كان الأصل/: كل حيوان إنسان أو لاشئ من الحيوان بإنسان كان كاذبا، وعكسه صادق، وهو بعض الإنسان حيوان أو ليس ماليس بإنسان ليس بحيوان. هذا تمام الكلام فى عكس الحمليات، وبالله التوفيق.

***

٣-٦ – [وحجج ... الكذب العام] س.
١٠-١١– [وبالله التوفيق] س.

الفصل الحادي عشر
فى اعتبار الجهة والنقيض والعكس فى القضايا الشرطية

أكثر المنطقيين لم يعتبروا المادة والجهة فى الشرطيات. ومن اعتبرها خص الاعتبار بالمتصلات، لأن اتصال التالى بالمقدم فى المتصلة شبيه حمل المحمول على الموضوع فى الحملية. إما بحسب امتياز أجزاء القضية عن بعضها البعض وإما بحسب صلاحية اعتبار الخصوص والعموم فى الأجزاء وإما بحسب اشتمال تعلق واحدة بأخرى على أنواع النسب المختلفة فى جانب الإيجاب والسلب، كما ذكرنا.

وأما المنفصلات فليس لها زيادة مدخل فى هذا الباب، لأن أجزاء الانفصال لاتتميز بالطبع ولايجب حصرها فى عدد معين ولا للعناد فى الحقيقة دلالة خارجة عن منع الجمع والخلو، كما بيناه. واعتبار استصحاب المقدم للتالى فى المتصلة المنقسمة إلى اللزوم والاتفاق – كما ذكرنا – لم يعدوه من قبيل الجهات، بل وضعوا هذين القسمين نوعين متباينين من الاتصال: اللزومية بالحقيقة والاتفاقية بالمجاز، ووقوع اسم الاتصال عليهما بالاشتراك فأرادوا أن يعتبروا الجهات فى كل من هذين النوعين على انفراد، فقالوا: إذا كان فى كل من اللزومية والاتفاقية وجود التالى فى جميع أوقات وضع المقدم حاصلا بالفعل، مثلا فى اللزومية كما يقال: إن كان زيد كاتبا تحركت يده، فحركة اليد فى جميع أوقات الكتابة حاصلة، فالمتصلة الضرورية لزومية أو اتفاقية. وإن كان فى بعض الأوقات حاصلا كما يقال: إن كان هذا الشخص إنسانا كان متنفسا، أو كانت الشمس طالعة مارة على دائرة نصف النهار كانت المتصلة وجودية مطلقة يعنى مطلقة لا دائمة فى كلا البابين. وإن كان وجوده بالفعل معلوما، والدوام واللادوام محتملا، كما يقال: إن كان هذا الجسم ذو نفس كان متحركا، كانت مطلقة عامة. وإن لم يكن وجوده معلوما بالفعل بل بالقوة، كما يقال: إن كان هذا الشخص إنسانا كان كاتبا كانت ممكنة. فإن كانت هذه الأحكام شاملة لجميع الأوضاع والأحوال، كما ذكرنا،

٣– [المادة و] الجهة س // اعتبرها] اعتبارها س.
٦–٧– [وإما ... ذكرنا] س.
١٠– المنقسمة] المقسمة س.
١٥– [فحركة ... حاصلة] س.

كانت القضية كلية، وإن كانت مخصوصة ببعض الأوضاع والأحوال كانت جزئية. إلا أن وجود الحكم الكلي الوجودي اللادائم متعذر في الاتفاقية فيكون بين عين كل منهما ومقابل الآخر ملاقاة، إذ كل حكم خال عن اللزوم والاتفاق الدايم لايكون للاستصحاب علة، فجاز أن لايعرض التالي للمقدم في بعض الأوضاع والأحوال كما يقال: كلما كانت الشمس طالعة، فزيد كاتب، / والحكم الكلي في الممكنة الصرف أيضا متعذر الوجود في اللزومية فما بالك بالاتفاقية. لا لأن الحكم الممكن لايكون لازما، فإنّ الكتابة ممكنة للإنسان ولازمة في بعض الأحوال المشتملة على علة الكتابة، كقولنا: إن كان الإنسان موجودا دل بالرقم الذي يحدثه على مافي ضميره، لأن بعض الأحوال أيضا لايخلو عن هذا الوضع، وعلى ذلك التقدير لاتلزم الكتابة فالحكم بالإمكان لايكون كليا بل جزئيا. وفي جانب السلب تعتبر الكلية والجزئية على هذا القياس. هذا ماذكروا في الجهات. وإن أخذوا المتصلات نوعا واحدا بإزاء الحمليات، وجعلوا الاستصحاب المطلق الذي هو بإزاء الحمل المطلق إطلاقا عاما، واحتمال استصحاب عدم وجوده بالفعل إمكانا واللزوم المقتضي لتأكيد الاستصحاب بمنزلة الضرورة والاتفاق وجودا خاليا عن الضرورة لتقع الاستصحابية موقع المطلقة على رأي قوم، والاتفاقية موضع المطلقة على رأي قوم آخرين شرطوا اللاضرورية واللزومية الدائمة مكان الضرورية المطلقة، واللزومية الغير الدائمة مكان الضرورية الوقتية المنتشرة، والاتفاقية الدائمة مكان الدائمة اللاضرورية والاتفاقية اللادائمة مكان الوجودية اللادائمة، لم يكن بعيدا عن الصواب. لكن لما لم يكن بالضرورة باعث على سلوك هذه الطريقة مع كونها مخالفة للجمهور كان الأولى تركها. وبالجملة ليس في اعتبار هذه التفاصيل زيادة فائدة، بل المهم في هذا المقام تحقيق المتصلات الوجودية: يعني الاستصحابية وقسيمها: اللزومية والاتفاقية بحسب الكيفية والكمية، إذ يحصل التناقض والعكس الذي بناء القياس عليه مبني على ذلك التحقيق. فنقول: استصحاب المقدم للتالي: إما حاصل في جميع الأوقات والأحوال، أو غير حاصل في وقت وحال، أو حاصل في بعض الأوقات والأحوال وغير حاصل في بعضها والأول يسمى استصاحبا إيجابيا كليا والثاني استصحابا سلبيا كليا والثالث استصحابا في السلب والإيجاب، أما الجزئية ففي السلب كما هي في الإيجاب، لكن لما كان الجزئي أعم من الكلي في الصدق كانت الموجبة الجزئية الاستصحابية على الإطلاق شاملة للقسم الأول والثالث، والسالبة الجزئية الاستصحابية شاملة للقسم الثاني والثالث، وإن اعتبرنا اللزوم لم يخل الحال من خمسة أقسام: إما أن يكون وضع المقدم مقتضيا لوجوب وضع التالي أو امتناعه أو لايقتضي شيئا منهما. والأول والثاني إما في جميع الأحوال أولا، فإن كان وضع المقدم في جميع الأحوال

س١١٥ (في هامش السطر الخامس)

٢- [اللادائم] س.
٢-٣- [فيكون ... ملاقاة] ض.
٤- للتالي] الثاني س.
٥-٦ [في ... بالإتفاقية] س.
٧-٨- [كقولنا ... ضميره] س.
١١- [هو] س.
١٣- موقع] وقع س.
٢٢- [وغير ... بعضها] س.
٢٥- [في] الصدق] س.
٢٨- [في ... الأحوال] س.

مقتضيا لوجوب التالي فموجبة كلية لزومية. وإن كان مقتضيا لامتناعه في جميع الأحوال فسالبة كلية لزومية. وإن كان في بعض الأحوال مقتضياً للوجوب أو الامتناع فموجبة ص ١١٦ جزئية/ لزومية»، أو سالبة جزئية لزومية. وحكم عموم وخصوص اللزومية الجزئية والكلية في الصدق كما ذكرنا سابقا. ومقابل اللزومية الكلية الاحتمالية الجزئية، ومقابل اللزومية الجزئية الاحتمالية الكلية في الجانبين. وإذا اعتبرنا الاتفاقية فالقسم الذي لايقتضي الوجوب الكلي ولا الامتناع الكلي لايخلو من أن تحصل موافقة التالي للمقدم في الوجود في جميع الأوقات أولا يحصل أو يحصل في وقت دون وقت والأول موجبة كلية اتفاقية، والثاني سالبة كلية اتفاقية، والثالث موجبة أو سالبة جزئية اتفاقية. وحكم العموم والخصوص والكلية الاتفاقية كما ذكرنا. وكل من الأول والثاني قسمان: الموافقة واللاموافقة أما أن يحصل في جميع الأحوال بلا لزوم، أو في بعض الأحوال باللزوم، وفي بعضها بالاتفاق. والأول اتفاق كلي صرف، والثاني إن اعتبرناه مع الأول كان اتفاقيا مطلقا. وإن اعتبرناه مع الثالث كان اتفاقيا جزئيا صرفا. فالاقتصار على الاتفاقي المطلق كاف. ويظهر من هذا اللوح أحوال عموم تلك القضايا وخصوصها ومقابلات كل منها. ولما كانت جميع الاحتمالات منحصرة في عشرة أقسام أوردناها بتمامها في هذا اللوح لوح الشرطيات المتصلة:

٣ـ [كلية] ب.
١٢ ـ [صرفا] ض.

لوح الشرطيات المتصلة

<table dir="rtl">
<tr><th></th><th colspan="3">فى جميع الأحوال الإيجاب</th><th colspan="4">فى بعض الأحوال إيجاب</th><th colspan="3">فى جميع الأحوال سلب</th><th></th></tr>
<tr><td rowspan="11">النسب الإيجـــاب</td><td>فى جميع الأحوال لزوم الإيجاب</td><td>فى جميع الأحوال اتفاق الإيجاب</td><td>فى بعض الأحوال لزوم الإيجاب وفى بعضها اتفاق الإيجاب</td><td>فى بعض الأحوال اتفاق الإيجاب وفى بعضها اتفاق السلب</td><td>فى بعض الأحوال اتفاق الإيجاب وفى بعضها اتفاق السلب</td><td>فى بعض الأحوال اتفاق الإيجاب وفى بعضها اتفاق السلب</td><td>فى بعض الأحوال اتفاق الإيجاب وفى بعضها لزوم السلب</td><td>فى بعضها لزوم السلب وفى بعضها اتفاق السلب</td><td>فى كل الأحوال اتفاق السلب</td><td>فى كل الأحوال لزوم السلب</td><td rowspan="11">النسب الســـلب</td></tr>
<tr><td colspan="3">موجبة كلية استصحابية</td><td colspan="7">سالبة جزئية استصحابية</td></tr>
<tr><td colspan="7">موجبة جزئية استصحابية</td><td colspan="3">سالبة كلية استصحابية</td></tr>
<tr><td colspan="3">موجبة كلية لزومية</td><td colspan="7">سالبة جزئية احتمالية</td></tr>
<tr><td colspan="7">موجبة جزئية احتمالية</td><td colspan="3">سالبة كلية لزومية</td></tr>
<tr><td colspan="3">موجبة</td><td colspan="4">سالبة جزئية لزوميـــــة</td><td colspan="3">كلية احتمالية</td></tr>
<tr><td colspan="3">موجبة كلية احتماليـــــة</td><td colspan="4">سالبة جزئية لـــــ</td><td colspan="3">ـــــزومية</td></tr>
<tr><td colspan="3">موجبة كلية لزومية</td><td colspan="4">موجبة كلية اتفاقية مطلقة</td><td colspan="3">سالبة جزئية استصحابية</td></tr>
<tr><td colspan="3">موجبة جزئية استصحابية</td><td colspan="4">سالبة اتفاقية مطلقة</td><td colspan="3">سالبة كلية لزومية</td></tr>
<tr><td colspan="3">موجبة لزوميـــــة</td><td colspan="4">جزئية اتفاقية</td><td colspan="3">سالبة كلية استصحابية</td></tr>
<tr><td colspan="3">موجبة كلية استصحابية</td><td>سالبـــــة</td><td colspan="2">جزئية</td><td>لزومية</td><td colspan="2">اتفاقية</td><td>لزومية</td></tr>
</table>

ومن هذا البحث يعلم تناقض المتصلات، فالقضايا الاستصحابية إذا اختلفت بالكيف والكم ـ وكذا القضايا اللزومية والاحتمالية ـ كانت اللزومية نقيض الاحتمالية والاحتمالية نقيض اللزومية، أما الاتفاقية المطلقة فنقيضها: إما اللزومية الموافقة فى الكم والكيف أو الاستصحابية المخالفة فى الكيف والكم. والاقتصار على هذا القدر كاف.

وأما العكس المستوى فى الشرطيات فجعل المقدم تاليا والتالى مقدما مع بقاء الصدق والكيفية على حالهما، كما ذكرنا. وفى المتصلات تنعكس السالبة الكلية اللزومية، وعكسها حافظ للجهة والكمية، إذ كلما كانت الأوضاع والأحوال على فرض وجود المقدم مقتضية لامتناع التالى، لم يكن وضع التالى مقارنا لوضع المقدم فى شئ من الأحوال، وإلا لاينقض حكم الأصل فى تلك الحال. مثاله قولنا: ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً، ويلزمها العكس وهو ليس ألبتة إذا كان الليل موجودا كانت الشمس طالعة، وحكم المتصلة السالبة الاتفاقية الكلية فى العكس يختلف بحسب المواد، وإن امتنع وجود التالى لم ينعكس إذ مفهوم هذه القضية أن وضع التالى لايصدق مع وضع المقدم لا وضع المقدم يقتضى امتناع صدق التالى. وإذا امتنع التالى لم يكن فرض صدقه، فلا ينعكس. مثلا يصح أن يقال: ليس ألبتة إذا كان البياض مفرقا للبصر اجتمعت الأضداد. ولايصح أن يقال ليس فى جميع الأوقات أو فى بعضها إذا اجتمعت الأضداد كان البياض مفرقاللبصر، بل الأضداد لاتجتمع فى وقت ما والبياض مفرق للبصر. وأما إذا لم يكن وضع التالى محالا فينعكس ويكون حافظا للجهة والكمية، وبيانه قريب مما ذكر فى اللزومية. وحكم السالبة الكلية الاستصحابية هكذا أيضا: يعنى لاتنعكس بحسب الصورة، لأن كذب الخاص مستلزم لكذب العام. وفى المواد الممكنة التوالى تنعكس. والموجبة اللزومية والاتفاقية والاستصحابية تنعكس كلية كانت أو جزئية. إن أخذوا المتصلات نوعا واحدا. وإلا فعكس اللزومية لزومية وعكس الاتفاقية اتفاقية لتباين النوعين وأما سبب صحة الانعكاس فصدق اجتماع المقدم والتالى فى جميع أوضاع المقدم أو فى بعضها. وأما أن العكس جزئى فلأنّ التالى ممكن وشامل لغير تلك الأوضاع أيضا، بسبب احتمال عمومه. وإن أخذ عكس كل نوع فى اللزوم والاتفاق نظير الأصل لم يحتج إلى بيان آخر. لكن إذا قلنا العكس استصحابى، بسبب أن اللزوم/ يجوز أن يكون من ص١١٨
جانبين، ومن جانب واحد فقط. نحو: كلما كان زيد كاتبا تحركت يده على سبيل اللزوم. وعكسه قد يكون بحيث: إذا كانت يد زيد متحركة كان كاتبا، لكن لايجب أن يكون على سبيل اللزوم. كما ذكرنا. وهكذا سائر الأمثلة. والسالبة الجزئية لاتنعكس إذ يجوز أن يقال: قد يكون لايكون بحيث إن كانت يد زيد متحركة كان كاتبا. ولايجوز أن يقال: قد يكون لايكون بحيث إن كان زيد كاتبا تحركت يده.

١٠– [المتصلة] س .

١٦– [محالاً] س.

١٨– الممكنة] الكمية س.

٢٠–٢١– [لتباين النوعين] س.// فصدق] صدق س.

وأمّا عكس نقيض الشرطيات فبأن يجعل المقدم تاليا ومقابل التالى مقدما بالشرط المذكور. ويراد بالمقابل فى هذا الموضع النقيض لا المقابل المطلق بالسلب والإيجاب. والموجبة الكلية اللزومية تنعكس. وعكسها أيضا كلى لزومى إذ رفع اللازم فى جميع الأحوال نقيض رفع الملزوم. مثلا: إذا قيل: كلما غرق الإنسان كان فى الماء، يلزمه العكس وهو قولنا إن لم يكن الانسان فى الماء لم يغرق. والاتفاقية والاستصحابية بحسب الصورة لاتنعكس، إذ فى المواد الممتنعة التالى يمتنع العكس كما ذكرنا. مثلا يصح أن يقال: إذا كان الزنجى أسود لم تجتمع الأضداد. ولايصح أن يقال إذا لم تجتمع الأضداد لم يكن الزنجى أسود. وأما إذا كانت ممكنة التالى فتنعكس. والموجبة الجزئية لاتنعكس إذ يصح أن يقال: قد يكون إذا كان الشخص حيوانا. لم يكن إنساناً ولايصح أن يقال: قد يكون إذا كان هذا الشخص إنساناً لم يكن حيواناً. والسالبة اللزومية جزئية كانت أو كلية تنعكس، وعكسها جزئية لزومية إذ المقدم لما اقتضى نفى التالى، لزم أن يكون فى بعض الأوقات وضع التالى مع المقدم ممتنع الوجود وإلا لم تصدق تلك المنافات. مثلا إذا قلنا: ليس البتة إذا كان زيد كاتبا سكنت يده. ويلزمه عكسه، وهو قولنا: قد لايكون ليس بحيث إذا سكنت يد زيد لم يكن كاتبا: يعنى قد يكون إذا لم تكن يد زيد ساكنة كان كاتبا. وهذا لاينعكس كليا، إذ لايصح أن يقال: ليس البتة إذا لم تسكن يد زيد لم يكن كاتبا إذ على تقدير أن يفعل فعلا آخر لم تسكن يده وليس بكاتب. والسالبة الأتفاقية والاستصحابية لاتنعكس، إذ لايصح أن يقال: ليس البتة إذا كان السواد لونا اجتمعت الأضداد. ولايصح أن يقال: قد يكون إذا لم تجتمع الأضداد لم يكن السواد لونا، بل دائما لاتجتمع الأضداد والسواد لون. فإن كانت ممكنة التالى انعكست.

/وأما بيان أن عكس الموجبة الكلية يلزمه سالبة كلية مقدمها مقابل التالى وتاليها عين المقدم، وأن عكس السالبة يلزمه موجبة جزئية على هذا الوجه فمما ذكرناه سابقا. هذا تمام الكلام فى جهة المتصلات ونقيضها وعكسها. وقد اتضح أن أحكام اللزومية فى المتصلة شبيهة بأحكام الضرورية فى الحملية، وأحكام الاتفاقية بأحكام الوجودية اللاضرورية، وأحكام الاستصحابية بأحكام المطلقة العامة.

وأما المنفصلات فليس لها مدخل فى باب الجهات كما ذكرنا. والقدر الذى ذكرنا يكفى فى النقيض. ولما لم يكن لأجزاء المنفصلة امتياز عن بعضها البعض بالطبع لم يكن للتقديم والتأخير فيها أثر، بل حكم الأصل والعكس المستوى واحد، وكذا حكم عكس النقيض كما هو مانع الجمع فى المنفصلة الحقيقية وغير الحقيقية، لاينعكس بعكس النقيض، إذ عكس النقيض كما هو مانع مانعة الجمع يكون مانع الخلو، وعكس النقيض كما هو مانعة الخلو يكون مانعة الجمع.

هذا تمام الكلام فى هذا الباب والله أعلم بالصواب.

٧– تجتمع] تحتج س // «وإذا» لم يكن س. ٢٠– [أن] عكس س.
٢١– فمما] مما س.
٢٤– والله أعلم بالصواب] وبالله التوفيق ومنه الاستعانة ض.

المقالة الرابعة

فى علم القياس، ويسمى أنا لوطيقا الأولى

وهو فنان: الفن الأول فى القياس، والثانى فى لواحقه

والفن الأول قسمان

القسم الأول: فى تعريف القياس وأقسامه، وبيان القياسات الحملية فقط. وهو عشرة فصول

الفصل الأول
فى تعريف القياس

لما فرغنا من بيان أحوال الأقوال الجازمة، المؤلفة من الألفاظ المفردة، وكان غاية هذه الصناعة معرفة كيفية اكتساب المعارف والعلوم، أردنا الآن أن نبين طريقة التوصل من تأليف الأقوال المعلومة إلى الأقوال المجهولة، وهو يسمى: قياساً.

فنقول: القياس قول مشتمل على أزيد من قول جازم واحد، بحيث يلزم من وضع تلك الأقوال بالذات قول آخر جازم معين على سبيل الاضطرار.

كقولنا: كل إنسان حيوان ـ وكل حيوان جسم، فإنه قول مشتمل على قولين جازمين، ويلزم من وضعها بالذات على سبيل الاضطرار قولنا: كل إنسان جسم.

فالقول الأول المشتمل على القولين يسمى بهذا الاعتبار قياساً، وكل من القولين مقدمة، والقول اللازم نتيجة، وكل تأليف هو بصدد الاستلام مستلزماً كان أو لا اقترنا والمؤلف قرينة.

وقد روعيت فى هذا التعريف دقائق:

أ ـ أن كلاً من القياس والقول يطلق على المعانى التصديقية حقيقة وعلى الألفاظ الدالة عليها تبعاً، فإن كان المقصود بالقياس القياس المشتمل على التصديقات الفكرية كان القول ـ الذى هو فى التعريف بمقام الجنس ـ بمعنى الفكر، وإن كان المقصود بالقياس المشتمل على الألفاظ الدالة على التصديقات أريد بالقول أيضاً العبارات.

ب ـ أنهم إنما قالوا: «مشتمل على أزيد» ليعلم أن القياس ليس بخارج عن المقدمات المرتبة عليها بل عينها.

جـ ـ أنهم إنما قالوا: «على أزيد من قول...» لجواز أن يلزم قولاً واحداً قول آخر، كالعكس المستوى وعكس النقيض، وهو لا يسمى قياساً.

د ـ أن المراد بقولهم: «بحيث يلزم...إلخ» أن لزوم القول الآخر على تقدير تسليم الأقوال السابقة، لا أن تلك الأقوال صادقة فى أنفسها أو مسلمة، إذ بعض مقدمات القياسات الخلفية[1] والمغالطية وأمثالها كاذبة، وبعض مقدمات قياسات المعاندين والمعترضين غير مسلمة عندهم، ومع ذلك يلزمها النتائج.

---

(١) المقصود بقياس الخلف الذى يستدل فيه على صدق قضية ببطلان نقيضها.

٨ـ أزيد] الزايدس.
١٧ـ تبعاً] مجازاً س.
١٨ـ [القياس... على] الألفاظ ض.

هـ- أن المراد بلزوم النتيجة أيضاً ليس أنها صادقة، بل إن تسليم القياس يقتضى وجوب تسليم النتيجة ومنع النتيجة يقتضى وجوب منع القياس، يعنى إن صدق القياس صدقت النتجة وإن كذبت النتيجة كذب القياس. لكن هذان الحكمان لاينعكسان.

و- أن المراد «باللزوم» أعم من البين وغير البين.

ز- أن «لزوم القول» غير مشروط بوحدة القول كما يفهم من ظاهره، بل المراد أن القول الواحد لازم فى كل الأحوال، وإن كان الحق أن القياس الواحد لايستلزم أكثر من قول واحد والزيادة على الواحد إن كانت بواسطة البعض جازت كما يذكر.

ح- أن تقييد القول «بالآخر»، لأن النتيجة إن كانت بالفعل أو بالقوة إحدى المقدمات لم يكن القياس فى الحقيقة قياساً بل شبيهاً به، كما سيذكر فى المغالطات.

ط- أن يفيد القول الآخر «بالمعين»، لأن بعض القرائن قد تستلزم قولاً آخر لكنه ليس بمطلوب من تلك القرينة[1]، وهو لايسمى قياساً شاملاً، مثلاً إذا قلنا: لا شئ من الحيوان بحجر وبعض الأجسام حيوان، لزم عنه: بعض الأجسام ليس بحجر، لكنه ليس بمطلوب من هذه القرينة، إذ فى المطلوب منها يجب أن يكون الحجر موضوعاً والأجسام محمولاً كما سيعلم. وإن قلبت هاتان المقدمتان كان قياساً مستلزماً للقول المذكور، والقرينة غير القرينة الأولى.

ى- أن قولهم: «بالذات» للاحتراز عن الاستلزام بواسطة مقدمة أجنبية، مثلاً إذا قلنا: الجسم جزء الحيوان - والحيوان جزء الإنسان، لزم أن يكون الجسم جزء الإنسان، لكن بواسطة مقدمة أجنبية هى: «جزء الجزء جزء».

يا- أنه قد يكون أيضاً قول فى قوة قول آخر، وإذا وقع فى القرائن لزمه منه قول، لكن لا بالذات بل بجهة أن مافى قوته لو كان واقعاً فى تلك القرينة لكان اللازم ذلك القول، ولما ص١٢١/٢٠ كان هذا الاستلزام بالغير لم تكن تلك القرينة قياساً، بل فى حكمه، كقولنا: لاشئ من/ الحيوان الساكن وكل متحرك متغير، يلزمه كل حيوان متغير، وسبب هذا اللزوم أن المقدمة الأولى فى قوة قولنا: كل حيوان متحرك.

يب- أنهم إنما قالوا: «على سبيل الاضطرار» لأن بعض القرائن فى بعض المواد الخاصة يستلزم النتيجة، وفى غيرها لايستلزم، كقولنا فى: لاشئ من الإنسان بفرس، وكل فرس صهال، يلزمه: لاشئ من الإنسان بصهال، ولو كان فى موضع المقدمة الثانية قولنا: وكل فرس حيوان، لم يلزم قولنا: لاشئ من الإنسان بحيوان، فلما لم يدم هذا الاستلزام لم تستلزم القرينة بالاضطرار هذه النتيجة فلايكون قياساً.

---

(١) المقصود بالقرينة هنا الترتيب الذى تأخذه مقدمات القياس.

٧- [بواسطة] البعض ض

١٧- [مقدمة.. هى] جزء ض .

الفصل الثاني

فى أنواع القياسات

القياس إما بسيط أو مركب. ولنتكلم أولاً فى البسيط، وهو بحسب القسمة النوعية قسمان: اقترانى لاتكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل.

والاستثنائى مايكون واحد منهما مذكوراً فيه بالفعل، وفرق بين المذكور والموضوع بمعنى المسلم، فإن المذكور قد لايكون فى معرض التسليم والمنع بأن يكون جزء القول فلا يكون موضوعاً، وكل مايكون موضوعاً فى القياس كان مذكوراً لا محالة.

وبحسب القسمة الصنفية أيضاً قسمان: كامل وغير كامل، والكامل بيّن بنفسه وغير الكامل محتاج إلى بيان. مثال القياس الاقترانى: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، فكل إنسان جسم.

وهذا الكلام ونقيضه ليسا بمذكورين بالفعل فى القياس، ومثال الاستثنائى إن كان زيد كاتباً فيده متحركة، لكنه كاتب فيده متحركة، والنتيجة فى هذه الصورة مذكورة، لأنها عين التالى فى الشرطية المتصلة، وإن لم يكن موضوعه، بل الموضوع تمام المتصلة، وكذلك:

ولكن يده غير متحركة فليس بكاتب، ونقيضه مذكور بالفعل لأنه عين المقدم.

والقياس الاقترانى ثلاثة أنواع: مايتركب من الحمليات فقط، ومايتركب من الشرطيات فقط، ومايتركب منهما.

والنوع الثانى إما من المتصلات فقط أو منفصلات فقط أو منهما جميعاً.

والنوع الثالث إما من حملية ومتصلة أو حملية ومنفصلة.

فجملة أنواع القياسات الاقترانية تسعة والحمليات منها مقدمة على الكل لبساطتها، فنبدأ بشرح القياسات الحملية.

٩- بيان] البيان س .

١٧- ومتصلة] أو متصلة س.

الفصل الثالث

فى أجزاء القياس وبيان هيئة الاقتران للمقدمات

القياس كما عرفت مؤلف من مقدمات، والمقدمة كل قضية جعلت جزء القياس. والنتيجة/ كل قضية لازمة له، وهذه التعريفات رسمية، والمقدمة إنما سميت مقدمة لتقدمها بالطبع على النتيجة، وكل قرينة تكون قياساً تسمى منتجاً، وما ليس بقياس عقيماً. ص١٢٢

وأجزاء المقدمة والنتيجة التى هى محكوم عليها ومحكوم بها فى كل منهما تسمى حدودا لمشابهتها بأركان النسبة فى الكميات، التى سماها أهل العلم الرياضى حدوداً. فإطلاق اسم الحد على هذه الأجزاء، وعلى أركان النسبة المذكورة بطريق المشابهة، وعلى هذين النوعين وعلى الحد الذى هو القول الشارح بالاشتراك. فإن كانت المقدمة والنتيجة حملية فالحدود مفردات وهى الموضوع والمحمول، وإن كانت شرطية فقضايا، وهى المقدم والتالى.

وفى الاقترانيات التى لاتكون النتيجة أو نقيضها مذكورة بالفعل تكون مذكورة بالقوة لامحالة: يعنى تكون أجزاؤها مذكورة فى القياس، كالإنسان والجسم فى قولنا كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، وإلا كانت النتيجة أجنبية عن القياس، ولم يكن لزومها له بالشرائط المذكورة.

ولما كانت النتيجة لازمة للمقدمتين كان لها نسبة إلى كل منهما: كان كل واحد من حدودها مذكوراً فى واحدة منهما، والمقدمة التى موضوع النتيجة تسمى صغرى، وموضوع النتيجة حداً أصغر. والمقدمة التى فيها محمول النتيجة تسمى كبرى، ومحمول النتيجة حداً أكبر، ولابد بين المقدمتين من مناسبة باشتراك الأجزاء، ولايتصور الإنتاج من القضايا الأجنبية، والحد الباقى من المقدمتين الذى بمعنى واحد فيهما وساقط فى النتيجة يسمى حداً أوسط، والأصغر فى القياس المذكور الإنسان والأوسط الحيوان والأكبر الجسم والأوسط علة تأليف القياس والموصل لأحد الحدين إلى الآخر وهو الذى يكون الإنتاج عبارة عنه.

وهيئة وقوعه فى المقدمتين مع الحدين الآخرين يسمى شكلاً وهو لايخلو من أنواع أربعة: لأن الأوسط إما محمول فى الصغرى موضوع فى الكبرى كما فى القياس المذكور، ويسمى شكلاً أول أو محمولاً فى المقدمتين كقولنا كل إنسان حيوان(1). وفى هذا المثال بحث لانتفاء اختلاف المقدمتين، وهو شرط كما سيأتى وكل فرس حيوان ويسمى شكلاً ثانياً أو موضوع فيهما كقولنا كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، ويسمى شكلاً ثالثاً وهو(1) موضوع فى

---

(1) هذه الإضافة من كلام ملا خسرو، وليست موجودة بالأصل، راجع ض، ص١٩١ من الأصل الفارسى. ولكن الطوسى لم يقصد التمثيل للأشكال المنتجة المستوفية للشروط وإنما قصد التمثيل للأشكال مطلقاً الناشئة من هيئة ترتيب المقدمتين سواء كانت منتجة أولا.

٧- ومحكوم بها] وبه س.
١٨- الإنتاج] الاتباع س.
١٩- والحد] والحدّان ض .
٢٢- إلى الآخر] الآخر س.

الصغرى محمول فى الكبرى على عكس الشكل الأول نحو: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، ويسمى شكلاً رابعاً.

والشكل الأول هو كامل فى القياسية دون البواقى، إذ وقوع الأوسط على الهيئة الطبيعية
١٢٣ بخلاف البواقى، / فيكون الأول أفضل، ولهذا قدم على البواقى، والرابع المقابل له أبعد عن الطبع ولهذا أخر عن الكل، وأسقطه بعضهم عن الاعتبار. وبعضهم جعل الأول والرابع واحداً بالجملة وقدموا الثانى على الثالث لشرف النتائج وقلة وجودها، كما سنبين. وعادة المنطقيين أنهم يعدون الإيجاب أشرف من السلب، والكلى أشرف من الجزئى، وهكذا حكم المقدمات، والحدود والأشكال فى سائر الاقترانيات كما سنبين.

وأما القياسات الاستثنائية كلما كانت نتيجتها قضية مذكورة بالفعل فى المقدمات بالعين أو النقيض ولا وجه لأن تكون النتيجة واحدة من المقدمات فهى بالضرورة جزء المقدمة، وكل قضية جزؤها قضية لا بإعتبار وقوعها موقع المفرد فهى شرطية.

فالمقدمة الواحدة من القياس الاستثنائى شرطية وجزء فيها نتيجة أو نقيضها والجزء الآخر الساقط عن النتيجة يجب أن يكون متكرراً لأنه فى مكان الحد الأوسط.

فالمقدمة الثانية عين أو نقيض للجزء الآخر. مثاله: إن كان زيد كاتباً فيده متحركة، لكنه كاتب فيده متحركة. والمكرر فى هذا المثال قولنا: زيد كاتب، وهو مكان الحد الأوسط، وهو فى المقدمة الشرطية جزء القضية والمقدمة الأخرى هى [هذا الجزء] فقط.

وهناك قضية تامة وتسمى إستثنائية لدخول حرف «لكن» ومايجرى مجراه من حروف الاستثناء عليه ولهذا يسمى القياس أيضاً استثنائياً، وقولنا: فيده متحركة إذا كانت بانفرادها كانت نتيجة لازمة للقياس.

وإذا تمهدت هذه المقدمات فنشرع فى بيان القرائن المنتجة وغير المنتجة فإن مالم يتضح هنا يتضح هناك فى مقام أنسب، إن شاء الله تعالى.

***

٦– النتائج وقلة وجودها] وقلة س .
١٠– فهى] كانت س .
// لأن تكون] لاتكون س .
١٣– أن يكون] وأن يكون س .
١٨– [إذا] س .
٢١– [هذا يتضح] هناك ض.

الفصل الرابع

فى بيان أشكال الحمليات وحال ضروب كل منها مع قطع النظر عن الجهات

لما كانت المحصورات أربعاً وفى كل قياس حملى مقدمتان، وكل مقدمة يمكن أن تكون من المحصورات كانت القرائن الممكنة الوقوع فى كل شكل ست عشرة حاصلة من ضرب الأربعة فى الأربعة، وتسمى كل قرينة من القرائن ضرباً، وبعضها منتج وبعضها عقيم، وفى كل شكل شرائط تسمى شرائط الإنتاج، وإذا اعتبرت جهات القضايا وإطلاقها، وقع فى كل ضرب تأليفات كثيرة تسمى مختلطات. وقد جرت العادة أن يقرر أولاً على سبيل التمهيد

ص١٢٤ بيان الضروب المنتجة والعقيمة لكل شكل ثم ينظر فى أحوال/ إختلاط المقدمات والموجهات لكل شكل، وضرب وهذا الفصل مقرر على البحث الأول. وفى جميع الأشكال لايتأتى القياس من سالبتين وجزئيتين ومن قرينة صغراها سالبة وكبراها جزئية. والنتيجة تتبع دائما أخس المقدمات فى الكيفية والكمية، وإن كان بعض هذه الأحكام غير مطردة بالنظر فى المختلطات، كما سيعلم إن شاء الله تعالى.

الشكل الأول

شرط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى، وإنتاجه عام لجميع المحصورات. أما إيجاب الصغرى فلأن الأصغر يجب أن يدخل فى الحد الأوسط ليكون الحكم على الأوسط بالإيجاب أو بالسلب شاملا له، فإن الصغرى لو كانت سالبة كان الأصغر مباينا للأوسط. فالحكم على الأوسط يمكن أن يكون حكما على الأصغر وأن لا يكون. فلا يعلم بالاضطرار أن بين الأصغر والأكبر ملاقاة أو مباينة، مثلا إذا قلنا لا شئ من الإنسان بفرس [وكل فرس صهّال] ، فالحكم على الإنسان إما بالإيجاب بأنه ناطق أو بأنه حيوان، أو بالسلب بأنه ليس بصهّال أو ليس بجماد، فيكون الحكم على الفرس بالإيجاب فى بعض وبالسلب فى آخر حقا، لكن النتيجة لا تحصل من هذه القرينة على سبيل الاضطرار وهو المعنى بعدم إنتاجه.

واعلم أننا إذا قلنا: لاشئ من الفرس بإنسان، وكل إنسان ناطق لزم من هذه القرينة ليس بعض الناطق بفرس، لكن الأصغر فى هذه القرينة ناطق، والأكبر فرس فتكون المقدمات مقلوبة، والإنتاج من الشكل الرابع، ولهذا تعد هذه القرينة فى هذا الشكل عقيما، وأمثال هذا فى الأشكال كثير، وهو المراد بقيد تعيين النتيجة فى تعريف القياس.

---

٤ - وفى] فى س .

٩- الضروب] الضرب س . ١٦- الحد الأوسط] الأوسط س .

٢١- لكن النتيجة] فالنتيجة س . ٢٥- وأمثال هذا] وأمثاله س .

وأما كلية الكبرى، فلأن الأوسط المحمول على الأصغر إذا احتمل العموم فملاقاته مع الأصغر لاتجب فى الأكثر من البعض، فإذا حكم على كل الأوسط بالإيجاب أو بالسلب شمل الأصغر أيضا، أما إذا حكم على البعض لم يعلم أنه البعض الملاقى للأصغر أو غيره، فلا يكون الإنتاج ضروريا، مثلا إذا قلنا: كل إنسان حيوان، وحكمنا بالإيجاب أو بالسلب على بعض الحيوان بالناطق أو الصهال، كان الحكم فى بعض تلك الصورة على الإنسان بالإيجاب، وفى بعضها بالسلب فلا يكون منتجا.

وقد صور أبو البركات البغدادى[1] هذه البيانات بالخطوط ليسهل الفهم، وهو أن نسمى الأصغرمثلا ج والأوسط ب والأكبر أ، وأن تكون موازاة الخطوط علامة الإيجاب وعدم الموازاة علامة السلب، وموازاة المحمول لجميع الموضوع علامة الكلية ولبعضه علامة الجزئية.

فلنضع /بيان الشرط الأول: ج مواز ب، و أ مواز ب أو غير موازيه؛ فلا محالة يكون لـ ج نفس حكم ب الذى ثبت لها بسبب موازاة أ. وإن وضعنا ج غير مواز ب، إن كان أ موازيا ب جاز أن يكون موازيا ج أيضا وجاز أن لايكون، وإن لم يكن موازيا ب فكذا (٢) فتحصل أربع صور هكذا:

الثانية	الثانية	الثالثة	الرابعة
ج ب	ج ب	ج ب	ج ب أ
أ	أ	أ	

فلا يحصل الإنتاج، ومن له ألفة بالرياضى كانت الصورة بهذه الطريقة أسهل. ولنضع لجهة بيان الشرط الثانى هذه الصورة ج ب

فالحكم على ج فى هذه الصورة بـ ب إيجابى والحكم على أ أ ب بـ أ جزئى فجاز أن يكون أ موازيا ج وأن لايكون، فلا يحصل الإنتاج.

والمطلوب فى الموضوع وإن كان واضحا لايحتاج إلى هذه البيانات لكن من جهة تمهيد طريق استعمالها فى سائر الأشكال أوردناه هاهنا.

وإذا علم أن إيجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط، والموجبة إما كلية وإما جزئية، والكلية إما موجبة أو سالبة، وبضرب الاثنين فى الاثنين نحصل على أربعة، فالمنتج أربع قرائن من

---

(١) هو أبو البركات هبة الله بن ملكا الملقب بأوحد الزمان، ذكر ظهير الدين البيهقى فى كتابه تتمة صوان الحكمة أنه توفى سنة ٥٧٤، وأنه بلغ التسعين. كان يهوديا فأسلم وكان قد تتلمذ على أبى الحسن سعيد بن هبة الله (ت ٤٩٥) ـ أحد أئمة زمانه فى المنطق والفلسفة والطب حتى أتقن تلك العلوم واشتهر ذكره ونما خبره وحضر الخلفاء والسلاطين مجلسه، ومن أشهر كتبه «المعتبر» فى المنطق والحكمة والطبيعة والإلهيات، وأفاد به نصير الدين الطوسى فائدة جليلة فى تأليف كتابه الذى بين أيدينا فنقل عنه الجداول التى اشتمل عليها فى بيان الضروب المنتجة والعقيمة. وقد طبع كتاب المعتبر سنة ١٣٥٧هـ فى حيدر آباد بالهند.

(٢) أى لايكون موازيا .

---

٣ ـ أما إذا: وإذا س .

بين ست عشرة قرينة ممكنة، والباقيات عقيمات لانتفاء شرط أو كلا الشرطين. وتفصيل الضروب موضوع فى الجدول والنتائج فى الكيفية. تابعة للكبرى، وفى الكمية للصغرى، إذ الحكم على كل ب بالإيجاب أو السلب شامل لكل ج أو بعضه الداخل فيه. فالنتيجة دايما تتبع أخس المقدمات فى الكيف والكم، ولايتأتى القياس من سالبتين بسبب سلب الصغرى، ومن جزئيتين بسبب جزئية الكبرى، ومن صغرى سالبة وكبرى جزئية لانتفاء الشرطين، وهذا هو الجدول:

جدول ضرب الشكل الأول

		كبـــريــــات			
	مقدمات	الموجبة الكلية مثلا وكل ب أ	سالبة كلية مثلا لا شئ من ب أ	الموجبة الجزئية مثلا وبعض ب أ	السالبة جزئية مثلا وليس بعض ب أ
صغريات	الموجبة الكلية مثلا كل ج ب	تنتج فكل ج أ	تنتج لاشئ من ج أ	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم لجزئية كبرى
	السالبة كلية مثلا لا شئ من ج ب	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لعدم كلا الشرطين	عقيم لعدم كلا الشرطين
	الموجبة الجزئية مثلا بعض ج ب	تنتج فبعض ج أ	تنتج فليس بعض ج أ	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم لجزئية الكبرى
	السالبة الجزئية مثلا ليس بعض ج ب	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لعدم كلا الشرطين	عقيم لعدم كلا الشرطين

فضائل هذا الشكل أنه ينتج المحصورات الأربع مع كمال قياساته ووقوع حدوده على ترتيب طبيعى/، وترتيب ضروبه هكذا: ص١٢٦

الضرب الأول: كل ج ب وكل ب أ تنتج: فكل ج أ.

والضرب الثانى: كل ج ب فلا شئ من ب أ ينتج: لا شئ من ج أ.

الضرب الثالث بعض ج ب وكل ب أ تنتج: بعض ج أ.

الضرب الرابع بعض ج ب ولاشئ من ب أ تنتج: ليس بعض ج أ.

الشكل الثانى

له أيضا شرطان: اختلاف المقدمتين فى الكيف وكلية الكبرى كما فى الشكل الأول. وهذا الشكل لاينتج موجبة. أما الشرط الأول لأن الأوسط فيه إذا كان محمولا على الأكبر والأصغر فإن كان بالإيجاب فيهما كحمل الحيوان على الإنسان والفرس، أو على الإنسان والناطق، أو

٢٦- تنتج بعض ج أ] تنتج ج أ س .

بالسلب عنه كسلبه عن الحجر والشجر أو عن الشجر والجماد لم تكن ملاقاة الأصغر والأكبر ومباينتهما مطّردة، فلا يكون الإنتاج ضرورياً.

وأما الشرط الثانى فلأن المقدمتين إذا اختلفتا فى الكيف فإن كان الحكم على الأكبر الذى يكون محمول النتيجة جزئياً لم يعلم البعض الآخر: ملاق للأصغر أو مباين له. فطبيعته مطلقاً بحسب اقتضاء الحمل لايمكن أن تحمل على الأصغر ولا أن تسلب عنه. مثلا إن كان الأصغر الإنسان والأوسط الحيوان والأكبر الجسم كان الحكم بسلب الجسم عن بعض الإنسان كاذباً. وإن كان مكان الجسم اللاإنسان كان الحكم بإيجاب اللاإنسان على بعض الإنسان كاذباً، وهذا القياس إن كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة.

ولنضع لبيان الشروط الأولى بالخطوط أربع صور:

الصورة الأولى — الثانية — الثالثة — الرابعة

ج / أ / ب — ج / أ / ب — أ / ج / ب — ج / أ / ب

إذ فى الصورة الأولى موجبتان والنتيجة موجبة والنتيجة موجبة، وفى الثانية كذلك والنتيجة سالبة.، وفى الثالثة سالبتان والنتيجة موجبة وفى الرابعة كذلك والنتيجة سالبة.

ولبيان الشرط لثانى كذلك

الصورة الأولى — الصورة الثانية — الصورة الثالثة — الصورة الرابعة

ج / أ / ب — ج / أ / ب — أ / ج / أ / ب — ج / أ / ب

إذ فى الصورتين الأولين الصغرى موجبة، والكبرى سالبة جزئية، والنتيجة فى الأولى إيجابية، وفى الثانية سلبية، وفى الآخرين الصغرى سالبة، والكبرى موجبة، والنتيجة فى – إحداهما إيجابية وفى الأخرى سلبية، وإذا تقرر هذان الشرطان علم أن الضروب المنتجة من الستة عشرة أربعة أيضا، والكبرى الكلية إن كانت سالبة، فالصغرى موجبة كلية أو جزئية، / وإن كانت موجبة فالصغرى سالبتان كلية أو جزئية، والنتائج دائما سالبات، وفى الكم تابعات للصغرى إذ كلما كان كل ج أو بعضه فى ملاقاة ب ومباينته مخالفا لكل أ، كان كل ج أو بعضه مباين أ. ومالم تكن قياسات هذا الشكل كاملة احتاج كل ضرب منها إلى بيان، والبيان الحقيقى باللمية كما ذكرنا.

وأما بالأنية فقد يكون بعكس الصغرى ليصبح مع الشكل الأول، وإن كانت الصغرى سالبة فقلب المقدمتين، وإن لم يفد العكس والقلب بسبب كون الصغرى سالبة جزئية فبالخلف.

وجدول جميع الضروب المنتجة والعقيمة هذا:

١٤– [إذ] أو س. ٢٣–٢٤– [من ... عشرة] أربعة ض. ٢٥– [سالبتان كلية] أو ض.

٢٧– باللمية] بالكمية س. ٢٨– ليصبح مع] ليكون س.

جدول ضرب الشكل الثانى

		كبـــريـــات			
	مقدمات	موجبة كلية مثلا كل أ ب	سالبة كلية مثلا لا شئ من أ ب	موجبة جزئية مثلا بعض أ ب	سالبة جزئية مثلا فليس بعض أ ب
الصغريات	موجبة كلية مثلا كل ج ب	عقيم الاتفاق فى الكيف	تنتج فلاشئ من ج أ	عقيم الاتفاق	عقيم لجزئية الكبرى
	سالبة كلية مثلا فلا شئ من ج ب	تنتج لاشئ من ج أ	عقيم الاتفاق	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم لعدم كلا الشرطين
	موجبة جزئية مثلا بعض ج ب	عقيم الاتفاق	تنتج فليس بعض ج أ	عقيم لعدم كلا الشرطين	عقيم لجزئية الكبرى
	سالبة جزئية مثلا ليس بعض ج ب	تنتج فليس بعض ج أ	عقيم الاتفاق	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم لعدم بكلا الشرطين

وبيان الضروب المنتجة يكون على هذا المنوال. الضرب الأول من قرائنه:

كل ج ب ولاشئ من أب، ويكون بعكس الكبرى: ولاشئ من ب أ، أو يكون الضرب الثانى من الشكل الأول فتنتج: فلا شئ من ج أ، ونقول بالخلف: إن لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها بعض ج أ، إذا أضيف إلى الكبرى أنتج من رابع الشكل الأول: ليس بعض ج ب وهو نقيض الصغرى، وقد فرضناها صادقة فتكذب النتيجة. وكذبها ليس لصورة القياس ولا لجهة الكبرى المفروض صدقها. فمن جهة الصغرى التى هى نقيض النتيجة المطلوبة، وإذا كذب نقيضها كانت صادقة.

الضرب الثانى من قرائنه: لاشئ من ج ب وكل أ ب لايمكن عكس الكبرى لتكون جزئية، فتعين قلب المقدمتين لتكون ضربا أول من هذا الشكل، وتنتج بالبيان المذكور: لاشئ من أ ج، ويلزم بالعكس لاشئ من ج أ، وهو المطلوب.

ومتى قلبت المقدمتان يجب عكس النتيجة ليحصل المطلوب المعين كما ذكرنا، وقد تبين بالخلف على قياس ماذكر بالضرب الأول.

ص١٢٨ الضرب/ الثالث منها: بعض ج ب ولاشئ من أ ب منتج بعكس الكبرى ورده إلى رابع الشكل الأول وبالخلف ليس بعض ج أ.

الضرب الرابع منها: ليس بعض ج ب، وكل أ ب لايمكن رده إلى الشكل الأول، إذ السالبة الجزئية لاتكون صغراه ولاكبراه، فتبين بالافتراض بأن يسمى البعض من ج الذى ليس ب د فتحصل من نسبة ج إلى د قضيتان إحداهما جزئية وهى بعض ج د، والأخرى كلية وهى كل ج د، ومن نسبة د إلى ب أيضا قضيتان سالبتان كليتان: إحداهما لاشئ من د ب و الأخرى عكسها لاشئ من ب د، وإثنان من القضايا الأربع متروكان فى هذا الشكل: وهما الثانية والرابعة. وإذا أضفنا لاشئ من ج ب إلى كل أ ب كان الضرب الثانى من هذا الشكل.

وينتج بالبيان المذكور: لاشئ من ج أ فإذا أضفنا بعض ج د إلى هذه النتيجة أنتج من رابع الأول: ليس بعض ج أ. وهو المطلوب.

ويمكن الافتراض فى الضرب الثالث أيضا على هذا المنوال، لكن البيان هناك بالرد أسهل وأوضح، والخلف فى هذين الضربين كما ذكرنا. فعلم أن السالبتين والجزئيتين، والصغرى السالبة مع الكبرى الجزئية لاتنتج فى هذا الشكل. وأيضا الشكل موافق للأول فى شرط واحد ومقدمة واحدة يعنى الصغرى، وفى الكبرى مخالف.

الشكل الثالث

له شرطان: أحدهما إيجاب الصغرى كما فى الشكل الأول، والثانى كلية إحدى المقدمتين، وهذا الشرط شامل للأشكال كلها. وهذا الشكل لاينتج كلية، أما شرط الأول فلأن الأصغر إن كان مباينا للأوسط، فمن حمل الأكبر على الأوسط بالإيجاب المقتضى جواز عموم الأكبر المستلزم خروج بعض منه عن الأوسط، أو بالسلب المقتضى بنفسه خروج ذلك البعض لم يعلم أن بين الأصغر والأكبر الخارج عن الأوسط ملاقاة أو مباينة. مثلا إن كان الأوسط الإنسان، ،والأصغر الفرس والأكبر الحيوان أو الناطق كان الحكم على الفرس بالحيوان بالإيجاب والناطق بالسلب فيختلف الإنتاج بحسب المواد.

وأما الشرط الثانى فلأن حكم حمل الأصغر والأكبر على الأوسط كان بالإيجاب أو السلب الجزئى احتمل أن يكون الحكمان على بعض واحد وأن يكون أحدهما على بعض والآخر على آخر، فلا يعلم ملاقاة الأصغر والأكبر ومباينتهما. كما إذا كان الأوسط الحيوان/ والأصغر ص١٢٩
الإنسان، والأكبر الناطق أو الفرس.

ولنضع بيان الشرط بالخطوط أربع صور:

الصورة الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
ج ب أ	ج أ ب	ج أ ب	ج ب أ

٦- من ج ب] من د ب ض.
١٥- «الشكل» الأول ض.

وقد سلب ج فى الصور الأربع عن ب. ووقع أ فى الصورتين الأولتين محمولا بحيث تقتضى إحداهما إيجاب النتيجة، والأخرى سلبها. وفى الآخر مسلوبا عن ب بحيث تقتضى إيجاب النتيجة والأخرى سلبها ليعلم أن الإنتاج ليس بضرورى. ولنضع لبيان الشرط الثانى صورتين يكون كل ج و أ محمولا فيهما على بعض من ب، لكن يكون أ فى إحداهما مسلوبا عن ج، وفى الأخرى محمولا عليه ليعلم أن الإنتاج ليس بضرورى.

فإن تقرر هذان الشرطان كانت الضروب المنتجة من بين الست عشر قرينة الممكنة ستا، إذ الصغرى الموجبة إما كلية أو جزئية، والكلية تنتج مع المحصورات

الصورة الأولى			الصورة الثانية
ج	ب	أ	ب ج أ

الأربع، والجزئية تنتج مع الكليتين، وتكون مع الجزئيتين عقيما، إذ لاتبقى مقدمة كلية وتكون النتائج دائما جزئية، والأصغر فى هذا الشكل يجوز أن يكون أعم من الأوسط.

وكل من الملاقاة والمباينة التى تكون للأكبر مع الأوسط تكون معلومة فى القدر الداخل فى الأوسط، ولاتعلم فى القدر الخارج. مثلا لايلزم من حمل الحيوان والناطق على الإنسان أن يكون جميع الحيوان ناطقا.

ويتبع الكبرى فى الكيف أو البعض من الأصغر الذى يلاقى الأوسط إن كان ملاقيا لجميعه كان كل حكم إيجابى أو سلبى على جميع الأوسط أو بعضه حكما على بعض الأصغر. وإن كان ملاقيا لبعضه كان كل حكم على الأوسط حكما على بعض الأصغر. وبيان إنتاج الضروب الستة باللمية وبالخطوط، وهو الذى ذكرنا على قياس صوره المذكورة، وإما بالإنية فبعكس الصغرى، ورده إلى الشكل الأول أو بالإفتراض أو بالخلف.

وجدول الضروب المنتجة والعقيمة هذا الشكل:

٣– ‹. وفى الآخر..... سلبها› ليعلم س.
٣–٤ –الثانى صورتين] الصورتين س.
٤– يكون أ فى] يكون فى س.

جدول ضرب الشكل الثالث

		الكبــريــات			
	مقدمات	الموجبة الكلية مثلا وكل أ ب	السالبة الكلية مثلا لا شئ من ب أ	الموجة الجزئية مثلا وبعض ب أ	السالبة الجزئية مثلا وليس بعض ب أ
الصغريات	الموجبة الكلية مثلا كل ج ب	تنتج فبعض ج أ	تنتج ليس بعض ج أ	تنتج فبعض ج أ	تنتج ليس البعض ج أ
	السالبة الكلية مثلا لا شئ من ج ب	عقيم بسبب سلبية الصغرى	عقيم بسبب سلبية الصغرى	عقيم بسبب سلبية الصغرى	عقيم بسبب سلبية الصغرى
	الموجبة الجزئية مثلا بعض ج ب	تنتج فبعض ج أ	تنتج فليس بعض ج أ	عقيم لعدم الكلية	عقيم لعدم الكلية
	السالبة الجزئية مثلا ليس بعض	عقيم بسبب سلب الصغرى	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لعدم كلا الشرطين	عقيم لعدم كلا الشرطين

وأما بيان ضروب هذا الشكل فيكون على هذا المنوال: الضرب الأول: كل ب ج وكل ب أ تنتج بعض ج أ، بيانه بعكس الصغرى، ليكون الضرب الثالث من الشكل الأول، وتنتج هذه النتيجة بالخلف، فيقال إن لم تصدق النتيجة صدق بعضها، وهو: لا شئ من ج أ. فإذا أضيف إلى صغرى أنتج من الضرب الثانى من الشكل الأول: لاشئ من ب أ، وهو مع كبرى القياس متضادان فلا يصدقان معا، وقد فرضنا كبرى القياس صادقة فتكذب النتيجة، فيصدق نقيضها وهو المطلوب. والخلف فى سائر الضروب، وعلى هذا القياس. والخلف فى هذا الضرب مبنى على التضاد، إن كانت الكبرى كلية إذ نقيض النتيجة دائما كلى وعلى تناقض إن كانت الكبرى جزئية.

الضرب الثانى كل ب ج، ولاشئ من ب أ تنتج ليس بعض ج أ. بيانه بعكس الصغرى والخلف كما ذكرنا.

الضرب الثالث بعض ب ج وكل ب ج منتج بعض ج أ. بيانه أيضا بالعكس والخلف.

الضرب الرابع كل ب ج، وبعض ب أ ينتج بعض ج أ، وفى هذه الصورة لا تنعكس الصغرى لتكون جزئية. ولاقياس من جزئيتين بل تقلب المقدمتان لتنتج كما فى الضرب السابق: بعض أ ج فتعكس النتيجة، وإن شئنا بينا بالافتراض مثلا: البعض من ب الذى هو اسمه د، فمن نسبة د إلى ب الذى هو الموضوع تحدث قضيتان إحداهما جزئية فهى بعض ب د والأخرى كلية فهى كل د أ، ومن نسبة د إلى أ التى هى المحمول تحدث أيضا قضيتان

٢٢- إن] أو س.

إحداهما موجبة كلية وهو كل د أ، والأخرى عكسها، وهو بعض أد، والأولى والرابعة من هذه القضايا الأربع متروكتان فى هذا الشكل، إذا أضفنا الثانية إلى صغرى القياس أنتج من الضرب الأول من الشكل الأول كل د ج، فإذا أضفنا هذه النتيجة إلى القضية الثالثة أنتج من الضرب الأول من هذا الشكل بعض ج أ ،بالبيان المذكور.

الضرب الخامس كل ب ج، وليس بعض ب أ، وفى هذا الضرب لاتنعكس الصغرى، والسالبة الجزئية لما لم تستعمل فى الشكل الأول تعين بيانه بالافتراض كما ذكرنا. إلا أن القضية الثانية والرابعة فى هذا الضرب سالبة كلية، أو بالخلف.

الضرب السادس بعض ب ج، ولاشئ من ب أ، بيانه بعكس الصغرى ليكون الضرب الرابع من الشكل الأول أو بالخلف.

هذا بيان الضروب بالإنية. واختلفوا فى ترتيب هذه الضروب فاعتبر بعضهم تقديم الإيجاب وبعضهم تقديم الكلية، وعلى الأول قدموا الضرب الثالث والرابع على الثانى، وبعضهم قدم
ص١٣١ الضرب السادس على الخامس. وليس فى ضروب باقى الأشكال هذا الإختلاف، فعلم أن/ هذا الشكل أيضاً لاينتج من سالبتين ومن جزئيتين، وصغرى سالبة مع كبرى جزئية، وهذا أيضا يوافق الشكل الأول فى شرط واحد ومقدمة واحدة هى الكبرى ويخالفه فى الصغرى.

الشكل الرابع

شرائط الإنتاج فى هذا الشكل غير مضبوطة كما فى سائر الأشكال لبعده عن الطبع، وقلة مناسبته للشكل الأول، ولايتأتى القياس فيه أيضا من سالبتين وجزئيتين، وصغرى سالبة مع كبرى جزئية.

وإذا علم هذا فيشترط لإنتاج هذا الشكل شرطان: أن السلب والجزئية لايجتمعان فى مقدمة واحدة، وثانيهما: أن المقدمتين إذا كانتا موجبتين لم تكن الصغرى جزئية، وضابط سائر شروطه: أن الكبرى إذا كانت كلية، فإن كانت موجبة، فالصغرى لاتكون جزئية، وإن كانت سالبة فالصغرى لاتكون سالبة أيضا، وإن كانت جزئية فلا تكون سالبة، فإذا كانت موجبة، فالصغرى لاتكون جزئية، ولا سالبة، وبهذا الضابط لايحتاج إلى اعتبار الشرايط الثلاثة.

وهذا الشكل لاينتج موجبة كلية، أما بيان أنه فى هذا الشكل لايتأتى القياس من سالبتين، فهو أن الأوسط كالإنسان إذا كان مباينا لكل من الأصغر كالفرس، والأكبر كالصهّال أو الحجر، جاز أن يكون بين الأصغر والأكبر ملاقاة كالفرس والصهال، ومباينة كالفرس والحجر.

٧- الثانية] الثالثة س .

٢٢- [سالبة أيضا] ض .

وأما بيان أن القياس لايحصل من الجزئيتين فهو: أن الحكم إذا كان فى الصغرى بالأصغر على بعض الأوسط، مثلا بالأبيض على بعض الحيوان سواء كان بالإيجاب أو بالسلب وفى الكبرى أيضا بالأوسط على بعض الأكبر، كالأسود أو مفرق البصر إما بالإيجاب أو بالسلب، أمكن الملاقاة بين الأصغر والأكبر اللذين كل منهما ملاق أو مباين لبعض من الأوسط لا بعينه، كما للأبيض والأسود.

وأما بيان أن القياس لايتأتى من الصغرى السالبة، والكبرى الجزئية فهو: أن الأصغر فى الصغرى سلب عن الأوسط، مثلا: الفرس عن الكاتب. ويكون الحكم فى الكبرى بالأوسط على بعض الأكبر مثلا: بالكاتب على بعض الإنسان أو الحيوان أمكن ملاقاة الأصغر مع البعض الآخر من الأكبر كالفرس والحيوان ومباينته له كالفرس والإنسان. وهذه الشروط الثلاثة عامة، وأما الشرطان الخاصان فأولهما أن السلب والجزئية لايجتمعان فى مقدمة واحدة، إذ لو اجتمعا فيها لم تكن الأخرى إلا موجبة كلية، إذ لو كانت سالبة كلية أو جزئية لتركيبت القرينة من سالبتين، ولو كانت موجبة جزئية لتركيبت من جزئين، وقد تبين فسادهما، ولاتنتج مع الموجبة الكلية أيضا، إذ فى الصغرى لايعلم أزيد من السلب الأصغر ص١٣٢ كالحيوان عن بعض/ الأوسط كالأسود، وإذا حمل فى الكبرى الأسود الذى هو الأوسط على الأكبر كالغراب والقير، أمكن أن يكون المحمول أعم، وأن يكون الجزء الملاقى للأكبر غير الجزء المباين للأصغر، كما فى الحيوان والقير. أو ذلك الجزء بعينه كما فى الحيوان والغراب، لاينتج أيضا مع الصغرى الموجبة الكلية، إذ فى الكبرى السالبة الجزئية التى هى بعض من الأكبر مباين للأوسط يحتمل أن يكون البعض الآخر مباينا كالجماد والحيوان. وأن لايكون مباينا كالجسم والحيوان. فعلى التقدير الأول الأصغر، كالإنسان داخل فى الأوسط مباين للأكبر، وعلى الثانى ملاقيا له.

والشرط الثانى: هو أن المقدمتين إذا كانتا موجبتين فالصغرى لاتكون جزئية وبيانه أن الكبرى إذا كانت موجبة فلابد أن تكون كلية، وإلا كانت المقدمتان جزئيتين، فالأوسط المحمول على جميع الأكبر احتمل أن يكون أعم من الأكبر، كالحيوان من الإنسان فيحتمل الحكم الذى فى الصغرى على بعض الأوسط بالأصغر أن يكون على بعض الآخر الذى هو الإنسان كما فى بعض الحيوان ناطق، وأن يكون على البعض الآخر كالصهال فلا يكون شئ من الملاقاة والمباينة ضروريا.

ولنبين هذه الشروط بالخطوط، ونضع لبيان الشرط الأول من الشروط العامة صورتين

الصورة الأولى
أ
ب
ج

الصورة الثانية
أ ب ج

٣-٤- [وفى... الملاقاة] ض .
٧ـ الصغرى سلب] الصغرى إذا سلب س .
٩- والحيوان] أو الحيوان ض .
١٨ـ الآخر] بالأخرى س .
١٩- فعلى التقدير] فعلى س .
٢٣ـ فيحتمل] إذ س .

فإن ب فيهما مباين أ، وج مباين ب، وفى إحداهما يتلاقى ج و أ دون الأخرى ليعلم أن ملاقاة ج أو مباينتهما لها ليست بضرورية.

وللثانى أيضا صورتان يكون فيهما بعض من ب ملاقيا أ و ج أو مباينا لهما وفى أحداهما بين ج و أ ملاقاة وفى الأخرى مباينة - ليعلم أن شيئا من المباينة والملاقاة ليس بضرورى.

الصورة الأولى: أ / ب / ج — الصورة الثانية: أ / ب / ج

وللثالث أيضا صورتان تكون بين كل ب و ج مباينة وبعض ب ملاق أو مباين أ وفى إحداهما تحصل ملاقاة ج و أ، وفى الأخرى لاتحصل ليعلم أن شيئا منها ليس بضرورى.

الصورة الأولى: أ / ب / ج — الصورة الثانية: أ / ب / ج

ولبيان الشرط الأول من الشرطين الخاصين نضع أربع صور، فى الأولين بسلب ج عن بعض أ ويحمل ب على أ، وفى الصورتين الأخريين يكون ج محمولاً على ب و ب مسلوباً عن بعض أ. وفى واحدة من الأولين تحصل ملاقاة ج و أ، وفى الأخرى لا. ليلعلم أن شيئاً منهما ليس بضرورى.

الصورة الأولى: أ / ب / ج — الصورة الثانية: أ / ب / ج — الصورة الثالثة: أ / ب / ج — الصورة الرابعة: أ / ب / ج

ولبيان الشرط الثانى منهما صورتان يكون ب فيهما محمولا على كل أ، و ج على بعض ب. لكن يكون ج فى إحداهما ملاقاة ب دون الأخرى، ليعلم أن شيئا منهما ليس بضرورى.

الصورة الأولى: أ / ب / ج — الصورة الثانية: أ / ب / ج

إذا تقررت هذه الشرايط علم أن القراين العقيمة من هذا الشكل إحدى عشرة سبع منها ماتكون فيها الصغرى أو الكبرى سالبة جزئية، والثامنة ماتكون من سالبتين كليتين، والتاسعة ماتكون من موجبتين جزئيتين، والعاشرة ماتكون من سالبة كلية صغرى، وموجبة جزئية كبرى، والحادية عشرة ماتكون من موجبتين الصغرى جزئية، والخمس الباقيات منتجات: وهى ماتكون الصغرى موجبة كلية مع كبرى تكون من المحصورات الثلاث الحاصلة بعد إسقاط السالبة الجزئية. ومايكون من صغرى موجبة جزئية مع كبرى سالبة كلية، وصغرى سالبة كلية مع كبرى موجبة كلية. وعلة إنتاجها أن الأصغر كالجسم إذا كان محمولا فى الصغرى على كل الأوسط كالحيوان دخل الأوسط فى الأصغر.

فكل حكم إيجابى يكون فى الكبرى بالأوسط على كل الأكبر كحمل الحيوان على الإنسان، أو على بعض منه كحمله على بعض من النامى، كان ذلك الحكم فى قوة الحكم على الأصغر إذ المحمول على المحمول محمول.

٦- بين كل] بينهما س. ٢١- الآخر] بالأخرى س.
٢٧- سالبة...... مع كبرى) موجبة ص

وعلى التقديرين يكون الأكبر ملاقيا لبعض ذلك الأصغر، ويصدق حمله على ذلك البعض. وكذا إن كان الحكم في الكبرى بالمباينة الكلية بين الأوسط كالحيوان، والأكبر كالحجر، كان ذلك القدر من الأصغر الذى هو الجسم مثلا، وملاقى الأوسط مباينا للأكبر. وفى هذه الصورة حمل الأصغر، إن لم يكن على أزيد من بعض الأوسط كالإنسان على بعض الحيوان لزمت هذه النتيجة. وإذا كان بين الأوسط والأصغر مباينة كلية فى الصغرى مثلا بين الحيوان والحجر، كان الأوسط محمولا فى الكبرى على كل الأكبر، كالحيوان على الإنسان بين الأصغر والأكبر الداخل فيه مباينة/ كلية أيضا. وبيان هذا البرهان بالخطوط ص١٣٤ أيضا على المنوال السابق سهل.

وإن أردنا ضبط الضروب العقيمة والمنتجة على الوجه الذى ادعيناه فى الضابط الثانى. فنقول الصغرى للكبرى الموجبة الكلية لايجوز أن تكون موجبة جزئية، ولاسالبة جزئية كما ذكرنا في الشرطين الخاصين. فتكون موجبة كلية أو سالبة كلية، والصغرى للسالبة الكلية لايجوز أن تكون سالبة كما سبق بيانه، فتكون موجبة كلية أو جزئية. والصغرى للكبرى الموجبة الجزئية لايجوز أن تكون جزئية ولاسالبة، كما مر فى الشروط العامة، فتكون موجبة كلية. والكبرى لاتصلح أن تكون سالبة كلية كما سبق. فالضروب المنتجة خمسة والعقيمة إحدى عشر. ونتائج هذا الشكل يمكن أن تكون محصورات ثلاثا سوى الموجبة الكلية. وأما السالبة الكلية فنتيجة ضرب واحد هو ماإذا كانت الصغرى سالبة كلية والموجبة الجزئية منتجة ضربين بهما من الموجبات. والسالبة الجزئية منتجة ضربين كبراهما سالبة.

وبيان الضروب المنتجة بالأنية كما هى عادة أهل الصناعة بقلب المقدمات، وعكس النتائج، لتكون من الشكل الأول، وفى الضروب الممكنة بعكس الصغرى، لتكون من الشكل الثانى. أو بعكس الكبرى لتكون من الشكل الثالث، ولااختلاف فى ترتيب الضروب المنتجة. وهذا جدول الضروب المنتجة والعقيمة، وبيان الضروب بالأنية على هذا المنوال.

جدول ضروب الشكل الرابع

		كبريات			
	المقدمات	موجبة كلية وكل أ ب	سالبة كلية ولا شئ من أ ب	موجبة جزئية وبعض أ ب	سالبة جزئية ليس بعض أ ب
صغريات	موجبة كلية كل ج ب	تنتج بعض ج أ	تنتج فليس كل ج أ	تنتج فبعض ج أ	عقيم لاجتماع السلب والجزئية
	سالبة كلية لا شئ من ب ج	تنتج فلا شئ من ج أ	عقيم لاجتماع السالبتين	عقيم لسلبية الصغرى وجزئية الكبرى	عقيم لعدم كلا الشرطين (١)
	موجبة جزئية بعض ب ج	عقيم للموجبتين وجزئية الصغرى	تنتج فليس كل ج أ	عقيم للجزئيتين	عقيم لعدم كلا الشرطين (٢)
	سالبة جزئية ليس بعض ب ج	عقيم لاجتماع السلب والجزئية	عقيم لعدم شرطين	عقيم لعدم ثلاثة شروط(٢)	عقيم لعدم أربعة شروط(٢)

(١) فى س : عقيم لاجتماع السالبتين . (٢) فى س : عقيم للجزئيتين .

٢٠-٢١- [المنتجة وهذا] ض.

الضرب الأول: كل ب ج، وكل أ ب تنتج بعض ج أ.

بيانه بقلب المقدمتين ليكون الضرب الأول من الشكل الأول، وتنتج كل أ ج فتُعكس ليحصل المطلوب، أو بعكس الكبرى ليكون الضرب الرابع من الشكل الثالث، وتنتج هذا.

الضرب الثانى: كل ب ج، وبعض أ ب تنتج بعض ج أ ببيانه بقلب المقدمتين ليكون ص١٣٥/ ٥ الضرب الثالث من الشكل الأول، وعكس النتيجة/ أو بعكس الكبرى ليكون الضرب الرابع من الشكل الثالث.

الضرب الثالث: لاشىء من ب ج، وكل أ ب تنتج لاشىء من ج أ. بيانه بقلب المقدمتين ليكون الضرب الثانى من الشكل الأول، وعكس النتيجة، أو بعكس الصغرى ليكون الضرب الثانى من الشكل الثانى.

الضرب الرابع: كل ب ج، ولاشىء من أ ب، تنتج ليس كل ج أ. وهذا الضرب لا يتبين بقلب المقدمتين بل بعكس الصغرى ليكون الضرب الثالث من الشكل الثانى، أو بعكس الكبرى ليكون الضرب الثانى من الشكل الثالث.

الضرب الخامس بعض ب ج ولاشيء من أ ب، لايمكن أيضا بالقلب بل بعكس الصغرى ليكون الضرب الثالث من الشكل الثانى أو بعكس الكبرى ليكون الضرب السادس من الشكل الثالث، ويمكن الافتراض فى الضرب الثانى والخامس.

أما فى الضرب الثانى فيحصل من الكبرى ـ أعنى بعض أ ب،إذ أسمينا ذلك البعض د ـ أربع قضايا: الأولى بعض أ د والثانية كل د أ، والثالثة كل د ب، والرابعة عكسها بعض ب د.

فالأولى والثانية متروكتان كما فى الشكل الثالث، فاقتران كل د ب بالصغرى ينتج من الشكل الأول: كل د ج. واقتران هذه النتيجة بكل دأ ينتج من الشكل الثالث: بعض ج أ، وهو المطلوب.

وأما فى الضرب الخامس فيحصل من الصغرى ـ أعنى بعض ب ج ـ أربع قضايا أيضا إذا سمينا ذلك البعض د. الأولى بعض د ب، والثانية كل د ب، والثالثة كل د ج، والرابعة عكسها بعض ج د، والأولى والثالثة متروكتان، أما الأولى فكما فى الافتراضات السابقة وأما الثالثة فبخلافها. فاقتران الثانية ـ أعنى كل دب ـ بكبرى القياس ينتج من الشكل الثانى لاشىء من دب، واقتران الرابعة ـ أعنى بعض د ج ـ بهذه النتيجة ينتج من الشكل الأول: ليس كل ج أ، وهو المطلوب.

وإن اعتبرت الأولى والرابعة متروكتين كما مر فى الافتراض يحصل من اقتران الثالثة ـ أعنى كل د ج ـ بالنتيجة المذكورة: أعنى لاشئ من د أ قولنا: ليس كل ج أ.

لكن فى هذا الافتراض لم يقع قط قياس من الشكل الأول بخلاف سائر الافتراضات. وأما الخلف فى الضربين الأولين فبأن يقال إن لم تصدق النتيجة يصدق نقيضها واقترانه بالصغرى ينتج من الشكل الأول: لاشئ من ب أ، وينعكس إلى قولنا: لا شئ من أ ب، وهو

ص١٣٦ ضد أو نقيض الكبرى، فيكون كاذبا. ولزومه من نقيض النتيجة/ فنقيض النتيجة كذب، فتكون النتيجة حقة.

وفى الضروب الثلاثة الباقية تحصل من اقتران النتيجة الكبرى أيضا من الشكل الأول نتيجة عكسها مناقض أو ضد للصغرى وتثبت النتيجة بالبيان المذكور.

وإن أريد بيان الخلف بأنواع أخرى، أمكن بيانه بباقى الأشكال، كما سنذكر.

لكن هذا القدر يكفى فى هذا الموضع، فعلم أن هذا الشكل مخالف للشكل الأول فى المقدمتين، وفى الكبرى موافق للثانى، وفى الصغرى للثالث. هذا تمام الكلام فى الأشكال.

ومما يجب أن يعلم أن اقترانات الشكل الأول من بين الاقترانات وإن كانت كاملة وبينة بنفسها وأن ساير الاقترانات غير كاملة.

وفى البيان محتاجة إلى الرد إلى الشكل الأول فى القول بالأنية ليتمثل وجوب الإنتاج فى الذهن، لأن الترتيب الطبيعى فى وضع الحدود هو بترتيب الأول، لكن ليس بحيث يكفى الشكل الأول وحده ويكون مغنيا عن ساير الأشكال إذ كثيرا مايكون بحسب المواد فيكون جزء بعض القضايا موضوعاً بالطبع وجزء محمولا بالطبع والذهن يتبادر إلى وضع جزء منها، وحمل آخر عليه على الوجه الطبيعى، أو يعكس وإن كان صادقاً، لكنه يخالف مقتضى طبيعة المادة، ويبدو العكس متكلفاً للذهن مثاله فى الإيجاب: النار حارة، وفى السلب النار ليست بمرئية، وهما طبيعيان.

وعكس الأول بعض الحار نار، والثانى المرئى ليس بنار، غير طبيعى، ومتكلف.

ففى العلوم إذا طلبنا الإنتاج من القضايا فربما يقع شكل من ساير الأشكال بحيث إذا رّد إلى الشكل الأول لزم تغير القضية عن هيئتها الطبيعية فيلزم نوع من التعسف، مثاله فى بيان النفس ليست بجسم أن يقال: النفس ليست بمنقسمة، والجسم منقسم، وهذا على هيئة الشكل الثانى.

وفى بيان أن: القابل للشئ لايجب أن يكون حافظا له أن يقال: الماء قابل للصور وهو ليس بحافظ لها، وهذا على هيئة الشكل الثالث.

والتعسف فى ردّ هذه الأقيسة إلى الشكل الأول ظاهر، وفى الضروب الثلاثة الأولى من هذا الشكل لايحصل هذا المعنى من جهة المقدمات، لأنها بعينها مقدمات الضروب الثلاثة من الشكل الأول غاية أنها مقلوبة كما سبق.

١- فنقيض النتيجة كذب] فالنتيجة نقيض للكاذب س.
٦- الموضع] الموضوع س.
١٠- بالأنية] أولين س .
١٢- [وحده] ويكون ض .
١٢-١٣- [جزء... بالطبع] ض .
١٥- [ويبدو... للذهن] ض.
١٧- [ومتكلف] ض.
٢٥- [الضروب ... من] ض.

لكنه يحصل من جهة النتيجة مثلا إذا كان المطلوب بعض الجسم ناطق ففى قولنا: كل ناطق حيوان، وكل حيوان جسم يلزم عكس المطلوب، وإن كان على ترتيب الشكل الأول وربما عكس المطلوب على خلاف الوضع الطبيعي.

لكن عين المطلوب يحصل من وضعه على ترتيب الشكل الرابع عين المطلوب، وفى الضربين الآخرين من هذا الشكل يمكن أن تقتضى المقدمات وضع الترتيب مثلا: كان المطلوب ليس كل محسوس موجودا، قلنا: الكلى/ ص١٣٧ موجود، ولاشئ من المحسوس بكلى، وعكس الكبرى وإن أقتضى الرد إلى الشكل الثالث، لكنه يحتمل ألا يكون طبيعيا.

وإذا لم يكن ترتيب حدود الشكل الرابع بحسب الصورة غير طبيعى، بل الطبيعى عكسه لم يكن وضع المقدمات على الهيئة الطبيعية بحسب المادة مقتضيا لإزالة ذلك التعسف. ولهذا ترك الحكماء اعتبار هذا الشكل.

وقد علم من معرفة أحوال ضروب الأشكال أن الضروب المنتجة منها تسعة عشر:

واحد منها منتج للموجبة الكلية، والأربعة للسالبة الكلية وستة للموجبة الجزئية والثمانية للسالبة الجزئية.

وفى هذه الضروب ثمانية وثلاثون مقدمة على عدد ضعف النتائج، ومن هذه الجملة ثمانى عشرة موجبة كلية، وعشرة سالبة كلية، وثمانية جزئية، واثنتان سالبة جزئية.

وكل مطلوب كان تحصيله أعذر كانت عزته ونفاسته أكثر وكذا كل ماكان نفعه أكثر كان أشرف. واستنتاج الموجبة الكلية لايمكن إلا من ضرب واحد. وأما الاستنتاج منها فيمكن فى ثمانية عشر موضعًا، فأشرف المطالب هو الموجبة الكلية، ثم السالبة الكلية، ثم الموجبة الجزئية، وأما السالبة الجزئية ففى البابين متأخرة عن الجملة. وبهذا ظهر أن المطلوب الكلى أشرف من المطلوب الجزئى ومطلوب الموجبة أشرف من السالبة، والكلى أشرف من الموجبة.

وعلم أيضا أن إثبات المطلوب الذى هو الموجبة الكلية ممكن بضرب واحد، وإبطاله باثنى عشر ضربا منتجا بضده أو نقيضه، وإثبات مطلوب هو سالبة كلية يمكن بأربعة أضرب وإبطاله بسبعة أضرب منتجة لضده أو نقيضه، وكل جزئى فى البابين مع نقيضه على العكس.

وعلم أيضا أن شيئا من الاقتران لاينتج بدون مقدمة كلية ومقدمة موجبة لامتناع القياس من سالبتين وجزئيتين. وإذا فرغنا من مباحث الأشكال بلا اعتبار الجهات فلنتكلم فى المختلطات .

٤– [عين المطلوب] يحصل ض.

١٠– [الحكما] القدماء س.

١٦– أعذر] أعز س.

١٩– [أن] المطلوب ض.

٢٠– أشرف من السالبة] المطلوب السالبة س. // والكلى أشرف من] الكلى من س.

الفصل الخامس
فى مختلطات الشكل الأول

ما ذكر فى الفصل السابق من بيان شرايط الأشكال والضروب المنتجة والعقيمة مع قطع النظر عن الجهات، بحث على الوجه المشهور بين أهل الصناعة وعلى طريق التساهل والتقريب. والغرض من تقديم هذا الفصل تمهيد قواعد القياسات الحملية حسب اقتضاء النظر الأول واعتبار الأمر الجليل. وأما تحقيق تلك المباحث فباعتبار إطلاق المقدمات وتوجيهها واختلاطها يتصور. فنقول مقدمات القياس إما بحسب الإطلاق والتوجيه من جنس واحد أو من جنسين مختلفين. والمختلط فى الحقيقة هو القسم الثانى. والأول إنما يعد فى المختلطات
ص١٣٨ بالتوسع/. وفى الشكل الأول إن كانت جهة الصغرى من الجهات التى سالبتها وموجبتها متلازمتان كالمطلقة اللادائمة والممكنة الخاصة والأخص، فالصغرى الموجبة والسالبة متساويتان. ويسقط الشرط الأول الذى باعتبار الكيفية. وأما الشرط الثانى الذى باعتبار الكمية فباق على قراره. فالضروب المنتجة من جملة ستة عشر: ثمانية، ويكون الإنتاج على تقدير إيجاب الصغرى أو فى حكمه، مثلاً إذا قلنا: كل ج ب لادائماً وكل ب أ، أو إذا قلنا: لاشئ من ج ب لادائماً وكل ب أ، تنتج فى الحالتين: كل ج أ، فإن إنتاج الصغرى السالبة لابالذات بل لكونها ملزومة للموجبة. وكذا إذا كانت القضية السالبة ملزومة للموجبة فى سائر المواضع. فكما أن الموجبة إذا وقعت فى القياس أنتجت فكذا السالبة الملزومة لها، وأمثال هذه النتائج فى الكيف لايتبع أخس المقدمات، بل يتبع الكبرى على الإطلاق، وأما فى الكم فتابعة للصغرى. وبعض الجهات تكون جزءاً من المحمول فى بعض الأحوال. فإن كان هذا المعنى فى الصغرى وجب أن يؤخذ الموضوع فى الكبرى بحيث تكون تلك الجهة جزئية لتكرار الحد الأوسط بتمامه: إذ لو تكرر بعض من الأوسط لم يلزم النتيجة إلا أن يوضع فى الكبرى أمر أعم من الأوسط مكانه. فتحصل النتيجة، لكن لا بالذات، بل بسبب دخول الأوسط بالقوة فى ذلك العام. مثلاً إذا كانت الصغرى كل ج ب لا دائما، واعتبر لا دائماً جزء المحمول فى الكبرى، ينبغى أن يقال: وكل ب لادائماً فهوأ، ولو قيل: وكل ب فهو أ كان منتجاً أيضاً. لكن بسبب أن ب

٧– أو] س.   ٢٠– [لم] ض .

على الإطلاق شاملة للدائمة واللادائمة، ففى الكبرى تكون ب أعم مما فى الصغرى. وإن أخذ بالعكس، مثلاً أخذ ب فى الصغرى أعم مما فى الكبرى، لم تنتج. كما يقال كل جسم متحرك على الإطلاق، يعنى من جهة أنه متحرك شامل للدائم واللادائم، فيقال كل متحرك لادايما فهو عنصرى، فإن الحد الأوسط لما لم يتكرر بتمامه كانت هذه الكبرى فى حكم الجزئية، ومن هنا يعلم أن الكبرى إذ لو كانت مطلقة عرفية وجب أن يكون المحمول مشروطاً بالوصف فى الصغرى، إذا لو كانت مطلقة لم تنتج، وأما إذا كان المحمول فى الصغرى مشروطاً، وفى الكبرى على الإطلاق تنتج لعموم الأوسط. والتهاون فى أمثال هذه الدقيقات يقتضى الخبط والغلط.

وبعد تقرير هذه المقدمات يقول: بيان المختلطات بهذا الشكل مبنى على أصول هى:

الأصل الأول

كلما كانت الصغرى موجبة بواحدة من الجهات الفعلية والحكم فى الكبرى بحسب ذات (ص١٣٩) الموضوع كانت النتيجة فى الجهة تابعة/ للكبرى، لأن الصغرى تقتضى اتصاف الأصغر بالأوسط بالفعل، واختلاف جهاتها لايقتضى إلا اختلاف كيفية ذلك الاتصاف.

ومفهوم الكبرى هو أن كل مااتصف بالفعل كيف كان بالأوسط الذى من جملته الأصغر إن كان محمولاعليه بالإيجاب أو بالسلب بجهة معينة، لزم أن يكون الأكبر بتلك الجهة بعينها محمولا على الأصغر أيضاً بالإيجاب أو بالسلب.

الأصل الثانى

إذا لم تكن الصغرى فعلية بل بالإمكان قالوا: إن كانت الكبرى ضرورية أو دائمة كانت النتيجة ضرورية أو دائمة أيضا كالكبرى، وإن لم تكن الكبرى ضرورية أو دائمة لم تكن النتيجة فعلية كالصغرى. وبيانه فى المقام الأول: أن الصغرى إذا اقتضت صحة اتصاف ذات الأصغر بالأوسط، واقتضت الكبرى أن كل ذات تتصف بالأوسط بالفعل حصل لها حكم الأكبر فى جميع الأوقات وجود تلك الذات، أى فى وقت اتصافها بالأوسط قبله وبعده، فعلى تقدير اتصاف ذات الأصغر بالأوسط كان حكم الأكبر حاصلا له فى جميع الأوقات أيضاً ويعلم حصوله قبل الأتصاف أيضا، وأن اتصاف الأصغربالأوسط فى هذا الموضوع أيضاً كان مقتضياً للتصديق بدوام الحكم لابنفس الحكم، حتى لو لم يحصل الاتصاف بالفعل كفى فى التصديق صحته.

١- [ب] أعم ض.
٥-٦- [عرفية ... مطلقة] ض.
٨- [هى] ض.
١٧- [فعلية] ض.
١٨- [كالكبرى] ض.
٢١- وجود تلك الذات] وجودها س.
٢٤- بنفس] نفس س.

وهذا البيان في الضروري أوضح، إذ كل مايصلح أن يكون ضرورياً فهو ضروري في كل حال، لأن ماليس بضروري لايكون ضرورياً. وفي هذا المقام الثاني قيل إن إمكان الصغرى يقتضي أن لايكون اتصاف الأصغر بالأوسط محالا، فعلى هذا يكون الأكبر محمولا عليه أو مسلوبا عنه بحكم الكبرى، فلا يكون حمل الأكبر على الأصغر بالإيجاب أو السلب محالا، ولايلزم حصوله بالفعل لأن جهة الكبرى لما احتملت اللادوام بحسب الذات جاز أن يكون حصول حكم الأكبر للأصغر بشرط اتصاف الأصغر بالأوسط بالإمكان لا بالفعل، فلا تكون النتيجة أيضاً فعلية، مثاله: كل رجل عادل بالإمكان، وكل عادل منصف وكل رجل منصف بالإمكان لا بالفعل. فعلى هذه الأصول إذا كانت الصغرى غير فعلية، والكبرى غير محتملة للضرورة كانت النتيجة ممكنة خاصة وإن احتملت الكبرى الضرورة كانت النتيجة ممكنة عامة.

هذا مقتضى رأي محصلي أهل الصناعة، وهذا المقام يحتاج إلى مزيد النظر وهو أن الممكن الذي هو جهة الصغرى إن لم يحتمل الدائم اللاضروري كالممكن الأخص كان هذا ص١٤٠ الحكم صحيحا، وإن احتمل الدائم اللاضروري/ كالإمكان العام أو الخاص لم يصح لأن الأصغر داخل في الأوسط بالإمكان، والأوسط المحكوم عليه في الكبرى أوسط بالفعل، والأوسط بالفعل أخص من الأوسط بالإمكان، فتكون الكبرى في حكم الجزئية إلا أن يؤخذ موضوع القضية بمعنى كل ماأمكن اتصافه بالأوسط فمحكوم عليه في الكبرى لتكون الكبرى أعم. وهذا الاعتبار خلاف المتعارف. ومع ذلك إذا كانت الكبرى مطلقة اقتضت كون النتيجة أيضا مطلقة، وهذا خلاف مذهب القدماء، لجواز أن يقال: كل ضاحك بالإمكان كاتب، وكل كاتب محرك القلم، ولايجوز أن يقال كل ضاحك محرك القلم بالفعل كما ذكرنا، إذ يؤخذ في الكليات الدائم والضروري متساويين، لتكون الصغرى أخص، ولاتحتمل الدائم، فيكرر الأوسط، وبيان هذا البحث سيأتي مستقصى إن شاء الله تعالى.

الأصل الثالث

اعتبار وصف الموضوع إن لم يكن في أكثر من مقدمة واحدة كان ساقطا في النتيجة، وإن كان في المقدمتين كانت النتيجة أيضا بحسب الوصف، وبيانه أن اعتبار الوصف إن كان خاصا بالصغرى مثل: كل نايم ساكن مادام نائما، كان وصف الأصغر مستلزما لحمل الأوسط ويلزم من ارتفاع اللازم ارتفاع الملزوم، فيلزم من ارتفاع السكون ارتفاع النوم. والحكم في الكبرى إذا كان على ذات الأوسط أمكن أن يكون ذلك الحكم في وقت ارتفاع وصف الأوسط الذي يستلزم ارتفاع وصف الأصغر. مثلا نقول: كل ساكن متحرك بالإمكان، فحكم الأكبر على الأصغر يكون في وقت ارتفاع الوصف، فإن حمل المتحرك على النائم إنما يكون في وقت ارتفاع النوم. فلا يصدق بحسب وصف الأصغر بل يصدق بحسب الذات. واعتبار الوصف إن كان خاصا بالكبرى، كان حصول الأكبر للأوسط بشرط الوصف الذي كان ساقطا في النتيجة.

٢- [قيل] ض.   ١٢- الدائم] اللادائم ض .

فيكون اعتبار الشرط أيضاً ساقطا مثلا يقال: كل حيوان نائم، وكل نائم ساكن مادام نائما، فكل حيوان ساكن. ولايجوز أن يقال مادام حيواناً، لكن لما كانت المقدمتان بحسب الوصف كانت النتيجة أيضا كذلك، لأن وصف الأصغر مستلزم لوصف الأوسط المستلزم لحكم الأكبر، ولازم اللازم لازم بحكم الأكبر لازم لوصف الأصغر. كما يقال: كل نائم ساكن مادام نائما، ولاشئ
٥/ص١٤١ من الساكن بمتحرك مادام ساكنا، فلا شئ من النائم بمتحرك مادام نائما.

الأصل الرابع

إن كانت جهة المقدمتين الضرورة أو الدوام بحسب الوصف/ كانت جهة النتيجة أيضا كذلك، وإن كانت مختلطة أي إحداهما مشروطة والأخرى عرفية فجهة النتيجة عرفية تحتمل الضرورة واللاضرورة. والحكم الأول ظاهر لأن كل حكم يكون بالضرورة تابعا لوصف ضروري فهو ضروري أيضا، وكذا في الدائم. والحكم الثاني في الصورة التي تكون الصغرى فيها عرفية لأن مقتضى ضرورة حكم الأكبر وصف الأوسط الذي سقط في النتيجة، فيحتمل أن لايكون الحكم بالأكبر بحسب وصف الأصغر ضرورياً، وكذا في الصورة التي تكون فيها الصغرى مشروطة لأن الحكم للأصغر يثبت بتوسط وصف الأوسط فلا يكون الأكبر ضروريا له، فيجوز أن لايكون ضروريا أيضا للأصغر، وأما احتمال الضرورة فلجواز أن يكون في الحكم الأول أمر دائم لأمر، وثالث ضرورياً لهما. وفي الحكم الثاني يجوز أن يكون الأمران ضروريين للثالث وواحد منهما دائما للآخر.

الأصل الخامس

إذا كانت الصغرى بحسب الذات ضرورية أو دائمة كانت وجهة الكبرى مركبة من اعتبار الذات والوصف على وجه يكون جهة اتصاف ذات الأوسط بالصفة التي بها يكون موضوعا ممتنع الجمع في الصدق مع جهة الصغرى، فالمقدمتان لا تجتمعان في الصدق. مثاله: كل ج ب بالضرورة وكل ب أ مادام ب لا دائما بحسب الذات أو ضرورياً بحسب الوصف دون الذات، لأن الصغرى تقتضي أن كل ذات موصوفة بالجيمية فهي ب بالضرورة، فبعض ماوصف بالبائية يكون بالضرورة: يعني مايكون موصوفاً بالجيمية، وفي الكبرى نقول: كل مايوصف بالباء فصفته البائية ليست بضرورية أو دائمة، وهو مناقض للصغرى، فصغرى الضرورة مع كبرى واحدة من الموجهات الخمس متناقضات: وهي المشروطة والعرفية، والعرفية اللامشروطة إذا كانت كلها لا دائمة بحسب الذات، والمشروطة التي بحسب الذات لا ضرورية مطلقة أو دائمة لا ضرورية.

وكذا الصغرى الدايمة مع كبرى واحدة من الثلاث المشروطة والعرفية والعرفية اللامشروطة التي كل منها لا دائم بحسب الذات. والصغرى الدائمة اللاضرورية مع كبرى واحدة من هذه الثلاث.

١٠– الثاني] الباقي ض.
١٢–١٣– [بحسب ... الحكم للأصغر] ض.
١٨– «كانت» وجهة ض.
١٩– موضوعاً] موعا س.
٢٦– كلها] الكل ض.
٢٨– والعرفية] العرفية س.

فأمثال هذه المقدمات فى القياس ممتنعة الجمع، لكن إذا كانت جهة الصغرى أو الكبرى أعم من واحدة من هذه الجهات فـفرض وضع المقدمتين يقتضى حمل مقدمة أعم على ص ١٤٢ مالاينقض المقدمة/الأخرى. مثلا الصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة العامة الشاملة للضرورية الذاتية واللاضرورية الذاتية. وعلى تقدير كونها لاضرورية تناقض الصغرى فيجب حمل الكبرى على الضرورية، فإن استنتاج القياس إنما يتصور إذا سلمت المقدمتان، وتكون نتيجته هذه ضرورية ذاتية.

وكذا إن كانت الصغرى مطلقة عامة، والكبرى مشروطة خاصة.

والمطلقة العامة شاملة للضرورية واللاضرورية، وعلى تقدير كونها ضرورية تناقض الكبرى، فيجب الحمل على المطلقة الخاصة ليمكن صدق المقدمتين معا، وعلى هذا القياس.

الكلام في تفصيل نتائج المختلطات ووضع الجداول

وإذا تقررت هذه الأصول سهل معرفة جهات نتائج الاختلاط بالتفصيل. ونحن فى هذا المختصر وضعنا فى الجدول اثنا عشر جهات بحسب الذات منها ثلاث مطلقات، وثلاث ممكنات، ووقتيتان ومشروطة بالمحمول، وثلاث دايمات، ووضعنا عشر جهات بحسب الوصف: ثلاث بسائط وسبع مركبات اختلفت فيها جهة الذات والوصف بالضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام. وجملتها اثنتان وعشرون.

ووضعنا جهات نتائج كل منها على التفصيل بإزائها ليسهل ضبطها، وحتى يمكن نسبتها إلى القواعد السابقة المشتملة على براهينها، ولم نورد المطلقة العرفية لقيام العرفية العامة مقامها.

وكذا مايكون محمولها مشروطاً، إذ الشرط إذا وقع جزء المحمول عاد إلى أصناف المطلقات.

ولم نورد أيضاً ممكن الاستقبال، لأن اعتبار الزمان إذا وقع الجزء الموضوع أو المحمول قام الممكن الأخص مقامه. فتمام اختلاط هذه الجهات البسائط والمركبات أربعمائة وأربعة وثمانون يقع فى كل منها ضروب أربعة، وعليها قياس باقى الجهات.

ووضعنا هذه المختلطات فى أربعة جداول أحدها مشتمل على اثنتى عشرة جهة ذاتية يقع فى كل منها من المقدمتين والنتائج فى جهة واحتمال الضرورة ولا احتمالها يتبع الكبرى، وفى الفعل والقوة يتبع الصغرى، وثانيها مشتمل على عشر جهات وصفية فى الصغرى واثنتى عشر جهات ذاتية فى الكبرى، وكل يتبع الكبرى ، واعتبار الوصف ساقط فى النتيجة.

وثالثها مشتمل على هذه الجهات، لكن الوقوع فى المقدمات على العكس. وفى هذا الصنف أيضاً اعتبار الوصف ساقط، والنتائج فى الفعل والقوة تتبع الصغرى، وفى احتمال الضرورة واللاضرورة تتبع الكبرى.

٣- [العامة] ض .   ١٠- الجداول] الجدول س.
١٦-١٧- [وحتى... براهينها] ض.

والكبريات المركبة المقتضية لمناقضة الصغريات الدائمة لاتنتج مع تلك الصغريات، ومع أعم منها تقتضى تخصيص المقدمة كما ذكرنا. مثاله: الصغرى الضرورية مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج الدائمة اللاضرورية، لأن العرفية الخاصة إذ كانت لا دائمة تناقضت مع الصغرى، وإذا كانت ضرورية لم تكن عرفية خاصة، فتحمل على الدائمة اللاضرورية فتنتج الدائمة اللاضرورية، وعليه القياس.

والرابع مشتمل على الجهات الوصفية البسيطة والمركبة والتى تسقط فى كل منهما من المقدمتين، ونتائج الكل وصفية. ومايحصل من مقدمتين عرفيتين فالنتيجة عرفية، وإذا كانت المقدمتان مشروطتين فالنتيجة مشروطة، وما يقتضى مناقضة كل للآخر يكون موجباً للتخصيص. وفى المقدمات والنتائج على الجملة التى وضعناها فى الجدول.. وهذا هو الجدول:

٦-٧- [والتى ... المقدمتين] ض.

٩-١٠- [وهذا ... الجدول] ض.

جدول اختلاط الجهات بحساب الذات فى مقدمات ضروب الشكل الأول ونتائجها

		الكبريات											
	مقدمات	ممكن عام	ممكن خاص	ممكن أخص	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق أخص	وقتية	منتشرة	مشروطة بالحصول	دائمة	ضرورية	دائمة لاضرورية
الصغريات	ممكن عام	تابع المقدمتين أو غير منتج	تابع الكبرى أو غير منتج	تابع الصغرى أو غير منتج	ممكن خاص			أو	غير	منتج	تابع الكبرى أو غير منتج		
	ممكن خاص	تابع الكبرى أو غير منتج	تابع المقدمتين أو غير منتج	تابع الكبرى أو غير منتج	ممكن عام أو غير منتج	تابع الصغرى			أو غير	منتج	تابع الكبرى أو غير منتج		
	ممكن أخص	تابع الكبرى		تابع المقدمتين	ممكن عام	ممكن خاص						تابع الكبرى	
	مطلق عام	تابع الكبرى			تابع المقدمتين	تابع الكبرى							
	مطلق خاص	تابع الكبرى				تابع المقدمتين	تابع الكبرى						
	مطلق أخص	تابع الكبرى					تابع المقدمتين	تابع الكبرى					
	وقتية	تابع الكبرى						تابع المقدمتين	تابع الكبرى				
	منتشرة	تابع الكبرى							تابع المقدمتين	تابع الكبرى			
	مشروطة بالحصول	تابع الكبرى								تابع المقدمتين	تابع الكبرى		
	دائمة	تابع الكبرى									تابع المقدمتين	تابع الكبرى	
	ضرورية	تابع الكبرى										تابع المقدمتين	تابع الكبرى
	لاضرورية دائمة	تابع الكبرى											تابع المقدمتين

جدول اختلاط وقوع الجهات الذاتية فى الصغرى والجهات الوصفية فى الكبرى من الشكل الأول ونتائجه

الصغريات ↓ / الكبريات ←										
المقدمات	العرفية العامة	العرفية الخاصة	العرفية الأخص	المشروطة العامة	المشروطة الدائمة اللا ضرورية	المشروطة الخاصة	المشروطة الأخص	عرفية لا مشروطة عامة	عرفية لا مشروطة خاصة	عرفية لا مشروطة أخص
الممكنة العامة	تابع الصغرى أو غير منتج	ممكن خاص أو غير منتج	ممكن خاص أو غير منتج	تابع الصغرى أو غير منتج	دائم لاضروري	ممكن خاص أو غير منتج	ممكن خاص أو غير منتج	تابع الصغرى أو غير منتج	ممكن عام أو غير منتج	ممكن خاص أو غير منتج
الممكنة الخاصة	ممكن عام أو غير منتج	تابع الصغرى أو غير منتج	تابع الصغرى أو غير منتج	ممكن عام	دائم لاضروري أو غير منتج	تابع الصغرى أو غير منتج	تابع الصغرى أو غير منتج	ممكن خاص	تابع الصغرى أو غير منتج	تابع الصغرى أو غير منتج
الممكنة الأخص	ممكن عام	ممكن خاص	ممكن خاص	ممكن عام	دائم لاضروري	ممكن خاص	مطلق خاص	ممكن عام	ممكن خاص	ممكن خاص
المطلقة العامة	تابع الصغرى	مطلق خاص	مطلق أخص	تابع الصغرى	دائم لاضروري	دائم لاضروري	مطلق أخص	تابع الصغرى	مطلق أخص	مطلق أخص
المطلقة الخاصة	مطلق عام	تابع الصغرى	مطلق أخص	مطلق عام	مطلق عام	تابع الصغرى	مطلق أخص	مطلق عام	تابع الصغرى	مطلق أخص
مطلقة أخص	مطلق عام	مطلق خاص	تابع الصغرى	مطلق أخص	دائم لاضروري	مطلق خاص	تابع الصغرى	مطلق عام	مطلق خاص	تابع الصغرى
وقتية	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق خاص	مطلق عام	دائم لاضروري	مطلق خاص	مطلق أخص	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق أخص
منتشرة	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق أخص	مطلق عام	دائم لاضروري	مطلق خاص	مطلق أخص	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق أخص
مشروطة بالمحمول	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق أخص	مطلق عام	دائم لاضروري	مطلق خاص	مطلق أخص	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق أخص
دائمة	تابع الصغرى	دائم لاضروري	متناقض المقدمتين	تابع الصغرى	دائم لاضروري	دائم لاضروري	متناقض المقدمتين	تابع الصغرى	دائم لاضروري	متناقض المقدمتين
ضرورية	دائم	دائم لاضروري	متناقض المقدمتين	تابع الصغرى	متناقض المقدمتين	متناقض المقدمتين	متناقض المقدمتين	دائم	دائم لاضروري	متناقض المقدمتين
دائمة لا ضرورية	دائم	تابع الصغرى	متناقض المقدمتين	دائم	تابع الصغرى	تابع الصغرى	متناقض المقدمتين	دائم	تابع الصغرى	متناقض المقدمتين

جدول اختلاط الجهات الوصفية فى مقدمات ضروب الشكل الأول ونتائجه

الصغريات / الكبريات	العرفية العامة	العرفية الخاصة	العرفية الأخص	المشروط العامة	المشروطة الدائمة اللاضرورية	المشروطة الخاصة	المشروطة الأخص	العرفية لا المشروطة العامة	العرفية لا المشروطة الخاصة	العرفية لا المشروطة الأخص
العرفية العامة	تابع المقدمتين	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الصغرى	عرفية دائمة لاضرورية	عرفية خاصة	عرفية أخص	تابع الصغرى	عرفية خاصة	عرفية أخص
العرفية الخاصة	تابع الكبرى	تابع المقدمتين	تابع الكبرى	عرفية عامة	عرفية دائمة لاضرورية	تابع الصغرى	عرفية أخص	عرفية عامة	تابع الصغرى	عرفية أخص
العرفية الأخص	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع المقدمتين	عرفية عامة	عرفية دائمة لاضرورية	عرفية خاصة	تابع الصغرى	عرفية عامة	عرفية خاصة	تابع الصغرى
المشروطة العامة	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع المقدمتين	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية أخص
المشروطة الدائمة اللاضرورية	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع المقدمتين	تابع الكبرى	تابع الكبرى	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية أخص
المشروطة الخاصة	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع المقدمتين	تابع الكبرى	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية أخص
المشروطة الأخص	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع المقدمتين	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية أخص
العرفية لاالمشروطة العامة	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	عرفية عامة	عرفية دائمة لاضرورية	عرفية خاصة	عرفية أخص	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية أخص
العرفية لاالمشروطة الخاصة	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	عرفية عامة	عرفية دائمة لاضرورية	عرفية خاصة	عرفية أخص	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية أخص
العرفيةلاالمشروطة الأخص	تابع الكبرى	تابع الكبرى	تابع الكبرى	عرفية عامة	عرفية دائمة لاضرورية	عرفية خاصة	عرفية أخص	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية أخص

جدول اختلاط وقوع الجهات الوصفية في الصغرى والجهات الذاتية فى الكبرى من ضروب الشكل الأول ونتائجها

الصغريات	الكبريات												
	المقدمات	ممكن عام	ممكن خاص	ممكن أخص	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق أخص	وقتية	منتشر	مشروطة بالمحمول	دائمة	ضرورية	دائمة لا ضرورية
	عرفي عام	تـ			ـابـ			ـع	الكـ			ـبـ	ـرى
	عرفي خاص	تـ			ـابـ			ـع	الكـ		<	ـبـ	ـرى
	عرفي أخص	تـ			ـابـ			ـع	الكـ			ـبـ	ـرى
	مشروط عام	تـ			ـابـ			ـع	الكـ			ـبـ	ـرى
	مشروط دائمة لاضرورية	تـ			ـابـ			ـع	الكـ			ـبـ	ـرى
	مشروط خاصة	تـ			ـابـ			ـع	الكـ			ـبـ	ـرى
	مشروط أخص	تـ			ـابـ			ـع	الكـ			ـبـ	ـرى
	عرفية لا مشروطة عام	تـ			ـابـ			ـع	الكـ			ـبـ	ـرى
	عرفية لا مشروطة خاص	تـ			ـابـ			ـع	الكـ			ـبـ	ـرى
	عرفية لا مشروطة أخص	تـ			ـابـ			ـع	الكـ			ـبـ	ـرى

ص١٤٥

الفصل السادس

فى مختلطات الشكل الثانى

معرفة مختلطات هذا الشكل أيضا مبنية على تمهيد أصول، هى:

الأصل الأول

قد ذكرنا أن هذا الشكل لاينتج موجبة، لأن حمل شئ بالإيجاب أو بالسلب على أشياء متلاقية بالإيجاب ومتباينة بالسلب ممكن. فشرط الإنتاج اختلاف كيفية حمل الأوسط على الأصغر والأكبر، لكى يقتضى مباينة الأصغر والأكبر بالسلب. والآن نقول: النظر فى الجهات يقتضى كون شرط الإنتاج فى هذا الشكل اختلاف المقدمتين فى حكم على وجه لايصدق ذلك الحكمان فى قضية واحدة، وهذا الاختلاف قد يكون بحسب الاختلاف فى الكيفية فقط، وقد يكون بمشاركة الجهة معها، وقد يكون بحسب الجهة فقط. وإن كان اختلاف الجهة فى التحقيق راجعاً إلى اختلاف الإثبات والنفى.

بيان ذلك أنه متى كان حكما المقدمتين بالإيجاب والسلب متلازمين أو ممكن الجمع على الصدق كسالبة الممكنات والمطلقات وموجبتها لم يكن هذا الاختلاف، وإن كان اختلافاً فى الكيف، مقتضياً لمباينة الأصغر للأكبر بالسلب، لأن إيجاب المتحرك على الإنسان فقط، وسلبه عنه أو على الإنسان والحيوان بحسب الإطلاق صادق، ولايقتضى سلب الإنسان عن نفسه أو سلب الحيوان عنه. والسبب أن حكم الطرفين ممكن الجمع على الصدق، ومتى كان امتناع الجمع على الصدق بحسب الجهة فقط مع الاتفاق فى الكيفية حاصلاً، اقتضى الإنتاج. وهذا إذا كان الحكم فى المقدمة الواحدة على سبيل الدوام، وفى الأخرى خاصا بوقت دون وقت، أو فى إحداهما على سبيل الضرورة، وفى الأخرى بجهة تخلو عن الضرورة كقولنا: الفلك متحرك دائماً، والإنسان متحرك فى وقت دون وقت، فالمتحرك دائماً مباين للمتحرك فى بعض الأوقات بالسلب، وهكذا فى إن كانت المقدمتان متفقتين فى السلب، نعلم أن شرط الإنتاج اختلاف بمنع الجمع على الصدق، سواء كان بحسب الكيفية فقط أو بحسب الجهة مع اتفاق فى الكيف أو بحسبهما.

٣– [هى] ض.

٥–٧– لأن ... بالسلب] لأن من شرائطه اختلاف المقدمتين بالسلب والإيجاب ض.

١٠– [الجهة] ض.

١١– [اختلاف] الإثبات ض.

١٣– كسالبة] لسالبة س.

١٤– [بالسلب] ض.

فإذا اتفقت الجهة وحصل شرط الإنتاج باختلاف الكيفية أنتجت ضروباً أربعة من ست عشرة قرينة ممكنة فى كل نوع من أنواع اختلاط البسيط بالمركب، أربعة ضروب منتجة والباقية عقيمة كما قلنا. وإذا اختلفت الجهة وحصل شرط الإنتاج بلا اختلاف الكيفية أنتجت ثمانية ضروب منها اثنان متفقان بالإيجاب، واثنان متفقان بالسلب، وأربعة مختلفة، والباقية عقيمة لجزئية الكبرى، وقد تختلف الجهة والكيفية، ولايحصل شرط الإنتاج بلا اختلاف الكيفية، وقد تختلف الجهة والكيفية، ولايحصل شرط الإنتاج، وتكون جميع الضروب عقيمة

ص١٤٦ مثل أن يكون الاختلاط من موجبة مطلقة/ وسالبة ممكنة.

فعُلم من هذا البحث أن شرط الإنتاج اختلاف يمنع الاجتماع على الصدق، وهو إنما يحصل إذا اقتضت إحدى المقدمتين الدوام أو الضرورة الذاتية أو الوصفية والأخرى معاندة ذلك الحكم، إما بحسب الجهة أو بحسب الكيفية، فعلى التقديرين أصل الاختلاف راجع إلى الإثبات وا لنفى إلا أنه فى أحد الموضعين داخل فى نفس الحمل، وفى الآخر جزء الجهة. وإذا تمهد هذا الأصل علم أن النتيجة لاتحصل من المطلقات والممكنات. وماهو من هذين الصنفين لابحسب البساطة ولابحسب التركيب، إلا أن تكون مطلقة عرفية بشرط اختلاف الكيف فإنها منتجة. وبالجملة وقوع هذه المطلقة فى الاختلاف كوقوع العرفية العامة، كما سيعلم إن شاء الله تعالى.

وأقسام المطلقة الأخص والممكنة الأخص كالوقتية والمنتشرة والمشروطة بالمحمول، وغيرها، وإن كانت متباينة فتباينها اعتبارى كما ذكرنا.

وفى مادة واحدة يمكن اجتماعها على الصدق مع اختلاف الاعتبارات، فمن هذه الأصناف البسيطة والمختلطة لايحصل نتيجة، وبالجملة لابد فى الجهات بحسب الذات أن تكون إحدى المقدمتين ضرورية والأخرى لاضرورية سواء اتفقتا فى الكيف أو اختلفتا فيه، أو تكون كلتاهما ضروريتين، واختلفتا فى الكيف لتنتج ضرورية. وكذا فى الدائمة لتنتج الدائمة. وبيانه أن مباينة الضرورى الإيجاب وضرورى السلب، ومباينة الضرورى واللاضرورى بالسلب ضرورية، وإلا أمكن أن يكون الواجب محالاً أو ممكناً، فتكون النتيجة سالبة الضرورية.

وأما فى دوام المباينة بحسب الدوام الصرف فيقتضى أن يكون جمع حكم الطرفين كذبا غير محال، وعلى تقدير جمع الحكمين أمكن جمع الأصغر والأكبر، فمباينتهما بالسلب دائماً تحصل على وجه يكون رفعها غير محال، وهذا معنى الدوام فى هذا الموضع. ولكن يحتمل فيه أن يكون الأصغر والأكبر متباينين فى الذات، وعلى التقدير سلب أحدهما عن الآخر ضرورى، فالنتيجة دائمة محتملة للضرورية، وبالجملة نتائج هذا الشكل دائما يجب أن تكون محتملة للضرورة كما ذكرنا. فإن كان دوام المقدمات محتملا للضرورة كانت النتيجة دائمة بنفس هذا البيان.

١-٢- [أربعة .. ممكنة] ض.

٢- اختلاط البسيط بالمركب] الاختلاط البسيط أو المركب ض.

١٠- التقديرين أصل الاختلاف] الأصلين الاختلاف س .

١٤- كوقوع] وقوع س .

١٥- [والممكنة الأخص] كالوقتية ض .

٢٥- [فمباينتهما.. والأكبر] ض.

واختلاط الممكنة والدائمة لاتنتج، إذ احتملت الممكنة الدوام، إلا أن يعدوا الدائم فى الكليات مساوياً للضرورى كما ذكرنا.

وعلى ذلك التقدير إذا كانت الدائمة جزئية لم تنتج أيضاً، ولكن الدائمة إن كانت سالبة وكلية أمكن ردها بالعكس والقلب إلى الشكل الأول، كما سيأتى.

فعلى مذهب من حكم بإنتاج هذا الاختلاط ينبغى أن ينتج فى الشكل الأول، فقولنا: لا شئ من الزنجى بأبيض دائما، وكل إنسان أبيض بالإمكان ينتج: لاشئ من الزنجى بإنسان/ وهذا أيضاً دليل على فساد ذلك المذهب.

ويجب أن يعلم أن بين الممكنة الخاصة والدائمة الصرفة المختلفة فى هذا الشكل يمكن ثمانى اختلاطات بهذا التفصيل:

أ ـ الصغرى ممكنة موجبة، والكبرى دائمة سالبة، كلتاهما كلية.

ب ـ العكس.

ج ـ الصغرى ممكنة سالبة، والكبرى دايمة موجبة فكلتاهما كلية.

د ـ العكس.

هـ ـ الصغرى ممكنة موجبة جزئية، والكبرى دائمة سالبة كلية.

و ـ الصغرى ممكنة سالبة جزئية، والكبرى دائمة موجبة كلية.

ز ـ الصغرى دائمة موجبة جزئية، والكبرى ممكنة سالبة كلية.

ح ـ الصغرى دائمة سالبة جزئية، والكبرى ممكنة موجبة كلية.

وينتج من هذه الجملة الضروب الأربعة التى فيها السالبة الدائمة بالعكس والقلب والافتراض على المذهب المذكور، ولاتنتج الأربعة الباقية. وإن كانت الكلية الدائمة والضرورية متساويتين فى الدلالة أنتجت ستة ضروب وقع فيها الكلية الدايمة بالبيان المذكور ولاتنتج الباقية. وماهو أوضح من الكل إنتاج الصغرى السالبة الجزئية الدائمة مع الكبرى الموجبة الكلية الممكنة التى مقدماتها فى هذه الصورة، أعنى بعض الإنسان ليس بأبيض دائماً، وكل ناطق أبيض بالإمكان صادقة والنتيجة كاذبة. وعلى المذهب المذكور يحكم بصدق النتيجة بالافتراض بأن يفرض ذلك البعض زنجياً، ويقال لاشئ من الزنجى بأبيض دائماً ويعكس ويضاف إليه الكبرى [فينتج دائماً لاشئ من الناطق بزنجى ويعكس ويضاف إليه قولنا: بعض الإنسان زنجى](1) فتنتج دائماً بعض الإنسان ليس بناطق، ولايفرق باللمّى من هذا الضرب. والضرب الحاصل من الصغرى الدائمة الموجبة الجزئية والكبرى الممكنة السالبة، وهذان الضربان لاينتجان ببيان لمّى أصلاً، لأن الممكنة تحتمل بالاتفاق الدائمة

---

(١) مابين القوسين المعقوفين ساقط من ض .

الجزئية، فيحتمل اتحاد الأصغر والأكبر بالذات، والغرض من هذا التطويل بيان حال ذلك الطريق، وبعد هذا نقرر مايجب إن شاء الله تعالى.

الأصل الثاني

الوصفيات يجب أن تختلف بالكيفية لتنتج وصفية. وبيان ذلك أن وصف الأصغر والأكبر إذا اختلفا في اقتضاء وجود الأوسط واقتضاء لا وجوده تعاندا، يعني أن اتصاف الذات لكلا الوصفين بحيث تقتضي حصول الأوسط ولاحصوله معا لايمكن: فيلزم المباينة بين موصوفيهما كالكتابة والنوم، فإن أحدهما يقتضي اليقظة والآخر عدمها، فالموصوف بأحدهما لايوصف بالآخر حال كونه موصوفا به، أما إذا اقتضى أحدهما وجود الأوسط والآخر عدمه، فلايقتضي الوجود واللاوجود كالكتابة والتنفس في المثال المذكور. أو اقتضاء وجود الأوسط لكن أحدهما بالضرورة، والآخر بدونها كالكتابة والنوم مثلاً/ ص١٤٨ فيلزم المباينة الضرورية بين الوصفين لا المعاندة. والمباينة أعم منها لجواز أن تكون لذات واحدة صفات متباينة بعضها يقتضي وجود شئ وبعضها لا. وبعضها يقتضي بالضرورة، وبعضها لا بالضرورة بخلاف المعاندة فالمقدمات الوصفية بشرط الاختلاف في الكيف تنتج نتيجة وصفية، وفي حال الاتفاق لاتكون واجبة الإنتاج. وهو المطلوب.

الأصل الثالث

إذا كان اقتضاء الأوصاف وجود الأوسط ولاوجوده في المقدمتين ضرورياً: يعني يكون كل منهما مشروطاً كانت النتيجة أيضاً مشروطة. وإذا كانتا عرفيتين كانت النتيجة عرفية. أما إذا اختلفتا: بأن تكون إحداهما مشروطة والأخرى عرفية لا مشروطة كانت النتيجة عرفية مطلقة.

وقال بعض أهل الصناعة: النتيجة في هذا الموضع أيضا مشروطة، وتمسك بالحجة المذكورة في اختلاف المقدمات بالضرورة واللاضرورة، وعلى ذلك التقدير ينبغي أن يكون الشكل الأول أيضا إذا كانت كبراه سالبة وإحدى مقدمتيه مشروطة، منتجا للمشروط؛ لأن كلا من هذين الشكلين يكون شكلاً آخر بعكس الكبرى، وعكس السالبة المشروطة مشروطة أيضاً.

والحق أن هذه النتيجة عرفية كما ذكرنا. وبيان هذه الدعاوى هي أن اختلاف المقدمات بالضرورة واللاضرورة الوصفية الذي هو متمسك الجماعة يقتضي مباينة الأوصاف بالضرورة كما ذكرنا لامعاندتها بالضرورة، بل قد لا تكون مباينة الأوصاف بالضرورة

٧- [عدمه] ض.
٩- والنوم] المشي س.
١٢-[وصفية] س.
٢٢- [بعكس الكبرى] ض.
٢٤- [الوصفية] ض.

مقتضية لمباينة الأصغر والأكبر بالسلب، لإمكان اجتماع الأوصاف المتباينة فى موصوف واحد كما قلنا بل علة مباينة الأصغر والأكبر بالسلب فى هذا الموضوع هى اختلاف الأوصاف فى اقتضاء وجود الأوسط ولا وجوده. فإذا كان الاقتضاءان ضروريين كان اجتماع المقتضيين بالضرورة محالاً. ولهذا أنتجت المشروطتان مشروطة، وإذا كان اجتماع الاقتضاءان دائمين كان اجتماعهما دائما كاذبا. ولهذا ينتج عن العرفيتين عرفية، لكن إذا كانت احداهما ضرورية دون الأخرى، مثلاً: ج يقتضى لا وجود ب بالضرورة و أ يقتضى وجودها بلاضرورة، فعلى التقدير لا اقتضاء أ وجود ب إذا كانت ب كذباً غير محال، وعلى هذا التقدير كان اختلاف ج و أ باقتضاء الحصول واللاحصول الذى هو دليل التعاند زائلاً.

وهذا الاختلاف علة وجود الحكم بمباينة ج و أ بالسلب كما ذكرنا. فعلم بأن الحكم فى تلك الحال بهذه المباينة ليس واجبا، وأمكن اللاملاقاة بالإيجاب وإن كان كاذباً، فالنتيجة لا تكون مشروطة بل عرفية لا مشروطة، ولما كانت نتائج هذا الشكل بالبيان المذكور لابد وأن تكون محتملة للضرورة دائما وجب الحكم فى هذه النتيجة بالعرفى المطلق متعاندا لكونه محتملا للمشروطة واللامشروطة، لاحتمال أن تكون فى الأصل أوصاف متعاندة، ويجب أن
ص١٤٩ يعلم أن الأوصاف المتعاندة بالفعل/تقتضى مباينة الموصوفات بالسلب بلا احتياج إلى القياس كالنوم واليقظة والحركة والسكون، والكون والفساد. والمتعاندة بالقوة التى تستلزم إحداهما طرفا من التقابل، والأخرى الطرف الآخر كالكتابة والنوم حيث تستلزم إحداهما وجود اليقظة والأخرى لا وجودها، فلا يثبت اقتضاءها مباينة الموصوفات بالسلب بدون أمثال هذه القياسات.

الأصل الرابع

إذا اجتمع اعتبار الوصف والذات فلا يخلو من أربعة أنواع:

أ – أن الحكم بحسب الذات ممتنع الجمع على الصدق وبحسب الوصف متعاند، وهذا النوع منتج، والنتيجة مركبة من اعتبارين كالمشروطة الدايمة اللاضرورية مع المشروطة الأخص المختلفة أو مع العرفية اللامشروطة الأخص المختلفة، والنتيجة فى الأولى مشروطة، وفى الثانية عرفية بحسب الوصف دائمة بحسب الذات فيها.

ب – أن الحكم بحسب الذات ممتنع الجمع على الصدق وبحسب الوصف لا يقتضى الإنتاج. كالمشروطة الدايمة اللاضرورية والعرفية الأخص المتفقة، وهذا النوع أيضا منتج، ونتيجته بحسب الذات فقط، وهى الدائمة فى هذا المثال.

١-٣- [المتباينة ... الأوصاف] ض.
٦- [إحداهما] ض. //- [مثلاً] ض.
٧- [كذباً] ض.
١١-١٣- [لا مشروطة ... للمشروطة] ض.
٢٧- فى هذا المثال] فى هذين المثالين ض.

ج – ما يقتضى الإنتاج بحسب الوصف فقط كالمشروطة الخاصة مع نظيرها أو مع العرفية الأخص المختلفة وهذا النوع أيضاً منتج، ونتيجته بحسب الوصف فقط، وهى المشروطة العامة أو العرفية العامة فى هذا المثال.

د – ما يكون ممتنع الجمع على الصدق بحسب الذات وبحسب الوصف لا يقتضى الإنتاج، كالعرفية الخاصة والمشروطة الأخص المتفقة مع العرفية العامة والممكنة العامة الوصفية المختلفة، وهذا النوع ليس بمنتج.

الأصل الخامس

إذا كان الحكم فى الصغرى بحسب الذات وفى الكبرى بحسب الوصف، وامتنع جمعهما فى الصدق، وإن كان حكمهما بحسب الذات غير ممتنع الجمع كان منتجا، ونتيجته مطلقة عامة إن كانت المقدمات فعلية، وإلا فممكنة عامة. وإن كانت على العكس، أى الصغرى بحسب الوصف، والكبرى بحسب الذات فلا تنتج.

بيان الأول أن امتناع اجتماع الحكم بالأوسط على طرفى النتيجة يقتضى أن يكون الحكم بوصف الأكبر على ذات الأصغر مع ملاحظة الأوسط غير ممكن، فبدون ملاحظته يصح السلب على الإطلاق، وإن كان بين الأصغر والأكبر مباينة ذاتية، كان السلب ضروريا وشاملا للمطلقتين العامتين معًا فجهة النتيجة هى المطلقة العامة. مثاله: كل إنسان متنفس مطلقًا،
ص١٥٠ ولاشئ من النافخ بمتنفس مادام نافخا، فلا شيء من الإنسان بنافخ حال التنفس. وسلب النافخ عن الإنسان ليس بضرورى وإن وضع مكان النافخ الناعق كان ضروريا،/ فالنتيجة مطلقة عامة. وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مشروطة مثل: كل إنسان كاتب بالإمكان، ولاشئ من الأمى بكاتب بالضرورة مادام أميا تنتج: لا شئ من الإنسان بأمى بالإمكان: يعنى باعتبار أنه كاتب لا بالإطلاق. وهذا الإمكان أيضًا عام محتمل للضرورة كما ذكرنا. وبعض المنطقيين لم يعتبروا منها امتناع جمع حكم المقدمتين، وحكموا فى الصغرى الممكنة والكبرى العرفية بإنتاج الممكنة العامة، وهو باطل، أو على تقدير أن تكون مادة القضية العرفية اللامشروطة الأخص صدق الإمكان العام المخالف والعرف العام الموافق، فعلى تقدير صحة الإنتاج يلزم سلب الشئ عن نفسه بالإمكان العام وهو محال إلا أن يؤخذ الدائم مساويا للضرورى، كما ذكرنا. وحال بيان ردّه إلى الشكل الأول ماذكرناه. وفى هذا الباب إن كانت السالبة والموجبة متلازمتين فى الصغرى، أنتجت متفقتا الكيف المختلفتين فى القوة نفس النتيجة. وبيان الثانى أى عدم الإنتاج فى العكس أن الأصغر يجوز أن يكون مقارنا بوصف هو من خواص الأكبر، فالحكم سلب الأكبر عنه وإن كان حالهما مع الأوسط مُختلفا محال، مثاله: كل كاتب متحرك مادام كاتبا ولاشئ من الإنسان بمتحرك مطلقا، أو لاشئ من الكاتب بنائم مادام كاتبا. وكل إنسان نائم مطلقا، فإن سلب الإنسان عن الكاتب محال.

١٣– فبدون] فمع س.

١٤–١٥– وشاملاً ... معاً] والشامل لهما المطلقة العامة س.

٢١– جمع] حكم ض.

٢٥–٢٧– [وفى هذا ... النتيجة] ض.

٢٨– مختلفاً محال] مختلفاً مثاله ض.

الأصل السادس

إذا كانت الكبرى وصفية مركبة، والحكم بحسب الوصف ضرورياً، وبحسب الذات لاضرورياً، وبحسب الوصف دائما وبحسب الذات لادائما مع كل صغرى مخالفة فى الكيف أو موافقة فيه تنتج ممكنة عامة أو مطلقة عامة، بيانه أن نتيجة الضرورية الموجبة مع كل كبرى تكون ضرورية بحسب الوصف دون الذات متناقضة بالبيان المذكور فى الشكل الأول. وإذا لم تصح النتيجة لاتكون ضرورية موجبة كانت ممكنة عامة سالبة.

وكذا نتيجة الدائمة الموجبة مع كبرى دائمة بحسب الوصف لا بحسب الذات، متناقضة. فتكون المطلقة العامة السالبة حقا دائمة ولاتأثير لاختلاف الصغرى واتفاقها فى الكيفية مع الجهة فى هذا الباب، فإن كانت الوصفية محتملة للدوام الذاتى فهى مع كل صغرى تنتج مع الدائمة منتجة أيضاً، ومع كل صغرى لاتنتج معها غير منتجة، وإن احتملت الضرورة فقيست عليها.

ومن هاهنا يُعلم أن الكبرى الوصفية الأخص مع جميع الصغريات المتفقة والمختلفة تنتج مطلقة عامة، والكبريات الوصفية مع الصغرى اللادائمة متفقة كانت أو مختلفة تنتج أيضاً مطلقة عامة، إذ الكبرى إن كانت لا دائمة، فالنتيجة مطلقة عامة، وإن كانت دائمة فالنتيجة دائمة وكلاهما داخل فى المطلقة العامة، ومع الصغرى المحتملة للدوام بشرط
ص١٥١ الاختلاف تنتج أيضا مطلقة عامة، وبشرط الاتفاق لاتنتج لاحتمال الدوام فى المقدمتين/ . والكبرى المشروطة اللاضرورية مع الصغريات المتفقة والمختلفة تنتج الممكنة العامة، وجميع الكبريات الوصفية مع الصغرى اللاضرورية الفعلية إن كانت مختلفة تنتج مطلقة عامة وإن كانت متفقة فى الوضع الذى يحتمل الدوام فى كل من المقدمتين لاتنتج.

وإن شاءوا وجعلوا الصغرى اللاضرورية الفعلية مع الممكنة الخاصة المختلفة، وحكموا على قياس مافى الممكنات [مثلاً: الدائمة اللاضرورية مع المشروطة الموافقة فى الكيف تنتج ممكنة عامة، لأن الممكنة الخاصة المخالفة المشتملة عليها تنتج أيضًا](١)، والكبريات الوصفية مع الصغريات الفعلية المحتملة للضرورة بشرط الاختلاف، تنتج المطلقة العامة وبشرط الاتفاق لاتنتج. لاحتمال اجتماع المقدمتين على الضرورة والدوام، وإذا لزم الاختلاط بالاعتبارين ينتجان مختلفتين بالعموم والخصوص، فالحكم لنتيجة الأخص لكونها صادقة بالوجهين مثلا المشروطة العامة أو الخاصة الكبرى مع الوصفية اللادائمة الصغرى باعتبار اشتمال الوصفية اللادائمة تنتج المطلقة العامة، وباعتبار اشتمالها على اللاضرورية تنتج الممكنة العامة، فالحكم لنتيجة المطلقة العامة، لأنها الأخص، وعليه القياس.

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من ض .

٩- مع] أو ض.
٢٣- [لا] تنتج ض .
٢٤- لكونها صادقة] لصادقة س.

الكلام في تفصيل نتائج المختلطات ووضع الجداول

وبعد تقرير هذه الأصول نقول: تفصيل نتائج اختلاطات الجهات المذكورة فى هذا الشكل، ومعرفة مالاينتج، يعلم من هذه القواعد. وإذا لم تأت من اختلاطات الجهات التسع الممكنات والمطلقات نتيجة لا بحسب البساطة، ولابحسب التركيب ولاباختلاف الكيف ولاباتفاقه، ولامن اختلاط تلك الجهات إذا وقعت فى الكبرى، مع الجهات العشر الوصفية الواقعة فى الصغرى، لهذا لم يحتج هذا الاختلاط إلى وضع الجداول.

فوضع لباقى الأختلاطات جداول، والنتائج على تقدير اختلاف المقدمات فى الكيف كتب بالأسود، وعلى تقدير الاتفاق بالأحمر، وذكر مالم ينتج أيضا. **الجدول الأول** مشتمل على اختلاطات كبرى المطلقات والممكنات مع الصغرى الدائمة أو الضرورية، ومماينتج من تلك الجملة أيضا ضرورية أو دائمة. والدائمة اللاضرورية تحتمل الضرورية كما أن نتائج هذا الشكل دائما سلبية وضرورية أو محتملة للضرورة، كما ذكرنا.

والجدولان الآخران مشتملان على اختلاطات الكبريات الدائمة الذاتية والوصفية مع
ص١٥٢ أصناف الصغريات، وحكم اختلاط الدائمة والضرورية مع سائر الجهات/ ما ذكر، والكبريات الوصفية مع الصغريات الممكنة على تقدير الاختلاف تنتج مطلقة عامة، والوصفيات المختلفة الكيف بعضها إن كانت كلها مشروطة تنتج مشروطة وإلا عرفية باعتبار الذات فى الدوام واللادوام كما ذكرنا.

والوصفيات المتفقة لاتنتج وصفية، والوصفيات اللادائمة على تقدير الاختلاف والاتفاق مع جميع الصغريات تنتج مطلقة عامة. والمشروطات اللاضرورية والممكنة العامة والوصفية المحتملة للدوام مع كل صغرى لاتحتمل الدوام منتجة، وأما مع مايحتمل الدوام فغير منتجة.. والباقية بحسب الأصول المذكورة كما وضع فى الجداول. وهذا هو الجدول:

نتائج مختلطات الشكل الثانى الصغريات الدائمة والكبريات والممكنات والمطلقات المختلطات الكيفية

	الكبريات									
	المقدمات	ممكنة عامة	ممكنة خاصة	ممكنة أخص	مطلقة عامة	مطلقة خاصة	مطلقة أخص	وقتية	منتشرة	مشروطة بالمحمول
الصغريات	ضرورية	ضرورية غير منتجة	ضرورية	ضرورية	ضرورية غير منتجة	ضرورية	ضرورية	ضرورية	ضرورية	ضرورية
	دائمة	ضرورية غير منتجة	ضرورية غير منتجة	دائمة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
	دائمة لا ضرورية	ضرورية غير منتجة	ضرورية غير منتجة	دائمة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

٥– مع الجهات العشر الوصفية] أو فى الجهة الوصفية ض. ٦– لهذا] ولهذا. ١٢– والجدولان الآخران مشتملان] والجدول الآخر مشتمل س.
١٥– [تنتج ... وإلا] ض ١٧– [لا] تنتج ض.

جدول مختلطات الشكل الثاني صغريات أصناف الموجهات والكبريات الدائمة الذاتية والوصفية

الصغريات	الكبريات												
مقدمات	ضرورية	دائمة	دائمة لاضرورية	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية أخص	مشروطة عامة	مشروطة دائمة لاضرورية	مشروطة خاصة	مشروطة أخص	عرفية لا مشروطة عامة	عرفية لا مشروطة خاصة	عرفية لا مشروطة أخص
ممكنة عامة	ضرورية غير منتجة	غير منتجة غير منتجة	غير منتجة غير منتجة	غير منتجة أو ممكنة عامة غير منتجة	غير منتجة أو ممكنة عامة غير منتجة	مطلقة عامة ممكنة عامة	ممكنة عامة غير منتجة	ممكنة عامة ممكنة عامة	ممكنة عامة ممكنة عامة	مطلقة عامة مطلقة عامة	غير منتجة أو ممكنة عامة غير منتجة	غير منتجة غير منتجة	مطلقة عامة مطلقة عامة
ممكنة خاصة	ضرورية ضرورية	غير منتجة غير منتجة	غير منتجة غير منتجة	غير منتجة أو ممكنة عامة غير منتجة	غير منتجة أو ممكنة عامة غير منتجة	مطلقة عامة مطلقة عامة	ممكنة عامة ممكنة عامة	ممكنة عامة ممكنة عامة	ممكنة عامة ممكنة عامة	مطلقة عامة مطلقة عامة	غير منتجة أو ممكنة عامة غير منتجة	غير منتجة أو ممكنة عامة غير منتجة	مطلقة عامة مطلقة عامة
ممكنة أخص	ضرورية ضرورية	دائمة دائمة	دائمة دائمة	ممكنة عامة مطلقة عامة	ممكنة عامة	مطلقة عامة	ممكنة عامة	دائمة ممكنة عامة	ممكنة عامة مطلقة عامة	مطلقة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	مطلقة عامة
مطلقة عامة	ضرورية غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	مطلقة عامة غير منتجة	غير منتجة	مطلقة عامة	دائمة	دائمة ممكنة عامة	مطلقة عامة ممكنة عامة	مطلقة عامة	غير منتجة	غير منتجة أو ممكنة عامة	مطلقة عامة
مطلقة خاصة	ضرورية ضرورية	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	مطلقة عامة غير منتجة أو ممكنة عام	غير منتجة أو ممكنة عام	غير منتجة	مطلقة عامة	دائمة ممكنة عامة	مطلقة عامة ممكنة عامة مطلقة عامة غير منتجة أو ممكنة غير منتجة مطلقة عامة				
مطلقة أخص	ضرورية ضرورية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	دائمة	مطلقة عامة مطلقة عامة				
وقتية	ضرورية ضرورية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة مطلقة عامة				دائمة	مطلقة عامة مطلقة عامة				
منتشرة	ضرورية ضرورية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة مطلقة عامة				دائمة	مطلقة عامة مطلقة عامة				
مشروطة بمحمول	ضرورية ضرورية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة مطلقة عامة				دائمة	مطلقة عامة مطلقة عامة				
ضرورية	ضرورية غير منتجة	ضرورية غير منتجة	ضرورية ضرورية	ضرورية غير منتجة	ضرورية ضرورية	ضرورية ضرورية	ضرورية غير منتجة	ضرورية ضرورية	ضرورية ضرورية	ضرورية ضرورية	ضرورية غير منتجة	ضرورية ضرورية	ضرورية ضرورية
دائمة	ضرورية غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة دائمة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة دائمة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة دائمة
دائمة لاضرورية	ضرورية ضرورية	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة دائمة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة دائمة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة دائمة

نتائج مختلطات الشكل الثاني صغريات أصناف الموجهات والكبريات الدائمة الذاتية والوصفية المختلفة الكيفية والمتفقة

كبريات

الصغريات

مقدمات	ضرورية	دائمة	دائمة لاضرورية	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية أخص	مشروطة عامة	مشروطة دائمة لا ضرورية	مشروطة خاصة	مشروطة أخص	عرفية لا مشروطة عامة	عرفية لا مشروطة خاصة	عرفية لا مشروطة أخص
عرفية عامة	ضرورية غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة غير منتجة	عرفية عامة ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة
عرفية خاصة	ضرو ضرورية	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة ممكنة عامة	عرفية عامة ممكنة عامة	عرفية عامة ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة
عرفية أخص	ضرورية ضرورية	دائمة دائمة	دائمة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة دائمة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة
مشروطة عامة	ضرورية غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	مشروطة عامة مطلقة عامة	مشروطة عامة غير منتجة	مشروطة عامة دائمة ممكنة عامة	مشروطة عامة ممكنة عامة	مشروطة عامة مطلقة عامة	عرفية عامة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة
مشروطة دائمة لاضرورية	ضرورية ضرورية	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة	مشروطة دائمة ممكنة دائمة	مشروطة دائمة مطلقة عامة	مشروطة دائمة مطلقة عامة	مشروطة دائمة دائمة	مشروطة دائمة غير دائمة عامة	عرفية دائمة غير منتجة	عرفية دائمة غير منتجة	عرفية دائمة دائمة
مشروطة خاصة	ضرورية ضرورية	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	مشروطة عامة ممكنة عامة	مشروطة عامة دائمة ممكنة عامة	مشروطة عامة ممكنة عامة	مشروطة عامة ممكنة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة
مشروطة أخص	ضرورية ضرورية	دائمة دائمة	دائمة دائمة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	مشروطة عامة مطلقة عامة	مشروطة دائمة دائمة	مشروطة عامة مطلقة عامة	مشروطة عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة
عرفية لامشروطة عامة	ضرورية غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة غير منتجة	عرفية دائمة ممكنة عامة	عرفية عامة ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة
عرفية لامشروطة خاصة	ضرورية ضرورية	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة ممكنة عامة	عرفية دائمة ممكنة عامة	عرفية عامة ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة غير منتجة أو ممكنة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة
عرفية لا مشروطة أخص	ضرورية ضرورية	دائمة دائمة	دائمة دائمة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة دائمة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة مطلقة عامة

هذه هي جداول اختلاطات هذا الشكل. قد ذكرنا قبل أن عادة أهل الصناعة أنهم يبينون إنتاج كل ضرب من المختلطات بعكس الكبرى أو بقلب المقدمتين، وعكس النتيجة إما بالافتراض أو بالخلف.

والآن نقول: في كل اختلاط تنعكس فيه السالبة يكون البيان بالعكس، والرد إلى الشكل الأول، أو بقلب المقدمات كما سبق، لأن السالبة بعكس الكبرى تكون شكلا أول، مثاله: كل ج ب بالإطلاق، ولاشئ من أ ب بالضرورة ينتج: لاشئ من ج أ بالضرورة. إذ الكبرى بالعكس: لاشئ من ب أ بالضرورة، وتنتج من الشكل الأول النتيجة المطلوبة، وإن كانت الصغرى سالبة فتقلب المقدمات، وعكس النتيجة تنتج على هذا القياس. لكن إذا كانت السالبة مطلقة مثلاً كل ج ب دائما، ولاشئ من أ ب مطلقا، فهي لاتنعكس وعلى تقدير انعكاسها فبالرد إلى الشكل الأول تنتج مطلقة.

فالبيان بالعكس متعذر، وفي هذا الموضع يمكن البيان بالخلف؛ بأن يقال: لو لم يصدق لاشئ من ج أ دائما يصدق نقيضة بعض ج ب بالإطلاق العام. وينتج مع الكبرى: ليس بعض ج ب بالإطلاق، وهذا الحكم لايصدق مع الصغرى، فيكون كاذبا. وعلة الكذب هي نقيض النتيجة فتصدق النتيجة. وبعض القرائن المحكوم بإنتاجها قد لاتتبين بالعكس ولابالخلف، مثاله: لاشئ من ج ب بالإمكان العام،وكل أب بالضرورة مادام أ لا تنتج لاشيء من ج أ بالإمكان العام ، والصغرى في هذه الصورة لاتنعكس، وعكس الكبرى جزئية، وقلب المقدمات لايفيد، وبالخلف يكون نقيض النتيجة بعض ج أ دائما، وتنتج مع الكبرى بعض ج ب دائما، وهذه النتيجة يمكن اجتماعها مع الصغرى في الصدق. وإن عكسنا نقيض النتيجة و جعلناه مع الصغرى: ليس بعض أ ب بالإمكان العام تنتج. ومع الكبرى أيضا ممكنة الجمع على الصدق، فلا يمكن بيانه بالخلف، ولكن بيانه باللمية سهل كما ذكرنا.

وقد يكفي في الخلف كون نقيض النتيجة ممتنع الجمع على الصدق مع مقدمة واحدة. مثلا كل ج ب بالإطلاق، وكل أب بالعرفي الأخص ينتج لاشئ من ج أ بالإطلاق العام وإلا صدق نقيضه، وهو بعض ج أ، وهو مع الكبرى لايصدق، فتصدق النتيجة.

وفي الضرب الرابع تكون الصغرى كلية بالافتراض، وحاله في الاختلاط حال الضرب الثاني بعينه، بيانه إن كانت الصغرى ليس كل ج ب بالجهة التي تفرض، فإذا أسمينا ذلك البعض د كان لاشئ من دب بتلك الجهة بعينها، إذ لا تعتبر هاهنا إلا في اللفظ، وإذا أنتج على القاعدة التي بناها في هذه الضروب: قولنا لا شئ من د أ بالجهة التي تأتي، فتعلم بالقياس الثاني: ليس بعض ج أ.

٧- النتيجة المطلوبة] المطلوب ض. ١٢-١٣- [العام ... بالإطلاق] ض.
١٣- [فيكون كاذبا] ض. ١٨-٢٠- [وإن ... الصدق] ض.
٢٠- [سهل] ض.

وهذا القياس يكون من الشكل الأول. وليس بقياس حقيقة إذ يغاير بعض ج و د فى قولنا:

ص١٥٦ بعض ج د مغايرة/ لفظية لا معنوية ود ليس بمحمول على ج، بل هو عين ج.

وهذا الاقتران بمثابة أن يقال كل بشر إنسان، وكل إنسان حيوان، فإنه ليس بقياس حقيقة، لأنه يستلزم قولاً غير المقدمات، والكبرى فى هذه الصورة عين النتيجة، وهكذا يستغنى عن إيراد هذا الاقتران، لكن بسبب إزالة شبه تعرض للمبتدئ بسبب تغيير الاسم وتعيين البعض أوردوا هذا البيان فى صورة الاقتران، ولايكون للمقدمة المشتملة على تبديل الاسم جهة، بل وضعها وحملها ليسا بمعنويين فظهر أن فى الافتراض لا يقع أزيد من قياس واحد حقيقى، وهذا القياس مشتمل على إنتاج الاختلاط المطلوب فى ذلك الشكل بعينه.

ويجب أن يعلم أن العكس لما كان لازماً للأصل لم تكن النتيجة لازمة بعد انعكاس بعض المقدمات عين النتيجة، بل لازمها. واللازم قد يكون أعم من الملزوم، ولافرق فى الخلف بين إثبات صدق النتيجة وإثبات صدق لازمها لأن كلا منهما يتصور بإبطال نقيضها، وإبطال نقيض النتيجة مستلزم لإبطال نقيض لازمها، فالأولى فى تعيين جهة النتيجة الاعتماد على البيانات اللمية. والله أعلم.

* * *

١١– [صدق النتيجة وإثبات] ض.

١٢– لإبطال نقيض لازمها] لإبطالها نقيض س.

١٣– والله أعلم] وبالله التوفيق ض.

الفصل السابع

فى مختلطات الشكل الثالث

لما كان مقتضى حمل الأكبر على الأصغر بالإيجاب أو السلب فى نتيجة ملاقاة هذين الحدين بالإيجاب، فى حال كونهما محمولين على الأوسط، أو مباينتهما بالسلب حال كون أحدهما محمولا عليه والآخر مسلوبا عنه، فكلما كانت هذه الملاقاة والمباينة فعلية كان حمل الأكبر على الأصغر بالإيجاب أو السلب فعلياً أيضا. وكلما كانت الصغرى فعلية والكبرى غير فعلية كان الحمل غير فعلى. إذ يعلم من الصغرى الفعلية أن الأوسط منها يقال عليه الأصغر بالفعل. والكبرى تقتضى أن كل ماهو أوسط بالفعل أمكن له حكم الأكبر، فلذلك البعض من الأصغر الذى هو أوسط بالفعل يلزم ذلك الحكم. لكن إذا كانت الصغرى بالإمكان، والكبرى فعلية اقتضى أن كل ماهو مقول على الأوسط بالفعل كان حمل الأصغر عليه ممكنا. والأوسط من جملة مايكون أصغر بالإمكان. ففى النتيجة يمكن أن يقال: بعض مايمكن أن يكون أصغر حصل له حكم الأكبر.

لا أن يقال: بعض ماهو أصغر بالفعل حصل له ذلك الحكم، لجواز كون البعض الذى هو الأوسط، بحيث سلب عنه الأصغر دائما من غير ضرورة. فلذا لايكون هذا الاقتران منتجاً.

ولنشرح هذا البحث ببيان أوفى، وهو أن الممكن إذا لم يحتمل الدائم كان بعضه فعلياً. ويحصل لذلك/ البعض حكم الأكبر فينتج كما ذكر فى الشكل الأول، وفى كل صورة يكون ص١٥٧
إيجاب الصغرى لازم سلبى فالصغرى السالبة التى فى قوة الموجبة تنتج أيضا، لكن تلك النتيجة هى الحاصلة من الصغرى الموجبة والضروب المنتجة فى تلك الصورة اثنتا عشرة وكذا إذا كانت المقدمتان تابعتين للذات أو الوصف كانت النتيجة تابعة له أيضا، وإن كان مختلطاً كانت النتيجة تابعة للذات، كما ذكرنا.

وفى هذا الشكل اختلاط المقدمات الدائمة بحسب الوصف لاتنتج نتيجة دائمة بحسب الوصف. مثلا يقول: كل كاتب يقظان مادام كاتبا، ومحرك القلم مادام كاتبا، ولايلزم بعض اليقظان محرك القلم مادام يقظان.

٣- ملاقاة] هذا الشكل بلا فائدة س. ٤- كونهما] كون أحدهما س .

٧- منها] هما س.

١٠- [حمل] ض .

١٧- سلبى] سلب ض.

٢١-٢٢- [لا .... الوصف] ض.

وكذا إن كانت الكبرى سالبة مثل: لاشئ من الكاتب ساكن اليد مادام كاتباً، أو سلب ساكن اليد عن اليقظان الذى يكون كاتبا إنما هو فى بعض الأوقات، وهو وقت الكاتبية، فالنتيجة مطلقة عامة وصفية. والصغرى المقتضية للدوام فى هذا الشكل لاتناقض الكبرى الوصفية اللادائمة لجواز أن يكون الأوسط حكمان أحدهما دائم بحسب الذات، والآخر دائم بحسب الوصف ولا دائم بحسب الذات. ففى بعض الأوقات حصول الوصف يحصل ملاقاة الأصغر والأكبر أو مباينتهما، كقولنا: كل نائم حيوان بالضرورة وساكن مادام نائما دائما. فبعض الحيوان ساكن فى حال النوم، وبلا اعتبار النوم يكون ساكنا بإطلاق اللادائم.

وبالجملة لما كانت الضروب بهذا الشكل بعكس الصغرى فقط أو مع الافتراض الذى يقتضى ثبوت الجهة على حالها كما بينا فى الشكل الثانى راجعة إلى الشكل الأول، كان حكم اختلاطات هذا الشكل حكم اختلاطات الشكل الأول بحسب جهة توافق جهة عكس الصغرى، إلا فى حكمين بيناهما فى الآخر.

فصغريات هذا الشكل إذا كانت من أصناف المطلقات أو الدائمات كان حكمها حكم الصغرى المطلقة العامة، وإذا كانت من أصناف الممكنات كان حكمها حكم الصغرى الممكنة العامة، فإن احتمل الأصل دوام السلب كان عكسه كذلك وإلا فلا. وإن كانت من أصناف الوصفيات كان حكمها حكم المطلقة العامة الوصفية والمطلقة العامة الوصفية فى صغرى الشكل الأول وإن لم نبينها هناك. وبهذا البيان الذى ذكرنا هنا ينتج مع الكبرى الدائمة وصفية مطلقة، إذ كل مايلزم شئ حصوله فى بعض أوقات وصف الأصغر جاز أن يكون ص١٥٨ حصوله ذلك اللازم أيضاً فى بعض أوقات وصف الأصغر، وبيان الجملة/ بالخلف على المنوال السابق سهل.

وأكثر اختلاطات الشكل الأول التى أوردناها وإن كانت مغنية عن إيراد هذا التفصيل لكن لما قل مايحتاج إليه فى هذا الشكل، وكان حكم هذا الشكل فى الوصفيات أمرا أخر، وضعنا فى هذا الجدول القدر المهم لئلا يحتاج إلى الرجوع إلى تلك الجداول. هذا وليوضع فى الاعتبار أيضا مايخالفها، وهذا هو الجدول:

٥- حصول] حصل س.

٧- بإطلاق] بالإطلاق س.

١٠- [عكس] ض.

٢٠- التفصيل] الفصل س.

٢٢-٢٣- [وليوضع ... يخالفها] ض.

جدول مختلطات الشكل الثالث ونتائجها

الصغريات \ الكبريات									
مقدمات	ممكنات	مطلقة عامة	باقي المطلقات	ضرورية	دائمة	وصفيات عامة	مشروطة دائمة لاضرورية	وصفيات خاصة	وصفيات أخص
ممكنة عامة وخاصة	تابع الكبرى أو غير منتجة	ممكنة عامة أو غير منتجة	ممكنة خاصة أو غير منتجة	تابع الكبري أو غير منتجة	تابع الكبري أو غير منتجة	ممكنة عامة أو غير منتجة	ممكنة خاصة أو غير منتجة		
ممكنة أخص	تابع الكبري	ممكنة عامة	ممكنة خاصة	تابع الكبري	تابع الكبري	ممكنة عامة	ممكنة خاصة		
مطلقات	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطلقة عامة	دائمة لا ضرورية	مطلقة خاصة	مطلقة أخص
ضرورية	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطلقة عامة	دائمة لا ضرورية	مطلقة خاصة	مطلقة أخص
دائمة	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطلقة عامة وصفية	دائمة لاضرورية	مطلقة عامة وصفية لادائمة	مطلقة أخص
عرفيات	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطلقة عامة وصفية	مطلقة عامة وصفية دائمة لا ضرورية	مطلقة عامة وصفية لادائمة	مطلقة عامة وصفية لادائمة
مشروطات	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطلقة عامة وصفية	وصفية دائمة	مطلقة عامة وصفية لاضرورية	مطلقة عامة وصفية لا دائمة
عرفيات لامشروطة	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطلقة عامة وصفية	لاضرورية	مطلقة عامة وصفية لاضرورية	مطلقة عامة وصفية لا دائمة

الفصل الثامن

فى مختلطات الشكل الرابع

الضروب المنتجة فى هذا الشكل بلا اعتبار الجهات خمسة، كما ذكرنا. الضربان الأولان ينتجان الموجبة الجزئية، والضرب الثالث ينتج السالبة الكلية، والباقيان السالبة الجزئية. وإذا اعتبرت الجهة ففى كل موضع كانت السالبة لازمة للموجبة زيدت الضروب بحسب اعتبار السالبة/ كما ذكرنا فى سائر الأشكال. ص١٥٩

ومعرفة جهات نتائج المختلطات فى هذا الشكل أيضا مبنى على أصول هى:

الأصل الأول

فى اقترانيات الإيجابية، إذا كانت المقدمتان فعليتين ضروريتين أو لا مع الصغرى الضرورية و الدائمة والكبرى بالإمكان، فالنتيجة مطلقة عامة. وإن لم تكن الصغرى ضرورية أو دائمة وإحدى المقدمتين أو كلتاهما بالإمكان فالنتيجة ممكنة عامة على رأى الجمهور. وسيأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى.

وبيان هذا الكلام: أن الأصل المحمول فى هذا الشكل إذا كان محموله أكبر فإن كانت المقدمتان فعليتين، كان حمل الأكبر على الأصغر أيضا فعليا، بالبيان الذى ذكرناه فى عكس المطلقات. وإن كانت إحدى المقدمتين فعلية والأخرى غير دائمة كان حمل الأكبر على الأصغر بالإمكان كما ذكرنا فى عكس الممكنات.

وإن احتمل الأكبر أن يكون خاصة من خواص الأوسط، كالكاتب للإنسان فحمله حينئذ على الأصغر كالحيوان لايكون ضرورياً.

وإن كانت المقدمتان ضروريتين وأيضا إذا كان للأصغر هذا الاحتمال كالضاحك للناطق فحمل الأكبر، كالإنسان، عليه يكون ضرورياً، وإن لم يكن شئ من المقدمات ضروريا، ولهذا قلنا نتائج الفعليات مطلقة عامة.

٣- [ينتج] ض.

٥- زيدت] زودت س.

٧- [هى] ض.

١٢- الأصل] الأصغر س. // [كانت] ض.

١٦- [فى] ض.

١٩- للأصغر] للاضرورة ض.

وبمثل هذا البيان يعلم أن نتايج الممكنات ممكنة عامة، وإذا ردوا هذا الشكل إلى الأشكال السابقة تقلب المقدمات. وعكس النتيجة من الشكل الأول، أو بعكس الكبرى من الشكل الثالث تحصل هذه المطالب.

فإن كانت الصغرى ضرورية أو دائمة ففي حال كونها كبرى الشكل الأول تكون النتيجة تابعة لها، ويكون عكسها مطلقة عامة وأما إذا كانت الكبرى ضرورية أو دائمة فلا يلزم هذا الحكم لأن الكبرى بعد العكس تكون كبرى الشكل الثالث، والضرورية بعد العكس تكون مطلقة، والمطلقة مع الممكنة تنتج الممكنة. وقلنا في المواد: كل إنسان أبيض بالإمكان. وكل زنجي إنسان بالضرورة. ولايلزم أن يكون بعض الأبيض بالإطلاق زنجيا بل بالإمكان العام.

وستبين بالتحقيق حكم اختلاط الممكنات كما وعدنا، إن شاء الله تعالى.

الأصل الثاني

كل اقتران فيه مقدمة سلبية إن كانت تلك المقدمة منعكسة كان الاقتران منتجا. فإن كانت ضرورية أو دائمة كانت النتيجة كذلك، إلا أن تكون دائمة صرفة أو ممكنة تحتمل الدوام، لأن هذا الاقتران غير منتج، ون لم تكن تلك المقدمة منعكسة لم ينتج الاقتران، إلا أن تكون كبرى القياس وصفية مركبة على وجه سيذكر. ص١٦٠

بيان الأول أن الاقتران يكون بعكس الصغرى على هيئة الشكل الثاني، ويلزم الإنتاج بالبيان المذكور.فاذا كانت السالبة ضرورية أو دائمة كانت النتيجة كذلك وفي الضرب الثالث إذا كأن عكس الصغرى حافظا للكمية كانت النتيجة كلية. وفي الضرب الرابع والخامس اللذين يكون المطلوب فيهما النتيجة الجزئية فإن تغيير كمية الصغرى اللازمة بعد العكس لايكون مضراً. وبيان الثاني أن السالبة الغير المنعكسة يحتمل أن تشتمل على سلب خاصة الموضوع عنها. كقولنا: لا شئ من الإنسان بضاحك أو كاتب بالإطلاق أو بالإمكان.

فإذا أضفنا الكبرى الموجبة نحو: كل ناطق إنسان إلى الصغرى الموجبة نحو: كل ضاحك أو كاتب ناطق ، لم يجز الحكم بسلب الناطق عن الضاحك أو الكاتب، ولا بسلب الإنسان عن الناطق فهذا الاقتران بحسب الصورة غير منتج.

الأصل الثالث

إذا كانت إحدى المقدمتين فقط وصفية فالنتيجة بحسب الذات. وإن كانت كلتاهما وصفية كانت النتيجة وصفية، وإن كانت النتيجة جزئية كانت الوصفية مطلقة عامة، وإن كانت كلية فمن العرفيات الخالصة أو المخلوطة مع المشروطات تحصل نتيجة عرفية. ومن المشروطات

١- ردوا] أرادوا س. ٢- [أو] ض.

٨- إنسان] أسود س. ١٦- أو دائمة] دائمة ض.

٢٦- [كانت ... وصفية] ض.

الخالصة نتيجة مشروطة. بيان الأول أنا إذا قلنا كل نائم ساكن مادام نائما، وجعلنا قولنا كل إنسان نائم كبرى له أو قلنا كل ساكن جسم صغرى له فحمل الإنسان على الساكن أو حمل النائم على الجسم لا يلزم أن يكون بحسب الوصف.

وبيان الثانى أنا بيّنا فى الأشكال السابقة أن الوصفين ينتجان وصفية، فبالعكس والرد إلى الأشكال السابقة يعلم أن النتيجة فى هذا الشكل أيضا وصفية.

وفى الضروب الأربعة المنتجة للجزئية. بعكس الكبرى، والرد إلى الشكل الثالث يعلم أن النتيجة مطلقة عامة وصفية. وفى الضربين الأولين إن أرادوا فهو بالقلب والرد إلى الشكل الأول وعكس النتيجة. وفى الضرب الثالث المنتج الكلية يعلم بالرد إلى الشكل الثانى أن النتيجة من العرفيات الخالصة والمخلوطة مع المشروطات عرفية، ومن المشروطات الخالصة مشروطة، وإن أرادوا لمّية هذه الجملة بينوا، كما بيّنا فى المواضع السابقة.

الأصل الرابع

أن الصغرى الوصفية مع الكبرى الممكنة والمطلقة فى الاقترانات المشتملة على مقدمة سلبية لاتكون منتجة، ومع الكبرى الضرورية والدائمة إن لم تتناقض تنتج ضرورية ودائمة.
ص١٦١ بيان الأول أنا نقول: كل ضاحك متعجب مادام ضاحكا، ولاشئ من الإنسان/ بضاحك بالإطلاق، وكذا لاشئ من الضاحك بباك مادام ضاحكا، وكل إنسان ضاحك بالإطلاق، ولايجوز الحكم بسلب الإنسان عن بعض المتعجبين أو الباكين.

وبيان الثانى ماذكرنا فى الشكل الأول بعينه، وإذا كان عكس الضرورية والدائمة حافظا للجهة، ينتج فى هذا الشكل ذلك.

الأصل الخامس

إذا كانت الصغرى كلية وصفية مركبة مع اعتبار الذات والوصف على وجه تكون جهة وصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته ممتنع الجمع على الصدق مع جهة القضية بحسب الوصف. فالكبرى الموجبة التى لاتصدق معها الصغرى لايمكن أن تقع فى ذلك الاقتران. مثلا إن كانت الصغرى من وصفيات أخص والكبرى موجبة دائمة، أو الصغرى مشروطة لا ضرورية والكبرى موجبة ضرورية. لكن إذا كانت إحدى المقدمتين أعم مما يناقض الأخرى فالمقدمة الأخرى تقتضى تخصيصها وحملها على وجه يكون غير مناقض، كما مر فى الشكل الأول. والبيان هو نفسه.

٧- [وصفية] ض.   ١٥- [وكل ... بضاحك] ض .

٢٣- [إن] ض.

٢٤- موجبة ضرورية] موجبة لا ضرورية س.

٢٦- [والبيان ... نفسه] ض.

الأصل السادس

إذا كانت الكبرى كلية وصفية مركبة فالنتيجة الموصوفة بتلك الصفة الغير الصادقة مع تلك الصغرى لايمكن حصولها بذلك الاقتران، بالبيان المذكور في الشكل الأول.

فالنتيجة دائمة إيجابية مع الكبرى الوصفية الأخص مستحيلة، وكذا نتيجة الضرورية إيجابية مع الكبرى المشروطة اللاضرورية.

وفي الضرب الأول إن كان اعتبار الذات فقط مقتضيا للضرورة كانت تلك الممكنة مطلقة خاصة، وإن اقتضى هذا الاعتبار اللادوام كانت مطلقة أخص.

أما الممكنة فتكون مطلقة خاصة سلبية، لكن ينبغي أن يحكم بالإمكان الخاص لجهة ضبط الكيفية، وللضرب الثاني اشتراك مع الأول في هذه المعاني، إذ الحاصل من الشكل الثالث بعكس الكبرى هذه النتائج.

وأما في الضروب الباقية التي اشتمل فيها الاقتران على مقدمة سلبية، فالنتيجة ممكنة عامة أو مطلقة عامة في جهات السلب على كل حال، والكبرى بالصفة التي ذكرنا لامحالة إما موجبة فعلية أو في قوتها.

فإن كانت الصغرى أيضا كلية وموجبة فعلية أو في قوتها. فالأصغر يكون محمولا على الأكبر بالإطلاق، ومنعكساً أيضا بالإطلاق، فالأكبر محمول على بعض الأصغر بالإطلاق ص١٦٢ الإيجابي، ويلزم منه أن النتيجة إن كانت كلية وكانت في الضرب الثالث/ كان بعضها سالبة مطلقة محتملة للإيجاب على سبيل القطع والبعض الآخر مشكوك فيه كما ذكرنا في عكس الموجهات المركبة.

وإن كانت النتيجة جزئية فبحكم احتمال الإيجاب كانت ممكنة خاصة أو مطلقة أخص، وهي تقع في الضرب الرابع. وإن كانت الصغرى جزئية وهي تقع في الضرب الخامس لئلا تكون في قوة الموجبة الفعلية، فالنتيجة تبقى على الأصل إمكانًا عاماً أو إطلاقًا عاماً. وفي هذه المواضع تفاوت بين نتائج الضرب الرابع والخامس. مثاله في الضرب الأول: كل مستيقظ حيوان بالضرورة، وكل كاتب مستيقظ مادام كاتبا لا دائماً، فبعض الحيوان كاتب بالإطلاق الأخص، إذ لو كان دائما كان مناقضا للكبرى، وفي الضرب الثاني: كل متغير جسم بالضرورة، وبعض المتحرك متغير مادام متحركا لا دائما فبعض الأجسام متحرك بالإطلاق الأخص، ويجوز أن يكون البعض متحركا دائما.

٩- وللضرب الثاني] وللمضروب س. //- الثالث] الثاني س.

١٢- جهات] جانب س.

١٤- [فإن ... فعلية] ض.

١٧- [على ... القطع] ض.

وفى الضرب الثالث: لاشئ من المستيقظ بنائم بالإطلاق الأخص، وكل كاتب مستيقظ مادام كاتبا لادايما. فلا يجوز أن يكون نائم كاتبا بالنظر إلى الكبرى ويكون الحكم بالإطلاق العام السلبى صحيحا بهذا الاعتبار.

وإذا كانت الصغرى، فى قوة الإيجابى الفعلى، والكبرى إيجابا فعليا أنتج من الشكل الأول: كل كاتب نائم بالإطلاق وعكسه بعض النائم كاتب بالإطلاق. فالحكم فى السالبة المطلقة العامة أن نقول: لاشئ من النائم بكاتب كان الحكم على بعض النائم بالإطلاق الأخص والباقى مشكوك فيه. أعنى يحصل لبعض النائم كاتب فى بعض الأوقات، وقد لايحصل الباقى فى وقت أصلا.

وفى الضرب الرابع كل نائم حيوان بالضرورة، ولاشئ من الكاتب بنائم مادام كاتبا لادائما، فلا يصح أن يكون حيوان كاتبا دائما بالنظر إلى الكبرى.

فإن كان كذلك يكون الحكم بالإطلاق العام السلبى بهذا الأعتبار صحيحا يعنى بعض الحيوان ليس بكاتب، وإذا كانت الصغرى فى قوة الموجبة المطلقة، وهى كل كاتب نائم فبالقلب تنتج كل كاتب حيوان، ولزم بالعكس: بعض الحيوان كاتب. فعلم أن المطلقة التى أدعيناها فى النتيجة مطلقة أخص.

وفى الضرب الخامس: بعض المتحرك جماد ولاشئ من النائم بمتحرك مادام نائما لا دائما. فلا يصح أن يكون جماد دائما نائماً بالنظر إلى الكبرى. وإن كان كذلك يصح الحكم بالإطلاق العام السلبى أعنى بعض الجمادات ليس بنائم والقلب فى هذا الاقتران غير منتج ص١٦٣
لجزئية الصغرى، فالحكم يبقى على الإطلاق العام. وإذا كان ضروريا بهذه المادة/ علم أن إنتاج الإطلاق الخاص غير متوقع. هذا تمام الأصول والقواعد فى هذا المطلب.

الكلام فى تفصيل نتائج المختلطات ووضع الجداول

قد علم من تمهيد هذه الأصول أن مختلطات ضروب هذا الشكل ليست على منوال واحد بخلاف سائر الأشكال، بل الضربان الأولان على نسق واحد، وللثالث حكم، والضربان الآخران متشابهان فى أكثر الأختلاطات إلا فى الوصفيات المركبة لحصول التفاوت بين الضربين.

والضرب الثالث أكثر مشابهة للشكل الثانى، والضروب الأربعة الباقية بالشكل الثالث، فوضعنا لتفصيل مختلطات هذا الشكل ثلاثة جداول: أحدها مشتمل على مختلطات الضربين الأولين، والثانى على مختلطات الضرب الثالث، والثالث على مختلطات الضربين الباقيين. ففى الجدول الأول وضعنا الممكن العام والخاص المحتملين للدائم اللاضرورى حتى لايجب الإنتاج لذلك الاحتمال فى موضع واحد. ووضعنا الممكن الأخص الخالى عن ذلك الاحتمال

٦- أن نقول] أعنى س.   ٧- [والباقى ... فيه] س.
٧-٨- [أعنى ... الباقى] ض.
١١- فإن كان كذلك] مج س.   ١٦- وإن كان كذلك] مج س.
٢١- [ضروب] ض.

فى موضع واحد والنتيجة مع جميع الجهات ممكنة عامة إلا أن تكون الصغرى ضرورية أو دائمة، إذ النتيجة حينئذ مطلقة عامة. ونتيجة باقى الاختلاطات الفعلية مطلقة عامة. وإن كانت المقدمتان وصفيتين فالنتجة مطلقة عامة وصفية إلا أن تكون الكبرى الضرورية مع الصغرى المشروطة اللاضرورية، والكبرى الدائمة مع الصغرى الوصفية اللادائمة المتناقضة غير منتجة، ومع الكبرى المشروطة اللاضرورية إذا لم يكن كون النتيجة ضرورية ففى الممكنات التى قلنا إن النتيجة ممكنة عامة، تكون بهذا الاعتبار ممكنة خاصة، وفى المطلقات أيضا تكون مطلقة خاصة، وفى الوصفيات مطلقة عامة وصفية بحسب الذات لاضرورية وكذا مع الكبرى الوصفية اللادائمة إذا لم يكن كون النتيجة دائمة ففى الممكنات مطلقة خاصة سلبية. لكن يجب الحكم بالممكنة الخاصة لجهة حفظ الكيفية.

وفى المطلقات مطلقة أخص وفى الوصفيات مطلقة عامة وصفية بحسب الذات دائمة، ومن الصغرى المشروطة اللادايمة مع الكبرى الوصفية إذا كانت النتيجة بالقلب والرد إلى الشكل الأول مشروط لاضرورية لم يجز كون عكسها ضرورية، كما ذكرنا فى باب العكس. فتلك النتائج كلها مطلقة عامة وصفية لاضرورية وعلى قياس ذلك تنتج الصغرى الوصفية

ص١٦٤ اللادائمة مع الكبرى وصفية لادايمة./

وفى الجدول المشتمل على مختلطات الضرب الثالث لاتحصل النتيجة من الممكنات والمطلقات الواقعة فى الصغرى والكبرى إلا الصغرى الضرورية والدائمة التى نتيجتها تكون مثل الصغرى، وفى اختلاط الممكنة والدائمة اشتباه، كما ذكرنا فى الشكل الثانى. وإذا كانت الكبرى مشروطة لاضرورية فكون النتيجة ضرورية إيجابية محال بحكم المناقضة. وكذا إذا كانت الكبرى وصفية لادائمة فكون النتيجة دائمة إيجابية محال. فمع هذه الكبريات تصدق دائما الممكنة العامة السلبية أو المطلقة العامة السلبية. وإن لم تكن الصغرى محتملة للضرورة أو لم تكن فى قوة الموجبة فتنتج بالقلب من الشكل الأول الممكنة والمطلقة الإيجابية. وعكسها الممكنة العامة أو المطلقة العامة الإيجابية الجزئية، فذلك البعض لايحتمل الضرورة أو دوام السلب. ولهذا كانت النتيجة فى الصغرى اللاضرورية الممكنة والمطلقة العامة كلية أو خاصة جزئية، وفى اللادائمة إن كانت مطلقة فعامة كلية أو مطلقة خاصة جزئية إيجابية.

فمن جهة حفظ النتيجة يجب أن يحكم بالممكنة الخاصة الجزئية السلبية. وجملة كبريات هذا الضرب مع الصغريات الغير المحتملة للضرورة، وكانت فى قوة الموجبة تنتج بالقلب من الشكل الأول، وتكون بالعكس ممكنة أو مطلقة عامة إيجابية ولما لم تكن هذه النتائج حافظة للكيفية لم تعد هذه الضروب منتجة. والصغرى الدائمة اللا ضرورية أيضا إذا كانت فى قوة

١- [عامة] ض.

١٠- ‹عامة› وصفية ض.

٢٤- [وفى ... خاصة] س .

الممكنة العامة الإيجابية تنتج الممكنة العامة الإيجابية الجزئية على تقدير عدم انعكاس الممكنة. فإن لم تحتمل الكبرى الضرورة فالنتيجة إما دائمة كلية مطلقة أو دائمة لاضرورية جزئية، وإن احتملت الكبرى الضرورة فعلى تقدير الضرورة كانت النتيجة ضرورية، فالدائمة اللاضرورية لا تحتمل الجزئية. والكبرى الضرورية والدائمة مع الصغرى الوصفية إن لم تتناقض تنتج بالقلب من الشكل الأول ضرورية أو دائمة كالكبرى بالبيان المذكور فى الشكل الأول. وإذا انعكست ففى هذا الشكل أيضا تكون النتيجة ضرورية أو دائمة. لكن إذا كانت كلتا المقدمتين وصفية فالنتيجة من العرفيات الخالصة والمخلوطة مع المشروطة عرفية، ومن المشروطات الخالصة مشروطة كما ذكرنا. إذا كانت الصغرى محتملة للضرورة فالنتيجة

١٦٥ عامة، وإن لم تحتمل/ الضرورة ففى قوة الموجبة الممكنة. فبالقلب والعكس يعلم أن الضرورية السالبة فى بعض النتائج كما ذكرنا محال. فالنتيجة فى البعض خاصة وإن لم تحتمل الصغرى الدوام ففى قوة الموجبة المطلقة. ويعلم أن الدائمة السالبة فى النتيجة محال فالنتيجة فى البعض أخص.

ولما كان فى جدول المختلطات فى الضرب الآخر نتيجة اختلاط أصناف الصغريات مع الكبريات الغير الوصفية المركبة متساوية فى كلا الضربين وضعت هذه الجملة مشتركة فى جدول.

ولما كانت نتيجة الكبريات الوصفية المركبة مع أصناف الصغريات متفاوتة وضع لجهة كل ضرب جدول مفرد. فى هذا الضرب لاتأتى نتيجة من كبرى الممكنات والمطلقات مع أصناف الصغريات أصلاً ونتيجة الكبرى الضرورية والدائمة مع أصناف الصغريات تنتج الكبرى، إلا فى اختلاط الممكن والدائم الذى فيه اشتباه كما ذكرنا. والكبرى الوصفية العامة مع الصغرى الممكنة على تقدير إنتاجها إنما تنتج الممكنة العامة. ومع الفعليات الذاتية المطلقة العامة، ومع الوصفيات المطلقة العامة الوصفية. والكبريات الوصفية لما كانت بالعكس وصفيات عامة أيضا كانت مع الصغريات الممكنة من الشكل الثالث إما غير منتجة أو منتجة للممكنة العامة، ومع الصغريات الفعلية بحسب الذات للمطلقة العامة، ومع الصغريات الوصفية للمطلقة العامة الوصفية.

فإن كانت الكبرى وصفية لا دائمة فالنتيجة لاتكون دائمة إيجابية بل مطلقة عامة. وبهذا السبب يرتفع احتمال عدم الإنتاج من جهة إمكان الصغرى ونتائج الضرب الخامس يجب أن تقرر على هذه الجملة.

١– [عدم] ض. ١٠– [فى البعض] أخص ض.
١٣– فى الضرب الآخر] فى الضربين الآخرين ض.
١٦– وضع] ضرب س.
١٩– [إلا] لا س . ٢٠– الذاتية] الدائمة س.
٢٣– منتجة] نتيجة س.
٢٦– السبب] السلب ض.

أما فى الضرب الرابع، فلما كانت الوصفيات اللادائمة فى قوة الموجبة المطلقة، وبالقلب تنتج من الشكل الأول الممكنة أو المطلقة وعكسها الممكنة العامة والمطلقة العامة الجزئية الإيجابية، فلا تكون فى النتيجة جزئية ضرورية ودائمة سالبة.

وبهذه الجهة كانت مع الصغرى الفعلية بحسب الذات أخص، ومع الصغرى الوصفية المطلقة العامة وصفية لا دائمة بحسب الذات، وإذا كانت الوصفيات اللاضرورية فى قوة الموجبة الممكنة فعلى تقدير الإنتاج مع أصناف الصغريات تنتج بالقلب من الشكل الأول الممكنة. وبالعكس الممكنة العامة الجزئية. فالنتائج التى هى ممكنة عامة أو مطلقة عامة تكون على ذلك التقدير الخاص. والوصفية بحسب الذات تكون لاضرورية.

وإذا كانت الممكنة الخاصة مع احتمال الدائمة اللاضرورية غير منتجة، فعلى تقدير الكبرى المشروطة الدائمة اللاضرورية يسقط هذا الاعتبار، ويبقى على الأصل الإمكان والإطلاق العام. وقد وضعت فى هذه الجداول ضروب هذه الأشكال ونتائجها بالتفصيل وبيان كل منها بالعكس والخلف والافتراض على القياس السابق سهل ومستغن عن إيراد الأمثلة، وهذه هى الجداول:

٤- وبهذه الجهة] وهذه الجملة س.

١١-[وبيان ... الأمثلة] ض.

جدول مختلطات الضرب الأول والثاني من الشكل الرابع ونتائجها

الصغريات	الكبريات: مقدمات	ممكن عام وخاص	ممكن أخص	أصناف المطلقات	ضروري	دائم مطلق لاضروري	وصفيات عامة	عرفي منعكس وعرفي لامشروط خاص	مشروط لاضروري خاص أو دائم	وصفيات أخص
	ممكن عام وخاص	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام أو غير منتج	ممكن خاص أو غير منتج	ممكن خاص أو مطلق خاص سلبي أو غير منتج
	ممكن أخص	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام	ممكن عام	ممكن عام	ممكن عام	ممكن عام	ممكن عام	ممكن خاص	ممكن خاص أو مطلق خاص سلبي
	أصناف المطلقات	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق خاص
	ضروري	مطلق عام أو غير منتج	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق خاص
	دائم مطلق لاضروري	ممكن عام أو غير منتج	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام.	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق أخص
	وصفيات عامة	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام وصفي	مطلق عام وصفي	مطلق عام وصفي لاضروري	مطلق عام وصفي لا دائم
	عرفي مطلق لامشروط كلاهما خاص	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام	مطلق عام	مطلق غام	مطلق عام	مطلق عام وصفي	مطلق عام وصفي	مطلق عام وصفي لاضروري	مطلق عام وصفي لادائم
	مشروط لا ضروري خاص أو دائم	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام	مطلق عام	متناقض المقدمتين	مطلق عام	مطلق عام وصفي لاضروري	مطلق عام وصفي لاضروري	مطلق عام وصفي لاضروري	مطلق عام وصفي لا دائم
	وصفيات أخص	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام	مطلق عام	متناقض المقدمتين	متناقض المقدمتين	مطلق عام وصفى لا دائم	مطلق عام وصفى لادائم	مطلق عام وصفي لادائم	مطلق عام وصفي لادائم

جدول مختلطات الضرب الثالث من الشكل الرابع ونتائجها

		الكبريات									
	مقدمات	أصناف الممكنات	أصناف المطلقات	ضروري مطلق	دائم مطلق	دائم لاضروري	عرفي عام وعرفي لامشروط عام	عرفي خاص وعرفي لامشروط خاص	عرفي أخص وعرفي لامشروط أخص	مشروط عام	مشروط خاص ودائم لاضروري
صغريات	ممكن عام	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	ممكن عام
	باقي الممكنات	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	مطلق عام كلي أو خاص ضروري	غير منتج	ممكن عام كلي أو خاص ضروري
	مطلق عام	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	مطلق عام	غير منتج	ممكن عام
	باقي المطلقات	غير منتج	غير منتج	ضروري	غير منتج	غير منتج	غير منتج	غير منتج	مطلق عام كلي أو خاص جزئي	غير منتج	ممكن عام كلي أو مطلق خاص جزئي
	ضروري مطلق	ضروري	ضروري	ضروري	دائم	ضروري	ضروري	ضروري	ضروري	ضروري	ضروري
	دائم مطلق	دائم أو غير منتج	دائم	ضروري	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم
	دائم لاضروري	غير منتج أو دائم	دائم	ضروري	دائم	دائم كلي أو دائم لا ضروري جزئي	عرفي عام	دائم كلي أو دائم لاضروري جزئي	دائم كلي أو دائم لاضروري جزئي	دائم	دائم كلي أو دائم لا ضروري جزئي
	عرفي عام وعرفي لا مشروط عام	غير منتج	غير منتج	ضروري	دائم	دائم	عرفي عام	عرفي عام كلي أو خاص جزئي	عرفي عام	عرفي عام	عرفي عام
	عرفي خاص وعرفي لامشروط خاص	غير منتج	غير منتج	ضروري	دائم	دائم	عرفي عام كلي أو خاص جزئي	عرفي عام كلي أو خاص جزئي	عرفي عام كلي أو وأخاص جزئي	عرفي عام كلي أو وخاص جزئي	عرفي عام كلي أو أخص جزئي
	عرفي أخص وعرفي لا مشروط	غير منتج	غير مبتج	متناقض المقدمتين	دائم	متناقض المقدمتين	عرفي عام كلي خاص جزئي	عرفي عام كلي أو أخص جزئي	عرفي عام كلي أو أخص جزئي	مشروط عام	عرفي عام كلي أو أخص جزئي
	مشروط عام	غير منتج	غير منتج	ضروري	دائم	متناقض المقدمتين	عرفي عام	عرفي عام	عرفي عام	مشروط عام	مشروط عام كلي أو خاص جزئي
	مشروط لا ضروري دائم أو خاص	غير منتج	غير منتج	متناقض المقدمتين	دائم	دائم	عرفي عام كلي أو خاص جزئي	عرفي عام كلي أو خاص جزئي	عرفي عام كلي أو خاص جزئي	مشروط عام كلي أو خاص جزئي	مشروط عام كلي أو خاص جزئي
	مشروط أخص	غير منتج	غير منتج	متناقض المقدمتين	متناقض المقدمتين	متناقض المقدمتين	عرفي عام كلي أو أخص جزئي	عرفي علم كلي أو أخص جزئي	عرفي عام كلي أو أخص جزئي	مشروط عام كلي أو أخص جزئي	مشروط عام كلي أو أخص جزئي

جدول مختلطات الضربين الرابع والخامس من الشكل الرابع ونتائجها

الصغريات	كبريات مشتركة بين كلا الضربين				باقي كبريات الضرب الرابع فقط				باقي كبريات الضرب الخامس فقط			
	مقدمات	ممكنات مطلقات	ضروري مطلق	دائم مطلق ولاضروري	وصفيات عامة	عرفي وعرفي لامشروط	مشروط دائم لاضروري	مشروط خاص	وصفيات أخص	عرفي وعرفي لامشروط خاص	مشروط لاضروري خاص أو دائم	وصفيات أخص
	ممكن عام وخاص	غير منتج	ضروري	دائم أو غير منتج	ممكن عام غير منتج	ممكن خاص أو غير منتج	ممكن عام	ممكن عام أو خاص	مطلق خاص	ممكن عام أو غير منتج	ممكن عام	مطلق عام
	ممكن أخص	غير منتج	ضروري	دائم	ممكن عام	ممكن عام أو خاص أو غير منتج	ممكن عام	ممكن عام أو خاص	مطلق خاص	ممكن عام	ممكن عام	مطلق عام
	مطلقات	غير منتج	ضروري	دائم	مطلق عام	مطلق عام أو خاص	مطلق عام	مطلق عام أو خاص	مطلق أخص	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام
	ضروري دائم	غير منتج	ضروري	دائم	مطلق عام	مطلق عام أو خاص	مطلق عام	مطلق عام أو خاص	مطلق عام وصفي أو لاضروري	مطلق عام	مطلق عام	مطلق عام
	كل العرفيات	غير منتج	ضروري	دائم	مطلق عام وصفي	مطلق عام أو وصفي لا ضروري	مطلق عام وصفي	مطلق عام أو وصفي لا ضروري	مطلق عام أو وصفي لادائم	مطلق عام وصفي	مطلق عام وصفي	مطلق عام وصفي
	كل المشروطات	غير منتج	ضروري	دائم	مطلق عام وصفي	مطلق عام وصفي لا ضروري	مطلق عام وصفي	مطلق عام أو وصفي لا ضروري	مطلق عام أو وصفي لادائم	مطلق عام وصفي	مطلق عام وصفي	مطلق عام وصفي

الفصل التاسع

فى

بيان اختلال يعرض فى اعتبار الجهات والمختلطات من وجه اعتبار الدائمة اللاضرورية الكلية

قد تقرر فى علم آخر: أن الحكم الدايم إن كان كليا فلا محالة يكون ضروريا فى نفس الأمر. وأما إن كان جزئيا فيحتمل أن يكون خاليا عن الضرورة الذاتية بل واقعا على سبيل الاتفاق كما ذكرنا قبل هذا. ومتقدمو المنطقيين لهذا السبب أثبتوا مباينة بالخصوص والعموم فى الكليات بين الدائمة والضرورة المطلقة. والرئيس أبو على ابن سينا الذى هو أفضل المتأخرين المنطقيين فرّق بين الاعتبارين فى أكثر كتبه كالشفاء والنجاة والأوسط ونحوها.

لكنه فى الاستعمال ذهب إلى ماذهب إليه غيره، وقال فى الإشارات فى أثناء ذكر الجهات: وأما الدوام من غير ضرورة، وقال فى مقاله فى الجزئيات: وأما مثال الذى هو دائم غير ضرورى فمثل أن يتفق لشخص من الأشخاص إيجاب عليه أو سلب عنه صحبة مادام موجودا ولم تكن تجب تلك الصحبة، كما أنه قد يصدق أن بعض الناس أبيض البشرة مادام موجود الذات، وإن كان ليس بضرورى. وقال فى موضوع آخر: ومثل أن تقول كل ج ب حتى يكون كأنا قلنا كل واحد واحد من ج على البيان الذى ذكرناه يوجد له ب دائما مادام موجود الذات من غير ضرورة.

وأما أنه هل يصدق هذا الحمل الموجب الكلى فى حال أو يكون دائم الكذب أى أنه هل يمكن أن يكون ماليس بضرورى دايما فى كل واحد أو مسلوبا دائما عن كل واحد أو لايمكن هذا، بل يجب أن يوجد ماليس بضرورى فى البعض لا محالة ويسلب عن البعض لا محالة، فأمر ليس على المنطقى أن يقضى فيه بشئ، وليس من شرط القضية أن ينظر فيها المنطقى أن تكون صادقة، فقد ينظر أيضا فيما لايكون إلا كاذبا.

فبمقتضى هذه القضية قد أجال النظر فى أحوال الكلى الدائم اللاضرورى، وإن كان كاذبا إلى المنطقى. ولهذا أورد قوم بعده نظروا فى جهات القضايا حكما للدائم بانفراده وإن كان كلامهم فى ذلك الباب لايخلو عن خبط.

ونحن فى هذا المختصر أوردنا على ذلك المنوال أحكام الجهات والنقيض والعكس والمختلطات بقدر الجهد، وفى كل موضع يكون مقتضى هذا الاعتبار مخالفا للوجود ومنافيا لرأى جمهور المحققين اقتصرنا على الإشارة ووعدنا ببيان الاستيفاء.

٧- أثبتوا مباينة] يثبتوا الصحة س.   ٨- [ابن سينا] ض.
٩- [المنطقيين]س.   ١١- [فى الجزئيات] ض.
١٣- تجب] تحت س.   ٢١- [ينظر] ض.
٢٦-٢٧- ومنافيا لرأى] ولرأى س.   // ببيان الاستيفاء] الابيان بالاستيفاء س.

والآن نريد إنجاز الموعود بتوفيق الله تعالى ومشيئته، فنقول: اعتبار الحكم الدائم الكلى ص١٦٩ الغير الضرورى فى هذه الأبواب متعلق بموضوعين أحدهما بحث جهات/ القضايا والآخر بحث أحوال الموضوع وسور الكلى والجزئى الداخل عليه واعتبار هذا الحكم فى كل من الموضعين يسرى إلى الآخر خصوصا بسبب العكس.

لكن تجويز الحكم فى الكلى الدائم اللاضرورى يقتضى أن يكون الممكن الكلى أعم بحسب الدلالة من المطلق الكلى بهذا القدر كما ذكرنا. لكن فى بحث موضوع القضية والأسوار مثلا إذا كان الموضوع كاتبا يقتضى أن كل كاتب بالقوة والإمكان أعم من كل كاتب بالفعل بحسب الوجود الخارجى أو الفرض العقلى وبحسب الدلالة أيضا. فيجوز أن يكون للماهيات المختلفة اشتراك فى صحة الكاتبية. ويكون بينهما امتياز بأن بعضها كاتب بالفعل بحسب الوجود أو الفرض العقلى دون بعضها لا فى الخارج ولا فى العقل. فإذا قلنا كل كاتب وقع على الكاتب بالفعل دون من يصح أن يكون كاتبا ولم يكن بالفعل. ويلزم من هذا عدم وجوب كلية هذا الموضوع أو على تقدير كون الماهية التى لها صحة الكاتبية كاتبة، ويكون بعض من ماكان فى الأول محكوما عليه كليا، فيكون الحكم الكلى جزئيا.

وإذا تمهدت هذه المقدمة فنقول: كل ممكن موجب قد يصدق معه الدائم اللاضرورى الكلى كالممكن العام والخاص لاينعكس. مثلا قولنا: كل زنجى بالإمكان أبيض صادق، وقولنا لاشئ من الزنجى بأبيض دائما من غير ضرورة أيضا صادق. فهذه المقدمة لاتنعكس، إذ فى العكس إذا جعلنا الأبيض موضوعا، وأردنا بالأبيض الفعلى خرج عنه الزنجى وإلا فالسالبة الكلية التى فرضناها صادقة لم تكن صادقة. ومايقع عليه الأبيض الفعلى كالثلج والعاج والتركى وغيرها يستحيل أن يكون زنجيا. فلا يصح أن يقال بعض الأبيض بالإمكان زنجى، وينبغى أن يعلم أن هذا المثال إن لم يطابق المقصود وبسبب أن هذا الاعتبار غير مطابق للوجود لم يضر فى المقصود، بل الحكم إذا ثبت بالبرهان ولم يوجد له مثال لم يبطل ذلك الحكم، إذ فائدة إيراد المثال توضيح الحكم لا إثباته. ثم بين ماذكرنا فى باب العكس وبين مايذكر هاهنا فى عكس السالبة الدائمة اللاضرورية تفاوت، إذ قلنا ثمة: السالبة الدائمة بعضها لا ضرورية وبعضها محتملة للضرورة، وهاهنا نقول: السالبة ضرورية. لكن ينبغى أن يعلم أن ذلك الحكم بحسب القياس واقتضاء وضع هذا الاعتبار، إذ أن مقتضى وجود الأبيض الذى بالإمكان زنجى لابالفعل، كما ذكرنا. وهذا الحكم بحسب تتبع حقيقة الحال فى نفس

٤- بسبب] نسبة .

٥- [فى] الكلى ض .

٦- بحسب الدلالة] بحسب الذات الدلاله س .

١٦-زنجى] لون س .

١٣- بعض:] بعضها ض.

١٥- قد يصدق] تصديق ض.

١٧- [لا] تنعكس ض .

الأمر، ويقتضي بالآخرة رفع هذا الاعتبار. ولما اقتضى هذا الاعتبار امتناع انعكاس الممكنة ص١٧٠ الإيجابية كان الكلى/ والجزئى فى هذا المعنى سواء.

وأما التمسك بالخلف كما ذكرنا فى باب العكس فغير مفيد هنا إذ نقيض عكس الممكن فى هذا المثال أن يقال لاشئ من الأبيض أى مما يفرض أبيض بالفعل زنجي بالضرورة، وهذا حق كما ذكرنا. وعكسه لاشئ من الزنجي بأبيض يعنى مايكون أبيض بالفعل بحسب الفرض بالضرورة. وهذا أيضا حق، وغير مناقض لأصل القضية، لأن الأبيض بالإمكان محمول على الزنجى، ليس هو أبيض بالفعل، وإن أسقطنا فى هذا العكس قيد بالفعل عن الأبيض سرى إلى فساد انعكاس السالبة الضرورية التى هى أوضح القضايا المنعكسة. لأن قولنا فى المثال المذكور: لاشئ من الأبيض بالضرورة بزنجي حق، كما ذكرنا. ولايصح فى عكسه أن يقال: لاشئ من الزنجي بالضرورة أبيض لأن أصل القضية قولنا: الزنجي بالإمكان أبيض، وهذه نقائض من جهة سور القضية، لأن سور الكلى فى قولنا: لاشئ من الأبيض بزنجي يقتضى الحصر لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الوجود، كما ذكرنا.

وإذا اعتبر خروج بياض الزنجي من القوة إلى الفعل كان ماسلب عنه الزنجي بالضرورة بعضاً من الأبيض لا كل الأبيض. فالقضية الغير المنعكسة هى السالبة الجزئية، وقد يقرر أنها لاتنعكس. واعتبار الدوام بلا ضرورة فى أصل القضية أعنى: لاشئ من الزنجي بأبيض قد فرضناه متعلقا بالجهة. وفى العكس سرى إلى الموضوع والسور. وهذا بيان ماذكرنا: أن اعتبار هذا المعنى فى كل من البابين سرى إلى الآخر، فعلم أن هذا الاعتبار يقتضى فساد انعكاس الممكنات على مذهب قريب من مذهب جماعة جعلوا الإطلاق والضرورة والإمكان متعلقة بالأسوار. وفى مختلطات الشكل الأول إذا كانت الصغرى ممكنة ومحتملة لدوام السلب لزم أن يكون ذلك الاقتران منتجا لجواز ألا يكون الأوسط المحمول على الأصغر فى الصغرى حاصلا بالفعل، من جهة صدق سلب الدائم الكلى اللاضرورى. ويكون الحكم فى الكبرى على الأوسط الحاصل بالفعل، فيكون هذا الأوسط مباينا للأوسط الأول بالذات والماهية فلا يتكرر الأوسط وتكون الكبرى فى حكم الجزئية مثاله إن كان للإنسان إشراك بالفرض مع السباع وبعض الحشرات فى صحة أن يكون فى بطن كل منها أجنة كثيرة، وكان هذا الحكم فى الإنسان دائم السلب وفيما عداه حاصلا بالفعل، صح أن يقال هذا الحكم حاصل للإنسان بالإمكان فإن كان كذلك، أعنى بالنظر إلى الفعل كان فاقداً للتميز بالضرورة أو لم يكن أى منها ناطقًا بالضرورة وكذا نقول: كل إنسان أبيض بالإمكان، ولاشئ من الأبيض بزنجي ص١٧١ بالضرورة وعلة امتناع إنتاج اختلاف حال الأوسط/ فى القوة والفعل فينبغى أن تكون الصغرى أخص كما أن محمولها لايشمل القوة فقط، والكبرى أعم كما أن موضوعها يشمل مجرد القوة

١٤- [لا ... الأبيض] س.
٢١- [الدائم] ض.
٢٦-٢٧- [فإن ... بالضرورة] ض.

لتكون منتجة. وإن وضع مكان هذه الكبرى عكسها وقلنا: ولاشئ من الزنجي بأبيض دائما كان التأليف من الشكل الثانى. وإذا كانت بين الممكن والدائم لم تنتج كما ذكرنا. وفساد وإنتاج هذا المثال فى هذه الصورة متعلق بالموضوع والسور فى الشكل الأول. وبعد العكس والرد إلى الشكل الثانى تعلق بالجهة فسرى من الموضوع إلى الجهة بخلاف الصورة الأولى.

وفى الشكل الثانى يمكن أن يسرى إلى سائر المختلطات من جهة العكس. كما يقال: كل إنسان ناطق بالضرورة، ولاشئ من الحيوان الآتى فى بطن واحد بأجنة كثيرة بناطق، ينتج لاشئ من الإنسان يأتى أجنة كثيرة فى بطن واحدة بالضرورة. وهذا الحكم فرضناه بالإمكان. وفى الشكل الثالث لكل اقتران من صغراه ممكن، وفى الشكل الرابع كل اقتران مشتمل على مقدمة ممكنة له نفس الحكم، إذ بهذا الاعتبار لاتنتج هذه الاقترانات. ومذهب جمهور المنطقيين أن أكثر هذه الاقترانات منتجة كما ذكرنا. وإن أردنا أن لانخالفهم التزمنا أحد المذهبين المذكورين، أو المذهب المنسوب إلى بعض المنطقيين [إذ يقولون: ينبغى أن يؤخذ موضوع القضية بحيث كلما كانت صحيحة الاتصاف بالموضوع كان محكوماً عليه. وقد يكون السبب الذى دعا تلك الجماعة إلى التزام ذلك المذهب هو نفس العلة] .(١)، أو يؤخذ الدائم الضرورى فى الكليات سواء كما أخذ متقدمو أهل الصناعة حتى يوافق مقتضى العلوم الأخرى، ويطابق الوجود. والتزام المذهب الأول وإن كان رافعا لبعض هذه الإشكالات لكنه خلاف المتعارف.

إذ على ذلك التقدير إذا قلنا كل كاتب شمل جميع أشخاص الإنسان، لوجود صحة الكاتبية فيهم. ومع ذلك مشتمل على التزام المذهب الثانى فى صورة واحدة: يعنى فى موضوع فقط. وسراية الخلل الذى يلزم من ذلك الاعتبار فى الجهة إلى الموضوع معلوم. فاعتبار الموضوع أيضا يكون مشوشا ولايُطرد على قاعدة واحدة.

بيانه فى المثال المذكور إذا قلنا: كل زنجى أبيض بالإمكان وليس بأبيض دائما، وأردنا أن نعكس الحكمين، قلنا: بعض ماهو أبيض زنجى بالإمكان العام، ولاشئ من الأبيض بزنجى دائما. والأبيض فى الموجبة ينبغى أن يؤخذ بمعنى يدخل فيه كل مايصح أن يكون أبيض. ولايصح فى السالبة أن تؤخذ بهذا المعنى، لأنه محمول على الزنجى دائما، فسلب الزنجى عنه دايما يكون كاذبا. بل بمعنى الأبيض بالفعل لتصدق القضيتان، مع أن الزنجى فى موضع الأصل يمكن أن يؤخذ بمعنى واحد فى كلا الحكمين. وبمقتضى التفاوت أن نسبة الزنجى إلى الأبيض أمر، ونسبة الأبيض إلى الزنجى أمر آخر.

---

(١) سقط من س . وقد كتب بدلاً من هذا السقط : كما ذكرنا .

٨- [من] ض.   ٩- [له ... الحكم] ض.

ص١٧٢ / بيانه أن للزنجى ماهية متقومة بنفسها والأبيض من العوارض اللازمة لها فالحكم عليه بإيجاب هذا العارض باعتبار الإمكان وسلبه عنه باعتبار الوجود صادق. ونسبة الزنجى إليهما متساوية، وأما البياض فليس له ماهية متقومة تعرض لها الزنجية أو التركية، ونسبته إلى الكل سواء. بل تقومه بماهيات تلك المعانى، فالأبيض الذى هو الثلج يمتنع أن يكون زنجيا والأبيض الصادق على الزنجى يمتنع أن يصدق على الثلج. وإذا كان كذلك ففيما إذا قلنا: بعض الأبيض زنجى بالإمكان أردنا به بعض الذى يمكن أن يكون أبيض. وإذا قلنا: لاشئ من الزنجى بأبيض دائما كان ذلك الأبيض غير الأبيض الذى يتقوم بالزنجى فيكون متقوما بشئ آخر، ومخالفا بالماهية لذلك الأبيض. فموضوع العكس يكون مختلف المفهوم ويقتضى تشويش حكم المذهب المذكور. لكن إذا التزمنا المذهب الثانى لتخلصنا من هذه الفسادات. وفى انعكاس الممكنات وإنتاج المختلطات الممكنة تبعنا الجمهور .

***

١- [لها] ض.
٢- أو التركية] والتركيب س.
٥- ففيما قلنا] ففيما إذا قلنا س.
٦- الأبيض زنجى] الزنجى أبيض س.

الفصل العاشر

فـى

تلخيص اعتبار الجهات والمختلطات

بعد استكشاف حال الدائم اللاضرورى

وإذا كان بحسب النظر المذكور اعتبار الدائم اللاضرورى ساقطا فى الكليات، كان كل حكم على كل شخص فى جميع الأوقات ضروريا. كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل اثنين زوج، وكل حكم على كل شخص لا فى وقت بل فى الأوقات المعينة كقولنا: كل كوكب فى كرة مستقيمة يكون طالعا فى وقت خاص، والقمر منخسف فى الوقت الفلانى أو فى أوقات غير معينة، كقولنا: كل انسان متنفس أو ضاحك، ولايكون على كل شخص بل على بعض الأشخاص فى جميع الأوقات، كما يقول لبعض الإنسان أسود، وفى بعض الأوقات كما نقول له كاتب وأيضا إما أكثرى، كقولنا أكثر أفراد الإنسان على يده الواحدة خمسة أصابع، أو أقلّى، كقولنا: لبعضهم ست أصابع. أو متساو كقولنا بعض الإنسان محرور المزاج. أو وصف الموضوع يقتضى دوام الحكم بخلاف الذات، كقولنا: كل كاتب محرك اليد، وهذه الجملة لا ضرورية فإن جعلوا الحكم فى هذه القضايا باعتبار وجود المحمول كانت جهة القضية للموضوع الإطلاق، وجملة هذه الأصناف يقع تحت المطلق الخاص المسمى بالوجودى.

ومن هذه الجملة ماهو بشرط الوصف تكون مطلقة عرفية. لكن الحكم إن كان باعتبار إمكان المحمول للموضوع وقعت هذه القضايا بعينها تحت الممكن الخاص. والتفاوت/ بين ص١٧٣ الممكن والمطلق فى الدلالة أن الحكم فى الكلى المطلق على جميع الأشخاص حاصل بالفعل. وفى الممكن يحتمل أن يكون على الجميع وعلى البعض، فالممكن أعم فى الدلالة، وأما فى الجزئى فمتساويان وإن اختلف بالاعتبار كما ذكرنا.

فالقضايا إما ضرورية أو ممكنة أو مطلقة كما قال المتقدمون. والعرفية داخلة تحت المطلقة، ولافرق بين المطلقة الخاصة والأخص، ولافرق بين العرفية والمشروطة. وإن أخذوا

٥- [بحسب النظر] ص.

كل واحدة من هذه الجهات الثلاث الغير الضرورية بحيث تشمل الضرورية كانت الممكنة العامة والعرفية العامة والمطلقة العامة أيضا حاصلة. وإن أرادوا أن يعتبروا بالانفراد، وكل ممكن لا يشتمل على الضرورة من الضرورات المقتضية لترجيح طرف على وجه لايتصور الحكم بطرف قبل وقوعه وجب اعتبار الممكن الأخص. والاقتصار على هذه الجهات الثماني كاف في هذه الصناعة، إذ لايستعمل في العلوم أكثر منها. وإن أرادوا اعتبروا الوقتية والمنتشرة والمشروطة بالمحمول والممكنة الاستقبالية أيضا بانفرادها. والنظر في الجهات الباقية التي عددناها لايفيد سوى رياضة الأفكا ر وامتحان الأذهان. فعلى تقدير هذا الحكم المقدمات الدائمة إن كانت كلية فحكمها حكم الضروريات، وإن لم تكن كليات، وعلم أنها لاضرورية فحكمها حكم المطلقات الخاصة، وإن لم تكن معلومة فحكم المطلقات العامة. وإن كانت الدائمة الجزئية كانت أعم من الضرورية الجزئية فإن أرادوا اعتبروا في الجزئيات تمام الجهات المذكورات لكن ليس فيه زيادة فائدة. وفي التناقض كما ذكرنا تكون المطلقة والدائمة متناقضتين. وكذا الممكنة والضرورية متناقضة. وإذا كانت الدائمة والضرورية كليتين متساويتين في الدلالة كان نقيضهما المطلقة والممكنة الجزئية متساويتين أيضا. وإذا كانت الممكنة الكلية أعم من المطلقة الكلية، إذ كل مطلق ممكن بلا عكس كان نقيض المطلقة يعني الدائمة الجزئية أعم من نقيض الممكنة يعني الضرورية الجزئية، كما ذكرنا. وباقي أحكام التناقض والعكس والمختلطات هو الذي ذكر.

ووضعنا في جميع الأشكال جدولا لمختلطات هذه الجهات الثماني، وإن كان مكرراً ليعلم أن الزائد على هذا القدر غير مهم. وهذا هو الجدول:

١– [الثلاث] ض.

٧– [تقدير] ض.

٨– [حكمها] ض.

١٠– [كانت ... الجزئية] ض.

١٢– [متناقضة] ض.

١٣– نقيضهما] مقتضاهما س.



جدول نتائج المختلطات فى جميع الأشكال

الصغريات / الكبريات	ممكنة عامة	ممكنة خاصة	ممكنة أخص	مطلقة عامة
مقدمات	ممكنة عامة	ممكنة خاصة	ممكنة أخص	مطلقة عامة
ممكنة عامة	تنتج فى الشكلين الأول والثالث و الضربين الأولين من الشكل الرابع ممكنة عامة ولاتنتج فى الشكل الثانى متفقًا كان أو مختلفًا ولا فى الثلاثة الأخر من الشكل الرابع	تنتج فى الشكل الأول والثالث ممكنة أخص وفى الضربين الأولين من الرابع ممكنة عامة وفى الشكل الثانى متفقًا كان أو مختلفًا وفى الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع لاتنتج	تنتج فى الشكل الثالث ممكنة أخص وفى الضربين الأولين من الرابع ممكنة عامة وفى الشكل الثانى متفقًا كان أو مختلفًا وفى الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع لاتنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث و فى الضربين الأولين من الرابع ممكنة عـامـة وفى الشكل الثاني متفقًا كان او مختلفًا وفى الضروب الثـلاثة الأخـر من الرابع لاتنتج
ممكنة خاصة	تنتج فى الشكل الأول والثالث والضربين الأولين من الرابع ممكنة عامة وفي الشكل الثاني مختلفًا كان أو مختلفًا وفي الضروب الثلاثة الأخيرة من الشكل الرابع تنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث ممكنة خاصة وفى الضربين الأولين من الرابع ممكنة عامة وفى الشكل الثانى متفقًا كان أو مختلفًا وفى الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع لا تنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث ممكنة أخص وفى الضربين الأولين من الشكل الرابع ممكنة عامة وفى الشكل الثانى متفقًا كان او مختلفًا وفى الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع	تنتج فى الشكل الأول والثـالث و فى أحـد الأولين من الرابع ممكن عـامـة وفى الثـانى متفقًا كان او مختلفًا وفى الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع لاتنتج
ممكنة أخص	تنتج في الشكل الأول والثالث وفي الضرب الأول من الشكل الرابع ممكنة عامة وفي الثاني متفقا كان أو مختلفًا وفي الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع لاتنتج شيئا	تنتج فى الشكل الأول والثالث ممكن أخص وفى الضربين الأولين من الرابع ممكنة عامة وفى الشكل الثانى متفقًا كان أو مختلفًا وفى الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع لا تنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث ممكنة أخص وفى الضربين الأولين من الرابع ممكنة عامة وفى الشكل الثانى متفقًا كان أو مختلفًا وفى الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع لا تنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث و فى الضربين الأولين من الرابع والثـانى المتفق والمختلف وفي الضـروب الثـلاثة الأخـيـرة من الرابع لاتنتج
مطلقة عامة / مطلقة خاصة	تنتج في الشكل الأول والثالث وفي الضرب الأول من الشكل الرابع ممكنة عامة وفي الثاني متفقا كان أو مختلفًا وفي الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع لاتنتج شيئا	تنتج فى الشكل الأول والثالث ممكن أخص وفى الضربين الأولين من الرابع ممكنة عامة وفى الشكل الثانى متفقًا كان أو مختلفًا وفى الثلاثة الأخير من الرابع لا تنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث ممكنة أخص وفى الضربين الأولين من الرابع ممكنة عامة وفى الشكل الثانى متفقًا كان أو مختلفًا وفى الضروب الثلاثة الأخير من الرابع لا تنتج	تنتج فى الشكل الأول والثـالث من الضـرب الأول من الرابع مطلقـة عـامـة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف وفي الثلاثة الأخـيرة من الرابع لا تنتج
ضرورية	تنتج في الشكل الأول والثالث ممكنة عامة وفي الشكل الثاني المختلف وفي الضرب الثالث من الرابع ضرورية وفي الضربين الأولين من الرابع مطلقة عامة وفي الثاني المتفق وفي الضربين الآخرين من الرابع لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثالث ممكنة خاصة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف والثالث من الشكل الرابع ضرورية وفي الضربين الأولين من هذا الشكل مطلقة عـامـة وفي الضربين الآخرين من هذا الشكل لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثـالث ممكنة أخص وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف والضرب الثالث من الشكل الرابع ضرورية وفي الضربين الأولين من هذا الشكل مطلقة عامة وفي الضربين الآخرين من هذا الشكل لاتنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث و في الضربين الأولين من الشكل الرابع مطلقة عامة وفي الشكل الثاني المختلف والضرب الثالث من الشكل الرابع ضرورية وفي الضربين الآخرين من الرابع لاتنتج
عرفية عامة	تنتج في الشكل الأول والثالث وفي الضربين الأولين من الشكل الرابع ممكنة عامة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف وفي الثلاثة ضروب الأخيرة من الرابع لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثالث الممكنة الخاصة وفي الضربين الأولين من الشكل الرابع ممكنة عامة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف وفي الضروب الثلاثة الأخرى من الرابع لاتنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث ممكنة أخص وفي الأولين من الرابع ممكنة عامة وفي الثاني المتفق والمختلف وفي الثلاثة الأخيرة من الرابع لاتنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث و في الضربين الأولين من الشكل الرابع مطلقة عامة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف وفي الضروب الثلاثة الأخيرة من الشكل الرابع لاتنتج
عرفية خاصة	تنتج في الشكل الأول والثـالث و الضـربين الأولين من الرابع ممكنة عـامـة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف وفي الثلاثة الأخيرة من الشكل الرابع لاتنتج	تنتج في الاشكل الأول والثالث ممكنةخاصة وفي الضربين الأولين من الشكل الرابع ممكنة عامة وفي الثاني المتفق والمختلف وفي الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع لاتنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث ممكنة أخص وفي الضربين الأولين من الرابع ممكنة عامة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف وفى الضروب الثلاثة الأخيرة من الرابع لاتنتج	تنتج فى الشكل الأول والثالث و فى الضربين الأولين من الشكل الرابع مطلقة عامة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف وفي الثلاثة ضروب الأخيرة من الشكل الرابع لاتنتج

باقي جدول نتائج المختلطات في جميع الأشكال

الصغريات	كبريات			
مقدمات	مطلقة خاصة	ضرورية	عرفية عامة	عرفية خاصة
ممكنة عامة	تنتج في الشكل الأول والثالث الضربين الأولين من الشكل الرابع ممكنة عامة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف في الثلاثة ضروب الأخيرة من الرابع لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثاني المختلف وفي الشكل الثالث وفي الضرب الأخير من الرابع ضرورية وفي الضربين الأولين ممكنة عامة وفي الشكل الثاني المتفق والضرب الثالث من الشكل الرابع لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثاني المختلف وفي الضربين الأول والثالث وفي الضربين الأخيرين من الرابع ممكنة عامة وفي الشكل الثاني المتفق والضرب الثالث من الشكل الرابع لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثالث والضرب الأول والرابع من الشكل الرابع ممكنة خاصة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف والضرب الثالث والخامس من الشكل الرابع ممكنة عامة.
ممكنة خاصة		تنتج في الشكل الأول والثاني المختلف والشكل الثالث والضربين الأخيرين من الشكل الرابع ضرورية وفي الضربين الأولين ممكنة عامة وفي الضرب الثالث من الشكل الرابع لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثاني المتفق والمختلف وفي الشكل الثالث وفي الضرب الأول وفي الضرب الأخير من الشكل الرابع ممكنة عامة وفي الضرب الثالث من الشكل الرابع لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثالث والضرب الأول والثاني والرابع من الشكل الرابع ممكنة خاصة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف وفي الضرب والخامس من الشكل الرابع ممكنة عامة وفي الضرب الثالث من الشكل الرابع عامة كلية أو خاصة جزئية.
ممكنة أخص		تنتج في الشكل الأول والثاني المتفق والمختلف والشكل الثالث وفي الضرب الأخير من الرابع ضرورية وفي الضرب الأول ممكنة عامة وفي الضرب الثالث من الشكل الرابع لاتنتج		
مطلقة عامة	تنتج في الشكل الأول والثالث مطلقة خاصة وفي الضربين الأولين من الرابع عامة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف وفي الثلاثة ضروب الأخيرة من الرابع لا تنتج	تنتج في الشكل الأول والثاني المختلف والشكل الثالث وفي الضربين الأخيرين من الرابع ضرورية وفي الضرب الأول مطلقة عامة والشكل الثاني وفي الضرب الثالث من الشكل الرابع لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثاني المختلف والشكل الثالث والضربين الأولين والضربين الأخيرين من الرابع مطلقة عامة وفي الشكل الثاني المتفق والضرب الثالث من الشكل الرابع لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثالث والضرب الأول والثاني والرابع من الشكل الرابع المطلقةالخاصة وفي الشكل الثاني المتفق وفي الضربين الثالث والرابع والممكنة العامة وفي الشكل الثاني المختلف وفي الضرب الخامس من الشكل الرابع مطلقة عامة.
مطلقة خاصة		تنتج في الشكل الأول والثاني المتفق والمختلف وفي الشكل الثالث وفي الضربين الأخيرين من الشكل الرابع الضرورية وفي الضربين الأولين مطلقة عامة والضرب الثالث لاينتج	تنتج في الشكل الأول والثاني المختلف وفي الشكل الثالث وفي الضرب الثالث من الشكل الرابع ضرورية وفي الضروب الأربعة الأخيرة من الشكل الرابع مطلقة عامة وفي الشكل الثاني المتفق لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثالث والضرب الأول والثاني والرابع من الشكل الرابع مطلقة خاصة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف والضرب الرابع والخامس مطلقة عامة وفي الشكل الثاني المتفق ممكنة عامة وفي الضرب الثالث والرابع عامة كلية أو خاصة جزئية.
ضرورية	تنتج في الشكل الأول والثالث مطلقة خاصة وفي الشكل الثاني المتفق والمختلف منه والضرب الأول من هذا الشكل مطلقة عامة وفي الضرب الأخير لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثاني والمختلف والثالث والضروب الثلاثة الأخيرة من الشكل الرابع ضرورية وفي الضربين الأولين مطلقة عامة وفي الشكل الثاني المتفق لاتنتج		
عرفية عامة	تنتج في الشكل الأول والثالث مطلقة خاصة وفي الضربين الأولين من الشكل الرابع مطلقة عامة والشكل الثاني المتفق والمختلف وفي الضروب الثلاثة الأخيرة من الشكل الرابع لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثاني المختلف وفي الشكل الثالث وفي الضروب الثلاثة الأخيرة من الشكل الرابع ضرورية وفي الضرب الأول مطلقة عامة وفي الشكل الثاني المتفق لاتنتج	تنتج في الشكل الأول والثاني المختلف والضرب الثالث من الشكل الرابع عرفية عامة وفي الشكل الثالث والرابع والضروب الباقية من الشكل الرابع مطلقة عامة وصفية وفي الشكل الثاني المتفق لاتنتج	تنتج في الشكل الأول عرفية خاصة وفي الشكل الثاني المختلف وفي الضرب الثالث من الشكل الرابع عرفية عامة وفي الشكل الثاني المتفق ممكنة عامة والضرب الخامس والرابع مطلقة عامة وصفية وفي الشكل الثالث والضرب الأول والثاني والرابع من الشكل الرابع مطلقة عامة وصفية لاضرورية
عرفية خاصة		تنتج في الشكل الأول والثاني المتفق والمختلف الشكل الثالث و الضربين الأخيرين من الشكل الرابع ضرورية وفي الضروب الثلاثة الأولى من الشكل الرابع تكون متناقض المقدمتين	تنتج في الشكل الأول والثاني المختلف عرفية عامة والمتفق ممكنة عامة وفي الضرب الثالث من الشكل الرابع عرفية عامة كلية أو خاصة جزئية وفي الشكل الثالث والضربين الأخيرين من الشكل الرابع مطلقة عامة وصفية لاضرورية	تنتج في الشكل الأول عرفية خاصة وفي الشكل الثاني المختلف عرفية عامة والمتفق ممكنة عامة وفي الشكل الثالث والضرب الأول والثاني والرابع من الشكل الرابع وصفية لاضرورية وفي الضرب الخامس مطلقة وصفية وتنتج في الضرب الثالث عرفية عامة كلية أو خاصة جزئية

تم بحمد الله وتوفيقه،

انتهى الجزء الأول من الكتاب، ويليه بإذن الله الجزء الثانى وأوله القسم الثانى من الفن الأول من علم القياس: فى القياسات الشرطية الاقترانية والاستثنائية.

* * *

الفهرس

الفهرس

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

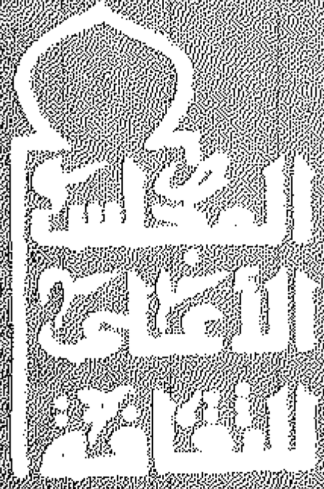
المقالة الرابعة: فى علم القياس

الفن الأول

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٠٤٠ / ٩٩

I.S.B.N 977 - 01 - 6875 - 5



لعل كتاب "أساس الاقتباس" يعد من أوسع الكتب المنطقية التى خلفها أسلافنا وأوفاها بمباحث هذا العلم الذى ألفه بالفارسية نصير الدين الطوسى، وترجمه إلى العربية العالم التركى منلا خسرو. ويعتبر هذا الكتاب فى نفاسته وقيمته عديم المثل والنظير، كما أنه يعد أكبر وأجمع كتاب أُلِّف فى متن المنطق بعد منطق الشفاء، وأنه لم يؤلف فى اللغة الفارسية فى هذا العلم مثل ذلك الكتاب من حيث التحقيق والبسط و الشمول، كما أنه من أسبق الكتب فى هذه اللغة بعد كتاب "الحكمة العلائية" للشيخ الرئيس.
إن "أساس الاقتباس" من أنفس الكتب المنطقية وأكبرها إحاطة بمباحث هذا العلم.



تصميم عاطف عبد الحفيظ

